شرح بناء الأفعال

شرح يتضمن خلاصة الشروح المشهورة لمتن بناء الأفعال في الصرف؛ كشرح الكفوي، والقره أغاجي، والأقشهري، ومحمود فوزي الحاج، والأحدب، وأحمد بن محمد الأندلسي، مع ضم زيادات وتحقيقات شريفة رائقة من أهم كتب الصرف والنحو والتفسير، مع العناية بذكر دقائق معاني الأبنية الصرفية، بحيث يكون هذا الكتاب أساسًا لطالب علوم اللغة

تقديم

فضيلة الشيخ أكرم عبد الوهاب الموصلي

تأليف

فضيلة الشيخ علي بن هاني العقرباوي

دار محمد دنديس
للنشر والتوزيع
الأردن

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

شرح متن بناء الأفعال

الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١م

شرحُ متنِ
بناء الأفعال

المَنسوبِ إلى المُلا عَبدِ الله الدَّتْفَزِيِّ
رحمَه الله تعالى

تأليفُ

علي بن هانِي العقرباوي

بسم الله الرحمن الرحيم

إِهْـدَاء وشُــكْر

أهدي هذا الكتاب..

- إلىٰ روح من تجرع كأس التعب والمشقة ليسقيني، وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي رحمه الله، وجعل قبره روضة من رياض الجنة.

- إلىٰ من نسير في حياتنا ببركة دعائها أمي أطال الله عمرها في صحة وعافية وسلامة.

- إلىٰ شيوخي وأساتذتي وعلماء المسلمين الذين نذروا أعمارهم لخدمة الإسلام والمسلمين.

- إلىٰ زوجتي التي كانت في كل الأوقات نعم العون والمساعد لإتمام أعمالي.

- إلىٰ أولادي الأعزاء الذين أخذت أوقاتهم في سبيل تأليف هذا الكتاب.

تقديم
الأستاذ الدكتور
أكرم عبد الوهّاب الملاّ يوسف الموصلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مُصَرِّف قلوب عباده إلىٰ ما يشاء، والصلاة والسلام علىٰ سيد الأنبياء محمد وعلىٰ آله وأصحابه والخلفاء، وبعد:

فقد اطلعت علىٰ الرسالة الماتعة، الجامعة والمانعة، التي هي لفن الصرف القلب والروح، بل هي روح الشروح، والتي جمعها وضبطها فضيلة الشيخ الأجلّ المحقق المدقق الفاضل، علي بن هاني العقرباوي، فوجدتها فريدة في بابها، عزيزة في لبابها، وهي مع كونها صغيرة الحجم إلا أن الشيخ علي هاني ضَمَّ إليها لُبَابَ شروح العلماء تكفي لمن اعتنىٰ بها أن يستغني بها عن غيرها، فجزاه الله خيرًا علىٰ سعيه وجهوده، وإحسانه وجوده، ونفع الله تعالىٰ به في الدارين.. آمين.

الأستاذ الدكتور الشيخ
أكرم عبد الوهّاب الملاّ يوسف الموصلي

العراق ـ الموصل
٢٢ ـ رجب ـ ١٤٢٢ هجري

تَقْدِيمُ
الحبيب الدكتور
إبراهيم بن علي بن عبد القادر الحبشي

الحَمدُ لله المنفردِ في تجليهِ وَصْفًا ونَعْتا، فلم يحصر بالمواهبِ والفضائلِ جِنسًا ولا وقتًا، فقال: ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ [الليل: ٤] وجعل مَرَاتِبَ حاملي رايتِها، متباينات فِي التمَاسِ غاياتِها، فَمُتَّصِلًا ومُنْبَتّا ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢].

وَالصَّلَاةُ والسَّلامُ على سيِّدنَا ومولانا مُحَمَّدٍ، مَكمنِ الإِفصاحِ وعينِ أعيانِه، والناطقِ باللسانِ الحقِّ في مُحكمِ بُرهانه، فكانَ أَفْصَحَ مَنْ نَطقَ بالضاد، الَّذِي حَازَ الْمجدَ صِرْفًا، والشَّرفَ نَعْتًا، وارتقى مَرتَبةً تجاوزتْ فوقًا وتحتًا، غَايَةً لَا تُحدُّ بـ"إلى" ولا تُستثنى بـ"إِلَّا" وَلَا تنتهي بـ"حتَّى". صَلَاةً يَجْعَلهَا المحبُّ مِعراجًا، كَيْفَمَا يتَمَكَّنُ لَهُ أَو يَتَأَتَّى، وعلى آلهِ وصَحبهِ الَّذين اقتدَوا بِهِ هَدْيًا وسَمتًا، وسلَكوا في اتِّبَاعهِ طَرِيقًا ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ [طه: ١٠٧].

فسبحانَه مُظْهِر عجائبِ العظمةِ بأناملِ أَكُفِّ مَنِ ارتضاهم سَدَنَةً لخِزانةِ لغةِ وَحْيِه، فَجَمَعَ بسواعدِ مَهارةِ جِهْبِذٍ أَحكمَ سياسةَ الوَضْعِ وبراعةَ الصنعِ لسَعَةِ وَعْيِه، فوهبهُ اللهُ مَلَكةً جعلتْ فِكْرَهُ وَزِيرَ عَقلِه، وَلسانَهُ تُرْجُمانَ فُؤَادِه، وقلَمَهُ في حَلبةِ الفهمِ والإفهامِ يركضُ حتى تقهقرَ عنه أَبنَاءُ جنسِه، بعد أنْ عجزوا عَنِ الاشْرِئْبابِ إلى منتهى أُسِّه، فلم يكنْ أحدٌ في هذا الميدانِ كنفسِه، حتى قال أَترابُهُ إنَّ مفاتيحَ

عُلومِهِ: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾، فقال لهم مُتحدثًا بالنعمة بعد أن تقلَّدَ صَولجانَ الكريمِ بنِ الكريمِ بنِ الكريم ﴿ذَٰلِكَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ عَلَيۡنَا﴾، وبَعْدُ:

فإنَّ اللغةَ العربيةَ تُعَدُّ مِن أَوْسَعِ لغاتِ العالمِ اشتقاقًا، وتعودُ هذهِ الميزةُ إلىٰ علمِ الصَّرْفِ الذي يُثري اللغةَ العربيةَ بِصِيَغٍ عِدةٍ تؤدي دَلالاتٍ مختلفةً؛ فالمادةُ اللغوية الواحدة أو الجذر اللغوي يُتيح لنا أن نُفرِّعَ ونشتقَ منه كلماتٍ عدةً، كما أنَّ علمَ الصرف يَشغَلُ مرتبةً أصيلةً في النظامِ اللغوي وهي المرتبةُ الثانيةُ بعد علمِ الأصواتِ، ويعززُ علمُ الصرفِ نظريةَ السهولةِ في اللغة العربية من حيث الإعلالُ والإبدالُ اللذان يؤديان إلىٰ سهولة نطق الكلمة، فتوقنُ حينَها أَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ معجزةٌ خلَّدَها القدَرُ؛ لتكونَ الوعاءَ الفكريَّ والبوصلةَ التي بها تَضبِطُ المعايير والمفاهيم وَفْقَ معطياتِ المناطيق[1] التي تخضعُ لقوالبِ الألفاظ.

وحسْبُ المتأملِ في ذخائر هذه اللغة ما احتوته من ثراءٍ لُغويٍّ زاخرٍ يُعرِبُ عن المستوىٰ الحضاري الذي وَصَلتْ إليه، فدونَكَ الدواوينَ والخُطبَ وكتبَ التراجمِ والرسائلَ فسترىٰ ما يَبْهركَ ويستثيرُ إعجابَكَ: من جزالةِ الألفاظِ، وتنوِّعِ الدلالاتِ، وغزارةِ المعاني، وطواعيةِ التَّشَكُّلِ في صيغِها الصرفيةِ، وأحكامها النحوية، وفنونِها البلاغية، ما يجعلك توقن أنها جديرةٌ أن تكونَ رسالةَ السماءِ لأهلِ الأرض.

ولعلم الصرف غايتان أساسيتان هما: الغاية المعنوية، والغاية الصوتية.

الغاية المعنوية: يقصد بها توليد صيغ جديدة تؤدي معان مختلفة[2]. والغاية

(١) جمع مِنْطِيق: وهو البليغ، الفصيح.

(٢) ففيها استخدامُ: "المصدرِ" للدلالة علىٰ الحدث المجرد، و"اسمِ الفاعلِ" للدلالة علىٰ مَن قام بالفعل، و"اسمِ المفعولِ" للدلالة علىٰ مَن وقع عليه الفعل، و"الفعلِ الماضي" للدلالة علىٰ حدث=

الصوتية: هي تخفيف ثقل أصوات الكلمة بوساطة تغيير بعض الحروف كي يسهل نطق الكلمة، ويتم التخفيف بطريقتين هما: الإعلال والإبدال.

ومما لا شكَ فيهِ أنَّ علمَ الصرفِ لا غنىٰ عنه في الدرسِ اللغويّ، وبخاصةِ في الدرسِ النحويِّ حيثُ إنَّ فَهمَ الدرسِ النَّحْويِّ يقتضي درسَ الصرف، كما أنه لا يمكنُ فهمُهُ دونَ معرفةِ القوانين التي يجري عليها علمُ الأصوات، ولذا فالصرفُ يشكلُ مقدمةً ضروريةً لدراسةِ النحو، وبالتالي لا يمكن معرفةُ الوظيفةِ للكلمةِ إلا بمعرفةِ البِنْيةِ الصرفية؛ ولذا كانَ من الواجبِ علىٰ مَن أرادَ معرفةَ النحوِ أنْ يبدأَ بمعرفةِ الصرف.

وبالنظرِ إلىٰ هذهِ العلاقةِ الوطيدةِ بينَ العلمينِ لم يَفْصِلْ علماءُ العربيةِ القدامىٰ بينهما، كما يرىٰ ذلك معظمُ اللغويينَ المُحْدَثِين.

وَإنِّي قد سَرَّحتُ نظري وَاسْتَقْرَأتُ ما حَبَّرتْهُ يدُ أخي وشيخي العَلَّامةُ النحريرُ الحافظُ الفقيهُ الفَرَضِيُّ النَّحْويُّ المفسرالبلاغيُّ عليُ بنُ هاني العقرباوي أبردَ الله سِنَّهُ، وأثلجَ صدْرَهُ، وأدامَ عِزَّهُ وَأَعلىٰ مَكانَه.

عهدتُهُ جبلًا راسخًا في العِلمِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ، وَمِنْ حَمَلَة الفكر، وَحَضَنَةِ المروءة، أُوْتِيَ ناصيةَ التحقيقِ والتدقيقِ والتعليقِ، يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْمُشْكِلاتِ، وَيُسْتَصْبَحُ بِضَوْئِهِ فِي الْمُعْضِلاتِ، وَتُشَدّ إِلَيْهِ الرِّحَال، وَتُضْرَبُ إِلَيْهِ أَكْبَاد الإِبِلِ، فتجد مَفْصِلَ الصَّوَاب، وَفَصْلَ الْخِطَابِ.

اسْتَبْحَرَ، وَتَعَمَّقَ، وَأَوْغَلَ فِي الْبَحْثِ ودقَّق، وَأَمْعَنَ فِي التَّنْقِيبِ، وَتَقَصَّىٰ

= وقع في الزمن الماضي، و"الفعلِ المضارعِ" للدلالة علىٰ حدث مرتبط بزمن حاضر أو مستقبل، و"اسمِ التفضيلِ" للدلالة علىٰ التفاضل بين شيئين مشتركين في صفة، و"اسمِ الآلةِ" للدلالة علىٰ الآلة التي وقع بوساطتها الحدث. و"صيغةِ المبالغةِ" للدلالة علىٰ المبالغة في التعبير عن الحدث.

فِي التَّدْقِيقِ، وَقَد اسْتَبْطَنَ دَخَائِلَ الْعِلْم، وَاسْتَجْلَىٰ غَوَامِضَهُ، وَخَاضَ عُبَابَهُ وَغَاصَ عَلَىٰ أَسْرَارِهِ، وَأَحْصَىٰ رقائِقَهُ وَاسْتَقْرَىٰ دَقَائِقه، وَاسْتَخْرَجَ مُخبّآتِهِ وَمَحَّصَ حَقَائِقَه، ووَقَفَ علىٰ أَغْرَاضِهِ، وَجَمَعَ أَشْتَاتَهُ وَاسْتَقْصَىٰ أَطْرَافه، وَأَحَاطَ بفنونٍ منَ العلمِ إِحَاطَةَ السِّوارِ بالمعْصَم.

كيف لا وقد أخذَ عن علماءَ أفذاذٍ: ففي النحوِ عن شيخِنا العلامةِ السيدِ قاسمِ بنِ بحرِ القُدَيمي مِنْ أَرْضِ اليَمن، والشيخِ العلامةِ محمدِ بنِ عبدِالرحمنِ غُنَيم من أرضِ الكنانة، والشيخِ العلامةِ محمدِ الأَمينِ الشِّنقيطي، وفي السلوكِ عن الشيخِ المربي أبي أيمن ممدوح أبي الشامات، وأبي مصطفىٰ سمور، وفي القراءاتِ والتجويد عن الشيخِ أبي حلمي محمود العُريدي المقدسي، والشيخِ إسماعيل عبدِ العال المصري، والشيخ أبي يأسرٍ عبد المنعم ناصر الدين الشامي، والشيخ بلال التوتنجي الشامي، وفي الفقهِ نهلَ مِنْ رِباط تريم عن شيخِنا العلامةِ الحبيب سالمِ بنِ عبدالله الشَّاطري، وشيخنا الحبيبِ الفقيهِ "أبوبكرِ" بنِ محمدِ بنِ أحمدَ بلفقيه، والشيخ الحبيب عبد الله المحضار، وفي الأَسانيدِ والعقائدِ والأصولِ عن شيخِنا ومجيزنا الدكتور أكرمِ عبدِالوهَّابِ الملا يوسف الموصلي مُسندِ العراق، وفي التفسيرِ عن الأستاذ الدكتور الشيخِ فضل حسن عَبَّاس، والأستاذ الدكتور الشيخِ أحمد نوفل، والأستاذ الدكتور الشيخ أحمد فريد أبو هزيم، والأستاذ الدكتور الشيخ أحمد شكري شابسوغ، والأستاذ الدكتور محمد خازر المجالي، والأستاذ الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم، وفي أصول الدين عن الشيخ بلال النجار.

فقد اختزلَ شيخُنا في هذا الكتابِ أَهَمَّ مَراجعِ عِلمِ الصرفِ في هذا المصنفِ المبارك الموسوم بـ"شرح بناء الأفعال"، فدونكَ هذا الكتابَ، الذي يقومُ شرحُه

على الإبانة ، حتَّىٰ ضَمَّ فِكرًا يحوطُ سوائِمَهُ أَن تتناطحَ وتترديٰ ، ويحفظُ أوابدَهُ أَن تتجاوزَ وتتعدىٰ ، تجدُ صُوَرَ الْمَعَانِي حَاسِرَةً دُونَ قِنَاعٍ ، فهو قليلُ الإفاضةِ ، كثيرُ المعاني ، سهلُ الحفظِ ، قريبُ التناولِ ، قام شيخنا بتحرير النص ، والتَزَمَ الدّقةَ والأناةَ والأمانةَ العلميةَ ، فصوَّبَ بعضَ الأخطاء الإملائيةِ وَفْقَ قواعدِ الإملاءِ الحديثة السائدة ، ووضعَ الزيادةَ الضروريةَ لإتمامِ المعنىٰ ثم قامَ بوضعِ علاماتِ الترقيم المناسبة ، للمساعدةِ في الكشفِ عن المعنىٰ وضبطِ الأمثلةِ والشواهد ، وأثبت الحواشيَ في هوامشِ الكتاب ، وأشار إلىٰ مواضعِها وعلَّق علىٰ آراء المصنفينَ في شروحهم ، وقابلها بآراء الصرفيين في كتبهم ، وشرح ما يحتاجُ إلىٰ شرحِ وتوضيح ، وختم الكتاب بعد إتمام تحقيقهِ بوضع فهارسَ فنيةٍ كاشفة ، تساعدُ في الرجوعِ إلىٰ الكتابِ والاستفادة منه .

وهنا حَسُنَ مِني أَنْ أُمْسِكَ أَعِنَّةَ الكلامِ في هذا المقامِ وأرفعَ عظيمَ الحبِّ فيمن تُتَوَسَّمُ فِيهِ مَخَايِلُ الْكَرَم ، وَيُقْرَأُ فِي أَسِرَّتِهِ نورُ الحِكَم ويلوح فِي غُرَّتِهِ شأوُ العِظَم ، ويَقْطَرُ مِنْ شَمَائِلِهِ مَاءُ الشِّيمِ وَالسَّلام .

كتبه الحبيب الدكتور

إبراهيم بن علي بن عبد القادر الحبشي باعلوي

رئيس قسم اللغة العربية في رباط سيئون .

اليمن . حضرموت . سيئون .

حرر غرة شعبان الأغر (١٤٤٢هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له التَّصرِيفُ المُطْلَقُ في خلقِهِ بما شاءَ، الفعَّالِ لما يريد، والصلاة والسلام علىٰ سيدِ الثقلينِ محمدٍ أفصحِ مَنْ نطق بالضاد، الذي أرسله الله تعالىٰ في أمة فاقَتْ بتصريف كلماتها جميعَ الأمم، وحازَتْ من فنون القول ما ليس في سائر النَّسَم، وعلىٰ آله وصحبِهِ والتابعينَ الذين سلمت أفعالهم مِنَ الاعتلال، أولي العلم والعرفان.

أما بعـدُ:

فيقولُ الفقيرُ إلىٰ ربِّه الغفورِ الهادي عليُّ بنُ هاني: قد سأَلَنِي مَنْ لا يَسَعُنِي مخالفتُهُ أنْ أؤَلِّفَ شروحًا سهلةً جامعةً لكتب الصرف المعتمدة في المعاهد المعتبرة، أُسَهِّلُ بها علىٰ الطلبةِ المناهج المقررة، التي أَثْبَتَتْ علىٰ مرِّ العصور نجاحات باهرة، فأجبته بعد الاستخارةِ مع قلةِ الزادِ والبضاعةِ، بشرح كتاب "بناء الأفعال" المنسوب لعبد الله الدَّنْقزِي الذي يُعَدُّ الأساسَ الذي يَبْنِي عليه الطّالبُ بناءَه الذي يوصله لإتقانِ هذا العلم الشريف، مستمداً العونَ والتوفيقَ من الله الكريمِ المنَّانِ فجاءَ بفضلِ الله كتابًا بديعًا في بابه، فائقًا لكثير من الشروح، جامعًا لما تفرّق في غيره

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا

وقد ضمَّنْتُ فيه خلاصةَ الشروحِ المشهورةِ لهذا الكتابِ بما يناسب مستوىٰ هذا المتن، وهي: "شرح البناء" لمحمد الكَفَوِيِّ[1]، و"أساسُ البناءِ" لأحمد

(١) رجح جماعة من العلماء أنه لمحمد بن حيدر الكفوي، وبعضهم لمحمد بن حميد الكفوي،=

رشدي القره أغاجي[١]، و"تلخيصُ الأساسِ" لعلي بن عثمان الأَقشهري الرومي، و"فتح الغَناء في شرح البناء" لمحمود فوزي الحاج، و"إبداعُ الإبداءِ لفتحِ أبوابِ البناءِ" لإبراهيم أفندي الأحدب، و"مانح الغَنا ومزيل العَنا عن كتاب البِنا" لأحمد بن محمد الأندلسي" مع ضمِّ زياداتٍ كثيرةٍ، وتحقيقاتٍ شريفةٍ رائقةٍ من أهمِّ كتبِ الصّرفِ والنحْوِ والتَّفسيرِ تمسُّ الحاجةُ إليها مع العناية بذكر دقائقِ معاني الأبنيةِ المتعلقةِ بالتفسيرِ بحيث يكون هذا الكتاب أساسًا لطالبِ علومِ اللغة والشرعِ عامة، ولطالب علم التفسير خاصة، واللهَ الكريمَ المنّانَ أرجو أن ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله.

= وتردد الزركلي في أنه شخص آخر أو هو نفسه، والذي رجحه محقق "مانح الغنا ومزيل العنا" أنه محمد بن حيدر الكفوي؛ لأن مصنف "مانح الغنا" نقل مرتين عن شرح الكفوي، ومحمد بن حميد الكفوي متأخر الوفاة عن صاحب "مانح العنا" فتعين أنه لمحمد بن حيدر الكفوي المتقدم الوفاة.

(١) ستأتي ترجمة شراح البناء عند ذكر شروح البناء.

مُقَدِّمَة
في مبادئ فنِّ الصرف[١]

عِلْمُ الصَّرْفِ من أَشْرَفِ العلومِ، لا يُدْرَكُ بِيَسيرِ الطَّلَبِ ولا يُحَصِّلُهُ ضعِيفُ الهِمَّةِ؛ لِما فيه منَ الصُّعُوبَةِ؛ فلذلك يرىٰ جماعةٌ من العلماءِ أنْ يَبْدأَ الطالبُ أَوَّلًا بالنَّحوِ ثمَّ يُثَنِّيَ بالصرفِ؛ ليكونَ النَّحوُ مُدَرِّبًا له ومُمَهِّدًا للدُّخُولِ في الصرفِ، ومُعِينًا علىٰ أَغراضِهِ ومعانِيهِ؛ ومِن هنا تَجِدُ العلماءَ يضعونَ الصرف في آخِرِ كتبِ النحوِ مع أنَّ الأَصل أَنْ يُقَدَّمَ علىٰ النحوِ؛ لأَنَّه يتناولُ الكلمةَ المُفْرَدَةَ قبل أَنْ توضعَ في التَّرْكيبِ مع غيرِها، قال ابن عُصفُورٍ: "وقد كان ينبغِي أَنْ يُقَدَّمَ علمُ التصرِيفِ علىٰ غيرِه مِن علومِ العربيةِ؛ إذ هو معرفةُ ذواتِ الكلمِ في أَنفسِها من غيرِ تركيبٍ، ومعرفةُ الشَّيءِ في نفسه قبل أَنْ يَتَرَكَّبَ ينبغي أَنْ تكونَ مُقَدَّمَةً علىٰ معرفةِ أَحوالِه التي تكونُ له بعدَ التَّرْكِيبِ إلا أَنّه أُخِّرَ لِلُطْفِهِ ودِقَّتِهِ، فجُعِل ما قُدِّم عليه مِن ذِكْرِ العواملِ توطِئَةً له حتىٰ لا يصلَ إليه الطَّالبُ إلا وهو قد تَدَرَّبَ وارْتاضَ لِلقياسِ"[٢]، ولأنّه أيضًا أَشرفُ مِنَ النحوِ وأحْرَىٰ بِالتقديمِ كما يَرَىٰ ذلك جماعةٌ مِنَ العلماءِ، فمَنْ وُفِّقَ للصَّبْرِ، وواصلَ الدَّرسَ، وهجرَ في العلمِ لَذّاتِهِ، ووهبَ له أيامَ حياتِه؛ نالَ بُغْيَتَه من هذا العلمِ الشَّريفِ، وأَدركَ دقائقَ القرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ الشَّريفةِ وكلامِ العربِ، وكان عونًا له علىٰ فهمِ جميعِ العلومِ، كما قال ابنُ جِنيٍّ[٣]:

---

(١) يسمىٰ "الصَّرْفَ": وهو في الأصل مصدر "صَرَفَ" المجرد، ويسمىٰ "علمَ التَّصْرِيفِ": وهو مصدر "صَرَّفَ" المشدَّدِ مزيدِ "صَرَفَ".

(٢) "الممتع في التَّصْرِيفِ" (٣٣/١).

(٣) ابن جِني: عثمان بن جني المَوصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل=

"التَّصْرِيفُ يَحْتاجُ إليه جمِيعُ أَهلِ العربيَّةِ أتمَّ حاجةٍ، وبهم إليهِ أشدُّ فاقةٍ؛ لأنَّه مِيزانُ العربيةِ، وبه تُعرَفُ أصولُ كلامِ العربِ مِنَ الزَّوائِدِ الدّاخلةِ عليها"(١).

وإليك عدةَ مباحثَ في مُقَدِّماتِ هذا الفَنِّ(٢):

المبحث الأول
تعريفُ علمِ الصَّرفِ

لكلمةِ الصَّرْفِ والتَّصْرِيفِ معنيان: أَحدُهما لُغَوِيٌّ، والآخرُ اصطلاحِيٌّ.

أما التَّصريفُ لغةً: فهو التَّغْييرُ والتحويلُ من حال إلىٰ حال، ومنه تَصْريفُ الرِّياحِ، أي: تَغييرُها ورَدُّها وتقليبُها وتحوِيلُها من مَهَبٍّ إلىٰ آخرَ، ومن حالٍ إلىٰ أخرىٰ. وصُرُوفُ الدَّهرِ: تَقَلُّباتُه من حالٍ إلىٰ حالٍ، قال الرّاغِبُ: "الصَّرْفُ: ردُّ الشيءِ من حالةٍ إلىٰ حالةٍ، أو إبدالُه بغيرِه"(٣)، والتصريفُ "تفعيل"، وهو مصدر "صرَّف": للمبالغةِ والكَثْرَةِ في الصَّرفِ.

وأما "التَّصْرِيفُ" أو "الصَّرفُ" اصطلاحًا فيستعمل اسمًا عَلَمًا وهو "المعنىٰ

= وتوفي ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية، عن نحو خمسة وستين عامًا، وكان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي المَوصلي، من تصانيفه: "شرح ديوان المتنبي"، و"المبهج"، و"المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، و"الخصائص"، وكان المتنبي يقول: "ابن جنّي أعرف بشعري مني".

(١) "المنْصِفُ" لابْنِ جِنِّيٍّ شرحُ كتابِ" التَّصرِيفِ" للمازِنيِّ (١/٢).

(٢) مبادئ كل فنّ عشرَة مجموعة في هذه الأبيات:

إنَّ مبــاديْ كــلِّ فَــنٍّ عشَــرَهْ ... الحــدُّ والموضــوعُ ثــمَّ الثَّمَــرَهْ
وفضــلُه وَنِسْــبَةٌ والواضــعْ ... والاِسْـم الاستمدادُ حكـمُ الشَّـارعْ
مسـائِلٌ وَالْـبعضُ بـالْبعضِ اكْتفـىٰ ... ومَـنْ دریٰ الْجَمِيـع حـازَ الشَّـرَفا

(٣) "مفردات الراغب" (٤٨٢).

العلمي"، ومصدرًا وهو "المعنىٰ العملي"، وإليك بيانَهما:

أ) الأَوَّلُ: **"المعنىٰ العِلْمِيّ"**(١): ويُعرَّف علىٰ هذا بأنه: **"علمٌ يُعْرَفُ به أحوالُ أبنية**(٢) **الكلماتِ المُفْردةِ قبل أن تنتظمَ في التَّركيبِ، وما يكون لحروفها من أحوالٍ ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ: من صحةٍ**(٣)**، وإعلالٍ**(٤)**، وإبدالٍ**(٥)**، وإدغامٍ، وتَجْرِيدٍ، وزيادَةٍ**(٦)**، وأصالةٍ**(٧)**، وتصغِيرٍ، وجمعٍ، وغيرِ ذلك"**.

فالتصريفُ في أصل الوضع مصدر بمعنىٰ التَّغْيير الكثير ـ كما تَقَدَّم ـ، ثم جُعِل عَلَمًا لهذا العلم لما بينهما من المناسبة، لكثرةِ بحثِه عن التَّغَيُّراتِ التي تطرأ علىٰ الكلمةِ، فهذا العِلْمُ يُعْرَفُ به تغير الكلِمَةِ وتَصَرُّفاتُها، وهذا تعريفه بالمعنىٰ العِلْمِيِّ.

ب) الثاني: **"المَعنىٰ العمليّ"** ويُعرَّف علىٰ هذا بأنه **"تغييرٌ في بِنْيَةِ الكلمةِ لغرضٍ معنويٍّ أو لفظِيٍّ"**(٨).

---

(١) أيْ: يُطْلَقُ علىٰ علمِ وفنِّ الصَّرْفِ.

(٢) الأَبْنِيةُ: جمعُ بناءٍ وهو: هيئةُ الكلمةِ التي يمكن أَنْ يُشاركها فيها غيرها: مِن حركةٍ، وسكونٍ، وعددِ حروفٍ، مع اعتبارِ الحروفِ الزّائدةِ والأَصليَةِ كُلٌّ في موضعِه، فنحوُ: "كَرَّم" علىٰ وزن "فعَّل" لا "فاعَل"، ولا "أفْعَل"، ولا "فَعْلَلَ" مع أنه قد توافق الجميع في الحركات والسَّكنات؛ لعدم موافقة الثّلاثةِ الأَخيرةِ له من جهة أصالة حروفها وزيادتها، ويسمىٰ بناءُ الكلمةِ أيضًا الصيغةَ والوزنَ والزِّنَةَ.

(٣) "الصحة": إقرارُ الحرفِ علىٰ وضعِه الأَصليِّ: كالياءِ في "بياض، وأبيَض"، وكالواو في "سواد، وأسوَد" حيث لم تقلبا حرفًا آخر.

(٤) "الإعلال": هو تغييرُ حرف العلة عن وضعِه الأَصْليِّ: كقلبِ الياء في "بيَع": فتصير "باعَ"، وقلبِ الواو من "قوَل": فتصير "قال".

(٥) "الإبدال": هو إقامة حرفٍ مكانَ حرفٍ، والغرض منه التّخفيف، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة ـ كالأمثلة السالفة ـ أم كانا صحيحين، كإبدال تاء "اصتبر" طاء فتصير "اصطبر".

(٦) "الزيادة": هي أنْ يضافَ إلىٰ أصولِ الكلمةِ ما يَسْقُطُ في بعضِ تصاريفها لغير علةٍ.

(٧) "الأصالة": هي كون الحرف لازمًا للكلمة في جميع تصاريفها.

(٨) هذا يوافق تعريف ابن مالك في "الكافية الشافية" حيث قال: "تحويل الكلمة من بنية إلىٰ غيرها لغرض لفظي أو معنوي". "شرح الكافية" (٤/٢٠١٢)، وهو أعم من تعريف بعضهم له بقولهم:=

فالصرفُ بالمعنىٰ العمليِّ فعلُ المُصَرِّفِ، فيطْلَقُ علىٰ العملِ والصِّناعةِ، بتحويلِ الأَصْلِ الواحدِ وهو: "المصدرُ" كـ"نَصْرٍ"[(١)]، والاسمُ المفردُ كـ"زيدٍ، ونهرٍ، وتميم"[(٢)] إلىٰ أمثلة مختلفة إما:

١ ـ **لمعانٍ لا تحصل إلا بتلك الأَمثلةِ**؛ لإغناءِ اللغةِ بخدمةِ المعاني المختلفة باختصارٍ وإيجازٍ[(٣)].

فمن هذه الأمثلة:

١) الماضي، ٢) المضارعُ، ٣) الأمرُ، ٤) اسْمُ الفاعلِ، ٥) اسْمُ المفعولِ، ٦) الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، ٧) اسْمُ التفضيلِ، ٨) صِيَغُ المبالغةِ، ٩) اسْمُ الزَّمانِ، ١٠) اسْمُ المكانِ، ١١) اسْمُ الآلةِ.

فمثلًا: المصدر "نَصْرٌ" يؤخذُ منه: الماضي "نَصَرَ"، والمضارعُ "يَنْصُرُ"، والأمرُ "انْصُرْ"، واسمُ الفاعلِ "ناصِرٌ"، واسمُ المفعولِ "مَنْصُورٌ"، واسمُ التَّفْضيلِ "أَنْصَرُ" للمذكرِ، و"نُصْرَىٰ" للمؤنثِ، وصيغةُ المُبالَغَةِ "نَصّارٌ"، واسمُ المكانِ "مَنْصَرٌ"، واسمُ الزَّمانِ "مَنْصَرٌ"، واسمُ الآلةِ "مِنْصَرٌ"، وهكذا.

وكذلك المصدر: "ضَرْبٌ" تقولُ في ماضِيه: "ضَرَبَ"، وفي المضارع:

= "تحويل الأصل الواحد إلىٰ أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها: كاسمَي الفاعِلِ والمفعولِ، واسمِ التَّفضيلِ، والتَثنية، والجَمعِ، إلىٰ غير ذلك".

(١) هذا علىٰ مذهب البصريين القائلين أصل المشتقات المصدر، وأما علىٰ مذهب الكوفيين فأصل المشتقات عندهم الفعل.

(٢) لأن الاسم يثنىٰ ويجمع، ويصغر، وينسب له كما سيأتي، تقول في الإفراد والتثنية والجمع: "زيد، زيدان، زيدون"، وتقول في التصغير: "نُهَير"، وفي النَّسَب: "تميمي".

(٣) فمثلًا: "أَستغفِرُ الله تعالىٰ" يغني عن أن يقال: "أطلب المغفرة من الله تعالىٰ"، و"مِضْرَب" يغني عن أن يقال: "آلة الضَّرْب"، و"مَنْصَر" يغني عن أن يقال: "مكان النَّصْرِ".

"يضْرِبُ"، وفي الأمر: "اضْرِبْ"، وفي اسمِ الفاعلِ: "ضارِبٌ"، وفي اسمِ المفعولِ: "مَضْروبٌ"، وفي صِيغةِ المبالغةِ: "ضرّابٌ، أو ضَروبٌ، أو مِضْرابٌ، أو ضَرِيبٌ، أو ضَرِبٌ"، وفي اسمِ الآلة: "مِضْرَبٌ"، وفي اسمِ المكانِ والزمانِ: "مَضرِبٌ"، وللمبالغَةِ في الفِعْلِ "ضَرَّبَ" علىٰ وزن"فعَّل"، وللمشاركةِ: "تَضارَبَ"، وهكذا.

ومن هذا الباب أيضًا: تغييرُ الاسمِ المفردِ إلىٰ التَّثْنيةِ والجمعِ نحو: "زيدٌ، زيدانِ، زيدون"، وتصغيره كـ"نهر، نُهَير"، والنسبة إليه: "تميم، تميمي".

٢ ـ **أو لغير معنىٰ طارئ**، أي: تغييرُ وتحويلُ الكلمةِ عن أصلِ وضعها لغيرِ معنًىٰ طارئٍ عليها يُؤَدِّي إلىٰ اختلافِ المعاني، ولكنْ لغرضٍ صوتيٍّ في بِنْيَتِها كتخفيفِ ثِقَلِ الحَرْفِ أو الحركةِ؛ لِيَزُولَ الثِّقَلُ عن الكلمةِ: كالإعلالِ، والإبدالِ، والحذفِ، والإدغامِ، والإمالةِ.

مثاله: إبدالُ الواوِ في "قَوَلَ" فتصير "قالَ"، والياءِ في "بَيَعَ" فتصير "باعَ"، وحذفُ الألف في "قالَ" عند الإسنادِ للضميرِ فتصير: "قُلْتُ"، وقلبُ تاء "اصْتَبَرَ" إلىٰ طاء فتصير "اصْطَبَرَ"، والإدغامُ في "اسْتَمْدَدَ": فتصير "اسْتَمَدَّ"[١].

۞ الفرق بين الصرفِ بالمعنىٰ العِلْميِّ والصرفِ بالمعنىٰ العَمَليِّ:

أن التركيز في الصرف بالمعنىٰ العِلْميِّ علىٰ القوانين والقواعد الكلية والتأصيل بخلاف الصرف بالمعنىٰ العَمَليِّ المصدري فالتركيز فيه علىٰ الناحية العملية التطبيقية بتحويل الأصل الواحد إلىٰ كلمات متعددة[٢]، وبعض العلماء

(١) هذا القسم ـ وهو الذي يكون لغيرِ معنًىٰ طارئٍ ـ هو المتَرجم له في كتب النحو بـ"باب التصريف"، وأما القسم الأول ـ وهو الذي يكون لمعنًىٰ ـ فقد جرت عادة النحاة بذكره قبل "باب التصريف".

(٢) يتضح الفرق تمام الاتضاح بما قاله "ناظر الجيش" عند تعريف ابنِ مالك للصرف في كتابه التسهيل بقوله: "التّصريف علمٌ يتعلّق ببِنية الكلمة، وما لحروفها: من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصحّةٍ، وإعلالٍ وشبْهِ ذلك" حيث قال ناظر الجيش: التصريف في اللغة: التقليب من حال إلىٰ حال، وهو مصدر=

يخص المعنىٰ العِلْميَّ باسم "الصرف" والمعنىٰ العَمَليَّ باسم "التصريف".

المبحث الثاني
الموضوع

موضوعُ علمِ الصَّرفِ: المفرداتُ العربيةُ في أنفسها من غيرِ تركيبٍ، من حيث البحثُ: عن كيفيةِ صياغتِها لإفادةِ المعاني، أو عن أحوالها العارضَةِ: من صِحَّةٍ، وإعلالٍ، وأصالةٍ، وزيادَةٍ ونحوها، لغير معنىٰ طارئ كما تقدَّمَ.

= صرَّفه، أي: جعله يتقلب في أنحاء كثيرة... وأما في الاصطلاح: فقد عرفه المصنف في شرح الكافية بأنه: "تحويل الكلمة من بنية إلىٰ غيرها لغرض لفظي أو معنوي"، فاللفظي: كتغيير قوَل، وبيَع، ورميَ.. إلىٰ: قال، وباع، ورمىٰ..، والمعنوي: كتغييرِ المفرد إلىٰ المثنىٰ والمجموع، وتغييرِ المصدر إلىٰ بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول، وهذا التعريفُ يوافق التفسيرَ اللغويَّ إلا أن ذلك عام، وهذا تغيير خاص بالكلمة.

وعرّفه هنا ـ أعني في التسهيل ـ بأنه: "علم يتعلّق ببنية الكلمة، وما لحروفها: من أصالة، وزيادة، وصحّة، وإعلال وشبه ذلك"، وكذا عرّفه به في "إيجاز التعريف" له، ولا اختلاف بين التعريفين؛ لأن ذلك تعريف له باعتبار العمل، وهذا التعريف له باعتبار العلم، فلم يتواردا علىٰ محل واحد.

"شرح التسهيل" المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ناظر الجيش (٤٨٧٥/١٠).

ويزداد الفرقُ وضوحًا بكلام محمد محيي الدين في تعليقه علىٰ "شرح الرضي علىٰ الشافية" حيث قال: "وأما التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدرًا واسمًا علمًا، فيستعمل مصدرًا في تغيير الكلمة عن أصل وضعها، ويتناول هذا المعنىٰ نوعين من التغييرات: الأول: تحويل الكلمة الىٰ أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل، وذلك كتحويل المصدر إلىٰ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، والمكان، والآلة، وكالتحويل الىٰ: التثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، والثاني: تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصدِ الإلحاقِ، أو التخلصِ من التقاء الساكنين، أو التخفيفِ، وذلك التغيير: كالزيادة، والحذف، والإعلال، والإبدال، وتخفيف الهمزة، والإدغام.

ويستعمل التصريف اسمًا علمًا في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة، وما يكون لحروفها: من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال، وحذف، وإبدال، وإدغام..، وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء: كالوقف، والإدغام، والتقاء الساكنين. "تحقيق محمد محيي الدين لشرح الرضي علىٰ الشافية" (٦/١).

المبحث الثالث
ثمرته وغايته

بما تقدم يظهر أنَّ لعلم الصرفِ غاياتٍ وثمراتٍ شريفةً:

أ) الغاية الأولى: إغناءُ اللغةِ بتقديمِ الصِّيَغِ المختصرةِ للتعبيرِ عن المعاني الكثيرةِ بإيجازٍ، وتدريبُ الدّارسِ على كيفيةِ جعلِ الكلمةِ على صِيغٍ مُختَلفةٍ لِمَعانٍ مُختَلفةٍ يَدُلُّ كلُّ لفظٍ على معنًى بعينه؛ لأنَّ المعانيَ على أحوالٍ كثيرةٍ مُختَلفةٍ، فهي محتاجةٌ إلى ألفاظٍ مُحَدَّدَةٍ مختصرةٍ تدل عليها بعينها، من المشتقات: كاسمِ الفاعلِ واسمِ المَفعولِ، والتَّصغيرِ، والتَّكسيرِ ونحوِها كما تقدم في مِثالَيِ "النَّصْرِ"، و"الضَّرْبِ".

ب) الغاية الثانية: تعريفُ الدارسِ بالتغييراتِ التي طَرَأَتْ على الكلمةِ لغاياتٍ لفظيةٍ، بتغيير بِنْيَةِ الكلمةِ لأمرٍ صوتيٍّ في بِنْيتِها، فتتغير بعضُ الحركاتِ والأحرفِ ليزول عن الكلمةِ شيء مِنَ الثِّقَلِ دون أنْ يتأثر المدلولُ المعنويُّ كما تقدم في قلب الواوِ ألفًا في "قَوَلَ" فتتحول إلى "قال"، وفي "غَزَوَ" فتتحول إلى "غزا"، وكقلب الياء ألفًا في "بيَعَ" فتصير "باع"، وكحذف الواو في "قَوَلَ" فتصيرُ في الأمر "قُلْ"، وكإدغام الدال في "شَدَدَ" فتقول فيها: "شَدَّ".

فهذا العلم يفيد دارسَه تَحصِيلَ مَلَكَةٍ يَعرِفُ بها ما ذُكِرَ من الأحوالِ.

ج) الغاية الثالثة: وقايةُ الدارسِ من الخطأِ واللَّحْنِ عند النطقِ في ضبطِ صيغِ الكلِماتِ العربِيَّةِ، وتيسيرُ تَلْوِينِ الخطابِ.

د) الغاية الرابعة: تعريف الطالب أصلَ الألفاظِ العربيةِ، والأَصْلِيَّ والزّائدَ مِنَ الحروفِ، وهو السبيل لفهْمِ كلامِ المعاجِمِ العربِيَّةِ فهمًا جيِّدًا، وحسْنِ التَّعاملِ معها.

هـ) الغاية الخامسة: معرفة دقائقِ المعاني ، فبهذا العلم الشريف يُفْهَمُ القرآنُ الكريمُ ، والسُّنَّةُ الشَّريفةُ ، وكلامُ العربِ فَهْمًا دقيقًا عميقًا.

المبحث الرّابع
فَضْلُه

الصرف مِن أَشرفِ العلومِ ؛ إذ فَهْمُ كتابِ الله تعالىٰ وسُنَّةِ رسولِه ﷺ وكلامِ العربِ فَهْمًا دقيقًا تَتَوَقَّفُ عليه ، قال ابنُ عصفُور: "التَّصْريفُ أَشرفُ شَطْرَي العربيةِ وأَغْمَضُها ، فالَّذي يبين شرفَه احتياجُ جميعِ المشتغلين باللُّغةِ العربيَّةِ مِن نحويٍّ ولُغَوِيٍّ إليه أيَّما حاجةٍ ؛ لأنَّه مِيزانُ العربيَّةِ ؛ ألا ترىٰ أَنَّه قد يؤخَذُ جزءٌ كبيرٌ مِنَ اللغةِ بالقياسِ ، ولا يُوصَلُ إلىٰ ذلك إلا مِن طريقِ التصريفِ "[1] ، وقال السُّيوطِيُّ في المُزْهِرِ: "وأمّا التصريفُ فإنَّ مَنْ فاته عِلْمُه فاته المُعْظَمُ"[2].

فالحقُّ أنَّه مِن أَجلِّ علومِ العربيَّةِ موضوعًا ، وأَعْظمِها خَطَرًا ، وأحقِها بأن نُعْنَىٰ به ، ونُقْبِلَ علىٰ دِراستِهِ ، ولا نَدَّخرَ وُسعًا في التزوُّدِ منه ؛ فبه نَعْرفُ المُطَّرِدَ في العربِيَّةِ والنادرَ ، وما يشِذُّ من الجُمُوعِ والمصادِرِ والمُشْتَقّاتِ ، وبِمراعاتِه تَخلُو مفرَداتُ الكلامِ من مُخالَفةِ القياسِ التي تُخِلُّ بالفصاحَةِ وتَبطُل معها البلاغةُ ، فهو يدخلُ في صميمِ أَلفاظِ العربِيَّةِ ، ويَجْرِي منها مَجْرَىٰ المِعْيارِ والمِيزانِ ، وبعضُ أبوابِ النحوِ متوقِّفَةٌ عليه ، فهذا العلم جدِيرٌ وحقِيقٌ أَنْ تُبْذَلَ له الأَوقاتُ وأَنْ تَتَوجَّهَ إليه الهِمَمُ.

---

(١) "الممتع" ابن عصفور (٣١).

(٢) "المُزْهِرُ في علومِ اللُّغَةِ وأَنْواعِها" السُّيوطي (١/٢٦٠).

المبحث الخامس
واضِعُ علمِ الصرفِ

واضعُه: معاذُ بنُ مُسْلِمٍ، وهو من أهل الكوفة، عُرِف بالهَرّاءِ[١]؛ ـ بفتح الهاءِ وَتَشْديدِ الرّاءِ ـ لبيعه الثيابَ الهَرَوِيَّةَ المَنْسُوبَةَ إلىٰ "هَراةَ"، وهي بلدة بخراسانَ في أفغانستان[٢]، وهو شيخُ الكِسائيِّ، وكان قد تخرج بأَبي الأَسودِ، وأدَّبَ عبدَ الملكِ بنَ مروانَ، توفي ـ رحمه الله ـ سنةَ سبعٍ وثَمَانينَ ومائةٍ هِجْرِيَّة (١٨٧هـ).

والقولُ بِأَنَّ الهَرّاءَ هو واضِعُ علمِ الصَّرْفِ ليس علىٰ إطلاقه؛ فقد كان العلماءُ في العهدِ الأَوَّلِ يُدْرِجُونَ مباحثَ الصرفِ في أثناء مباحثِ النحوِ[٣]، فكانتْ مباحِثُ الصرفِ تُدَرَّسُ قبل مُعاذٍ الهراءِ مع علومِ اللُّغةِ بوجهٍ عامٍّ، ومع النحوِ بوجهٍ خاصٍّ، ذلك أنَّ موضوعاتِ العلومِ لم تكنْ مُتَمايِزةً مَحْدُودةً حينئِذٍ.

فالهراءُ ليس أَوَّلَ واضعٍ لهذا العلمِ علىٰ الإطلاقِ لكنَّه أولُ مَنْ أفردهُ بالبحثِ المُسْتَقِلِّ عن فروعِ اللغةِ العربيةِ، فقد كان يُكْثِرُ مِنَ الكلامِ في التَّصْريفِ وصياغةِ المشتقات والأَبْنيةِ والتمارينِ، وكان غرضه تدريبَ الطُّلّابِ علىٰ قواعِدِ الإعلالِ، والإبدال، والإدغام، ونحوِ ذلك، فنُسِب إِليْهِ وضعُ هذا الباب مِنَ العلم.

---

(١) أَديبٌ مُعَمَّر، مات أَولاده وأولادِه وأولاد أَولادِه وهو باقٍ؛ حتىٰ قال فِيهِ الشّاعِر:

إنَّ معــاذَ بــنَ مُســلمٍ رَجُــلُ ... قَـدْ ضَـجَّ مِـن طُـولِ عُمْـره الأَبَـدُ

كان مقرئًا، وكان مِن أَعيانِ النُّحاةِ، وصَنَّفَ في النحوِ لكنَّ كتبَه قد ضاعت، ومن تلاميذِه ابنُ أخيه محمدٌ الرؤاسيُّ إمامُ الكوفةِ في النحو واللغةِ.

(٢) تقرأ بالبشتوية "هرات" وهي تقع في غرب أفغانستان.

(٣) وكانوا يُعَرِّفونَ النحو بأَنَّهُ: "علمٌ يبحث في أَحوالِ الكَلمِ العربيِّ إفرادًا وتركيبًا"، فكانت مباحث الصَّرْفِ جزءًا من مباحث النحو؛ لذلك قال الرَّضِيُّ: "واعلم أنَّ التَّصْرِيفَ جزء من النحو بلا خلاف من أهل الصِّناعة". "شرح شافية ابن الحاجب" (٦/١).

وأَما أَوَّلُ من أفرد التصرِيفَ، ومَيَّزَه عن النحو بالتصنيفِ، فهو أبو عثمانَ المازنيُّ المتوفىٰ سنة تسع وأربعين ومائتين للهجرة (٢٤٩هـ)(١) في كتاب "التصريف"(٢)، وكانت مسائله قبل ذلك تُبْحَث وتُدَوَّنُ في كتب النحو كما تقدمَ.

المبحث السادس

اسْتِمْدَادُه

استمدادُه من كلامِ الله تعالىٰ، وكلامِ العربِ الفُصَحاءِ(٣)، وأما الحديثُ

---

(١) أبو عثمانَ المازنيُّ بكرُ بنُ محمدِ بنِ بقيةَ بنِ حبيبٍ، من مازنِ شيبانَ من أهلِ البصرةِ، أحدُ الأئمةِ في النحوِ والصرفِ وعلومِ العربيةِ، أدرك أَبا الْحسنِ الْأَخْفَشَ، وقرأ عليهِ أكثر كتابِ سيبويهِ، وكمَّله علىٰ الْجَرْمِيِّ، قال عنه المُبَرِّدُ: "إنه لم يسبقه أحدٌ في علمِ النحوِ غيرَ سيبويهِ"، ووفاته في البصرةِ، له تصانيفُ، منها: "ما تلحن فيه العامة"، و"الألف واللّام"، والتَّصْرِيفُ"، و"العَرُوضُ"، و"الدِّيباجُ"، ومن شعره:

شَـيْئانِ يَعْجِـزُ ذُو الرِّياضَـةِ عنهمـا رأيُ النِّســاءِ وإمــرةُ الصِّــبيانِ

(٢) قد شرح ابنُ جِنِّيٍّ كتابَ أبي عثمان المازنيِّ بسِفرٍ لا مزيدَ عليهِ وهو "المُنْصِفُ شَرْحُ كتابِ التَّصْرِيفِ".

(٣) قد قُسِّمَ شُعراءُ العرب من حيثُ الاستشهادُ إلىٰ أربعِ طبقاتٍ، ذكرها البغداديُّ في "خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" (٣٠/١):

١ ـ الأولىٰ: الشُّعراءُ الجاهليونَ، وهم من كان قبلَ الإسلامِ: كامرئِ القَيسِ، والأعشىٰ.

٢ ـ الثانية: المُخَضْرَمُونَ، وهم الذين أَدركوا الجاهليةَ والإسلامَ: كلبِيدٍ، وحَسّانَ رضي الله عنهما.

٣ ـ الثالثة: المُتَقَدِّمُون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدرِ الإسلامِ: كجريرٍ، والفرزدقِ.

٤ ـ الرابعة: المُوَلَّدُون، ويقال لهم: المُحْدَثون كأبي نُواسٍ، وأولُ المُوَلَّدِينَ بَشّارُ بنُ بُرْدٍ، وآخرهم من في زمانِنا، يقال: رجل مُولَّد: إذا كان عربيًا غيرَ خالصٍ، والمراد هنا الشخص المُحدَث سواء كان عربيَّ النسب صريحًا أم لا.

وأَجمعَ علماءُ العربيةِ علىٰ صِحَّةِ الاستشهادِ بشعرِ الطَّبَقَةِ الأُولَىٰ والثانيةِ، واختلفوا في الطبقةِ الثالثةِ: فذكرَ البغداديُّ أنَّ الصَّحيحَ صِحَّةُ الاستشهادِ بكلامِها، وأما الطبقة الرابعة: فأكثرُ علماءِ العربيةِ=

الشَّريفُ ففي الاستشهادِ به خلافٌ(١).

= علىٰ مَنْعِ الاستشهادِ بكلامِها، وهذا هو الصَّحيحُ لكنَّ فريقًا من العلماءِ يرىٰ صحةَ الاستشهادِ بشعْرِ مَنْ يُوثَقُ به من شعراءِ هذه الطبقةِ، منهم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) حيث قال في "تفسير الكشاف" بعد استشهاده بشعر أبي تمام: "وهو وإن كان محدَثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأَجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترىٰ إلىٰ قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه". "الكشاف" (١/٨٧)، وممَّن يرىٰ ذلك: الرضي (٦٨٦ هـ)، والبَطَلْيَوسِيُّ (ت ٥٢١هـ) واستشهد هؤلاء بما استجادوه من أبياتٍ من شِعْرِ أبي تَمَّامٍ والبُحْتُريِّ، والمُتَنبي، وأبي نُواسٍ، وبَشّارٍ، وأبي فراسٍ، وغيرهم، لكنهم لم يعتمدوا عليها اعتمادًا كليًا، بل ذلك أشبه بالاستئناس حيث يوردون هذه الشواهد غالبًا مقترنة بغيرها من الشعر المعتبر أو بقراءة متواترة أو شاذة، ويستعملون هذه الشواهد في تفسير ما جاء عن العرب، فضلًا عن ذلك هي شواهد قليلة.

(١) وأما الحديثُ الشَّريفُ ففي الاستدلالِ به ثلاثةُ مذاهبَ:

١ ـ المذهبُ الأولُ: جوازُ الاستدلالِ به، وممَّنْ قال بذلك ابنُ مالكٍ، وابنُ هشامٍ، وجماعةٌ منَ العلماءِ.

٢ ـ المذهب الثاني: منْعُ الاستدلالِ به؛ لعدم الوُثوق بأنَّ ذلك لفظُ رسولِ الله ـ ﷺ ـ بدليلِ اختلافِ رواياتِ الحديثِ الواحدِ، فجملةٌ من الأحاديثِ رُوِيَتْ بالمعنىٰ، ولأنَّ كثيرًا من رواته كانوا عَجَمًا، ولأنَّ الأئمةَ المتقدمين مِنَ البصرةِ والكوفةِ لم يحتجُّوا بشيءٍ منه، وإلا لكان كالقرآن الكريم من حيث الاستدلال، وممن أخذ بهذا الرأيِ: أبو حيانَ، وابنُ الضائعِ.

٣ ـ المذهب الثالث: التوسطُ، وهو رأيُ الشاطبيِّ شارحِ الألفيةِ حيث جوَّزَ الاستدلال بالأحاديثِ التي اعتُنِيَ بنقلِ ألفاظِها، فالأحاديثُ علىٰ قِسْمَينِ:

أ ـ قسم يَعْتنِي ناقلُه بمعناه دون لفظِه، فهذا لم يقع الاستشهادُ به.

ب ـ قسم ثانٍ: عُرِفَ اعتناءُ ناقلِه بلفظِه لمقصودٍ خاصٍ: ككتاب الرسول ـ ﷺ ـ لهَمْدانَ، وكتابه لوائلِ بنِ حُجْرٍ، والأمثالِ النبويةِ فهذا يَصِحُّ الاستشهادُ به.

واعتمدَ المجمع اللغوي في القاهرةِ هذا الرأيَ فقال: لا يُحْتَجُّ بحديثٍ لا يوجَدُ في الكتبِ المُدَوَّنةِ في الصَّدْرِ الأَوَّلِ، فمِما يُسْتَشْهَدُ به: الكتب الصِّحاحُ الستة مثلًا، علىٰ الوجْهِ التالي: الأحاديثُ المتواترةُ، والأحاديثُ التي تُسْتَعملُ ألفاظُها في العباداتِ، والأحاديثُ التي تُعَدُّ من جوامِعِ الكَلِمِ، وكتبُ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ للملوك ونحوهم، والأحاديثُ التي عُرِفَ من حالِ رُواتِها أنَّهم لا يُجِيزُونَ رِوايةَ الحديثِ بالمعنىٰ مثل: ابنِ سيرينَ، والأحاديثُ المرويةُ من طُرُقٍ مُتَعددةٍ وألفاظُها واحدةٌ.

المبحث السابع
حُكْمُه

الوجوبُ الكِفائيُّ علىٰ كلِّ ناحيةٍ، يتحَقَّقُ المَقْصودُ منه بفعلِ بعضِ المُكَلَّفِينَ، ومعلومٌ أنَّ تركَ الواجبِ الكفائيِّ من جميعِ المُكَلَّفِينَ يوجِبُ تأثيمَ الجَميعِ؛ لأنَّهم فَوَّتُوا ما قُصِدَ من الفعلِ.

قال بعض العلماء: والوجوبُ العينيُّ: علىٰ المُفَسِّرِ، والمُحَدِّثِ، والفقيهِ، ونحوِهم؛ لأنَّهم إنْ لم يتقنوا النحوَ والصَّرْف لم يفهموا حقَّ الفهم فيَضِلونَ ويُضِلونَ.

المبحث الثامن
الكلماتُ التي يتعلَّقُ بِها عِلْمُ الصَّرْف

الكلماتُ التي يتعلقُ بِها الصرفُ هي: الاسمُ المتَمكِّنُ، أي: المعربُ كـ"زيدٍ" و"رَجُلٍ"، والفعلُ المُتَصَرِّفُ دون ما عداهما، فلا يدخل التصريف فيما يأتي:

أ) في الحرف بجميعِ أَنواعِهِ: كـ"قد، وهل، وبل، وليتَ، ولا" فليس لهذه الأَحْرفِ ونحوِها اشْتِقاقٌ ولا تَصْرِيفٌ(١).

ب) في شِبْهِ الحرفِ، ونعني بشبه الحرفِ ما يأتي:

(١) وإنَّما اخْتَصَّ الصرف بما ذُكِرَ؛ لأَنَّ الحروفَ وشِبْهَها تلزمُ حالةً واحدةً، فلا تتصرَّفُ ولا تتقلَّبُ بِنْيَتُها من حالٍ إلىٰ حالٍ، والحروفُ مَجهولةُ الأَصلِ لا تقابَلُ بالفاءِ والعَينِ واللّامِ مِنَ المِيزانِ، فألفاتُها: كـ(ما النافيةِ، ولا النافيةِ) أُصُولٌ وليستْ زائِدةً ولا منقلبةً عن أَصلٍ، بخلافِ الأَلفِ في الأَسماءِ نحو: "عَصًا، وهُدًىٰ" فالأُولَىٰ مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ، والثّانِيَةُ مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ.
وأما ما ورد مِن بعضِ تصرفٍ لبعضِ الأَحرفِ فنادرٌ شاذٌّ يُوقفُ فيه علىٰ السَّماعِ نحو: (حذفِ بعضِ أجزائها) كـ"لَعَلَّ" فتقولُ فيهِ: "عَلَّ، عَلِّ"، وكـ(إبْدالِ حاءِ "حَتَّىٰ" عينًا) فتقولُ فيها: "عَتَّىٰ"، وكـ(حذفِ بعضِ أَحرُفِ "سوف" تخْفِيفًا) فيُقالُ فِيها: "سَو، سَي، سَفَ".

١ ـ الأسماءَ غيرَ المُتَمَكِّنَةَ، أي: الأَسماءَ المَبْنيَّة: كالضَّمائِرِ نحو: "أنتَ"، والأَسماءِ المَوصولةِ كـ"الَّذِيْ"، وأَسماءِ الإِشارةِ كـ"هؤلاءِ"[١]، وأَسماءِ الاسْتِفْهامِ والشَّرْطِ كـ"مَتَىٰ"، وأَسْماءِ الأَفْعالِ كـ"صَهْ، وآمينَ، وأُفٍّ، وهَيْهاتَ"، فهذه الأَسماءُ تشبه الحرفَ في جمودِها، فلا يدخلها الصَّرْفُ والاشتقاقُ، بل هي مَبْنيَّةٌ علىٰ وضعٍ ثابتٍ ليس لها تغَيُّرٌ[٢].

٢ ـ الأَفعالَ الجامدةَ الَّتي لا تتصرَّفُ: كـ"ليس، وعسىٰ، ونِعْمَ، وبئسَ، وخلا، وعدا، وحاشا، وما أَفْعَلَه" كـ"ما أَكْرَمَه" فهِيَ مُشْبِهَةٌ للحروفِ بجمودها

(١) وأَما "اللَّذانِ، واللَّتانِ، وذانِ، وتانِ": فجمهور العلماءِ قالوا: إِنَّها ليستْ تثنيَةَ: "الَّذِي، والَّتِي، وذا، وتا"؛ إِذِ المَبْنِيُّ والمُعَرَّفُ لا يُثَنَّيان؛ لأَنَّ شرطَ المُثَنَّىٰ أَنْ يكونَ معربًا مُنَكَّرًا، وأيضا لو كانتْ تثنيَةً حقِيقِةً لقِيْلَ في تثنيَةِ "الذي": "اللَّذِيانِ، اللذِيَينِ"، وفي تثنية "الَّتِي": "اللَّتِيانِ، اللَّتِيَيْنِ"، كما يُقال: في تثنية "القاضِي"، "القاضِيانِ"، و"القاضِيَين" بإِثباتِ الياءِ، ولقيل في تَثْنيَةِ "ذا": "ذَيانِ"، و"ذَيَيْنِ"، وفي تثنية "تا": "تَيانِ، تَيينِ"، بقلبِ الأَلفِ ياءً، كما تُقْلَبُ أَلِفُ "فَتًىٰ" فيقال: "فَتَيان"، "فتَيَيْنِ".
فتثنية "اللَّذانِ، واللَّتانِ، وذانِ، وتانِ" صُورِيَّةٌ لا حقيقيَّةٌ، أيْ: أَنَّها جاءَتْ علىٰ هذه الصُّورةِ من أَصلِ الوضعِ لا بإجراءِ التثنيَةِ المعهودَةِ فيها، وقال ابنُ مالكٍ ـ ﷺ ـ هي تثنية حقيقيَةٌ شَذَّتْ تثنيتها، ويدل علىٰ أنها تثنية تغير أحوالها بتغير العامل فتقول: جاء اللَّذَانِ، ورأيت اللَّذَينِ، ومررت باللَّذَينِ، وسبب إعرابها أن التثنية ـ التي هي من خصائص الأسماء ـ عارضت الشبه الافتقاري الذي هو سبب البناء، وسبب الشذوذ أَنَّها مبنيةٌ معرفةٌ، والشرطُ في المُثَنَّىٰ والمجموعِ الإِعرابُ والتنكير، وشذت أَيْضًا في صورتِها؛ لأَنَّها خرجتْ عما يَجِبُ أَنْ تَكونَ عليه صورتُها في التثنِيةِ كما تَقَدَّم، ولعلَّ العربَ فعلت ذلك تفرِيقًا بينَ تثنيةِ المَبْنِيِّ والمعرَبِ، فحذفوا آخِر المبني دون المعربِ، فعلىٰ قولِ ابنِ مالكٍ، يُقْتَصَرُ فيها علىٰ المسموعِ، ولا تجعل تثنيتها قاعدة يقاس عليها؛ لأن الصرف يبحث في الأمور القياسية الجارية علىٰ قانون مطرد.

(٢) كذلكَ لا يدخلُ التصريفُ الأَعلامَ الأَعجمِيةَ نحو: "جالِينُوسَ، وأَرِسْطُو"؛ لِأَنَّ تلكَ الأَسماءَ نُقِلَتْ من لغةِ قومٍ ليسوا عَرَبًا، ولها حكمٌ يَخُصُّها؛ فلا مشارَكَةَ بينها وبين لغةِ العرَبِ، وكلامُ بعضِ الصَّرْفِيِّينَ عليها إنما هو من بابِ التَّمرينِ، بمعنىٰ أَنَّ العربِيَّ في مِثْلِهِ حقُّهُ كذا، ولا يدخلُ التصريفُ كذلك في أَسماءِ الأَصواتِ كـ"غاقِ".

علىٰ صورةٍ واحدةٍ لا تتغيَّرُ.

قال ابنُ مالكٍ رحمه الله:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي[1] وَمَا سِوَاهُما بِتَصْرِيفٍ حَرِي[2]

المبحث التاسع

ترتيبُ الكتبِ المنهَجِيَّةِ الَّتِي تُدَرَّسُ في المعاهدِ

سأذكر ترتيبَ الكُتبِ علىٰ حَسَب ما تَتَّبِعُه المعاهدُ الدِّينِيةُ المعتبرةُ، وسأذكرها بشيء من التفصيل ـ وإن كان هذا الكتابُ يناسِبُه الاخْتِصارُ ـ؛ لأنّي رأيت مُعْظَمَ كتبِ الصَّرْفِ التي تُدَرَّسُ في هذه المعاهدِ لا تذكر ترتيب الكتب التي تُدَرَّس في هذا العلم، بل لا تذكر في مقدمة الكتاب إلا اسمَ المؤلفِ فقط، وقد لا تذكر اسمه، ورأيت كثيرًا من الطلبةِ لا يعرف شيئًا عن هذه الكتبِ، فآثرت أن أَذكرَ الكتبَ مع التعريفِ بأسماءِ مؤلفيها، وشروحِها، وحواشِيها، وطبعاتِها.

١ ـ الكتاب الأول: "الأَمْثلةُ في الصَّرْفِ" ويسمَّىٰ **"الأَمْثِلةُ المُخْتلفَةُ"**، لا يُعْرَفُ مُؤَلِّفُهُ، وهو أوّلُ متنٍ يَحفظُه ويَدْرُسُهُ الطّالِبُ في الصَّرْفِ، يَذْكرُ تصارِيفَ الكلماتِ، نحو: "نَصَرَ، يَنْصُرُ، نَصْرًا، فهوَ ناصِرٌ، وذاكَ مَنْصُورٌ، لَمْ يَنْصُرْ، لـمَّا يَنْصُرْ، وهكذا"، مطبوع مع مجموعةٍ مِن كتبِ الصرفِ: "البناء، والعِزِّيّ، والمَقْصُود"، طُبِعَ في دارِ مصطفىٰ محمد، وطبعته المكتباتُ التُّركيةُ عِدَّةَ طَبَعاتٍ، يُعْتَنَىٰ به في المَعاهِدِ التُّرْكِيَّةِ.

(١) "بري": أصلها "برئ" حذفت الهمزة منها.

(٢) "حَرِي": بمعنىٰ: جدير ومستحق.

من شروحِهِ:

أ) شرح" الشيخ مصطفىٰ بنِ شعبانَ الحنفي المعروفِ بـ"سُرُوريّ"(١) ت (٩٦٩هـ)، مطبوعٌ مع "مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها" ـ دار نور الصباح، وفي "دار الفضيلة للنشر والتجارة".

ب) شرحُ "داودَ بنِ محمدِ القارصِي"(٢)، مطبوع في المكتبة الحنيفية في إسطنبول.

٢ ـ **الكتاب الثاني**: "**مَتْنُ البِناءِ**" ويسَمَّىٰ أيضًا "**البناءُ في علمِ التصريفِ**"، لا يعرفُ مؤلفه، وقد نسبه جماعة منَ العلماءِ إلىٰ "المُلَّا عبدِ الله الدَّنْقَزِيِّ(٣) "مِن

(١) ولد بـ"كليبولي" وكان أبوه من كبار التجار، نشأ في طلب العلم والشعر، واشتهر بلقبه ودرَس علىٰ علماء عصره: كالمولىٰ قدري، وطاشكبري زاده، ثم صار نائبًا لأستاذه محيي الدين الفَنَاري في محكمة القسطنطينية، ثم وقعت الوحشة بينهما، فترك طريق القلم ودخل زاوية الأمير البخاري، ثم حجَّ وعاد فرضي عنه أستاذه وصار ملازمًا له ومدرّسًا بمدرسة "بيري باشا" ثم بمدرسة "قاسم باشا"، واشترىٰ حديقة وبنىٰ دارًا ومسجدًا بقرب المدرسة إلىٰ أن عُيِّن معلمًا للسلطان مصطفىٰ المقتول، وحل عنده محلًا عظيمًا إلىٰ أن قُتِل السلطانُ، فبقي منقطعًا مهجورًا إلىٰ أن مات ﷺ، من كتبه: "الحواشي الكبرىٰ" و"الحواشي الصغرىٰ" علىٰ تفسير البيضاوي، و"حاشية علىٰ التلويح"، و"شرح البخاري"، و"شرح الأمثلة المختلفة"، و"شرح علىٰ مراح الأرواح"، دفن بقصبة "قاسم باشا" بإسطنبول.

(٢) داود بن محمد القارصي "القرصي" الرومي العثماني الحنفي المدرّس، المتكلّم، المنطقي، المحدث، الأصولي، الفلكي، أقام مدة في مصر ثم رجع إلىٰ "بِركي" وتوفي بها في أواخر سنة (١١٦٩هـ) وهذا هو الذي عليه أكثر المترجمين، وقال الزركلي توفي (١١٦٠هـ)، له غير شرح الأمثلة: "التذكرة" في آداب البحث، و"شرح أصول الحديث" للبركوي"، و"تكملة التهذيب" في المنطق، و"شرح تكملة التهذيب"، و"شرح القصيدة النونية" في العقائد.

(٣) قال أسامة النقشبندي ـ وهو أمين دار للمخطوطات في بغداد ـ: كتاب البناء لم يعلم اسم مؤلفه، وينسب إلىٰ المُلَّا عبد الله دنقزي، وقال الدكتور عبد الرزاق السعدي: "البناء" منسوب إلىٰ عبد الله الدنقزي، ولا نستطيع الجزم بذلك ما لم نملك الدليل عليه، والقول بأنه من علماء القرن التاسع=

علماء القرن التّاسِع الهجري".

على متن البِناءِ عِدَّةُ شُرُوحٍ:

أ) "الأَساسُ في شَرْحِ البِناءِ" لأَحمد رُشْدِي بنِ محمد القَرَهْ أَغاجِي[١]، المُفْتِي الحَنَفي المتوفى (١٢٥١هـ)[٢]، اختصره تلميذه عليُّ بنُ عثمانَ الأقشهري[٣] الرومي[٤] مع إضافةِ فوائدَ، وسماهُ "تلْخِيصُ الأَساسِ"، وهو من أنفعِ الشروحِ.

ب) "شرحُ مُحَمَّدِ بنِ حيدر أَبي الفَيضِ الكَفَويِّ"[٥] توفي (١١٧٤هـ)،

= الهجري قول يقوم على الاجتهاد، وهو قريب من الصحة؛ ففي مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسخة كتبت سنة (١٠٧٨ هـ) مما يدل على أن البناء قد ألف قبل هذا التاريخ، ونجد أن المصنف نقل عن شارح "المفصل" ابن يعيش المتوفي سنة (٦٤٣ هـ) بعد منتصف القرن السابع". "كتاب بناء الأفعال في الصرف" تحقيق د. عبد الرزاق السعدي ـ دار الأنبار (٦).

(١) قال بعض المحققين: "يخطئ كثير من الناس في ضبط اسم "القَرَهْ أَغاجِي" و"القَرَهْ داغِي" فيقولون: "القُرَّة أغاجي" و"القُرَّة داغي" والصواب أنها بقافٍ وراءٍ مفتوحتين مخففتين بعدهما هاءٌ ساكِنةٌ، وهي أسماء أعجمية، والأكراد يسقطون الهاء في النطق فيقولون: القَرَ أغاجي، والقَرَ داغي".

(٢) من تصانيفه: "تحفة الرشدي فِي شرح إيساغوجي، و"حلّ الرموز فِي شرح قصيدة عصمت البُخَارِيّ"، و"رِسَالَة فِي آيَات السَّجْدَة" و"رِسَالَة فِي كلمة التَّوْحِيد".

(٣) يكتبه بعضهم "الأقشري" بالمد، وقد سألت بعض الأتراك فقال: الصواب "الأقشري" بدون مد، وهي مركبة من كلمتين: (أق) و(شهري)، و(أق) بمعنى بياض.

(٤) من آثارِه "شرح أبيات الكافية والجامي" توفي سنة خمس وثمانين ومائتين وألف للهجرة (١٢٨٥هـ).

(٥) الكَفَوي (ت ١٠٥٣ هـ) قال الزِرِكْليُّ: "محمد بن حيدر، أبو الفيض الكفوي، متأدب، من علماء الدولة العثمانية، من أهل (كَفَه) بالتخفيف، رأيت من كتبه "حدائق الأخيار في حقائق الأخبار" وهو حكم وأمثال وأشعار بالعربية والتركية، ثم قال: قلت: وفي المتأدبين بالعربية من الترك "كفوي" آخر، أو لعلهما واحد؟ ذكره سركيس باسم "محمد بن حميد" وسمى من كتبه "حاشية على اللاري" على "شرح قاضي مير في الحكمة"، و"شرح البناء" في الصرف، ولم يذكر وفاته إلا أن مؤرخ الترك محمد طاهر، أتى بترجمة طويلة لمحمد بن حميد الكفوي وقال: إنه مصنف "حدائق الأخيار"، و"شرح البناء" وعدة كتب في الفقه والعقائد منها ما هو مخطوط، وزاد أنه كان في=

وصل فيه إلىٰ الأقسامِ الثمانيةِ، وهذا الكتاب طبع مع كتاب "تلخيص الأساسِ" في مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي.

جـ) "إبداعُ الإبداءِ، لفَتْحِ أَبْوابِ البِناءِ" لإبراهِيمَ بنِ عليٍّ الأحدبِ الطَّرابُلسِيِّ المتوفي (١٣٠٨هـ)[١]، وهو شرح واسع فيه كثير من الفوائد[٢]، طبع في "مطبعة جمعية الفنون" في بيروت.

د) " فتحُ الغَناء في شرحِ البناءِ"، لمحمود فوزي الحاج، وهو أديب فاضل كان حيًا قبل (١٣٠٧هـ)، وهذا الشرح مختصر، مطبوع مع "مجموعة شروح البناء" في "دار شفا".

هـ) "مانح الغَنا ومزيل العَنا عن كتاب البِنا" لأحمدَ بنِ محمدٍ الأندلسيِّ المتوفي (١٠٣٨ هـ)[٣] وهو شرح واسع جامع، وهو من أقدم شروح البناء، طبع في

= المدينة المنورة، وتولىٰ القضاء بالقدس الشريف وتوفي بها سنة (١١٦٨)". "الأعلام" الزركلي (١١١/٦)، يقول علي هاني: الذي رجحه محقق "مانح الغنا ومزيل العنا عن كتاب البنا" أنه "محمد بن حيدر الكفوي"؛ لأن مصنف "مانح الغنا" نقل مرتين عن شرح الكفوي، و"محمد بن حميد الكفوي" متأخر الوفاة عن صاحب "مانح العنا" فتعين أنه لـ"محمد بن حيدر الكفوي" المتقدم الوفاة.

(١) إبراهيمُ بنُ عليٍّ الأَحْدَب الطَّرابُلْسِيُّ المتوفىٰ (١٣٠٨هـ) شاعر أَديب، ولد في طَرابُلُسِ الشّامِ، ونُصِّبَ مستشارًا في الأمور الشرعية لحاكم مقاطعةِ الشوف في لبنان، كان سريعَ الخاطر ينظم القصيدة في جَلسةٍ واحدةٍ، من تآليفه "فرائدُ اللآل في مجمَعِ الأمثال". تنبيه: قد وقع في بعض الكتب "مقاطعة الشوفين" والصواب: "مقاطعة الشوف".

(٢) قد شرحه أيضًا الشيخ صالحُ بنُ عبدِ العظيمِ الجاويُّ وسمَّاه "مدخل الإخوانِ عن كتابِ البناء"، ولأحمد جودت بن إسماعيل آغا تعليقات علىٰ كتاب البناء، وللدكتور محمد صالح البيضاني شرح سماه "نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف".

(٣) عالم تونسي من علماء الصرف، كان واسع الاطلاع علىٰ جميع العلوم، كان حنفي المذهب، مفتيًا للحنفية في تونس، يلقب بابن عبد العزيز، فرغ من تأليفه في سابع عشر شوال سنة ثمان وثلاثين وألف (١٠٣٨هـ)، وأرسله مع بعض تصانيفه إلىٰ شيخ الإسلام مفتي الروم المرحوم يحيىٰ أفندي، فعين له مدرسة من مدارس بلده، له: شرح علىٰ "منية المصلي"، وكتاب في علم الكلام.

"دار السراج"، تحقيق محمد الخطيب.

❊ وقد نظَمَ متنَ البناءِ الشيخُ عبدُ اللهِ بنُ حسنٍ الكُوْهِجِيُّ[١]، في نظم سماه "نَيْلُ المُنَىٰ في نَظْمِ قواعدِ البِنا" مطبوع في "دار نور الصباح" مع "مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها"، وقد شرح الكوهِجي النظم في كتاب سماه "مزيل العَنا عن قارئي نيل المنىٰ في نظم قواعد البنا" طبع في "مطبعة دار إحياء الكتب العربية" في مصر.

٣ ـ **الكتاب الثالث: "المقْصُودُ"**، للإمامِ يُوسُفَ الحَنَفِيِّ[٢]، وقيل: للإمامِ

(١) نسبة إلىٰ مدينة "كُوْهِج"، ولِدَ فيها ورحل إلىٰ مكَّةَ المكرمةِ ومكث فيها مدةً، من مؤلفاتِهِ: "سُلَّمُ الواعِظِين"، و"شرح الورقات"، و"زاد المحتاج بشرح المنهاج" طبع في قطر.

(٢) في نسبة هذا الكتاب ثلاثة أقوال:

١ ـ القول الأول: نسبوه للإمام الأعظم أبي حنيفة كالبركوي، قال صاحب كشف الظنون: "المقصود في التصريف اختلف في مؤلفه، فقيل: للإمام الأعظم، وقيل لغيره، وجزم المولىٰ محمدُ بنُ بير علي المعروفُ ببركلي (بركوي) في شرحهِ المُسَمَّىٰ "بإمعانِ الأنْظارِ" بالأَوَّل". "كشف الظنون" (١٨٠٦/٢).

٢ ـ القول الثاني: نسبوه ليوسف الحنفي، وهو الذي اختاره صاحب كتاب "اكتفاء القَنوع بما هو مطبوع" إدوارد كرنيليوس فانديك المتوفىٰ: (١٣١٣هـ) وهو الذي صححه مصحح كتاب "اكتفاء القنوع" السيد محمد علي البِبْلاوي.

٣ ـ القول الثالث: نسبوه لمجهول، قال عبد اللطيف زاده: "المقصود في الصرف لم أقف علىٰ مؤلفه". "أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون" (١٨٠٦/٢)، وقال طاش كبري: "مما اشتهر في ديارنا مختصر مسمىٰ بـ" المقصود" لم نقف علىٰ مصنفه إلا أنه كتاب مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم، وعليه شروح مفيدة مشهورة عند أبناء زماننا". "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" (١٣٦/١).

والصواب أن نسبته للإمام أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ لا تصح، وقد حصلت هذه النسبة في وقت متأخر، فقد قال فؤاد سزكين: "وهذا الكتاب نسب إلىٰ أبي حنيفة في زمن متأخر". "تاريخ التراث العربي" (٣٢/٣)، ويؤيد هذا أنَّ نمطه وأسلوبه إنما جاء علىٰ طريقة المتأخرين، ولم يكن علم الصرف قد تحددت مسائله هذا التحديد، ولم تكن طريقة المتون المختصرة منتشرة في ذلك الوقت، وكثير من الاصطلاحات التي في المتن لم تكن قد اصطلح عليها في ذلك الوقت مثل: "المثال"،=

الأَعْظَمِ أبي حَنِيفَةَ.

وعليه عدةُ شُروحٍ منها:

أ) "إزالةُ القُيودِ عَنْ ألفاظِ المَقْصُودِ" لفَضِيلةِ الدكتورِ عبدِ المَلكِ السَّعْدِيِّ.

ب) "المَطْلوبُ بشرحِ المَقْصُودِ" مؤلفه مجهول، مطبوعٌ مع "مجموعةِ شروح الصرف" التي جمَعَتْها ـ المكتبةُ الحنيفيةُ ـ إِسطنبول ـ والكتاب من طبعِ "مطبعةِ أحمد كامل"[١].

ج) "روحُ الشُّرُوحِ على المقصود" لعيسَى أَفَنْدي السِّيْرَوِيِّ المتوفى سنة (١٠٠٨هـ)[٢].

مطبوعٌ مع "المطلوب بشرحِ المقصودِ" في الدارِ السالفةِ الذِّكْرِ.

د) "إمعانُ الأنظارِ على المَقْصُودِ" تأليف "محمدِ بنِ بِيْر"[٣] المعروفِ

= و"الأجوف"، لكن الذي يمكن القطع به أنَّ المؤلفَ كان حنفيًا من علماء الأتراك؛ لأن الكتاب اشتهر في تركيا، وأنه كان قبل القرن الثامن؛ لأن ابن دانيال المتوفى في بدايات القرن الثامن (٧١٠هـ) له شرح على الكتاب، وهذا ما رجحه الدكتوران: مصطفى كامل، وبيان محمد في تحقيقهما لشرح العصام الإسفراييني على المقصود: "سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف".

(١) ورد في خزانة التراث: "المطلوب شرح المقصود" أحمد بن محمد، اسم الشهرة "ابن المغرط" توفي (٩١٢ هـ)، والمخطوطة موجودة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية، وهذا يحتاج إلى التحقق من صحة هذه النسبة.

(٢) ضبط "السيروي" بالياء المثناة هو الصحيح وهو الذي اعتمدته الموسوعة الإسلامية الكبيرة التي طبعتها الرئاسة الدينية في تركيا، وهو المثبت في عدة طبعات من الكتاب، ومنهم من ضبطه "السبروي" بالباء الموحدة" كـ" إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" البابانى (٣/٥٨٦)، و"معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم المخطوطات والمطبوعات» علي الرضا (٣/٢٣٣٦).

(٣) بير: باللغة العثمانية بمعنى شيخ، والباء تنطق مثل حرف (p) باللغة الإنجليزية.

بـ"بِرْكِلِيّ، أو بِرْكِويّ" صاحبِ "إظهارِ الأَسْرارِ"، المُتَوفَّىٰ سَنَةَ (٩٨١هـ)[١]، مَطْبوعٌ مَعَ "المَطْلوبُ بِشرحِ المَقْصُودِ" في الدار السالفة الذكر.

❊ وقد نظمَ "المقصود" الشيخ أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطاويُّ[٢] المتوفىٰ (١٣٠٢ هـ)، وشرحه صديقُه العلامةُ مُحَمَّدُ بنُ أَحَمَدَ علِيْش[٣] المالكيُّ المتوفىٰ (١٢٩٩ هـ) في كتاب سَماهُ: "حَلُّ المَعْقودِ مِن نَظْمِ المَقْصُودِ"، طبع في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي.

٤ ـ**الكتابُ الرابعُ**: "**تصْرِيفُ العِزِّيّ**" للشيخِ عزِّ الدِّينِ أبي المَعالي عبْدِ الوَهّابِ بنِ إبراهيمَ الزَّنْجانيِّ[٤] المتوفىٰ سنة (٦٥٥هـ)، قال في كشفِ الظُّنُونِ: وهو

(١) "البِرْكِلي، البِرْكوي" يكتب بالكاف إلا أنه ينطق بالقاف الصنعانية والخليجية وهي الجيم المصرية هو محمد بن بير علي بن إسكندر الرومي، محيي الدين، عالم بالعربية نحوًا وصرفًا، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد، تركي الأصل والمنشأ، من أهل قصبة "بالِي كِسْرَىٰ" وهي: "بالي كسير"، كان مُدَرسًا في قصبة "بِرْكي" فنسب إليها، من كتبه: "إظهار الأسرار" في النحو، و"امتحان الأذكياء" وهو شرح "لب الألباب" في علم النحو للقاضي البيضاوي، و"إمعان الأَنظار" وهو شرح "المقصود" في الصرف، و"حاشية علىٰ شرح الأَرْدَبِيليِّ علىٰ الأنموذج في النحو".

(٢) الطَّهْطاوِي: فاضل، له شعر، من أَهلِ "طَهْطا" بمصرَ، وُلِد بها وعُيِّنَ كاتبًا في محكمتها ثم تَعَلَّم بالأَزهرِ واحْتَرَفَ التَّعليمَ، وانتقلَ إلىٰ تَحريرِ جَرِيدةِ "الوقائعِ المِصرِيَّةِ" إلىٰ أَنْ تُوفي بالقاهرةِ، له مدائحُ نبوية ورسالة في العروض والقوافي.

(٣) عليش، محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ علِيْشٍ المالكي، أبو عبد الله، فقيه من أعيانِ المالكيةِ، مغربيُّ الأَصْلِ، مِن أَهْلِ طَرابُلسِ الغربِ، ولد بالقاهرةِ، وتَعَلَّم في الأزهرِ، وولي مشيخَةَ المالكيةِ فيه، وكانت له هيبةٌ كبيرةٌ؛ لكثرةِ صلاحِه وورعِه. و"عليش" ضبطه كثيرون "عُلَيْش" وهو المشهورُ علىٰ الأَلْسِنةِ لكنَّ صاحبَ الاسمِ ضبطه في أَحدِ طُرَرِ مُؤَلَّفاتِه "عِلِيش" بكسر العين واللّام، وهكذا ينطقُ أهل المَغْرِبِ بكلِّ مُصَغَّرٍ، وكَسْرُ العَينِ عندهم أَقْربُ للسُّكونِ.

(٤) الزَّنْجاني، عبدُ الوهابِ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الوَهّابِ الخَزْرَجِيُّ الزَّنْجانِيُّ، نسبة إلىٰ "زَنْجانَ"، وهي بلدة قريبة من "أذربيجان"، والعجم يقولون لها "زَنْكانَ"، من علماء العربية، يقال له: "العِزِّيُّ" أخذًا من "عزّ الدِّينِ"، كان أديبًا، شاعرًا، إمامًا في النحو واللغة والتصريف والبلاغة، جامعًا للعلوم العقلية والنقلية، له: "مِعْيارُ النُّظّار في علومِ الأَشْعار"، و"الهادي" في النحو وشرحه، و"فتح الفتاح=

مختصر مُتَداوَلٌ نافعٌ"[١].

وعليه شروح كثيرة منها:

أ) شرح الشَّيخ سَعْدِ الدِّينِ مسعُودِ بنِ عمر التَّفْتازانيِّ[٢] المُتَوَفَّىٰ سنة (٧٩٣هـ)، وعليه حاشِيةُ "تدرِيجُ الأَداني إلىٰ قراءَةِ شرحِ السَّعدِ علىٰ تصريفِ الزَّنْجانِي" للشَّيخِ عبدِ الحَقِّ بن عبد الحنَّان سِبْطِ العَلامةِ النَّوويِّ الثَّانِي، طبعته "دارُ إحياءِ الكُتبِ العربيةِ" عيسىٰ البابي الحلبي.

ب) "شرحُ السيدِ الشريفِ الجرجاني"[٣] المتوفىٰ سنة (٨١٦ هـ) مطبوعٌ في الآستانة مِن قِبَلِ المَعارفِ العُمُوميةِ مع مجموعةِ "شروح العِزِّي"، وهي متوفِّرةٌ في المكتباتِ التَّركيةِ، وطبع بتحقيقِ الشَّيخِ محمدٍ الزفزافِ في مصرَ.

= في شرح مراح الأرواح"، أقام بتِبريزَ والمَوصلِ، وسكنَ في آخر حياته ببغدادَ وتوفي بها.

(١) "كشف الظنون" (٢/١١٣٩).

(٢) السَّعْد التَّفْتازاني، مسعودُ بنُ عمرَ بنِ عبدِ الله التفتازاني، سعدُ الدِّينِ: من أئمةِ العربيةِ والبيانِ والمنطقِ والعقائد، ولد بـ"تَفْتازانَ" من بلاد خُراسانَ، وأقام بـ"سَرَخْسَ"، وأبعده تَيْمُورْلنكَ إلىٰ "سَمَرْقَنْدَ"، فتوفي فيها، ودفن في "سَرَخْسَ"، من كتبه: "تهذيب المنطق"، و"المطول علىٰ تلخيص المفتاح في البلاغة"، و"المختصر" اختصر به "المطول"، و"مقاصد الطالبين" في الكلام، و"شرح مقاصد الطالبين"، و"شرح العقائد النسفية"، و"حاشية علىٰ شرح العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب" في الأصول، و"التلويح إلىٰ كشف غوامض التنقيح"، و"شرح الشمسية" في المنطق، و"حاشية الكشاف" لم تتم، وكتابه "شرح تصريف العزي" أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة.

(٣) الْجُرْجاني، عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ، المعروفُ بالشريفِ الجرجانيِّ: فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في "تاكو" قرب "أَسْتَرَاباذ" ودرَّس في "شيراز"، ولما دخلها تيمور سنة (٧٨٩هـ) فرَّ إلىٰ "سمرقند"، ثم عاد إلىٰ "شيراز" بعد موت تيمور، فأقام إلىٰ أن توفي، له نحو خمسين مصنفًا، منها: "التعريفات"، و"شرح مواقف الإيجي"، و"شرح السراجية" في الفرائض، و"الكبرىٰ" و"الصغرىٰ" في المنطق، و"الحواشي علىٰ المطول للتفتازاني، و"حاشية علىٰ الكشاف" وصل إلىٰ قوله تعالىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

ت) "شرحُ المُلَّا عليِّ بنِ سلطانَ القاري" المشْهورِ بالمُلَّا عليٍّ القاري[١] المتوفىٰ (١٠١٤ هـ) مطبوعٌ مع شرحِ السيدِ الشريفِ في المطبعةِ السالفةِ الذِّكرِ.

ث) "شرحُ أَبي الحَسَنِ عليِّ بنِ هشامٍ الكَيْلانِيِّ"[٢]، مطبوعٌ في المطبعة الجمالية بمصرَ مع مجموعةِ "شروح العِزِّي" السّالفة الذكر، وطبع في "مطبعةِ دارِ إحياءِ الكتبِ العربيةِ" بمصر.

* وقد كَمَّلَ متنَ العزيِّ الملَّا عليُّ بنُ حامدٍ الأُشْنُوِيُّ المتوفىٰ (١١٥٢هـ)[٣] في متنٍ سماه "تكميل الزَّنجانيِّ" مشهور بـ"تصريف مُلَّا عليّ"، أعاد عبارةَ الزَّنْجانيِّ مع حذفٍ وتغييرٍ لبعضِ عباراته وضمِّ أبوابٍ ومسائلَ تُكَمِّلُ ما تركه، وهو مطبوعٌ مع "مجموعة الصَّرفِ وشروحها وحواشيها"، دار نورِ الصَّباحِ.

* وقد نظم "متن العزيِّ" الشيخُ عبدُ الرحمنِ بنُ عيسىٰ المُرْشِديُّ[٤] المتوفىٰ

---

(١) "المُلَّا عليٌّ القاري" عليُّ بنُ سلطان محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري، فقيهٌ حنفيٌّ، مِن صدورِ العلمِ في عصرِه، ولد في "هَرَاةَ" وسكن مكةَ وتوفي بها، قيل: كان يكتب في كل عامٍ مصحفًا وعليه طُرَرٌ من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوتَه من العام إلىٰ العام، صنف كتبًا كثيرةً، منها: "تفسير القرآن" ثلاث مجلدات، و"الأثمار الجنية في أسماء الحنفية"، و"شرح مشكاة المصابيح"، و"شرح مشكلات الموطأ"، و"شرح الشفاء"، و"شرح الشمائل".

(٢) علي بن هشام أبو الحسن الكيلاني، عاش في القرن الثاني عشر تقريبًا، والكاف في (الكيلاني) تلفظ عندهم بالقاف الصنعانية وهي الجيم المصرية.

(٣) الملَّا علي بن الشيخ حامد بن فتح الدين الأُشْنُوِيُّ منسوب لمدينة "أُشْنُويه" في كردستان إيران قربَ حُدودِ تركيا وكردستانِ العراقِ، له: "تفصيل الجرجاني"، و"طلاق الأكراد"، و"تكميل الزَّنجاني".
و"الأُشْنُوي": بِضَمّ الْهمزَة ثمَّ شين مُعْجمَة سَاكِنة ثمَّ نون مَضْمُومَة، كما ضبطها ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم". (٢٤٧/١)

(٤) أَبُو الوَجاهَة المُرْشِدي، عبدُ الرحمنِ بنُ عيسىٰ بنِ مُرْشِدٍ، مفتي الحرمِ المكيِّ، وأَحدُ الشعراءِ العلماءِ في الحجازِ، ولد بمكةَ، ووليَ ديوانَ الإنشاءِ في ولايةِ الشَّريفِ مُحْسنِ بنِ الحسينِ وإمامةَ المسجدِ الحرامِ وخَطابتَه والإفتاءَ السُّلطانيَّ سنة (١٠٢٠هـ) ولما ماتَ الشريفُ محسنٌ خلَفَه=

(١٠٣٧ هـ) في نظمٍ سمَّاه "التَّرْصِيفُ في فَنِّ التَّصْرِيفِ" وشرحه في كتاب "التلطيف لشرحِ التصريفِ" حققه الدكتور محسن سالم رشيد العميري الهذلي ـ "مكتبة الفيصلية" بمكة، وشرحه العلامة الباجوري في "فتح الخبيرِ اللطيفِ على متنِ التصريفِ" ـ طبعته "مكتبة مصطفى البابي الحلبي".

٥ ـ **الكتاب الخامس**: "مَراحُ الأَرواحِ"، للشيخِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ مسعودٍ، أبي الفضائلِ(١)، أَحدِ علماءِ القرنِ الثامنِ، وعليه عدد من الشروح منها:

أ) "شرح شمسِ الدِّينِ أحمدَ المعروفِ" بـ"دِيْكُقُوز"(٢) المتوفى سنة (٨٥٥هـ)(٣)، طبعتهُ "مكتبةُ مصطفى البابي الحلبي وأولاده" بمصر.

ب) "الفلاحُ شرحُ المراحِ" للشيخ شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا المتوفى سنة (٩٤٠ هـ) طبعته مكتبة "مصطفى البابي الحلبي وأولاده" بمصر مع "شرحِ ديكقوز".

= الشريفُ أحمدُ بنُ عبدِ المطلبِ، فقبض على المرشديِّ ونكَبه، فتوفي في سِجْنِه مخنوقًا، من كتبه: "زهْرُ الرَّوضِ المقتَطَف ونهْرُ الحوضِ المُرْتَشَف" في التاريخ، و"شرح عقود الجمان في المعاني والبديع والبيان"، للسيوطي، وهو كتابٌ عجيبٌ بديعٌ فيه فوائِدُ نادرةٌ، و"الوافي في شرحِ الكافي" في العروض، و"مناهِلُ السَّمَر في منازلِ القَمَرِ"، و"براعَةُ الاستهلالِ وما يتعلقُ بالشّهرِ والهلالِ".

(١) قال الزركلي: "أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين (٧٠٠هـ)، مصنف "مراح الأرواح" وهو رسالة متداولة في علم الصرف، ليست لصاحبها ترجمة معروفة، كما قال السيوطي في البغية، شَرَحَ رسالتَه البدرُ العينيُّ، حوالي سنة (٧٨١ هـ) ومن هذا قدرت وفاته تخمينًا. "الأعلام" الزركلي (١/١٧٥).

(٢) تلفظ "دِيكْ" "قُوز" والقاف تلفظ كالقاف الخليجية والصنعانية، وهي الجيم المصرية.

(٣) المولى شمس الدّينِ أحمدُ الشهيرُ بـ"دِيكْقُوز"، كان ـ رحمه الله ـ مدرسًا ببعض المدارس الروميةِ ثمَّ صار مدرسًا بمدرسةِ السلطانِ بايزيد خان بنِ مراد خان الغازِي، بمدينة "بورسا"، فدرَّسَ فأفادَ، وصنَّفَ فأَجادَ، ومن تصانيفه: "شرح المراح في الصّرف"، وهو شرح نافع مشتمل على تحقيقٍ، وله شرح على متن "المقصُود "في الصّرف.

ت) "شرح مصطفىٰ بن شعبان السُّورِي" المتوفىٰ (٩٦٩هـ)، طبعته "المكتبة الهاشمية التركية" بتحقيق علي باغجي[١].

ث) "فتح الفتّاح في شرحِ مراحِ الأَرْواحِ" لعبد الوهّابِ الزَّنْجانيِّ[٢]، صاحبِ تصريفِ العِزِّيِّ.

ج) "المِفْراحُ شَرْحُ مَراحِ الأَرْواحِ" لحَسنِ باشا علاء الدين الأسود الرومي[٣]، طبعته "دارُ عَمارٍ للنَّشْرِ والتَّوزِيعِ" تحقيق الدكتور شريف النجار.

ح) "البيانُ والإيضاحُ لفهْمِ متنِ مراحِ الأرواحِ في عِلْمِ الصَّرفِ "لفضيلةِ الدكتورِ عبدِ الملكِ السَّعْدِيِّ، اسمه. طبعته دار النور.

٦ ـ الكتاب السادس: "الشّافيةُ في عِلْمِ التَّصْريفِ" لجمالِ الدِّينِ أبي عمرٍو عثمانَ بنِ عمرَ المعروفِ بابنِ الحاجِبِ[٤] المتوفىٰ سنة (٦٤٦ هـ).

عليه شروح كثيرة منها:

أ) "شرح الرَّضِي علىٰ الشّافيةِ" لنجمِ الدِّينِ محمدِ بنِ الحسنِ الأَسْتَراباذِيِّ[٥]

---

(١) تقدمت ترجمته في شروح "الأمثلة المختلفة".

(٢) تقدمت ترجمته عند ذكر "متن العزي".

(٣) فقيه حنفيٌّ، عالمٌ بالنحوِ والصرفِ، سكن (بورسا) وتوفي بها سنة (٨٢٧هـ).

(٤) ابن الحاجِب أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في "إسنا "من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبًا فعرف به، من تصانيفه "الكافية" في النحو، و"الشافية" في الصرف، و"مختصر الفقه" المسمىٰ بـ"جامع الأمهات" جامع الأمهات" ويسمىٰ أيضًا "مختصر ابن الحاجب الفرعي" و"الإيضاح في شرح المفصل" للزمخشري.

(٥) من أَشهر علماءِ النحوِ، لقب بـ"نجم الدِّينِ"، كان شيعيًا، له: "شرح الكافية في النحو"، و"شرح الشافية في الصرف"، سلك مسلك البغداديين في الموازنة بين آراء نحاة البصرة والكوفة، و" الأَسْتَراباذِيِّ "نسبة إلىٰ" أَسْتَراباذ" ـ بفتح الهمزة وسكون السين بعدها تاء مثناة مفتوحة وآخره=

المتوفىٰ سنة (٦٨٦ هـ)، حققه "محمد محيي الدينِ بنُ عبدِ الحميدِ[١]، ومحمد الزفزاف، ومحمد نور الحسن، وهي أحسن الطبعات، وقامت بنشره ثانية دار الكتب العلمية في أربع مجلدات، مع شرح شواهدِه للشَّيخِ عبدِ القادرِ البغداديِّ صاحبِ "خِزانةِ الأدبِ" المتوفىٰ سنة (١٠٩٣هـ).

ب) شرحُ السَّيدِ الشَّريفِ[٢] رُكْنِ الدِّيْنِ الأَسْتَراباذِيِّ[٣] المتوفىٰ (٧١٥ هـ)، حققه الدكتور عبد المقصودِ محمد، طبع في "مكتبةِ الثقافةِ الدينيةِ" بالقاهرة.

ت) "المناهلُ الصّافيةُ إلىٰ كشفِ معاني الشّافِية"، للطف الله بن محمد الغياث الظَّفيريِّ[٤] المتوفىٰ (١٠٣٥هـ)، حقَّقَه الدكتور عبدُ الرحمنِ محمد شاهين، طبع

= ذال معجمة ـ كما في معجم البلدان (١/١٧٤)، وضبطها في "اللباب في تهذيب الأنساب" (١/٥١) بكسر الأَلف، من أَعمالِ طبرستانَ، وهي تقع شمالَ إيرانَ اليوم.

(١) هو الشيخ "محمدٌ محيي الدينِ" ووالده هو الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم، ولد في الشرقية عام (١٩٠٠م)، حفظ القرآن الكريم صغيرًا، ثم التحق بمعهدِ الزقازيق الديني، ثم حصل علىٰ الشهادة العالمية من الأزهر الشريف، ثم عمل مدرسًا في معهد القاهرة، ثم مدرسًا في الجامع الأزهر، وله باع طويل في النحو، والفقه، والحديث، والكلام، وتحقيق كتب التراث لا سيما علوم العربية، توفي (١٩٧٢م).

(٢) "السَّيد" لقب جماعة أشهرهم ثلاثة: ١) السَّيِّد ركن الدّين الأستراباذي "الحسن بن شرف شاه الحسيني" عالم الموصل، ٢) السَّيِّد الْجُرْجانِيّ "علي بن محمد"، ٣) والسَّيِّد عبد الله النقره كار، شارِح "اللُّب".

(٣) السيد الشَّريفُ الحسنُ بنُ شرف شاهْ الحسينيُّ الأَسْتَراباذي، ركنُ الدِّينِ: عالمُ المَوصِلِ في عصره، كان من كبارِ تلامذةِ النَّصِيرِ الطُوسِيِّ، وكان مُبَجَّلًا عند التتارِ، وجيهًا متواضعًا حليمًا، شرح مقدمتي ابن الحاجب: "الشافية" و"الكافية"، و"الحاوي الصغير" في فقه الشافعية للقزويني، و"شرح الحماسة"، و"مرآة الشِّفا" في الطب.

(٤) لطفُ الله بنُ محمد الغياث الظَّفِيريُّ، قطب الدين، من علماء اليمن، مولده ووفاته في "الظفير" وهي قرية تابعة لصنعاء وإليها نسبته، كان في العلم غاية لا يصل إلىٰ رتبتها في زمنه إلا القليل، قد استجمع العلومَ الإسلاميةَ، وصار مفخرة لليمن علىٰ سائر البلاد، ونقل أهلُ الأقاليم الشاسعة أقوالَه وما وضعه من الكتب، له تصانيف، منها: "المناهل الصافية في شرح معاني الشافية"،=

في "مكتبة الشباب" القاهرة.

ث) "المناهِجُ الكافيةُ في شرحِ الشّافية"، لشيخِ الإسلامِ زكريا بنِ محمدٍ الأنصاريِّ[١] المتوفىٰ سنة (٩٢٦ هـ) طبع مع مجموعةٍ من شروحِ الشّافيةِ في "مطبعةِ دارِ الطباعةِ العامرةِ" في إسطنبول.

ج) "شرح السيدِ عبدِ الله بنِ محمد الحُسَينِيِّ" المعروفِ بـ"نُقْرَهْ كار"[٢] المتوفىٰ سنة (٧٧٦هـ)، مطبوع في "مكتبة دار إحياء الكتب العربية" لعيسىٰ البابي الحلبي.

د) شرح عِصامِ الدِّينِ الإسفرايِيْنِيِّ[٣] المتوفىٰ (٩٤٥هـ).

= و"الإيجاز" في المعاني والبيان، و"حاشية علىٰ شرح التلخيص" في البلاغة. وكتاب "المناهل الصافية" كالمختصر لشرح الرضي، حوىٰ أبرز فوائده في صور تعشقها الأفهام، وأتىٰ لكلٍ من المنتهي والقاصر بما يريده.

(١) شيخُ الإسلامِ، زكريا بنُ محمدِ بن أحمدَ بنِ زكريا الأنصاريُّ المصريُّ الشافعيُّ، أبو يحيىٰ: شيخُ الإسلامِ، قاضٍ مفسرٌ، من حفّاظِ الحديثِ، ولد في شرقية مصر، وتعلم في القاهرةِ، وكُفَّ بصرُه سنة (٩٠٦هـ)، نشأ فقيرًا مُعْدِمًا، قيل: كان يَجُوعُ في الجامعِ، فيخرج بالليلِ يلتقط قشورَ البِطِّيخِ فيغسلها ويأكلها، ولما ظهر فضله تتابعت إليه الهدايا والعطايا، بحيث كان له قبل دخوله في منصبِ القضاءِ كلَّ يومٍ نحوُ ثلاثةِ آلافِ درهمٍ، فجمع نفائس الكتبِ وأفاد القارئين عليه علمًا ومالًا، وولاه السلطانُ قايِتْباي الجَرْكَسِيُّ قضاءَ القُضاةِ، فلم يقبله إلا بعد مراجعَةٍ وإلحاحٍ، ولما ولي رأىٰ من السلطانِ عدولًا عن الحقِّ في بعضِ أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلمِ، فعزله السلطان، فعاد إلىٰ اشتغاله بالعلمِ إلىٰ أن توفي، له تصانيف كثيرة، منها: "تحفة الباري علىٰ صحيح البخاري"، و"فتح الجليل" تعليق علىٰ تفسير البيضاوي، و"شرح إيساغوجي" في المنطق، و"فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام"، و"تحرير تنقيح اللباب"، و"غاية الوصول" في أصول الفقه، وغيرها كثير.

(٢) النُّقْرَه كار، عبدُ الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، جمال الدين: عالمٌ بالعربية، وأصول الفقهِ، والفقه الحنفي، ولي التدريسَ بحلب، وأقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مثلها، له: "شرح المنار" في الأصول، و"شرح التسهيل" في النحو، و"شرح الشافية" في التصريف، ومعنىٰ "النُّقْرَه كار": صائغ الفضة.

(٣) العِصامُ الأَسْفَرايِينيُّ، المعْرُوفُ بعصامِ الدينِ، إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عرب شاه الأسفراييني: صاحبُ=

ذ) "الإيضاحات الوافية لحل ألفاظ الشافية" للدكتور عبد الملك السعدي، مطبوع في "دار الفاروق".

هـ) "شرح الْجارَبَرْدِي" لأحمدَ بنِ الحسنِ بنِ يوسفَ، فخر الدِّينِ[١] المتوفىٰ (٧٤٦ هـ)، مطبوع في "مطبعة عالم الكتب".

وعلىٰ هذا الشرح عدةُ حواشٍ:

من أشهرها حاشيةٌ لِعزِّ الدِّينِ أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ أبي بكر ابن جَماعةَ[٢] (٨١٩هـ)، اسمها "الدُّرَرُ الكافيةُ في حَلِّ شرحِ الشافية"، طبعت مع مجموعةٍ من

= "الأطول" في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة، ولد في "أسفرايين" من قرىٰ خُراسانَ، وكان أبوه قاضيها، فتعلَّمَ واشْتَهَر وأَلَّفَ كُتُبَه فيها، زار في أواخر عمره سَمَرْقَنْدَ فتوفي بها، وله تصانيفُ منها: "ميزانُ الأَدبِ"، و"حاشِيةٌ علىٰ تفسير البيضاوي"، و"شرحُ رسالةِ الوَضْعِ للإيجي"، وشروحٌ وحواشٍ في: "المنطق"، و"التوحيد"، و"النحو"، و"الأسفراييني" يصح فيها فتح الهمزة وكسرها، وفيها لغات كثيرة.

(١) قال السُّيوطيُّ في "اللباب في تحرير الأَنْسابِ": "الجارَبَرْدِي" بفتح الراء والموحدة وسكون الراء مهملةً نسبة إلىٰ (جارَبَرْد). "اللباب" (٥٨)، وتنطق "الجاربردي": التشارَبَرْدي، اشتهر وتوفي في تبريز، كانَ إمامًا فاضلًا ديِّنًا خَيِّرًا وقورًا مواظِبًا علىٰ الشغلِ في العلمِ وإفادةِ الطلبةِ، تفقه علىٰ مذهب الشافعي، وفاق في العلوم العقلية، اجتمع مع القاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ، وأخذ عنه، له: "شرحُ منهاجِ البيضاويِّ" في أصول الفقه، و"شرحُ الحاوي الصغير" لم يكمل و"شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجب"، و"حاشية علىٰ الكشاف".

(٢) ابنُ جَماعة، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهِيم، أبو عبد الله الْحَمَوِيُّ الأَصْل، ثم المصريُّ، الشّافِعِيُّ، عِزُّ الدِّين، المعروف بابنِ جماعَة، وُلِدُ في ينبع "علىٰ شاطئ البحر الأحمر"، ثم انتقل إلىٰ القاهرة وسكنها، فَقِيه، أصولي، متكلّم، أديب، لغَوِيّ، نحوي، كان يقُول: "أعرفُ خَمْسَة عشر علمًا لا يعرفها عُلَماء عصري"، كان يديم الطهارة والاقتصاد في ملبسه، ولم يتفق له الحجّ والتزوج، قال ابن حجر: ومال إلىٰ المعقول فأتقنه حتىٰ صار أمةً وحْدَه، وكان أعجوبة دهره في حسن التقرير، من كتبه: "شرح جمع الجوامع"، وحاشِيَة علىٰ "رفع الحاجب شرح مُخْتَصر ابن الحاجب"، وحاشِيَة علىٰ "شرح الجاربردي لمنهاج الْوُصُول" للبيضاوي، وحاشِيَة علىٰ "عروس الأفراح شرح تَلْخِيص الْمِفْتاح".

شروحِ الشّافيةِ في "مطبعةِ دارِ الطباعةِ العامرةِ" إسطنبول.

وقد شرح العلامةُ عبدُ القادرِ البغداديُّ أبياتَ شرحَي الجاربرديِّ والرَّضي، وهو مطبوعٌ مع تحقيقِ الأفاضلِ: "محمدٍ محيي الدين" عبدِ الحميد، ومحمدٍ الزَّفْزافِ، ومحمد نور الحسن[١].

وبهذا الكتاب تنتهي سلسلة الصرف المعتمدة في كثير من المعاهد المعتبرة، ولأهل شنْقِيطَ[٢] "مُورِيتانيا" طريقة خاصة بهم، فهم يعتنون عِنايةً خاصَّةً بحفظِ وإتقانِ "**لاميةِ الأَفْعال**" للإمام ابنِ مالكٍ ﵀ بل هي المُقرَّرُ الصَّرفيُّ الوَحيد عندهم، ولهم عليها زوائدُ وطُرَّة[٣]، فقد قامَ العلامةُ حسنُ بنُ زَينٍ الشِّنْقِيطِيُّ[٤] المتوفىٰ (١٣١٥هـ) بوضع زياداتٍ علىٰ أبياتِ لاميةِ الأفعالِ تكميلاً لها وهي المسماة بـ"الاحمرار"، وكتب عليها الطُّرَّةِ وهو شرحٌ مختصرٌ[٥]، ثم جاء محمد

(١) ومن الشروح المتقنة المهمة شرح الخضر اليزدي المتوفىٰ سنة (٧٢٠هـ)، مطبوع في مؤسسة الريان، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان.

(٢) أهل شنقيط يلفظونها بالفتح، وجاء في "تاج العروس" أنها بالكسر قال: "ومِمَّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْه (أي صاحب القاموس): شِنْقيطُ، بالكَسْرِ: مَدينَةٌ من أَعْمالِ السُّوسِ الأَقْصَىٰ بالمَغْرِبِ". (١٩/٤١٩)، يقول علي هاني: أخبرني بعض المحققين أنه لاحظ من خلال التراجم الكثيرة التي يبحث فيها أن أسماء الأماكن تختلف عل مر العصور، وهذا من أسباب الاختلاف في أسماء بعض البلاد.

(٣) الطُّرَّة: كتابات فيها شرح للأبيات علىٰ شكل شبكات وخطوط تتفرع علىٰ الشرح، تكتب علىٰ حواشي أبياتها بتحسين وتزيين وتطريز تسمىٰ عندهم الطرة، والطرة عنوان عام يطلق عادة علىٰ كل الشروح والحواشي المختصرة علىٰ المتون التي تدرس في محاضر موريتانيا.

(٤) الحسن ولد زين الشنقيطي، ولد سنة (١٢٢٥هـ)، درَسَ في مدرسة العلامة عبد الودود الألْفَغِي، والعلامة محمد مولود بن أحمد المباركي حتىٰ صار علمًا من أعلام اللغة العربية، واشتهر بمنظوماته التعليمية.

(٥) لامية الأفعال لابن مالك منظومة من البحر البسيط بلغ عدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتًا (١١٤)، مقسمة علىٰ اثني عشر بابًا، سميت باللامية؛ لأنها بنيت علىٰ رويّ اللام، ومعظم ما فيها هو تصريف الأفعال مع احتوائها علىٰ أبواب في تصريف الأسماء، فتسميتها بلامية الأفعال تغليبًا=

سالم ولد عَدُّود المتوفىٰ (١٤٣٠ هـ)[١] فقام بتنسيق الطُّرَّةِ، وترتيبها، وتبويبها، وتصحيحها، ومراجعتها، وطباعتها طباعة حديثة، وسماه "التوشيح علىٰ لامية الأفعال".

وعلىٰ لامية الأفعال شروحٌ كثيرةٌ، منها:

١) "مناهلُ الرجالِ ومَراضِعُ الأطفالِ بلِبانِ معاني لامِيةِ الأَفعالِ"، لمحمّدِ أمينٍ الهرريِّ[٢] المتوفىٰ (١٤٤١هـ)، طبعت في "مطابعِ الصفا"، في مكّة المكرّمة (١٤٠٤هـ).

٢) "تحنيكُ الأطفالِ على تراجمِ لاميةِ الأفعال" للهرريِّ مؤلفِ مناهلِ الرجالِ.

= للأفعال، وقد زاد عليها بحرق الحضرمي ثمانية أبيات نظم فيها بعض ما استدركه علىٰ ابن مالك في أبنية المجرد وتصاريفه، وذلك في كتابه "فتح الأقفال وضرب الأمثال بشرح لامية الأفعال" المشهور باسم "الشرح الكبير"، وقد ألحقها الحسن بن زين الشنقيطي بلامية الأفعال لابن مالك. أما طرة الحسن بن زين فهي التي أكمل فيه ما تركه ابن مالك اختصارًا لنظمه: كمعاني الأوزان، والباقي من صيغ اسم الآلة، وصاغها شعرًا علىٰ أسلوب اللامية نفسه بحرًا ورويًا، فأدمج كل قاعدة أو معنىٰ في مكانه الأصلي من اللامية، وزاد عليها واحدًا وسبعين بيتًا (٧١) مع شرح مختصر، ثم زاد ابنه حي بن الحسن بن زين بيتين (٢) في صياغة المَفْعل من غير الثلاثي، وعليه يصير مجموع أبيات اللامية مع الزيادات مائةً وخمسةً وتسعين بيتًا (١٩٥).

(١) محمد سالم بن محمد عالي بن عبد الودود الهاشمي المعروف بولد عَدُّود، ولد في نواحي بوتلميت بولاية الترارزة في الجنوب الغربي الموريتاني، له: نظم مختصر خليل في الفقه المالكي، ونظم العمدة لابن قدامة الحنبلي.

(٢) هو محمد أمين بنُ عبدِ الله العلويُّ الأثيوبيُّ دولةً، الهرري منطقةً، وُلِدَ في الحبشةِ في منطقةِ "هَرَرٍ" (١٣٤٨ هـ) حفظ القرآنَ الكريمَ وهو في السادسة من عمره، حفِظَ ودرَّس عشراتِ المتونِ في: العقائدِ، والفقهِ، والنحوِ، والصرفِ، والعروضِ، والبلاغةِ، درَّس في" دار الحديث الخيرية" بمكة المكرمة، له كثير من المؤلفات منها: "خلاصةُ القولِ المفهمِ علىٰ تراجِم رجالِ صحيحِ مسلمٍ"، و"تفسيرُ حدائقِ الرَّوحِ والرَّيحانِ في رَوابي علومِ القرآنِ"، وحاشيةٌ علىٰ "الفواكه الجنية علىٰ متممةِ الآجرومية"، وغير ذلك كثير.

٣) "فتحُ الأَقْفالِ وضَربُ الأَمثالِ شَرْحُ لامِيَّةِ الأَفْعالِ" لجمالِ الدِّينِ أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ عمرَ الحضرميِّ الشهير بـ(بَحْرَقٍ)[١] المتوفىٰ (٩٣٠ هـ) وهو المسمىٰ بالشَّرْحِ الكَبيرِ[٢].

٤) الشَّرْحُ الصَّغيرِ لـ(بحرق) وهو اختصار للشرح الكبير، وعليه حاشِيةُ الطالبِ بنِ حمدونَ بن الحاج[٣] المتوفىٰ" ١٢٧٣ هـ".

٥) "زُبَدُ الأقوالِ في شرح قصيدة أبنية الأفعال" لولدِ ابنِ مالكٍ، بدرِ الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك المتوفىٰ (٦٨٦ هـ)[٤].

---

(١) جمالُ الدِّينِ محمدُ بنُ عمرَ بنِ مباركِ بنِ عبدِ الله الحِمْيَريُّ الحضرميُّ الشافعيُّ الشهيرُ بـ(بحْرَقٍ)، عالمٌ مشاركٌ: في الحديثِ، والنحو، والصرف، والحسابِ، والطبِّ، والأَدبِ، والفلكِ، والتصوف، نشأ بحضرموتَ وأخذ عن جماعةٍ من فقهائها، ثم ارتحلَ إلىٰ عدَنٍ، ولازمَ عبدَ الله بنَ أحمدَ بنِ مَخْرَمَةَ، ثُمَّ رحل إلىٰ زَبِيدَ، وأخذ عن علمائها ودَرَسَ ودرَّس وولي القضاءَ، ثم سافر إلىٰ الهندِ عند السلطان مظفر فقربه وعظمه وتوفي فيها.

(٢) ذكر بَحْرَقٌ ألفي مثالٍ للأفعال، وهو مُعْظم موادِّ اللغة بحيث لا يفوت من عرف ذلك منها إلا القليل، فذكر مثلًا: مائة مثال للرباعي (فَعْلَلَ)، ومائة لـ(فَعُل)، وثلاثمائة وسبعين لـ(فَعِل)، وسبعين لما فاؤه واو من فعَل كـ(وعد)، فجمع بين علمَي اللغةِ والتصريفِ، وقد جمعه من كتابين فقط: (الصحاح) للجوهري، و(القاموس) للفيروزآبادي، فقد فتش فيهما وأخرج هذه الأمثلة، فصار كتابه معجمًا للأمثلة، فجاء بعده "الحسن ولد زين" فأخذ المواد التي ذكرها الحضرمي وصاغها ونظمها بأسلوب مختصر في زوائد اللامية.

(٣) محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي الفاسي، قاض، مؤرخ، من فقهاء المالكية، مولده ووفاته بفاس، ولي قضاء مراكش نحو ثلاث عشرة سنة، ثم قضاء فاس إلىٰ أن توفي، من كتبه "الأزهار الطيبة النشر في مبادئ العلوم العشر".

(٤) ابن الناظِم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي، هو ابن ناظم "الألفية"، من أهل دمشق مولدًا ووفاة، سكن بعلبكّ مدة، له: "شرح الألفية" يعرف بشرح ابن الناظم، و"المصباح" في المعاني والبيان، و"شرح لامية الأفعال"، وكتاب في "العروض"، و"شرح غريب تصريف ابن الحاجب" وغير ذلك.

٦) "شرح أبي حيانَ الأَندلسيِّ" المتوفىٰ (٧٤٥ هـ)[١] طُبِعَ في "مطبعةِ مُصْطَفىٰ البابي الحلبيِّ".

المبحث العاشر
أهم الكتب المعاصرة

١) "شذا العَرْفِ في فَنِّ الصَّرْفِ" للشيخِ أحمدَ بنِ محمدٍ الحَمَلاويِّ[٢] المتوفىٰ سنة (١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ م).

٢) "دروسُ التَّصْريفِ" للشَّيخِ "محمد محيي الدينِ" بنِ عبدِ الحميدِ المتوفىٰ" (١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢م)[٣].

٣) "المُغْنِي في تَصْريفِ الأَفْعالِ"، و"اللُّبَابُ مِن تصريفِ الأَفعالِ" كلاهما للشَّيخِ الدكتور محمدِ بنِ عبدِ الخالقِ عُضَيْمَةَ[٤] المتوفىٰ (١٤٠٤هـ=١٩٨٤م).

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، والتراجم، واللغات، ولد في إحدىٰ جهات غرناطة، ورحل إلىٰ مالقة، وتنقل إلىٰ أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها، بعد أن كف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه: "البحر المحيط" في تفسير القرآن، و"النهر المادّ" اختصر به البحر المحيط، و"طبقات نحاة الأندلس"، و"زهو الملك في نحو الترك"، و"الإدراك للسان الأتراك"، و"تحفة الأريب في غريب القرآن"، و"منهج السالك في الكلام علىٰ ألفية ابن مالك"، و"التذييل والتكميل في شرح التسهيل" لابن مالك، و"ارتشاف الضرَب من لسان العرب"، و"اللَّمحة البدرية في علم العربية".

(٢) الحَمَلاوي، أحمد بن محمد الحملاوي: مدرّس مصري، له نظم، تخرج بدار العلوم ثم بالأزهر، وزاول المحاماة الشرعية مدة، وعمل في التدريس الىٰ سنة (١٩٢٨م)، ووضع كتبًا مدرسية، منها: "شذا العرف في فن الصرف"، و"زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع"، و"مورد الصفا في سيرة المصطفىٰ"، و"ديوان" أكثره مدائح نبوية.

(٣) تقدمت ترجمته عند ذكر شروح الشافية.

(٤) محمد عبد الخالق عضيمة، عالم جليل في النحو والصرف والتحقيق، ابتدأ دراسته بمعهد طنطا=

٤) "تَيْسِيرُ الإِعْلالِ والإِبْدالِ" لعبدِ العليم إبراهيم[١] المتوفىٰ بعد (١٣٩٥هـ).

٥) "المُسْتَقْصَىٰ في عِلْمِ التَّصْريفِ" للدكتور عبدِ اللطيفِ محمد الخطيب.

٦) "تَصْريفُ الأَسماءِ والأَفعالِ" للدكتورِ فَخْرِ الدِّينِ قَباوةَ[٢].

٧) "التَّطْبيقُ الصَّرفي" للدكتور عَبْدُه الراجِحِيِّ[٣] المتوفىٰ (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م).

= الأزهري، وتخرج في كلية اللغة العربية وعمل مدرسًا فيها، ابتعث إلىٰ مكة المكرمة في بعثة أزهرية (١٩٤٦م)، ثم انتقل إلىٰ ليبيا فدرس في مركز الدراسات العليا في واحة جغبوب، ثم ابتعث إلىٰ جامعة الإمام محمد بن سعود، أصيب بالصمم في منتصف عمره، وتوفي في حادث سيارة عقب خروجه من مطار القاهرة، وكان متواضعًا مرحًا، أَلَّفَ: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" استغرق تأليفه خمسة وثلاثين عامًا، و"المغني في تصريف الأفعال"، و"هادي الطريق إلىٰ ذخائر التطبيق"، وحقق "المقتضب" للمبرد، و"المذكر والمؤنث" لابن الأنباري.

(١) عميدُ تفتيشِ اللغةِ العربيةِ بوزارةِ التربيةِ والتعليمِ سابقًا كتبه نافعةٌ جدًّا منها: "النَّحوُ الوظِيفِيُّ"، و"الإملاءُ والتَّرقيمُ"، و"المُوَجِّهُ الفنِّيُّ لِمدَرِّسِي اللّغةِ العربية، توفي بعد (١٣٩٥ هـ).

(٢) ولد في حلبَ عام (١٩٣٣ م)، حاز علىٰ إجازةٍ في اللّغةِ العربيَّةِ عام (١٩٥٩م)، وبعدها نال شهادتي دبلومٍ في التّفتيشِ التربوي والإحصاءِ من جامعةِ دمشقَ والماجستيرِ عام (١٩٦٤م)، ثُمَّ الدكتوراه في الأدبِ القديمِ مِن جامعةِ الأزهرِ عام (١٩٦٦م)، ساهم في تأسيسِ كلية الآدابِ بجامعةِ حلبَ، وَعُيِّن فيها مدرسًا للأدبِ القديمِ وتَحليلِ النُّصوصِ التُّراثيَّةِ وأصولِ البحثِ والتَّحقيقِ، وشاركَ في إعدادِ الموسوعاتِ العلميَّةِ، وحقّقَ "تفسير الجلالين" مع إضافةِ إعرابٍ مفصَّلٍ له، ولهُ: "إعراب الجُمَلِ وأشباهِ الجملِ"، وتحقيقُ" المُمْتِع الكَبير" لِإبنِ عصفورٍ، وهو من تلاميذِ صبحِي الصّالِحِ وشوقي ضيفٍ.

(٣) ولد الدكتور عَبْدُه إبْراهِيم الرّاجحِي (١٩٣٧م) بِمُحافَظَةِ الدَّقَهْلِيَّة، نال الدكتوراه في الآدابِ، واشتغل عميدًا بقسم اللغة العربية في الإسكندريةِ، لَهُ: "اللَّهَجاتُ العَرَبِيَّةُ في القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ"، و"التَّطْبيقُ النَّحْوِيُّ".

مَتْنُ البِنَاءِ

مَتْنُ البِنَاءِ

اعْلَمْ أَنَّ أَبْوابَ «التَّصْرِيفِ» خَمْسَةٌ وثَلاثُونَ بابًا:

[أَبوابُ الفِعلِ الثُّلاثِيِّ المُجرَّدِ]

❊ **سِتَّةٌ مِنها لِلثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ:**

- **البَابُ الأَوَّلُ: فَعَلَ ـ يَفْعُلُ.**

مَوْزُونُه: نَصَرَ ـ يَنْصُرُ.

وَعَلامَتُه: أَنْ يكُونَ عَينُ فِعْلِه مَفتُوحًا في المَاضِي، وَمَضمُومًا في المُضَارِعِ.

وَبِناؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «خَرَجَ زَيْدٌ».

المُتعَدِّي: هُوَ مَا يَتجاوَزُ فِعْلُ الفاعِلِ إلىٰ المَفْعُولِ به[١].

وَاللَّازِمُ: هو ما لَمْ يَتجاوَز فِعْلُ الفاعِلِ إِلىٰ المَفعُولِ به، بَلْ وَقَعَ في نَفسِه.

- **البَابُ الثَّانِي: فَعَلَ ـ يَفعِلُ.**

مَوْزُونُه: ضَرَبَ ـ يَضْرِبُ.

(١) هذا هو الضبط الصحيح لهذه العبارة وهو "فِعْلُ الفاعِلِ إلىٰ المفعُولِ به"؛ لإنَّ المعنىٰ علىٰ رفع "فِعلُ" وجر "الفاعِلِ"، وهكذا ضبطها شيخُنا الشيخ الفاضل الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلي والدكتورُ الفاضل الشيخ عبد الملك السعدي وأخوه الدكتور الفاضل عبد الرزاق السعدي، خلافًا لمن قال: تقرأ "فِعْلٌ الفاعلَ" برفعِ "فِعْلٌ" ونصبِ "الفاعلَ"، وخلافًا لمن ضبطها بنصب (فِعْلَ).

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَينُ فِعْلِه مَفْتُوحًا في الماضِي[١]، ومَكْسُورًا في المُضَارِعِ.

وَبِنَاؤُه: أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا.

مِثالُ الْمُتَعَدِّي، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ».

- **البَابُ الثَّالِثُ: فَعَلَ ـ يَفْعَلُ.**

مَوْزُونُه: فَتَحَ ـ يَفْتَحُ.

وَعَلامَتُه: أَنْ يكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَفْتُوحًا في المَاضِي والمُضَارِعِ، بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه أو لامُه حَرْفًا[٢] مِنْ «حُرُوفِ الْحَلْقِ»، وَهِيَ ستةٌ:

١ ـ الهَمْزَةُ. ٢ ـ والهَاءُ. ٣ ـ والعَيْنُ. ٤ ـ والحَاءُ. ٥ ـ والغَيْنُ. ٦ ـ والْخَاءُ.

وَبِناؤُه: أَيضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «فَتَحَ زَيْدٌ الْبابَ».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ».

- **البَابُ الرَّابِعُ: فَعِلَ ـ يَفْعَلُ.**

مَوْزُونُه: عَلِمَ ـ يَعْلَمُ.

---

(١) في نُسْخَةٍ «في الغَابِر» وهو اسم فاعل من: غبَرَ، يَغبُر، غُبُورًا: إذا مضَى وذهب، يقال: "كان ذلك في الزمن الغابِر" أي: الماضي، وهو من الأضداد كما في الصحاح قال: "غبر الشيءُ يَغْبُرُ، أي: بقي. والغابِرُ: الباقي. والغابر: الماضي، وهو من الأضداد". "الصحاح" الجوهري (٢/٧٦٥)، ومن استعماله في الباقي قول الشاعر:

حيثُما تستقمْ يقدِّرْ لكَ الله ... نجاحًا في غابرِ الأزْمانِ

أي: في باقي الأزمان.

(٢) في نسخة: «واحداً من حروف الحلق».

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في الماضِي، وَمَفْتُوحًا في المُضَارِعِ.

وَبِناؤُه أَيضًا: لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا[١]، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَجِل زَيْدٌ».

- **البَابُ الخامِسُ: فَعُلَ ـ يَفْعُلُ.**

مَوْزُونُه: حَسُنَ ـ يَحْسُنُ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَضْمُومًا في المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

وَبِناؤُه: لا يَكُونُ إلا لازِمًا.

نَحْوُ: «حَسُنَ زَيْدٌ».

- **البَابُ السَّادِسُ: فَعِلَ ـ يَفْعِلُ.**

مَوْزُونُه: حَسِبَ ـ يَحْسِبُ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

وَبِناؤُه أَيضًا: لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا[٢]، وَقَدْ يَكونُ لَازِمًا.

مِثالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فاضِلًا».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَرِثَ زَيْدٌ»[٣].

---

(١) قوله: «للتعدية غالبًا» فيه نظر، فَلَازِمُ هذا البابِ أَكْثَرُ مِن المُتَعَدِّي؛ لأنَّ غالِبَ وَضْعِهِ لِلنُّعُوتِ اللّازِمَةِ: كالأَلْوانِ، والعُيُوبِ، والحِلىٰ الظّاهِرَةِ.

(٢) الأصح أنه للزوم غالبًا.

(٣) الصَّواب أنْ يمثل للَّازم بغير «وَرِثَ» كـ(وَثِقَ زيدٌ بعمرٍو)، أو (نَعِمَ زيدٌ)؛ لأنَّ (وَرِث) متعدٍّ كما=

[أبوابُ الثُّلاثيِّ المَزيدِ فيه]

* واثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْها لِمَا زَادَ عَلىٰ الثُّلَاثيِّ وَهُوَ ثَلَاثةُ أَنْواعٍ:

[النوع الأول: ما زِيدَ فيه حَرْفٌ واحِدٌ]

* النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ ما زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَىٰ الثُّلَاثيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ ثَلاثةُ أَبْوَابٍ:

- **البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ ـ يُفْعِلُ ـ إِفْعَالًا.**

مَوْزُونُه: أَكْرَمَ ـ يُكْرِمُ ـ إِكْرامًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه.

وَبِناؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ».

- **البَابُ الثَّانِي: فَعَّلَ ـ يُفَعِّلُ ـ تَفْعِيلًا.**

مَوْزُونُه: فَرَّحَ ـ يُفَرِّحُ ـ تَفْرِيحًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا.

= في قوله تعالىٰ: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [سورة النساء: ١١]، ولعل النساخ حرفوا "وَثِقَ" إلىٰ "وَرِثَ".

وَهُوَ[١]:

أ ـ قَدْ يَكُونُ في الفِعْلِ، نَحْوُ: «طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ».

ب ـ وَقَدْ يَكُونُ في الفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَوَّتَ الإِبِلُ».

ج ـ وَقَدْ يَكُونُ في المَفعُولِ، نَحْوُ: «غَلَّقَ زَيْدٌ الْأَبْوابَ»[٢].

• **البَابُ الثَّالِثُ**: فَاعَلَ ـ يُفاعِلُ ـ مُفَاعَلَةً، وفِعَالًا، وفِيعَالًا.

مَوْزُونُه: قَاتَلَ ـ يُقَاتِلُ ـ مُقَاتَلَةً، وقِتالًا، وقِيتَالًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ والعَينِ.

وَبِناؤُه: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَينِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلواحِدِ.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ نَحْوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَمِثَالُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٠].

[النَّوْعُ الثّاني: ما زِيدَ فِيهِ حَرْفانِ على الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ]

❊ **النَّوْعُ الثَّانِي**: وَهُوَ مَا زِيدَ فيه حَرْفَانِ عَلَىٰ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

• **البَابُ الأَوَّلُ**: انْفَعَلَ ـ يَنْفَعِلُ ـ انْفِعَالًا.

مَوْزُونُه: انْكَسَرَ ـ يَنْكَسِرُ ـ انْكِسارًا.

---

(١) أي: التكثير.

(٢) وفي بعض النّسخ: «البابَ»، والصواب ما أثبتناه؛ لأَنَّهُ يشترط في التّكثير في المفعول أن يكون جمعًا أو مفردًا له أَجزاءٌ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ الهَمْزَةِ والنُّونِ في أَوَّلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلمُطاوَعَةِ.

وَمَعْنَىٰ «المُطاوَعَةِ»: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعلِ المُتعَدِّي بِمَفعُولِه.

نَحْوُ: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ»؛ فَإِنَّ «انْكِسارَ» الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ «الكَسْرِ» الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتعَدِّي.

- **البَابُ الثَّاني: افْتَعَلَ ـ يَفْتَعِلُ ـ افْتِعالًا.**

مَوْزُونُه: اجْتَمَعَ ـ يَجْتَمِعُ ـ اجْتِماعًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِه، والتَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: أَيْضًا لِلمُطاوَعَةِ.

نَحْوُ: «جَمَعْتُ الإِبْلَ فاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبلُ».

- **البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ ـ يَفْعَلُّ ـ افْعِلَالًا.**

مَوْزُونُه: احْمَرَّ ـ يَحْمَرُّ ـ احْمِرَارًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِمُبالَغَة اللَّازِمِ، وَقِيلَ: لِلْأَلْوَانِ والعُيُوبِ.

مِثَالُ الأَلْوانِ، نَحْوُ: «احْمَرَّ زَيْدٌ».

وَمِثَالُ العُيُوبِ، نَحْوُ: «اعْوَرَّ زَيْدٌ»[١].

- **البَابُ الرَّابِعُ**: تَفَعَّلَ ـ يَتَفَعَّلُ ـ تَفَعُّلًا.

مَوْزُونُه: تَكَلَّمَ ـ يَتَكَلَّمُ ـ تَكَلُّمًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنسِ عَينِ فِعْلِه بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّكَلُّفِ.

وَمَعْنَىٰ «التَّكَلُّفِ»: تَحْصِيلُ المَطلُوبِ شَيئًا بَعْدَ شَيءٍ.

نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ العِلمَ مَسألَةً بَعدَ مَسألَةٍ».

- **البَابُ الخَامِسُ**: تَفاعَلَ ـ يَتَفاعَلُ ـ تَفاعُلًا.

مَوْزُونُه: تَباعَدَ ـ يَتَباعَدُ ـ تَباعُدًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه، والأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَينِ فَصَاعِدًا.

مِثَالُ المُشَارَكةِ بَيْنَ الاثْنَينِ، نَحْوُ: «تَباعَدَ زَيْدٌ عَنْ عَمْرٍو»[٢]..

وَمِثَالُ المُشَارَكةِ بَيْنَ الاثْنَينِ فَصَاعِدًا، نَحْوُ: «تَصالَحَ القَومُ»[٣].

---

(١) أي: ذَهَبَ بَصَرُ إِحدَىٰ عيْنَيْهِ.

(٢) في بعضِ النُّسَخِ: «تباعَدَ زَيْدٌ وعمرٌو»، وهي الأَصحُّ؛ لأن المفاعلة تدل علىٰ حصول الفعل من الطرفين، أي: ابتعد كل منهما عن صاحبه، فإذا قلت: "تباعد زيد عن عمرو" أسندت الفعل للأول فقط، ـ وَفي بعضِ النُّسَخِ: «تباعَدَ زيدٌ عَمْرًا» وهو خطأ.

(٣) في نسخةٍ: «تَصالَحَ القَوْمُ قَوْمًا»، والصَّوابُ تَرْكُ «قَوْمًا»؛ لِأَنَّ إثباتَها سَهْوٌ.

[النَّوعُ الثَّالِثُ: ما زِيدَ فيه ثَلاثَةُ أَحْرفٍ على الثُّلاثي]

* النَّوعُ الثَّالثُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَىٰ الثُّلَاثيِّ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

- **البَابُ الأَوَّلُ**: اسْتَفْعَلَ ـ يَسْتَفْعِلُ ـ اسْتِفْعَالًا.

مَوْزُونُه: اسْتَخْرَجَ ـ يَسْتَخْرِجُ ـ اسْتِخْراجًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ والسِّيْنِ والتَّاءِ في أَوَّلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمالَ».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنْهُ.

- **البَابُ الثَّانِي**: افْعَوْعَلَ ـ يَفْعَوْعِلُ ـ افْعِيعَالًا.

مَوْزُونُه: اعْشَوْشَبَ ـ يَعْشَوْشِبُ ـ اعْشِيشَابًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه، والوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُه: لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّه يُقَالُ: «عَشُبَ[1] الأَرْضُ»: إذا نَبَتَ عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ في الجُمْلَةِ[2]، ويُقَالُ: «اعْشَوْشَبَ الْأَرْضُ»: إذا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرضِ.

---

(١) جاء من الباب الرّابع والخامس: (عَشِبَ، يَعْشَبُ)، (عَشُبَ، يَعْشُبُ).

(٢) وفي نسخةٍ: «إذا ظهرَ نباتُ وَجهِ الأَرْضِ في الجُملَةِ».

• **البَابُ الثَّالِثُ**: افْعَوَّلَ ـ يَفْعَوِّلُ ـ افْعِوَّالًا.

مَوْزُونُه: اجْلَوَّذَ ـ يَجْلَوِّذُ ـ اجْلِوَّاذًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحرُفٍ، بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه، وَالوَاوَينِ بَينَ العَينِ واللَّامِ.

وَبِناؤُه: أيضًا لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّه يُقالُ: «جَلَذَ الإبِلُ»: إِذا سَارَ سَيرًا بِسُرعَةٍ في الجُملَةِ، ويُقَالُ: «اجْلَوَّذَ الإبِلُ»: إِذا سَارَ سَيرًا بِزيادَةِ سُرْعَةٍ.

• **البَابُ الرَّابِعُ**: افْعَالَّ ـ يَفْعَالُّ ـ افْعِيلَالًا.

مَوْزُونُه: احْمَارَّ ـ يَحْمارُّ ـ احْمِيرَارًا.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه، والأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِنَاؤُه: أَيْضًا لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ، لكِنَّ هذا البابَ أَبلَغُ مِنْ «بابِ الافْعِلَالِ»؛ لأَنَّه يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ» إذا كَانَ له حُمْرَةٌ في الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «احمَرَّ زَيدٌ»: إِذَا كانَ له حُمْرَةٌ مُبالَغةً، وَيُقالُ: «احْمَارَّ زَيْدٌ»: إِذا كانَ له حُمْرَةٌ زِيادَةَ مُبالَغةٍ.

[بابُ الفِعْلِ الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ]

❊ **وَواحِدٌ مِنْها لِلرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ.**

وَهُوَ بابٌ واحِدٌ:

وَزْنُه: فَعْلَلَ ـ يُفَعْلِلُ ـ فَعْلَلَةً، وفِعْلَالًا.

مَوْزُونُه: دَحْرَجَ ـ يُدَحْرِجُ ـ دَحْرَجَةً، ودِحْرَاجًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ، بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيّةً.

وبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «دَحْرَجَ زَيدٌ الحَجَرَ».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «دَرْبَخَ زَيدٌ»[1].

[أَبْوابُ الفِعْلِ المُلحَقِ بالرُّباعيِّ المُجرَّدِ]

* وَسِتَّةٌ مِنْهَا لِـ«مُلْحَقِ دَحْرَجَ»:

- البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا: فَوْعَلَ ـ يُفَوْعِلُ ـ فَوْعَلَةً، وفِيعالًا.

مَوْزُونُهُ: حَوْقَلَ ـ يُحَوْقِلُ ـ حَوْقَلَةً، وحِيقَالًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعةِ أَحرُفٍ، بِزِيادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «حَوْقَلَ زَيْدٌ»[2].

- البَابُ الثَّاني: فَيْعَلَ ـ يُفَيْعِلُ ـ فَيْعَلَةً، وفِيعَالًا.

مَوْزُونُه: بَيْطَرَ ـ يُبَيْطِرُ ـ بَيْطَرَةً، وبِيطارًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «بَيْطَرَ زَيْدٌ القلمَ» أَيْ: شَقَّهُ.

- البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ ـ يُفَعْوِلُ ـ فَعْوَلَةً، وفِعْوَالًا.

مَوْزُونُه: جَهْوَرَ ـ يُجَهْوِرُ ـ جَهْوَرَةً، وجِهْوَارًا.

---

(١) أيْ: طأطأ رأسَه، وحَنَىٰ ظهرَه.

(٢) وفي بعض النسخ زيادة: «إذا عَجَزَ عن الجِماعِ».

وَعلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَينِ واللَّامِ.

وَبِنَاؤُه أَيضًا: للتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ».

● **البَابُ الرَّابعُ**: فَعْيَلَ ـ يُفَعْيِلُ ـ فَعْيَلَةً، وفِعْيَالًا.

مَوْزُونُه: عَثْيَرَ ـ يُعَثْيِرُ ـ عَثْيَرَةً، وعِثْيارًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «عَثْيَرَ الرَّجلُ»: إذا زَلَّ قَدَمُه.

● **البَابُ الخَامِسُ**: فَعْلَلَ ـ يُفَعْلِلُ ـ فَعْلَلَةً، وفِعْلَالًا.

مَوْزُونُه: جَلْبَبَ ـ يُجَلْبِبُ ـ جَلْبَبَةً، وجِلْبابًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعَةِ أَحرُفٍ، بِزيادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِناؤُه: لِلتَّعدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَلْبَبَ زَيدٌ»: إِذا لَبِسَ الجِلْبابَ[1].

● **البَابُ السَّادِسُ**: فَعْلَىٰ ـ يُفَعْلِي ـ فَعْلَيَةً، وفِعْلَاءً.

مَوْزُونُه: سَلْقَىٰ ـ يُسَلْقِي ـ سَلْقَيَةً، وسِلْقاءً.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الياءِ في آخِرِه.

وَبِنَاؤُه: للَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «سَلْقَىٰ زيدٌ»: إذا نامَ علىٰ قَفَاه[2].

---

(١) وَفي بَعْضِ النُّسَخِ: «جَلْبَبَ الرجلُ الرَّجُلَ»: إذا أَلْبَسَهُ الْجِلْبابَ، وهي النُّسخَةُ الصَّحِيحَة، وفي بعضِها: «جَلْبَبَ زيدٌ الْمالَ».

(٢) الأَصَحُّ ما أَثْبَتَهُ عَلَيُّ بْنُ عُثْمانَ في "تَلْخِيص الأَساسِ" والكَفَويُّ في شَرْحِهِ عَلَىٰ "البِناء"، وفيهما:=

وَيُقالُ لِهذِهِ السِّتَّة: "المُلحَقُ بِالرُّباعِيِّ"، ومَعْنَى الإِلحاقِ: اتِّحادُ المَصْدَرَينِ؛ أَيْ: المُلحَقِ والمُلحَقِ به.

[أبوابُ الفعلِ الرباعيِّ المَزيدِ فيه]

❊ وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ عَلَى نوعَينِ:

[النوع الأول: ما زِيدَ فيه حَرفٌ واحِدٌ]

❊ النَّوعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ ما زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ بَابٌ واحِدٌ:

وَزْنُه: تَفَعْلَلَ ـ يَتَفَعْلَلُ ـ تَفَعْلُلًا.

مَوْزُونُه: تَدَحْرَجَ ـ يَتَدَحْرَجُ ـ تَدَحْرُجًا.

وَعلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمسَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه.

وَبِناؤُه: لِلْمُطاوَعةِ.

نَحْوُ: «دَحْرَجْتُ الْحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذلِكَ الْحَجَرُ».

[النوع الثاني: ما زِيدَ فيه حَرفانِ]

❊ النَّوعُ الثَّاني: وَهُوَ ما زِيدَ فيه حَرْفَانِ عَلَى الرُّباعيِّ المُجَرَّد.

وَهُوَ بابانِ:

= «وَبِناؤُهُ للتَّعديةِ نَحْوُ: سَلْقَيتُ رَجُلًا: إذا أَلْقَيْتُهُ عَلَى قَفاهُ». "شروح متن البناء" (٢٤٨)، وأما "سَلْقَى زَيْدٌ" بمعنى نامَ عَلَى قَفاهُ فهوَ مِنَ المَصْنُوعاتِ، فالمُسْتَعْمَلُ (اسْتَلْقَى، واسْلَنْقَى)، وَلا يُقالُ (سَلْقَى زَيْدٌ).

• **البَابُ الأَوَّلُ**: افْعَنْلَلَ ـ يَفْعَنْلِلُ ـ افْعِنْلالًا.

مَوْزُونُه: احْرَنْجَمَ ـ يَحْرَنْجِمُ ـ احْرِنْجامًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمزةِ في أَوَّلِه، والنُّونِ بَينَ العَينِ واللَّامِ الأُولَىٰ.

وَبِناؤُه: للْمُطاوَعةِ أَيْضًا.

نَحْوُ: «حَرْجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذلِكَ الْإِبِلُ»[1].

• **البَابُ الثَّاني**: افْعَلَلَّ ـ يَفْعَلِلُّ ـ افْعِلَّالًا.

مَوْزُونُه: اقْشَعَرَّ ـ يَقْشَعِرُّ ـ اقْشِعْرارًا.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه وَحَرفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِهِ الثَّانِيَةِ في آخِرِه.

وَبِنَاؤُه: لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّه يُقالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ»: إذا انتَشَرَ شَعْرُ جِلدِه في الجُملَةِ، ويُقالُ: «اقْشَعَرَّ جِلدُ الرَّجلِ»: إِذا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِه مُبالَغةً.

[أبوابُ الفعلِ الْمُلحَقِ بتَدحْرَجَ]

❊ **وخَمْسَةٌ مِنْها لِـ«مُلْحَقِ تَدَحْرَجَ»**:

• **البَابُ الأَوَّلُ**: تَفَعْلَلَ ـ يَتَفَعْلَلُ ـ تَفَعْلُلًا.

مَوْزُونُه: تَجَلْبَبَ ـ يَتَجَلْبَبُ ـ تَجَلْبُبًا.

---

(١) أي: جمعتُها فاجتمعتْ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه وَحَرفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِناؤُه: لِلَّازِمِ[1]، نَحْوُ: «جَلْبَبْتُه فَتجَلْبَبَ»[2].

● البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ ـ يَتَفَوْعَلُ ـ تَفَوْعُلًا.

مَوْزُونُهُ: تَجَوْرَبَ ـ يَتَجَوْرَبُ ـ تَجَوْرُبًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والواوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَينِ.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَجَوْرَبَ زَيدٌ»: إذا لَبِسَ الجَورَبَ.

● البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ ـ يَتَفَيْعَلُ ـ تَفَيْعُلًا.

مَوْزُونُه: تَشَيْطَنَ ـ يَتَشَيْطَنُ ـ تَشَيْطُنًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والياءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «تَشَيْطَنَ زَيْدٌ»: إذا فَعَلَ فِعْلاً مَكْرُوهًا.

● البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ ـ يَتَفَعْوَلُ ـ تَفَعْوُلاً.

مَوْزُونُه: تَرَهْوَكَ ـ يَتَرَهْوَكُ ـ تَرَهْوُكاً.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ خَمسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه، والوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

---

(١) وفي نسخة "لِلْمُطاوَعةِ".

(٢) أي: أَلبَستُه الجِلْبَابَ فلَبِسَه، وفي بَعضِ النُّسَخِ: «وبناؤُه لِلَّازِمِ، نَحْوُ: "تَجَلْبَبَ زيدٌ": إذا لَبِسَ الْجِلْبابَ».

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ[١]، نَحْوُ: «تَرَهْوَكَ زَيدٌ»: إذا تَكَبَّرَ في المَشيِ.

● **البَابُ الخامِسُ:** تَفَعْلَىٰ ـ يَتَفَعْلَىٰ ـ تَفَعْلِيًا.

مَوْزُونُه: تَسَلْقَىٰ ـ يَتَسَلْقَىٰ ـ تَسَلْقِيًا.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التاءِ في أَوَّله وَاليَاءِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ[٢]، نَحْوُ: «تَسَلْقَىٰ زَيْدٌ»، أَي: نَامَ عَلَىٰ قَفَاه.

اعلَمْ أَنَّ حَقيقَةَ الإلحَاقِ في هذِه المُلحَقاتِ إنَّما تَكُونُ بِزَيادَةِ غَيرِ التَّاءِ، مثَلاً الإِلْحَاقُ في «تَجَلْبَبَ» إنَّما هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، والتّاءُ إِنَّما دَخلَتْ لِمَعْنَىٰ المُطاوَعةِ كَما كانَتْ في تَدَحْرَجَ؛ لِأنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ في أَوَّلِ الكَلمَةِ، بَل في وَسطِها وآخِرِها، علىٰ ما صَرَّحَ به في «شَرْحِ المُفَصَّلِ»[٣].

[أَبْوَابُ الفِعْلِ المُلْحَقِ باحْرَنْجَمَ]

❊ **واثْنَانِ مِنْهَا لِـ«مُلحَقِ احْرَنْجَمَ»:**

● **البَابُ الأَوَّلُ:** افْعَنْلَلَ ـ يَفْعَنْلِلُ ـ افْعِنْلَالاً.

مَوزُونُه: اقْعَنْسَسَ ـ يَقْعَنْسِسُ ـ اقْعِنْسَاساً.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّله والنُّونِ بَيْنَ

(١) في بَعْضِ النُّسَخِ «وَبِناؤُهُ للمُطاوَعَةِ» فِيكُون مِثْلَ (تَشَيطَنَ) لا مُطاوَعَ لَهُ، يقول عَلي هانِي: لا أَرَىٰ أَنَّ "تَرَهْوكَ" للمُطاوَعَة.

(٢) وفي نسخة: «وبناؤه للمطاوعة».

(٣) «المفصل في صنعة الإعراب» لجارِ اللّه أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيِّ (٥٣٨هـ)، وعليه شروح كثيرة، منها: شرح ابن الحاجب، وشرح ابن يعيش.

العَيْنِ واللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأنَّه يُقالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ»[1]: إذَا خَرَجَ صَدْرُه، ودَخَلَ ظَهرُه في الجملةِ، ويُقال: «اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ»: إذَا خرج صَدرُه ودخل ظَهْرُه مُبالَغةً.

● **البَابُ الثَّاني: افْعَنْلَىٰ ـ يَفْعَنْلِي ـ افْعِنْلاءً.**

مَوْزُونُه: اسْلَنْقَىٰ ـ يَسْلَنْقِي ـ اسْلِنْقاءً.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ علىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَينَ العَيْنِ واللَّامِ والياءِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ، نَحْوُ: «اسْلَنْقَىٰ زَيْدٌ»: إذا نامَ علىٰ قَفاهُ.

[الأَقسَامُ الثَّمانيةُ]

❊ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنحَصِرَ في هذهِ الأَبوابِ:

١ ـ إمّا: ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «كَرُمَ».

٢ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مُجرّدٌ غيرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ».

٣ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مُجرّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ».

٤ ـ وإمّا: رباعِيٌّ مُجرّدٌ غيرُ سالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ»، وَ«زَلْزَلَ».

٥ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مَزيدٌ فيه سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ».

---

(١) قعِس: من الباب الرابع: (قعِس، يقعَس). انظر "كتاب الأفعال" لابن القطاع (٣/٤٣)، و"المحكم والمحيط الأعظم" ابن سيده (١/١٥٤).

٦ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مَزيدٌ فيه غيرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «أَوْعَدَ».

٧ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مَزيدٌ فيه سَالِمٌ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ».

٨ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مَزيدٌ فيه غيرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ».

وَيُقالُ لِهذهِ الأَقْسامِ: الأَقْسامُ الثَّمانيَةُ.

[الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ]

ثُمّ اعْلَمْ أنَّ كُلَّ فِعلٍ:

١ ـ **إمّا صَحِيْحٌ**: وَهُوَ الَّذي لَيْسَ في مُقابَلَةِ فائِه، وَعَينِه، وَلامِه حَرْفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ ـ وهيَ: الواوُ، والياءُ، والأَلِفُ ـ، والهَمزَةُ، والتَّضْعِيفُ، نَحْوُ: «نَصَرَ».

٢ ـ **وإمّا مِثالٌ**: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ فائِه حَرفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ نَحْوُ: «وَعَدَ»، وَ«يَسَر».

٣ ـ **وإمّا أجوَفُ**: وَهُوَ الَّذي يَكونُ في مُقابَلَةِ عَيْنِه حَرْفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «قالَ»، وَ«كالَ».

٤ ـ **وإمّا ناقِصٌ**: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ لَامِه حَرفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «غَزا»، وَ«رَمَىٰ».

٥ ـ **وإمّا لَفِيفٌ**: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ فيه حَرفانِ مِن حُروفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَىٰ قِسمَينِ:

أ) الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ عَيْنِه وَلَامِه حَرفانِ مِن

حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «طَوَىٰ»، و«شَوَىٰ».

ب) والثّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: وَهُوَ الَّذي يَكونُ في مُقابَلَةِ فائِه ولَامِه حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «وَقَىٰ، يقِي».

٦ ـ وإما مُضاعَفٌ: وَهُوَ الذي يكون عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ.

نحو: «مَدَّ»، أصلُه «مَدَدَ»، حُذِفَتْ حركةُ الدَّالِ الأُولَىٰ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ في الدَّالِ الثَّانيةِ.

[الإِدْغَامُ]

والإِدْغَامُ: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتجانِسَيْنِ في الآخَرِ.

وَهُوَ علىٰ ثَلاثةِ أَنْواعٍ:

١) النَّوعُ الأَوَّلُ: واجِبٌ، وهوَ أَنْ:

أ) يَكُونَ الحَرْفانِ المُتَجانِسانِ مُتَحَرِّكَينِ.

ب) أَو يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا والحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا».

٢) النَّوع الثاني: جائِزٌ: وهوَ أَن يَكونَ الحَرفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتجانِسَين مُتَحَرِّكًا، والحَرْفُ الثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانيةِ، أَصْلُه «لَمْ يَمْدُدْ» فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولىٰ إِلىٰ المِيمِ ثمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، إِمَّا: ١ ـ بِالفَتحِ، ٢ ـ أَوْ بِالضَّمِّ، ٣ ـ أَوْ بِالكَسرِ؛ لِكَونِ سُكُونِها عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَىٰ فيها، فَصَارَ «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغامِ، وَيَجُوزُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ.

٣) **النَّوعُ الثّالِثُ**: مُمْتَنِعٌ: وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الحرفُ الأَوَّلُ مِن المُتجانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، والثّاني ساكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ» إلى «مَدَدْنَ».

[القِسْمُ السَّابِعُ: المَهْمُوزُ]

٧) **وإمّا مَهْمُوزٌ**: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ أَحَدُ حُروفِه الأَصلِيّةِ هَمزَةً، نَحوُ: «أَخَذَ»، و«سَأَلَ»، و«قَرَأَ».

أ ـ فإنْ كانَتِ الهَمزَةُ في مُقابَلةِ فائِه يُسَمَّىٰ: «**مَهْمُوزَ الفاءِ**».

ب ـ وإنْ كَانَتْ في مُقابَلةِ عَيْنِه يُسَمّىٰ: «**مَهْمُوزَ العَيْنِ**».

ج ـ وإنْ كَانَتْ في مُقابَلَةِ لَامِه يُسَمَّىٰ: «**مَهْمُوزَ اللّامِ**».

ويُقالُ لِهذه الأَقْسَامِ: «الأَقسامُ السَّبعَةُ»، يَجْمَعُها هذا البَيتُ: [من الوافر]

صَحِيحُسْتُ مِثالُسْتُ مُضاعَفْ　　　لَفِيفٌ ناقِصٌ مَهْمُوزٌ اجْوَفْ[1]

---

(١) قوله: «مهموزٌ اجوف» بنقل فتحة همزة أجوف إلىٰ ما قبلها، وحذف الهمزة، فيلفظ بنون مفتوحة هكذا "مهموزنَ جوف"؛ ليستقيم وزن البيت كما قال إبراهيم الأحدب. "إبداع البناء" (١٢٨)، أو نحذف التنوين ونبقي الهمزة: "مهموزُ أجوف" ويستقيم عليه البيت أيضًا. قوله: «صَحِيحُسْتُ مِثالُسْتُ»: البيت من البحر الوافر كما رجحه علي بن عثمان وقيل: هو من الهزج المسدس الأجزاء، وسيأتي الكلام عليه وعلىٰ بديله في العربية في الشرح.

شرحُ متنِ
بناءِ الأفعال

المَنسوبِ إلى المُلا عَبدِ الله الدَّنْقَزِيِّ

رحمَه الله تعالى

جدول يلخص جميع أبواب الكتاب مع الأمثلة:

قبل الشروع في شرح المتن أضع لك جدولًا يلخص جميع الأبواب:

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنى	مثاله
الثلاثي المجرد	فَعَلَ يَفْعُلُ	نَصَرَ يَنْصُر	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَفْتُوحًا في الماضِي وَمَضْمُومًا في المضارِع	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا
				وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا	خَرَجَ زَيْدٌ
	فَعَلَ يَفْعِلُ	ضَرَبَ يَضْرِبُ	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَفْتُوحًا في الماضِي وَمَكْسُورًا في المُضارِع	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا
				وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا	جَلَسَ زَيْدٌ
	فَعَلَ يَفْعَلُ	فَتَحَ يَفْتَحُ	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَفْتوحًا في الماضِي والمُضارِع بشرط أن يكون عين فعله أو لامه حرفًا من حروف الحلق	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	فَتَحَ زَيْدٌ البابَ
				وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا	ذَهَبَ زَيْدٌ
	فَعِلَ يَفْعَلُ	عَلِمَ يَعْلَمُ	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في الماضِي وَمَفْتوحًا في المُضارِع	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ
				وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا	وَجِل زَيْدٌ
	فَعُلَ يَفْعُلُ	حَسُنَ يَحْسُنُ	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَضْمُومًا في الماضِي والمُضارِع	لا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا	حَسُنَ زَيْدٌ
	فَعِلَ يَفْعِلُ	حسِب يحسِب	أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في الماضِي والمُضارِع	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	حسِب زيدٌ عمرًا فاضلًا
				وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا	وثِق زيدٌ بعمرو

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنىٰ	مثاله
الثلاثي المزيد بحرف	أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعالًا	أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرامًا	بزيادة الهمزة في أوله	لِلتَّعْدِيَةِ غالبًا	أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا
				وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا	أَصْبَحَ الرَّجُلُ
	فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيْلًا	فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا	بزِيادَةِ حَرْفٍ واحِدٍ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه	لِلتَّكْثِيرِ غالِبًا:	
				قد يكون لتكثير الفعل	طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ
				وقد يكون لتكثير الفاعل	مَوَّتَ الإِبْلُ
				وقد يكون لتكثير المفعول	غلَّق زيدٌ الأبوابَ
	فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلَةً وفِعالًا وَفِيعالًا	قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلَةً وَقِتالاً وَقِيتالاً	بزِيادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلْمُشارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَينِ غالبًا	قاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا
				وَقَدْ يَكُونُ لِلواحِدِ	﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنى	مثاله
الثلاثي المزيد بحرفين	انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعالًا	انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسارًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ والنُّونِ في أَوَّلِه	لِلمُطاوَعَةِ	كَسَرْتُ الزُّجاجَ فانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجاجُ
	افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعالًا	اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِماعًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه والتاءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلمَطاوَعَةِ	جَمَعْتُ الإِبْلَ فاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ
	افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلالًا	احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرارًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِه في آخِرِه	وَبِناؤُهُ لِمُبالَغَةِ اللّازِمِ	
				وَقِيلَ: لِلأَلْوانِ والعُيُوبِ	احمرَّ زيدٌ، اعورَّ زَيْدٌ
	تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا	تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلتَّكَلُّفِ	تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ
	تَفاعَلَ يَتَفاعَلُ تَفاعُلًا	تَباعَدَ يَتَباعَدُ تَباعُدًا	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والأَلِفِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلْمُشارَكَةِ بَينَ الاثْنَيْنِ فَصاعِدًا	تَباعَدَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو تَصالَحَ الْقَوْمُ

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنى	مثاله
الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف	اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعالًا	اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْراجًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ والسِّينِ والتّاءِ في أَوَّله	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المالَ
				وقد يَكُونُ لَازِمًا	اسْتَحْجَرَ الطِّينُ
				وقيل لطلب الفعل	أَسْتَغْفِرُ اللهَ
	افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعالًا	اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشابًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّله ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه ، وَالواوِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ	لمُبالَغَةِ اللَّازِمِ	عَشُبَ الأَرْضُ ، اعْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ
	افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوّالًا	اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوّاذًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّله ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ	لِمُبالَغَةِ اللَّازِمِ	جَلَذَ الإِبِلُ ، اجْلَوَّذَ الإِبِلُ
	افْعالَّ يَفْعالُّ افْعِيْلالًا	احْمارَّ يَحْمارُّ احْمِيرارًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّله ، والأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه	لمُبالَغَةِ اللَّازِمِ	حَمِرَ زَيْدٌ ، احْمَرَّ زَيْدٌ ، احْمارَّ زَيْدٌ
الرباعي المجرد	فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا	دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْراجًا	بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً	لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا	دَحْرَجَ زَيْدٌ الحجرَ
				وقد يَكُونُ لَازِمًا	دَرْبَخَ زَيْدٌ

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنى	مثاله
الثلاثي الملحق بـ «دَحْرَجَ»	فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعالًا	حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقالًا	بِزِيادَةِ الواوِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلَّازِمِ فَقَطْ	حَوْقَلَ زَيْدٌ
	فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعالاً	بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطارًا	بِزِيادَةِ الياءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ	بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ
	فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوالًا	جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوارًا	بِزِيادَةِ الواوِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ	لِلتَّعْدِيَةِ	جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ
	فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيالًا	عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيارًا	بِزِيادَةِ الياءِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ	لِلَّازِمِ	عَثْيَرَ زَيْدٌ
	فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلالًا	جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبابًا	بِزِيادَةِ حَرْفٍ واحِدٍ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه	لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ	جَلْبَبَ الرجلُ الرجلَ: إذا أَلْبَسه الْجِلْبابَ
	فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلاءً	سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وَسِلْقاءً	بِزِيادَةِ الياءِ في آخِرِه	لِلَّازِمِ	سَلْقَى[1] زَيْدٌ
رباعي مزيد بحرف	تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً	تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه	لِلْمُطاوَعَةِ	دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ

(١) الأصح أن يقول: (وبناؤه للتعدية نحو: «سَلْقَيتُ رَجُلًا»).

مثاله	التعدي واللزوم والمعنى	علامته	موزونه	وزنه	
حَرْجَمْتُ الإِبِلَ: فاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ	لِلْمُطاوَعَةِ	بزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّله وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُولَى	احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجامًا	افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا	رباعي مزيد بحرفين
قَشْعَر جِلْدُ الرَّجُل اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ	لِمُبالَغَةِ اللّازِمِ	بزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّله وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جنسِ اللّام الثانيةِ في آخِرِه	اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرارًا	افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا	
تَجَلْبَبَ زَيْدٌ	لِلّازِمِ	بزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّله ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه	تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا	تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا	الملحق بـ(تدحرج)
تَجَوْرَبَ الرَّجُلُ	لِلّازِمِ	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّله والواوِ بَيْن الفاءِ والعَيْنِ	تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا	تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا	
تَشَيْطَنَ زَيْدٌ	لِلّازِمِ	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّله والياءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ	تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا	تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا	
تَرَهْوَكَ زَيْدٌ	لِلّازِمِ	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّله والواوِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ	تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا	تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا	
تَسَلْقَى زَيْدٌ ، أَيْ: نامَ عَلَى	لِلّازِمِ	بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّله والياءِ في آخِرِه	تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا	تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا	

	وزنه	موزونه	علامته	التعدي واللزوم والمعنىٰ	مثاله
					قَفاهُ
الملحق بـ(احرنجم)	افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا	اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْساسًا	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه	لِمُبالَغَةِ اللّازِمِ	اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبالَغَةً
	افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلاءً	اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقاءً	بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ والياءِ في آخِرِه	لِلّازِمِ	اسْلَنْقَى زَيْدٌ

[أَبْـوابَ التَّصْـرِيـفِ]

قالَ المُصَنِّـفُ رحمه الله

"بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اعْلَمْ أَنَّ أَبْوابَ التَّصْرِيفِ(١) خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بابًا".

الشَّرْح

قَولُه: (﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾)(٢) ابتدأ المصنف ـ رحمه الله ـ بالبسملة اقتداءً

(١) اختارَ جماعة من الشراح أَنَّ المرادَ من التصريفِ هنا المعنىٰ العمليُّ الَّذي تقدَّم بيانُه ، وعليه يكون المعنىٰ أبواب الكلمات المتصرفة من أصل واحد ، واختارَ آخرون أَنَّ المرادَ بالتصريفِ التصريفُ بالمعنىٰ العِلْميِّ ، فعلىٰ هذا معنىٰ قوله: "أَبْواب التَّصْرِيفِ" الأَبْوابُ المُنْدَرِجَةُ في علمِ التصريفِ: أَي أَنواعُ الكلماتِ المُتَداوَلَةِ المشهورةِ المبحوثِ عنها في فَنِّ الصرفِ ، فلا يرِدُ أَنَّ أَبوابَ الصَّرفِ أَزْيَدُ من ذلك .

(٢) أَصْلُ "اسم" عند البصريين "سُمْوٌ أو سِمْوٌ" بضم السين وكسرها ، من السُّمُوّ بمعنىٰ الارتفاع ؛ لأنه يَدُلُّ علىٰ مُسَمَّاه فيرفعُه ويُظْهِرهُ ، حذفت واوه تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، واجتلبت همزة الوصل للتوصل إلىٰ الابتداء بالساكن ؛ لأن السين أسكنت بعد حذف الواو تخفيفًا ، وقال الكوفيون أصلها: "وَسَمَ" ؛ لأنه علامةٌ علىٰ مُسَمَّاه حذفت الواو ، واجتلبت الهمزة للتوصل للابتداء بالساكن .

ولفظ الجلالة ﴿الله﴾ علَم لا يطلق إلا علىٰ المعبود بحق ؛ مرتجل غير مشتق عند الأكثرين ، وقيل: مشتق من: أَلَهَ الرَّجُلُ يأَلَه: إذا تعبد وتنسك ، فـ"إله" مصدر في موضع المفعول بمعنىٰ "مألوه ومعبود" ، قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] بمعنىٰ أَنَّ خَلْقَه يعبدونه ويخضعون له ، فأصلُ الجلالة الكريمة: "الإِله" ثم حُذِفت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمال فالتقىٰ حرفُ التعريفِ مع اللام فأُدْغِم فيها وفُخِّم ، أو نقول: إن الهمزة من "الإِله" حُذِفت للنقل ، بمعنىٰ أَنَّا نَقَلْنا حَرَكَتَها إلىٰ لامِ التعريف وحَذَفْناها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل ، ثم أُدغم لامُ التعريف كما تقدَّم ، إلا أَنَّ النقلَ هنا لازمٌ لكثرةِ الاستعمال .

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: المشهور أنهما صفتان مشبهتان بنيتا لإفادة المبالغة ، وقال سيبويه: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ صيغة مبالغة ، ورجح جماعة من العلماء أنهما صيغتا مبالغة ، قال ابن عاشور: "وأما ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ فذهب سيبويه إلىٰ أنه من أمثلة المبالغة وهو باق علىٰ دلالته علىٰ التعدي ، وصاحب «الكشاف» والجمهور لم يثبتوا في أمثلة المبالغة وزن "فعيل" ، فـ﴿الرحيم﴾ عندهم صفة مشبهة أيضًا مثل شريف ، وعظيم ، والمبالغة حاصلة فيه علىٰ كلا الاعتبارين ، والحق ما ذهب إليه سيبويه ، ولا خلاف بين أهل اللغة في أن الوصفين دالان علىٰ المبالغة في صفة الرحمة ، أي: تمكنها وتعلقها بكثير من=

بالكتابِ المجيدِ، وامتثالًا لحديثِ البسملةِ "كلُّ أَمرٍ ذِي بالٍ لَمْ يُبْدأ فيه باسمِ الله فهوَ أَبْتر"[1] أَي قليلُ البَرَكَةِ، وجريًا علىٰ سَنَنِ السلفِ الصّالحِ في البَدءِ بالبسملة.

وتَرَكَ المُصَنِّفُ الحمدلةَ للاختصار الذي هو المطلوب في أمثال هذه الرسالة، وقد كتب النبي ـ ﷺ ـ رسائله إلىٰ الملوك مفتتحة بالبسملة دون الحمدلة، ولذلك ذهب ابنُ الحاجبِ إلىٰ أنَّ لفظَ الحمدلةِ إنما يُحْتاج إليه في الخُطَبِ دون الرسائل، وإن كان العلماء قد استحبوا أن يقدِّموا حَمْدَ اللهِ تعالىٰ بين يدي الخُطَبِ والرسائلِ وكلِّ أمر ذي بالٍ مطلوبٍ، والصلاةَ علىٰ النبي ـ ﷺ، وقد يقال: اكتفىٰ بالبسملة لأنها أبلغ الثناء حمدًا.

قوله: (اعْلَمْ) عادة العلماءِ تصديرُ الكلامِ المُهْتَمِّ به بِقولهم "اعْلَمْ"، وهو خطابٌ عامٌ علىٰ سبيل البدل لِمَنْ يستفيدُ ويتأتّىٰ منه العلمُ، فيتناول الواحدَ والكثيرَ والحاضرَ والغائبَ والمذكرَ والمؤنثَ، وهذا الأمر لِحَثِّ المتعلمين والطلابِ علىٰ العلمِ والحفظِ والضَّبطِ، وتنبيهِهم مِن غفلة النومِ عن التعلمِ، وأنَّ ما يذكر بعده من القواعد مليئةٌ بالفوائد ينبغي أن يُصْغَىٰ إليه ويُعلَم، كأنه يقول: انتبهْ أيها الطالب لطلب علم التصريف، وتيقظْ للاشتغال به، واستفقْ من سِنة غفلتك عن ذلك.

وأفرده ولم يقل (اعْلَمُوا)؛ ليشملَ الكلَّ علىٰ سبيلِ البدلِ، فهو خطابٌ لكُلِّ واحدٍ أَن يعلم.

قوله: (أَبْوابَ) الأَبْوابُ[2]: جمع بابٍ، والباب في الأَصلِ مدخل الدّارِ أَو

= المرحومين، وإنما الخلاف في طريقة استفادة المبالغة منهما". "التحرير والتنوير" (١/١٧١).

(١) أَخرجهُ أَبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابن ماجَهْ، وابنُ حِبّانَ في صحيحه، قال ابنُ المُلَقِّنِ في "البدر المنير في تخريج الأَحاديثِ والآثارِ الواقعةِ في الشرحِ الكبيرِ": "وقد علمتَ أَنَّ الصَّوابَ حُسْنُهُ، وأَنَّ أَبا عَوانةَ وابنَ حبانَ صَحَّحاهُ".، وقد حَسَّنَهُ النوويُّ في شرحه علىٰ صحيحِ مسلمٍ، وعدَّه ابنُ حجرٍ في "الفتحِ" مِن قسمِ الضَّعيفِ الواهي.

(٢) فإن قلت: "أبواب" علىٰ وزنِ "أَفعال" وهو جمع قِلَّةٍ، وهو يستعمل فيما دون العشرةِ، والمذكورة=

الحجرَةِ ونحوهما، فهي فُرْجَةٌ يُتَوَصَّلُ منها من داخلٍ إلىٰ خارجٍ ومن خارجٍ إلىٰ داخلٍ، والمراد بالأَبوابِ هنا الأَنْواعُ مجازًا، أَي: أَنْواعُ الكلماتِ المبحوثِ عنها في فنِّ الصرفِ، وهي الأنواعُ المتداولةُ المشهورةُ بين أَصحابِ الفَنِّ.

قوله: (**التَّصْرِيفُ**) اختارَ المصنف "التَّصْرِيفَ" علىٰ "الصَّرْفِ"؛ لدلالةِ هذه الصِّيغةِ علىٰ المبالغةِ؛ لكثرةِ بحثهِ عن التغييراتِ التِي تطرأُ علىٰ الكلمةِ، فاختارَ "التَّفْعِيلَ" ليدلَّ علىٰ المبالغةِ والتكثير.

قوله: (**خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ**) لأَنَّ الثلاثيَّ ستة، وما زِيدَ علىٰ الثلاثِي خمسة وعشرونَ، والرباعيَّ واحِدٌ، وَما زِيدَ علىٰ الرباعيِّ ثلاثةٌ، فالمجموعُ خمسةٌ وثلاثون، وبعضُ العلماءِ نقصَ من هذه الأبوابِ، وبعضهم زادَ عليها أَبوابًا أُخَرَ لكنَّ المصنف اقتصر عليها تسهيلًا للمبتدئينَ.

وجُلُّ الصرفيينَ يبتدئُونَ مبحث الأَفعالِ بذكرِ تصاريفِ الفعلِ؛ لكونِها الأَصلَ في علمِ الصَّرفِ.

واعلمْ أَنَّ تلك الأَبْوابَ الخمسةَ والثَّلاثينَ ضَربانِ: مجرد، ومزيد فيه، والمجرد قسمان: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ.

والمزيدُ أَيضًا قسمانِ: مزيدٌ علىٰ الثُّلاثِيِّ، ومزيدٌ علىٰ الرُّباعِيِّ، ومزِيدُ الثُّلاثِيِّ نوعانِ: مُلْحَقٌ، وغيرُ مُلْحَقٍ، والمُلحَقُ ثلاثةُ أَنواعٍ: ملحقٌ بـ"دَحْرَجَ"، وملحقٌ بـ"تَدَحْرَجَ"، وملحقٌ بـ"احْرَنْجَمَ"، وسيفصِّل المصنفُ جميعَ هذه الأَبوابِ.

وإليكَ جدولًا يوضح هذه الأَقسامَ، وكيف صارت خمسة وثلاثين[1]:

= هنا زائدٌ عليها؟ أجيب: بأنَّ كل واحدٍ مِنَ الجمعينِ يستعمل في موضعِ الآخَرِ.

(١) تنبيه: رتبت ملحَقاتِ "تَدَحْرَجَ" كترتيب ملحقات "دحرج" تسهيلًا علىٰ الطالب، وأما المصنف فقد رَتَّبَها علىٰ حسَبِ الأَرقامِ التي علىٰ يَمِينِ الوزنِ، وهي مختلفة في ترتيبها عن ملحقات "دحرج"، وهناك ملحقات أخرىٰ بـ"تدحرج" لم يذكره المصنف مثل: "تفَعْنَل": كـ"تقلنس"، و"تَمفْعَل": كـ"تمسكن"، و"تفعيل": كـ"تَرَهْيأ".

الثلاثي المجرد (٦)	الثلاثي المزيد (١٢)			الرباعي المجرد (١)	الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد (دحرج) (٦)	الرباعي المزيد (٣)		الثلاثي الملحق بمزيد الرباعي (٧)	
	بحرف (٣)	بحرفين (٥)	بثلاثة أحرف (٤)			المزيد بـ(حرف) (١)	المزيد بـ(حرفين) (٢)	ملحق بـ(تدحرج) (٥)	ملحق بـ(احرنجم)
١. فعَل، يفعُل باب نصَر	أَفْعَلَ – أكرم	انْفَعَلَ – انكسر	اسْتَفْعَلَ – اسْتَغْفَرَ	فَعْلَلَ دَحْرَجَ (١)	فَوْعَلَ – حَوْقَلَ	تَفَعْلَلَ – تَدَحْرَجَ	افْعَنْلَلَ – احْرَنْجَمَ	تَفَوْعَلَ – تَجَوْرَبَ	افْعَنْلَلَ – افْعَنْسَسَ
٢. فعَل، يفعِل باب ضرَب	فَعَّلَ – فَرَّحَ	افْتَعَلَ – اجْتَمَعَ	افْعَوْعَلَ – اعْشَوْشَبَ		فَيْعَلَ – بَيْطَرَ		افْعَلَلَّ – اقْشَعَرَّ	تَفَيْعَلَ – تَشَيْطَنَ	افْعَنْلَى – اسْلَنْقَى
٣. فعَل، يفعَل باب فَتَحَ	فَاعَلَ – قَاتَلَ	افْعَلَّ – احْمَرَّ	افْعَوَّلَ – اجْلَوَّذَ		فَعْوَلَ – جَهْوَرَ			تَفَعْوَلَ تَرَهْوَكَ	
٤. فعِل، يفعَل باب علِم		تَفَعَّلَ – تَكَلَّمَ	افْعَالَّ – احْمَارَّ		فَعْيَلَ – عَثْيَرَ			(تفعيل) كـ(ترهيأ) لم يذكره	
٥. فعُل، يفعُل باب حسُن		تَفَاعَلَ – تَبَاعَدَ			فَعْلَلَ – جَلْبَبَ			تَفَعْلَلَ تَجَلْبَبَ	
٦. فعِل، يفعِل باب حسِب					فَعْلَى سَلْقَى			تَفَعْلَى تَسَلْقَى	

الميزان الصّرفيّ:

لكلّ أهل صناعةٍ ميزانٌ يضبطون به ما يصنعون ؛ يجعلونه أساسًا لعملهم ، وقد اتّخذ علماء الصّرف ميزانًا يضبطون به الكلمات ، يسمّىٰ "الميزان الصّرفيّ" ، واختاروا للوزن مادة "فعل"(١) ؛ لبيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمورٍ:

هي: "الحركات ، والسّكنات" ، و"الأصول ، والزّوائد" ، و"التّقديم ، والتّأخير" ، و"الحذف وعدمه".

ولمّا كان أكثر المفردات العربيّة ثلاثيًّا اعتبر الصّرفيّون أنّ أصول الكلمات ثلاثة أحرفٍ ، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللّام ، الّتي هي "فَعَلَ" وسمَّوا الحرف الأوّل: فاءَ الكلمة ، والثّاني: عينَ الكلمة ، والثّالث: لامَ الكلمة ؛ لمقابلتهم الأصول في الوزن بهذه الأحرف ، فيقولون مثلًا:

في وَزْنِ "نَصَرَ": "فَعَلَ" ، فالنُّونُ فاءُ الفعلِ ، والصّادُّ عَيْنُ الفعلِ ، والراءُ لامُ الفعلِ.

وفي وزنِ "فَرِحَ": "فَعِلَ" ، فالفاءُ فاءُ الفعلِ ، والرّاءُ عينُ الفعلِ ، والحاءُ لامُ الفعلِ.

---

(١) فإن قيل: لم كان الميزان في الأصل ثلاثيًّا ؟ أجيب بأنّه لما رأىٰ العلماء أنّ أكثر الكلمات علىٰ ثلاثة أحرفٍ ، وضعوا الميزان علىٰ هذا الأصل الكثير في اللّغة فكان ثلاثياً ، ولأنّه لو جُعل رباعيًّا أو خماسيًّا لما أمكن وزن الثّلاثيّ به إلا بإسقاط شيءٍ منه ، فكان وزن الرّباعيّ والخماسيّ بزيادة اللّام مرّةً ومرّتين ، والزّيادة عندهم أسهل من الحذف.
فإن قيل: لِمَ اخْتاروا "فَعَلَ" دون غيره من الأفعال ؟ فالجواب: أنّ "فَعَل" أَعمُّ الأَفْعالِ من جهةِ المعنىٰ ؛ لأنّه يقال: فَعَلَ النُّصْرَةَ ، وفَعَلَ الضّرب والجلوس وغيرها ، فالنُّصرَةُ فِعْلٌ ، والضَّرْب فِعْلٌ ، والجلوسُ فِعْلٌ ، فـ"فَعَلَ" فيه عمومٌ وشمولٌ لكلّ فعلٍ كالضَّرْبِ ، والأَكْلِ ، والصِّناعَةِ ، والفَهْمِ ، والإدراك ، فهو أعمّ ما يعبّر به عن الأفعال ، ولخروج حروفه من المخارج الثّلاثة ؛ أعني: الشّفة واللّسان والحلق ؛ لأنّ الفاء شفويٌّ ، والعين حلقيٌّ ، واللّام لسانيٌّ.

وفي وزنِ "سَمْعٍ": "فَعْلٍ"، فالسِّينُ فاءُ الاسمِ، والميمُ عينُ الاسمِ، والعينُ لامُ الاسمِ، وهكذا.

أحكام الأحرف الزّائدة:

ما تقدّم كان في الثّلاثيّ، وأمّا الزّائد علىٰ ثلاثة أحرفٍ، فله أحوالٌ، إليك تفصيلَها:

١) إن كانت الزّيادة علىٰ الثّلاث من أصل وضع الكلمة:

زدت في المِيزان علىٰ أحرف "فعل" لامًا إِن كان المَزِيدُ الأَصْليُّ حرفًا، ولامين إن كان المزيد الأَصليُّ حرفينِ:

فتقول في الرّباعيّ كـ"دَحْرَجَ" "فَعْلَلَ"، وفي "جَعْفَرٌ": "فَعْلَلٌ"، وفي "بُلْبُلٌ": "فُعْلُلٌ"، وفي "دِرْهَمٌ": "فِعْلَلٌ".

وتقول في الخماسيّ كـ"سَفَرْجَلٌ": "فَعَلَّلٌ" بتشديد اللّام الأولىٰ، فيكون في الميزان ثلاث لاماتٍ: اللّام الأصلية في الميزان، ومعها لامٌ مشدّدةٌ، وتقول في: "فَرَزْدَقٌ: فَعَلَّلٌ".

٢) وإن كانت الزّيادة ناشئةً من تكرير حرفٍ من أصول الكلمة كرّرت ما يقابله في الميزان[١].

فتقولُ في وزن "مَجَّدَ، وفرَّحَ، وقطَّعَ": "فَعَّلَ".

وفي "جَلْبَبَ": "فَعْلَلَ"، وفي "عُلِّمَ: فُعِّلَ"، وفي "رُكَّعٍ: فُعَّلٍ".

---

(١) وكذلك المزيد للإلحاق كما سيأتي يكرر ما يقابله في الميزان نحو: "جَلْبَبَ" وزنه "فَعْلَلَ"، فسواء أكان تكرير الحرف الأصلي لإلحاق أو غيره، يكرر ما يقابله في الميزان.

وفي "اغْدَودَنَ" من غَدَنَ[١]: "افْعَوعَلَ"، وفي "اعْشَوْشَبَ" من "عَشُبَ": "افْعَوعَلَ".

وَلا تقولُ مثلًا في وزنِ "مَجَّدَ" "فعْجَلَ" ولا "فجْعَلَ"، ولا في "جَلْبَبَ" "فَعْلَبَ"[٢].

٣) وإن كانت الزّيادة على أصل الكلمة حرفًا أو أكثر من حروف "سألْتُمُونِيها"، وهي حروف الزّيادة ـ وليست تكريرًا لحرفٍ أصليٍّ[٣] ـ أتيت في الميزان بلفظ الزّائد نفسه[٤] فتقول:

(١) "اغْدَودَنَ الشَّعْرُ": طالَ وتَمَّ، و"اغْدودَنَ النَّبْتُ": اخْضَرَّ مائلًا إلى السواد من شدة الرِّيِّ.

(٢) "هناك رأيٌ يجعل قاعدة الزائد مطردة، فكل زائد ولو كان مكررًا يوضع بلفظه، فعليهِ وزن "مَجَّدَ" "فَعْجَلَ"، إن قلنا: الزائدُ الثاني، و"فجعل" إنْ قلنا: الزائدُ الأَوَّلُ، ووزن "قَطَّعَ" "فَطْعَلَ"، أو "فَعْطَلَ" على الخلاف في الزائد هل هو الأول أو الثاني، وفي "احْمَرَّ" "افْعَلْرَ"، وفي "جَلْبَبَ" "فَعْلَبَ"، وَهذا المَذْهبُ وإنْ كان أسهل لكن الجمهور على خلافه.

(٣) اجتمعتِ الزِّيادتانِ في "تَعَلَّمَ، وتَكَلَّمَ"، فوزنُها "تَفَعَّل"، فالزيادة الأولى ـ وهي التاء ـ توضع كما هي في الميزان، وأما الزيادة الثانية ـ وهي اللام ـ فتوضع عينًا؛ لأنها تكريرٌ للأصلي، وبهذا يظهر الفرق.

(٤) إلا إذا كان الزائد مبدلًا من تاء الافتعال فيبقى الأصل ـ وهو التاء ـ في الميزان، ولا نذكر الحرف المبدل إليه، فتاء الافتعال الزائدة التي تقلب لحرف آخر تُذْكر هي في الميزان لا الحرف المبدل إليه، فوزنُ "اصْطَبَر" "افْتَعَل"، لا "افْطَعَل"؛ لأنَّ أصلَ "اصْطَبَر" "اصْتَبَر" أُبْدِلَتِ التّاءُ طاءً لِمُناسَبةِ الصّادِ.

ووزن "اضْطَرَب": "افْتَعَل" لأنَّ أَصلها "اضْتَرَبَ".

ووزنُ "ازْدَهَر": "افْتَعَل" لأَنَّ أصلَها "ازْتَهَر" التي فعلها "زَهَرَ".

ووزنُ "ازْدَرَعَ": "افْتَعَل"، لأَنَّ أَصلَها "زَرَعَ"، زِيدَتْ عليهِ أَلفُ الوصلِ والتاءُ، فصارت "ازْتَرَعَ" ثمّ أبدلتِ التاءُ دالا فصارتِ، "ازْدَرَعَ".

وكذلك يقال في وزن "ازْدَجَر": "افتعل" أصلها "ازتجر".

والحاصل أن الزائد مطلقًا يعبر عنه بلفظه إلا شيئين: المكرر ـ وقد علمته ـ والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله، وهو التاء.

في وزن "فاهِمٌ: فاعِلٌ"، وفي وزنِ "غَفّارٌ: فَعّالٌ"، وفي وزن "استِغْفارٌ: استِفْعالٌ"، وفي "أَخْضَرُ: أَفْعَلُ"، وفي "باسِمٌ: فاعِلٌ"، وفي "مَجْهُولٌ: مَفْعُولٌ"، وفي "كَرِيمٌ: فَعِيلٌ"، وفي "جَوْهَرٌ: فَوْعَلٌ"، وفي" عَطْشانُ: فَعْلانُ"، وفي "انْطَلَقَ: انْفَعَلَ"، وفي "نَفْتَرِقُ: نَفْتَعِلُ"، وفي "يَسْتَفْهِمُ: يَسْتَفْعِلُ".

❊ القلب والنّقل والحذف:

ما تقدّم كان في أحكام حروف الزّيادة، ونتكلّم هنا عن القلب والنَّقْلِ والحذف، وكيفية وزنها أنْ ننظر إلىٰ الأصل في كُلٍّ مِنَ: ١) القلب عن حرفٍ أصليٍّ، ٢) وفي النّقل للحركات، بخلاف الحذف فننظر إلىٰ الموجود الآن لا إلىٰ الأصل.

١) أمثلة القلب في الحروف الأصليّة:

"قال"(١)، أَصْلُهُ "قوَلَ": فوزنه "فَعَلَ"، ولا نقولُ: "فالَ".

"سارَ"(٢)، أَصْلُهُ "سَيَرَ": فوزنهُ "فعَلَ"، ولا نقولُ: "فالَ".

"قِيْل" أصله "قُوِلَ": فوزنه "فُعِلَ"، ولا نقول: "فِيْلَ".

"بِيْع": أصله "بُيِعَ" فوزنه "فُعِلَ"، ولا نقول: "فِيلَ".

"دَعا": أصله "دَعَوَ" فوزنه "فَعَلَ"، ولا نقول: "فَعا".

٢) أمثلة النّقل في الحركات:

"يَعُودُ"، أصله: "يَعْوُدُ"، فوزنه: "يَفْعُلُ".

"يَبِيعُ" أصله: "يَبْيِعُ"، فوزنه: "يفْعِلُ".

---

(١) نعرِف أَنَّها واوِيَّةٌ من خلالِ المضارع "يقول".

(٢) نعرِفُ أَنَّها يائيَّةٌ مِن خلالِ المضارع "يسير".

٣) أمثلة الحذف:

الأمر من "سَعَىٰ"، "اسْعَ"، فوزنه: "افْعَ".

الأمر من "دَعَىٰ"، "ادْعُ" فوزنه: "افْعُ".

الأمر مِن "وَقَىٰ": "قِ"، فوزنه: "عِ".

"يقِفُ": أصله "يَوقِفُ"، فوزنه: "يعِلُ".

تدريب: زِنِ الكَلِماتِ الآتِيَةَ:

١ ـ دَحْرَجَ [كُلُّ حُرُوفِها أَصلِيّةٌ].	١٢ ـ احْرَنْجَمَ [الألف والنّون زائدتان].
٢ ـ تَدَحْرَجَ [التّاءُ زائِدَةٌ].	١٣ ـ اغْرَورَقَ [الألف والواو والراء زائدة. والراء الزّيادة فيها من جنس الأصليّ].
٣ ـ "قَشْعَرَ" [كلّ حروفها أصليّةٌ].	١٤ ـ قُلْ، بِعْ، نَمْ [حُذِفَتْ عين الكلمة].
٤ ـ اقْشَعَرَّ [الألف والراء زائدتان].	١٥ ـ يَسْتَقِيمُ [الياء والسّين والتاء زائدةٌ].
٥ ـ ذَهَبَ [كلّ حروفها أصليّةٌ].	١٦ ـ راجَعَ [الألف زائدةٌ].
٦ ـ عَظَّمَ [الزّيادة من جنس الأصليّ].	١٧ ـ أَعْطَىٰ [الهمزة زائدةٌ].
٧ ـ احْمَرَّ [الألف والرّاء زائدتان، والرّاء من جنس الأصليّ].	
٨ ـ انْطَلَقَ [الألف والنون زائدتان].	١٨ ـ صَرَّفَ [الزّيادة من جنس الأصليّ].
٩ ـ أَكْرَمَ [الهمزة زائدةٌ].	١٩ ـ انْحَطَمَ [الألف والنّون زائدتان].
١٠ ـ زَلْزَلَ [كلّ حروفها أصليّةٌ].	٢٠ ـ اضْطَجَعَ [الأصل اضْتَجَعَ، الألف والتاء زائدتان].
١١ ـ تَزَلْزَلَ [التاء زائدةٌ]	٢١ ـ اخْشَوشَنَ [الألف والواو والشّين زائدةٌ. والشين من جنس الأصليّ].

[أَبوابُ الفعلِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(سِتَّةٌ[١] منها لِلثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ).

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (سِتَّةٌ) انحصار أبواب الثلاثي المجرد في ستة أبواب ثبت بالسماع والاستقراء، وإن كانت القسمة تقتضي أن تكون تسعةً[٢] كما يَتَّضِحُ منَ الجدولِ:

---

(١) انحصرت أَوزانُ الماضي في هذه الثّلاثة:
لأنَّ أوله لا يكون إلا متحركًا، وآخره لا يكون إلا مبينًا على الفتح، وعينه لا تكون إلا متحركة:
أ) أمَّا أوّل الفعل فلا بدّ أن يكون متحرّكًا؛ إذ لا يُبْتَدأ بساكنٍ، واخْتِيرَتِ الفتحة من بين الحركات لِخِفَّتِها ولثقل الفعل، فلا يُجَوِّزُونَ فيه الابتداء بالثّقيل وهي الضّمّة والكسرة؛ لأنّ الابتداء بالأَخَفِّ أَولى؛ لِتحصُلَ للمتكلّم العُذُوبَةُ في اللّفظ، وقد يَسْتَشْكِلُ بَعضُ الطّلاب هذا الكلام بأنّ المَبْنِيَّ للمجهول مضموم الأوّل، وبأنّ هناك أفعالًا مكسورة الأوّل كـ"شِهِد" وهي لغةٌ في "شَهِدَ"؟
فيُجابُ عن هذا بأنّه لا يشكل بالمجهول المضموم الأوّل كـ"ضُرِبَ" لأنّ الضّمّ في المجهول للفرق بين المبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول، ولا يُشْكِل أَيْضًا بالفعل المكسور الأوّل كـ"شِهِد"؛ لِعُرُوضِ الضّمّ والكسر فيه.
ب) وأما آخره فكان آخره مبنيًّا على الفتح لفظًا أو تقديرًا، ولم يكن ساكنًا؛ لأنّه يتّصل به الضّمائر، وبعضها ملازمٌ للسّكون كواو الجماعة، وألف الاثنين، نحو: نَصَرُوا، وَنَصَرا.
ج) " وأما العين فلا تكون إلا متحرّكةً؛ لئلّا يلزم التقاء السّاكنين إذا سَكَنَ آخِرُ الفعل لاتّصاله بضمير رَفعٍ متحرّكٍ نحو: "نَصَرْتُ، وَنَصَرْنَ" فتصير لو كانت العين ساكنة "نَصْرْتُ، ونَصَرْنَ"، ولدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف كـ"الضَّرْب"، والحركات منحصرة في ثلاثة: فتح، وكسر، وضم، فجعل كل واحد منها بناء واحدًا؛ لذلك انحصرت أوزان الفعل الثلاثي المجرد في هذه الصيغ الثلاث: "فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ".

(٢) هي تسعةٌ إن نظرنا أنَّ الفاء لا تكون إلا مفتوحة في الماضي؛ لأن الفتح أخف من الضمِّ والكسرِ الثقلين اللذين لا يناسبان ثِقَل الفعل، أما إن نظرنا للقسمة العقلية، فالقسمة العقلية تقتضي أن تكون أبنية الفعل الثلاثي اثني عشر بناء؛ لأنّ أوّله يقبَلُ الحركاتِ الثّلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن=

فَعَلَ (١)	فَعِلَ	فَعُلَ
يَفْعُلُ	☒ يَفْعُلُ (٢)	يَفْعُلُ
يَفْعِلُ	يَفْعِلُ	☒ يَفْعِلُ (٣)
يَفْعَلُ	يَفْعَلُ	☒ يَفْعَلُ

وترتِيبُها مجمُوعٌ في هذا البيتِ:

فَتْحُ ضَـمٍّ، فَتْحُ كَسْـرٍ، فَتْحَتَـانِ كَسْـرُ فَتْحٍ، ضَـمُّ ضَـمٍّ، كَسْـرَتَانِ

"فَعَلَ، يَفْعُلُ"، "فَعَلَ، يَفْعِلُ"، "فَعَلَ، يَفعَلُ"، "فَعِل، يَفْعَلُ"، "فَعُلَ، يَفْعُلُ"، "فَعِلَ، يَفْعِلُ".

= الابتداء بساكنٍ، وثانيه يقبل الحركات الثّلاث والسكون أيضًا، والحاصل من ضرب ثلاثةٍ في أربعةٍ اثنا عشر، وإنّما امتنع السّكون في المضارع لدفع التقاء السّاكنين؛ لأنّ الفاء فيه ساكنةٌ.

(١) لما كان الفتحُ أخفَّ الحركاتِ استعمل في معانٍ كثيرة، وأشير إليها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلاث.

(٢) قالوا لَمْ يأتِ "فَعِلَ، يَفْعُلُ" بكسر العيْنِ في الماضي وضمِّها في المضارِع؛ لأنَّ الجَمْع بينَ الضَّمِّ والكَسْرِ ثقيل، وهم يكرهون الجمع بين الكسر والضمّ الثَّقِيلَيْنِ في باب واحدٍ، ولئلا يلزمَ الصُّعُودُ مِنَ الكسرِ إلىٰ الضّمِّ، بخلاف الجمع بين ضمين أو كسرين فليس بثقيل؛ إذ الثقل في اختلافهما.

(٣) لَمْ يأتِ (فَعُلَ، يَفْعِلُ) أي بضم الفاء في الماضي وكسرها في المضارع، ولم يأت (فَعُلَ، يَفْعَلُ) بضم الفاء في الماضي وفتحها في المضارع؛ بل لزم حركة واحدة، وهي الضم في الماضي والمضارع" فَعُلَ، يَفْعُلُ" فَلَمْ يرتضوا مخالفة عين ماضيه ومضارعه لأمرين:

أ) **الأول**: أنه لما كان هذا الباب للصفات اللازمة دائِمًا، واخْتُصَّ بأفعالٍ صادرةٍ من الطَّبْع علىٰ نهج واحد كالحُسْنِ والكَرَمِ، اخْتِيرَ للماضي والمضارع منه حركةٌ لا تحصل إلا بلزوم إحدىٰ الشفتين للأخرىٰ وانضمامها بها وهي الضم.

ب) **الثاني**: للإيذان بعدم اختلاف معناه في نفسه، ليدل اللزوم اللفظي ـ وهو لزوم الضم في الماضي والمضارع ـ علىٰ اللزوم المعنوي؛ رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، فيكون اللفظ مطابقًا للمعنىٰ، ولكي لا ينتقل من الضم للكسر في المكسور العين ولا يجمع بينهما.

قوله: (مِنْها) أي من الأبواب الخمسة والثلاثين.

قوله: (للثُّلاثِيِّ) بِضَمِّ الثّاء، أي: المنسوب إلىٰ "ثَلاثٍ" بفتح الثاء، وهذا من تغيير النَّسَبِ؛ لأنّه كان القياس فتحَ الثّاءِ، فتقول: "ثَلاثِيٌّ"، وكذا يقال في: "الرُّباعِيِّ، والخُماسِيِّ، والسُّداسِيِّ[١]"، وقال بعض العلماء: هو نسبةٌ إلىٰ "ثُلاثَ، وَرُباعَ، وَخُماسَ" من غير اعتبار التكرار، أي: لأن معناها في الأصل "ثَلاثَة ثَلاثَة، أَرْبَعَة أَرْبَعَة، خمسة خمسة"، لكن في النسبة لا يلاحظ التكرار فيها، وَسُمِّيَ الفعل ثلاثيًّا لكونه موضوعًا علىٰ ثلاثة أحرف، وهذا أقل ما يتألف منه الفعل، ولا يقال: (إنَّ "قِ" فِعلٌ وهو موضوعٌ علىٰ حرف واحد فينافي ما قررت)؛ لأن المحذوف لعلة كالموجود الثابت في اللفظ، وأصله "وقىٰ" وهو ثلاثيٌّ.

قوله: (المُجَرَّدُ) هو الفعل الخالي عن الزيادة[٢]، وهو الذي تكون حروفه كلها أصلية غير زائدة، وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب علىٰ ثلاثة أحرف أصول، و"المُجَرَّدُ": اسم مفعولٍ من "جَرَّدَ"، والتّجريد هنا بمعنىٰ التَّجَرُّدِ والخلوّ، قدّم المصنف المجرد علىٰ المزيد هنا وفي الرباعي لأصالته؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلىٰ المزيد، وقدم الثلاثي علىٰ الرباعي؛ لأن الثلاثي أصل بالنسبة للرباعي.

---

(١) كان الأصل "أَرْبَعِيّ"، "خَمْسِيّ"، "سِتِّيّ"، فَغُيِّرَتْ إِلَىٰ "رُباعِيّ، وَخماسِيّ، وَسُداسِيّ.

(٢) هناك أدلةٌ عشرةٌ لمعرفة الحرف الزائد، منها: سقوط بعض الكلمة "وهو الزّائد" في بعض تصاريف الكلمة سقوطًا قياسيًّا مُطَّرِدًا لغير علة، نحو: "انْكَسَرَ" فإن الهمزة والنون لا وجود لهما في "كَسَرَ"، وهكذا الواو في "دُخُولٍ" فإنها تسقط في: "دَخَلَ، يَدْخُلُ، وَداخِلٍ "مثلًا، وألف وتاء "تَضارَبَ" مِن "الضَّرْبِ"، زائدتان، والضاد والراء والباء أصليةٌ، بخلاف الساقط لعلة فقد لا يكون زائدًا، مثل: الواوِ في "وَعَدَ" يسقط في المضارع "يَعِدُ" لعلة صرفية مع أنه أصليٌّ.

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

* البَابُ الأَوَّلُ[١]: فَعَلَ ـ يَفْعُلُ.

مَوْزُونُه: نَصَرَ ـ يَنْصُرُ.

وَعَلامَتُه: أَنْ يكُونَ عَينُ فِعْلِه مَفتُوحًا في المَاضِي، وَمَضمُومًا في المُضَارِعِ.

وَبِناؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَمِثَالُ اللَّازمِ، نَحْوُ: «خَرَجَ زَيْدٌ».

المُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتجاوَزُ فِعْلُ الفاعِلِ إلىٰ المَفْعُولِ به.

وَاللَّازِمُ: هو ما لَمْ يَتجاوَز فِعْلُ الفاعِلِ إِلىٰ المَفعُولِ به، بَلْ وَقَعَ في نَفسِه.

الشَّرح

قوله: (**الباب الأَوَّلُ**) من الأبواب الستة التي للثلاثي المجرد، قال الزمخشري:

(١) اعلم أنّ "فَعَلَ": سواءٌ أكان مضارعه "يَفْعُل، أو يَفْعِل، أو يَفْعَل" هو أكثر الأبنية وأوفرها؛ لأنه أخف الأبنية؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله حتىٰ قال سيبويه: "وليس شيءٌ في الكلام أَكْثَرَ مِنْ" فَعَلَ" "الكتاب" سيبويه (٤/٣٧)، ولذلك يستعملونه في جميع المعاني أعني يستعملون بابَ "فعَل" الَّذِي مُضارِعُهُ: "يَفْعُلُ، ويَفْعِل، ويَفْعَل" في جميع المعاني: كالجَمْعِ نحو: "حشد وحشر"، والتَّفْرِيقِ: نحو: "قَسَمَ"، والإعطاء نحو: "وَهَبَ"، والمنع نحو: "مَنَعَ"، والامتناع: نحو" أَبَىٰ"، والإيذاء نحو" لَدَغَ"، والغلبة نحو: "قَهَرَ"، والدّفع نحو: "دَفَعَ"، والتّحويل نحو: "نَقَلَ"، والاستقرار نحو: "سَكَنَ"، والسَّتْر نحو: "حَجَبَهُ"، والتّجريد نحو: "قَشَرَ"، والرَّمْي نحو: "قَذَفَ"، والتّصويت نحو: "صَرَخَ"، ولكثير من المعاني التي لا حصر لها، فلأجل أن أبنية "فَعَلَ" بفتح العين أكثر الأبنية وأوفرها قدمه الصرفيون علىٰ "فعِل"، و"فعُل".

"وإنما بوّب المصنفون في كل فنّ كتبهم أبوابًا موشَّحةَ الصُّدور بالتراجم؛ لأنّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع، واشتمل على أصناف، كان أحسنَ وأنبلَ وأفخم من أن يكون بيانًا واحدًا، ولأنَّ القارئ إذا ختم سورة أو بابًا من الكتاب ثم أخذ في آخَرَ كان أنشطَ له وأهزَّ لعطفِه، وأبعثَ على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله، ومثله المسافر، إذا علم أنه قطع ميلًا، أو طوى فرسخًا، أو انتهى إلى رأس بريد[١]، نفَّس ذلك منه ونشَّطه للسير، ومن ثَمَّ جزَّأ القرّاءُ القرآن أسباعًا وأجزاءً وعشورًا وأخماسًا"[٢].

قوله: (فَعَلَ، يَفْعُلُ) قدَّم المؤلف باب (فَعَل، يَفْعُل) على باب (فَعَلَ، يَفعِل)، وكذلك فَعَلَ جماعةٌ من العلماء كالعِصام[٣] في "ميزان الأدب"؛ لأن الضم أقوى من الكسر، والأقوى حقه أن يتقدم على الأضعف، وأيضًا الضمة في (يَفْعُل) عُلوِيَّةٌ؛ لأنّ الشّفتين ترفعان عند النطق بها، والكسرة في (يَفْعِل) سُفلِيَّةٌ؛ لأن الشفتين يَتسفَّلانِ، فقصدوا التَّدَرُّجَ في النزول من العُلوِيِّ إلى السُّفْلِيِّ فهو أحقّ بالتّقديم؛ لذلك قدّموا (فَعَل، يَفْعُل) على (فَعَل، يَفْعِل) وهذا الترتيب الذي في المتن هو المشهور بين العلماء، وذهب جماعةٌ من العلماء منهم العلامة الزمخشري إلى العكس، أَيْ: إلى تقديم باب (فَعَلَ، يَفْعِلُ) على (فَعَلَ، يَفْعُلُ)، وحجّته أنّ مخالفة الفتح للكسر أَكثَرُ من مخالفة الفتح للضّمّ؛ لأنَّ الفتحَ علويٌ والكسرَ سُفْلِيٌّ، والضَّمّ بينَهما، والأصل في الماضي والمضارع أَنْ يَتَخالَفا في الحركة؛ لأنهما

(١) البريد: كلمة فارسية معربة، كانت تطلق على بغال البريد، ثم سمي الرسول الذي يركبها بريدًا، وسميت المسافة التي بين السكتين بريدًا، والسكة: موضع كان يسكنه الأشخاص المعينون لهذا الغرض من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبُعْدُ ما بين السكتين فرسخان أو أربعة، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع.

(٢) "الكشاف" الزمخشري (٩٨/١) بتصرف يسير.

(٣) العصام الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن عَرَبْ شاهْ الأَسفراييني عصام الدين: صاحب "الأطول" تقدمت ترجمته.

مختلفان في المعنىٰ، فَما كان الاختلاف فيه أَكثرَ أَولىٰ بِالتَّقديمِ، فاستحقّ التّقديم بزيادة اختلاف حركتها؛ لأنها تدل علىٰ زيادة اختلاف معناهما فيصير عريقًا في كونه من الدعائم التي سيأتي شرحها.

قوله: (**الباب الأَوَّلُ: فَعَلَ يَفْعُلُ، مَوزُونُه: نَصَرَ يَنْصُر**) (**فَعَل، يَفْعُل**): هو الذي يوزن به فهو آلة الوزن، ومَوزونُه[١]، أَيِ: الذي وقع عليه الوزن كلماتٌ كثيرةٌ جدًّا منها: (نَصَرَ، يَنْصُرُ) سُمِّيَتْ موزونًا لِمُوازَنَتِها إياه: في الحركاتِ، والسكناتِ، وعددِ الحروفِ، وأصالتِها، وزيادتِها.

والضّمِيرُ في "مَوْزونُه"، و"عَلامَتُه"، و"بِناؤُه" يرجع للباب، أي: موزون هذا الباب، وعلامة الباب، وبناء الباب.

قوله: (**نَصَرَ يَنْصُرُ**) لَمْ يَذْكُرِ المصنّف المصدر في أبواب الثلاثي المجرد الستة بخلاف غيرها من الأبواب؛ لِأَنَّ مصادر الثّلاثيّ المجرّد سماعيّةٌ نقلت إلينا من العرب فلا يدخل فيها قِياسٌ، وما قالوه من أَنَّ مَصْدَرَ الثّلاثيّ من الباب الأوّل كذا، ومن الثاني كذا، مما يشعر بكونه قياسيًّا فأغلبيٌّ أكثريٌّ وليس قياسيًّا.

قوله: (**عَلامَتُهُ**) أَيْ: ما يُعْلَمُ به ذلك الباب.

قوله: (**وَبِناؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا**) أَيْ: تَعْدِيَةِ أثر الفعل إلىٰ المفعول به.

وللفعل المتعدي جهتان:

إحداهما: تتعلق بِمَحَلِّ الصّدور وهو الفاعل.

---

(١) في إيرادِ وزن الباب الذي هو عبارةٌ عن طائفة من الكلمات أوّلًا، ثم التمثيلِ بإتيان بناء مخصوص من تلك الطائفة بقوله: "موزونه كذا"، ثمّ بَيانِ العَلامَةِ ـ رِعايَةٌ للمراتب الثلاث من الفهم، وهي طريقةٌ مستحسنةٌ لتعليم المبتدئين.

وثانيهما: تتعلّق بِمَحَلِّ الوقوع وهو المفعول به.

ولا يتم تَعَقُّلُهُ إلا بعد تَعَقُّلِ الجهتين، مثاله: ما مَثَّلَ به المصنّف، ونحو: "نقَب زيدٌ الجدارَ"(١).

ويسمّىٰ الفعلُ المتعدّي "الفِعْلَ الواقِعَ"؛ لوقوعه علىٰ المفعول به، "والفِعْلَ المجاوِزَ" لمجاوزته الفاعل إلىٰ المفعول به.

والفعل المتعدّي قد يكون متعدّيًا لمفعولٍ واحدٍ كـ"نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا"، وقد يكون متعدّيًا لمفعولين كـ"ظَنَنْتُ زَيْدًا قائِمًا"، وقد يكون متعدّيًا لثلاثة مفاعيل كـ"أَعْلَمْتُ زَيْدًا الشَّمْسَ طالِعَةً".

وعلامة الفعل المتعدّي أن يقبل هاءَ الضّمير الّتي تعود إلىٰ المفعول به، مثل "اجْتَهَدَ الطّالِبُ فأكْرَمَه أُسْتاذُه".

قوله: (**غالِبًا**) أي: في غالب الاستعمال.

قوله: (**وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا**) "قد" للتّقليل، أي: لتقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكَذوب، وقد يجود البخيل.

قوله: (**نَحْوُ**) الأَولىٰ حذفُ كلمةِ "نحو"؛ لأنّه قال: "مثال المتعدّي" فلا يحتاج أن يقول: "نحو".

قوله: (**والمُتَعَدِّي: هُوَ ما يَتَجاوَزُ فِعْلُ الفاعِلِ إِلىٰ المَفْعُولِ به**).

الفعل نوعان:

الأوّل: فعلٌ اصطلاحيٌّ: وهو المُرَكَّبُ من الحدث والزمن نحو: "ضَرَبَ،

---

(١) نقَب البنَاءَ والحائِطَ، يَنْقُبُه: ثقبَه، وفتح فيه ثَغْرَةً.

يَضْرِبُ، اضْرِبْ".

والثّاني: الفعل اللّغويّ وهو الحدث، والمراد به "الضَّرْبُ" في مثالنا، وكذلك الأَكْلُ، والشُّربُ.

إذا علمت هذا نقول: **قوله: (المُتَعَدِّي)** المراد به الفعل الاصطلاحيّ المتعدّي نحو: "ضَرَبَ، نَصَرَ، كَتَبَ"، والمراد أيضًا بـ**(ما)** الفعل الاصطلاحيّ، وأمّا قوله: **(فِعْلُ الفاعِلِ)** فالمراد به الفعل اللُّغَوِيُّ وهو الحدث، فَفِعْلُ الفاعِلِ في الأمثلة السّابقة هو: "الضَّرْبُ، والنَّصْرُ، والكِتابَةُ"، فهذه الأفعال قد تجاوزت حتّىٰ وقع أثرها علىٰ المفعول به، والمراد بالمفعول به: ذاتٌ يقع عليها الفعل، أي: أثر الفعل اللّغويّ الّذي هو الحدث، فالحدث ـ وهو المصدر ـ إن تجاوز الفاعلَ إلىٰ المفعول به سمّي متعدّيًا، وإن لم يتجاوز الفاعل إلىٰ المفعول به سمي لازمًا، فيصير حاصل معنىٰ عبارة المصنف: **(والمُتَعَدِّي: هُوَ ما يَتَجاوَزُ فِعْلُ الفاعِلِ إِلىٰ المَفْعُولِ به)**

(الفِعْلُ المُتَعَدِّي) بالمعنىٰ الاصطلاحي للفعل هو **(ما)** أي: فعلٌ اصطلاحيٌ **(يَتَجاوَزُ)** أي: يتعدّىٰ **(فِعْلُ الفاعِلِ)** فيه، أي: أَثَرُ الفِعْلِ اللُّغَوِيِّ الذي هو الحدث **(إلىٰ المفعول به)**.

والأحسن أن يقال: المتعدّي: "هُوَ ما يَتَجاوَزُ الفاعِلَ إِلَىٰ المَفْعُولِ".

فالمتعدّي يتجاوز الفاعلَ، ويقع علىٰ المفعول، أو نقول: "الفعل المتعدّي هو الناصب للمفعول به دون حاجة إلىٰ تقدير حرف جَرٍّ"، أو نقول: "هو الذي ينصب بنفسه مفعولًا به أو اثنين، أو ثلاثةً؛ من غَيْرِ أن يحتاج إلىٰ مساعدة حرف".

قوله: **(واللّازِمُ: هُوَ ما لَمْ يَتَجاوَزْ فِعْلُ الفاعِلِ إِلَىٰ المَفْعُولِ به بَلْ وَقَعَ في نَفْسِهِ)** المراد بالفعل المتعدي ما يصل إلىٰ المفعول بغير واسطة حرف الجَرِّ، والمراد

باللازم عند الإِطْلاقِ ما يشمل نوعين:

النوع الأول: الذي لَمْ يأخذ مفعولًا به أصلًا نحو: "نامَ زَيْدٌ".

والنوع الثاني: المتعدي بحرف جَرٍّ نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ".

ويسمّىٰ الفعلُ اللّازمُ "قاصِرًا" أَيْضًا؛ لقصوره عن الوصول إلىٰ المفعول به، ويسمّىٰ "غَيْرَ واقِعٍ"؛ لأنّه لا يقع علىٰ المفعول به، ويسمّىٰ "الفِعْلَ غَيْرَ المُجاوِزِ" لأنه لا يجاوز فاعلَه إلىٰ المفعول بل يلازمه.

قوله: **(إِلَىٰ المَفْعُولِ به)** إِنَّما قَيَّدَ بقوله: "إِلَىٰ المَفْعُولِ به"؛ لِأَنَّ المتعديَ واللازمَ متساويان في نصب ما عَدا المفعولَ به، نحو: "اجْتَمَعَ القَوْمُ والأَمِيرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ في السُّوقِ اجْتِماعًا؛ تأدِيبًا لزَيْدٍ"، فقد نصب الفعلُ اللازمُ "اجتمع" المفعولَ معه، والظرفَ، والمفعولَ المطلقَ، والمفعولَ لأجله، وتعلَّقَ به الجارُّ والمجرورُ، ومن باب أولىٰ الفعل المتعدي أن ينصب هذه المفعولات[1].

قوله: **(بَلْ وَقَعَ في نَفْسِهِ)** أي: وقع ذلك الفعل، أَي: الفِعْلُ اللغويُّ وهو الحدث في نفسه، أَيْ: في نَفْسِ الفاعل الذي قام به ولم يَتَعَدَّ أَثَرُه فاعِلَه، ولم يتجاوزه إلىٰ المفعول به، بل بقي في نفسِ الفاعل وشخصِه وظهر أثره فيه فقط، ولم ينتقل منه إلىٰ شيء آخر وهو المفعول به.

وبيان ذلك في مثال "خَرَجَ زَيْدٌ" أَنَّ الخروج الّذي حصل من زيدٍ وقع في زيدٍ نفسِه وشخصِه وظهر أثره فيه فقط، ولم يتجاوزه إلىٰ شيء آخَرَ، وكذلك يقال فِي: "ذَهَبَ سَعِيدٌ"، وَ"سافَرَ خالِدٌ".

مما سبق تتضح عبارة المصنف: **(واللّازِمُ: هُوَ ما لَمْ يَتَجاوَزْ فِعْلُ الفاعِلِ إِلَىٰ**

(١) ومنه قول الشاعر: حَمِدْتُ حامِدًا حَمْدًا حَمِيدًا رِعايَةَ شُكْرِه دَهْرًا مَدِيدًا

المَفْعُولِ به بَلْ وَقَعَ في نَفْسِهِ) ويكون حاصل معناها:

(اللّازِمُ) أي: الفعل الاصطلاحي، **(ما)** أَيْ: فعلٌ اصطلاحيٌ **(لَمْ يَتَجاوَزْ)** لَمْ يَتَعَدَّ **(فِعْلُ الفاعِلُ)** فيه، أَيْ: أَثَرُ الفِعْلِ اللُّغَوِيِّ وهو الحدث **(إِلَىٰ المَفْعُولِ به)**؛ إذ ليس له مفعولٌ صريحٌ حتىٰ يتجاوز إليه، **(بَلْ وَقَعَ)** ذلك الأثر **(في نَفْسِهِ)** أَيْ: نَفْسِ الفاعل الذي قام به، كَـ"الخُرُوجِ" الّذي حصل من زيدٍ ـ كما في مِثَال "خَرَجَ زَيْدٌ" ـ ولم يتجاوز إلىٰ شيءٍ آخر بل بقي في نفس الفاعل وهو زيدٌ، وظهر أثره فيه فقط، والحاصل: أنك إذا قلت: "جلس زيدٌ"، فـ"الجلوس" لم يتعد زيداً ولم يجاوزه إلىٰ غيره، بخلاف ما إذا قلت: "كتب زيد الكتابَ"، فـ"الكتابة" تجاوزت زيداً إلىٰ غيره وهو "الكتاب".

وقدم المصنف المتعديَ علىٰ اللازم؛ لأنه عَرَّفَ المتعديَ بأمر إيجابي، وعَرَّف اللازمَ بأمر سلبي، والإيجابي يقدم علىٰ السلبي.

وينقاس هذا الباب في ثلاثة أنواع:

١) **الأَجْوَف الواوِيّ**: وهو الذي وسطه "عينه" أَلِفٌ أصلها واوٌ، وتظهر الواو في مضارعه كـ"قالَ، يَقُولُ"، و"صالَ، يَصُولُ"، و"جالَ، يَجُولُ"، و"صامَ، يَصُومُ"، و"زالَ، يَزُولُ"، و"صاغَ، يَصُوغُ"، أَصْلُها: "قَوَلَ، يَقْوُلُ"، و"صَوَلَ، يَصْوُلُ"، و"جَوَلَ، يَجْوُلُ"، و"صَوَمَ، يَصْوُمُ"، و"زَوَلَ، يَزْوُلُ"، و"صَوَغَ، يَصْوُغُ".

ففي كُلٍّ من: "قَوَلَ"، و"صَوَلَ"، و"جَوَلَ"، و"صَوَمَ"، و"زَوَلَ"، و"صَوَغَ"، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت أَلِفًا.

وَفي كُلٍّ مِن: "يَقْوُلُ"، و"يَصْوُلُ"، و"يَجْوُلُ"، و"يَصْوُمُ"، و"يَزْوُلُ"، و"يَصْوُغُ"

نُقِلَتِ الضَّمَّةُ من حرف العلة إلىٰ الساكن الصحيح ، وكذلك يقال في: "باءَ ، يَبُوءُ"(١) ، و"ساءَ ، يَسُوءُ" ، و"تابَ ، يَتُوبُ" ، و"ثابَ ، يَثُوبُ" ، و"ذابَ ، يَذُوبُ" ، و"عادَه ، يَعُودُه"(٢) .

٢) الناقِص الواوِيّ: وهو الّذي آخره "لامه" ألفٌ أصلها واوٌ ، وتظهر الواو في المضارع كـ"دَعا ، يَدْعُو" ، و"غَزا ، يَغْزُو" ، و"عَفا ، يَعْفُو" ، و"سَما ، يَسْمُو" ، أَصْلُها: "دَعَوَ ، يَدْعُوُ" ، و"غَزَوَ ، يَغْزُوُ" ، و"عَفَوَ ، يَعْفُوُ" ، و"سَمَوَ ، يَسْمُوُ" ، فَفي كُلٍّ مِن: "دَعَوَ" ، وَ"غَزَوَ" ، وَ"عَفَوَ" ، وَ"سَمَوَ" ، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها .

وَفي كُلٍّ مِن: "يَدْعُوُ" ، وَ"يَغْزُوُ" ، وَ"يَعْفُوُ" ، وَ"يَسْمُوُ" حُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلثِّقَلِ ، وكذلكَ يُقالُ في: "بَدا ، يَبْدُو" ، و"رَبا ، يَرْبُو" ، و"نَما ، يَنْمو" ، و"رَجا ، يَرْجُو" ، و"دَنا ، يَدْنُو" .

٣) المُضاعَف المُتَعَدِّي(٣): كَـ"مَدَّه ، يَمُدُّه" ، و"شَدَّه ، يَشُدُّه" ، و"حَجَّ البَيْتَ ،

---

(١) شذَّ من الأجوف: "طال ، يَطُولُ" ، فإنه من الباب الخامس: "فعُل ، يفعُل" ، أي: أن أصله "طَوُل ، يطوُل" ، بدليلين:

١) الأول: أنَّ الصفة المشبهة منه جاءت علىٰ "طويل" ، والصفة المشبهة علىٰ "فَعِيل" تأتي غالبًا من باب (فعُل ، يفعُل) نحو: "كرُم" فهوَ "كريم" ، و"عظُم" فهوَ "عظيم" ، و"حقُر" فهوَ "حقيرٌ" ، و"حلُم" فهوَ "حليم" ، و"ظَرُفَ" ، فهوَ "ظَرِيفٌ" ، و"شرُف" فهوَ "شريف" .

٢) الثاني: أنَّ الطول كضده ـ وهو القِصَر ـ من الأوصاف اللّازمة ، ومعلوم أنَّ الصفاتِ اللّازمةَ بابها (فعُل ، يفعُل) . وهذا مذهب بعض العلماء ومنهم سيبويه ، وأبىٰ بعض العلماء هذا الحكم وقالوا: إن "طال ، يطول" من الباب الأول: "نصَر ، ينصُر" كمثيلاتها: "قال ، يقول" ، و"صال ، يصول" .

(٢) عادَ المريضَ: زاره للسؤال والمواساة أو للعلاج .

(٣) ضمّوا المضعّف المتعدّي ؛ لأنهم علموا أنه تلحقه هاء المفعول به المضمومةُ مع ما قبلها مثل: "مَدَّهُ ، يَمُدُّهُ" ، "صَدَّهُ ، يَصُدُّهُ" فالتزموا ضمّ عينه ؛ إذ لو كسروها لَلَزِمَ الثّقل بالانتقال من الكسر إلىٰ الضم مع التَّضْعيفِ . وقد خرج عن القاعِدَةِ فِعْلٌ واحِدٌ جاء بالكسر علىٰ خلاف القياس هو: "حَبَّهُ ، يَحِبُّهُ" ، وجاء منه اثنا عشر فِعْلًا علىٰ وجهين: الضَّمِّ في مضارعها علىٰ القِياسِ ، والكَسْرِ ، ومنه:=

يَحُجُّه"، أَصْلُها: "مَدَدَ، يَمْدُدُ"، و"شَدَدَ، يَشْدُدُ"، و"حَجَجَ، يحْجُجُ". فَفي كُلٍّ مِن: "مَدَدَ"، وَ"شَدَدَ"، وَ"حَجَجَ" سكنت الدّال الأولىٰ والجيم الأولىٰ، وأدغمت في الثّانية. وَفي كُلٍّ مِن: "يَمْدُدُ"، و"يَشْدُدُ"، و"يحْجُجُ" نقلت الضّمّة للسّاكن قبله وأدغم الحرفان المتماثلان.

وَكذلكَ يُقالُ فِي: "رَدَّه، يَرُدُّه"، و"صَدَّه، يَصُدُّه"، وَ"سَبَّهُ يَسُبُّه"، وَ"صَبَّهُ، يَصُبُّه"، وَ"بَثَّ الخَبَر، يَبُثُّه"، و"حَثَّهُ علىٰ الأَمر، يَحُثُّه".

ويأتي (فعَل، يفعُل) من غير ما سبق: كـ"نَصَرَ، يَنْصُرُ"، و"قَعَدَ، يَقْعُدُ"، و"أَخَذَ، يأخُذُ".

= "صَرَّ: يَصِرُّ، يَصُرُّ" نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] قرئ بالكسر والضّمّ، وسنأخذها بإذن الله في "لاميّة الأفعال."

[البَابُ الثَّانِي]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّانِي: فَعَلَ ـ يَفْعِلُ.

مَوزُونُه: ضَرَبَ ـ يَضْرِبُ.

وعَلَامَتُه: أنْ يَكُونَ عَينُ فِعْلِه مَفتُوحًا في الماضِي[١]، ومَكْسُورًا في المُضَارِعِ.

وَبِنَاؤُه: أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ[٢] يَكُونُ لازِمًا.

مِثالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا»[٣].

وَمِثالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: «جَلَسَ زَيْدٌ».

الشَّرح

قدّم هذا الباب على الباب الثّالث: (فَعَلَ، يَفعَلُ)؛ لكونه من دعائم الأبواب[٤]؛ لأن صيغة الماضي والمضارع مختلفة فيه، وهي متّفقة في ذلك الباب،

---

(١) في نُسْخَةٍ «في الغَابِرِ» وهو اسم فاعل من: غبَرَ، يَغبُر، غُبُورًا: إذا مضَى وذهب، يقال: "كان ذلك في الزمن الغابِر" أي: الماضي.

(٢) "قد" للتقليل.

(٣) فَرَّقُوا بين "عَمْرٍو"، "وَعُمَرَ" بإثبات الواو في حالتي الجرّ والرّفع، وأما في حالة النّصب فالفرق بينهما ظاهرٌ؛ لأنّ "عَمْرًا" مُنَوَّنٌ لأنه منصرفٌ، "وَعُمَرَ" لا ينون؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، وكان اختيار التفريق بإثبات الواو؛ لأنّ الإعجام ـ وهو التَّنْقِيطَ ـ يُتْرك كثيرًا عندهم.

(٤) لك أن تعبر بتعبير أسهل وهو: "إنّما قُدِّمَ هذا الباب على الباب الثالث لأمرين: ١" لثبوت المخالفة التامة فيه؛ لأن صيغة الماضي مختلفةٌ عن المضارع بخلاف الباب الثالث فصيغة الماضي توافق المضارع، والمُخْتَلِفُ مقدّمٌ على المتّفق؛ ليطابق اللفظُ المعنى؛ لأن معنى الماضي يخالف المضارع فكذلك ينبغي في اللفظ أن يتخالفا، ٢" لأن هذا الباب أكثر من الباب الثالث، والرابع،=

والمختلف مُقدَّم على المتفق كما سيأتي، ولأنه أكثر من الباب الثالث في لغاتِهِ ووفرةِ استعمالاته.

وقُدِّم هذا البابُ على الباب الرّابعِ: (فَعِل، يَفْعَلُ)، والخامِسِ: (فَعُلَ، يَفْعُلُ)، والسّادِسِ: (فَعِلَ، يَفْعِلُ)؛ لكثرة لغاتِهِ ووفرةِ استعمالِه بالنسبة إليها، فقد نُقِلَ عن ثعلب أنه قال: "إذا أَشْكَلَ عليك فِعْلٌ وَلَمْ تَدْرِ من أيِّ باب هو فاحمله على "يَفْعِل" بالكسر؛ فإنّه أصل الأبواب"[١].

ومعنى (مِن دَعائِمِ الأَبْوابِ): أنّها الأبواب الأصول بالنسبة إلى غيرها، وهي الأبواب التي جَمَعتْ بين كثرة الاستعمال واختلاف الحركة.

بيان ذلك أن أبواب الثّلاثيّ ستّةٌ، فثلاثةٌ منها تختلف فيها حركة عين الماضي مع المضارع وهي:

(فَعَلَ، يَفْعُلُ)، و(فَعَلَ، يَفْعِلُ)، و(فَعِلَ، يَفْعَلُ)، وثلاثةٌ تتوافق فيها حركة الماضي مع المضارع وهي: (فَعَلَ، يَفْعَلُ)، و(فَعُلَ، يَفْعُل)، و(فَعِلَ، يَفْعِل)،

= والخامس، والسادس.

(١) "الكليات" لأبي البقاء الكفوي (١٠٣٣)، فما سُمِعَ بالكسر أو بالضّمّ أو بهما معًا أُخِذَ بِسَماعِهِ، وما لم يعرف أو يُسْمَعْ أخذ فيه بالقياس فيجوز فيه الوجهان: الكسر والضّمّ، وَقَدْ يُؤْثَرُ الكسر لخفّته، قال أبو علي الفارسي: "كلما استقرينا باب" فَعَلَ "المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان" يَفْعِل "بالكسر، و"يَفْعُل "بالضّمّ، وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك للخفة كقولنا: خَفَقَ الفُؤادُ "يَخْفِقُ" بالكسر و"يخفُق" بِالضَّمِّ، وَحَجَلَ الغُرابُ "يحْجِل" وَ"يَحْجُلُ"، وَبَرَدَ الماءُ "يَبْرِدُ"، وَ"يَبْرُدُ"، وأشباه ذلك مما تقصاه متقنو اللغة: كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عُبَيدٍ، وابن السّكّيت، وأحمد بن يحيىٰ"، "دراسات في النحو" صلاح الدين الزعبلاوي (٢٥٥)، وجاء في "المُخَصَّصِ" لِابْنِ سِيْدَه: "قال بعض النحويين إذا علم الماضي عَلَىٰ" فَعَلَ "المفتوح العين، ولمْ يُعْلَم المستقبل على أي بناء هو، فالوجه أَنْ يُجْعَلَ على "يفعِل" بالكسر، وهذا أيضًا لِما قَدَّمْنا مِن أن الكسرة أخف من الضمة، وقيل هما يستعملان فيما لا يُعْرَفُ". "المخصص (١٤ /١٢٣) إلا الحلقي العين أو اللام؛ فالفتح للتخفيف وإلحاقًا بالأغلب.

وتسمّىٰ الثّلاثةُ الأولىٰ دعائمَ الأبوابِ، أي: أصولها وأقوىٰ الأبواب ـ جمع "دِعامَةٍ" وهي عمود البيت ـ وهي: الباب الأول، والثاني، والرابع، ويشترط للباب ليكون من الدّعائم أن يحقّق شرطين:

١) اختلاف حركات عين الماضي والمضارع.

٢) كثرتهنّ في الاستعمال.

فبهذين الشّرطين معًا يدخل الباب في الدّعائم لا بواحدٍ منهما.

"فإنْ قلت: لِمَ اشْتُرِطَ أن تختلف حركة الماضي عن حركة المضارع في دعائم الأبواب؟

أجيب بأنّ معنىٰ الماضي لما كان مخالفًا لمعنىٰ المضارع اقتضىٰ ذلك أن يكون لفظ الماضي مخالفًا للفظ المضارع؛ ليطابق اللّفظ المعنىٰ في الاختلاف علىٰ ما هو الأصل في كلامهم، ومن هنا كان ما وقعت فيه المخالفة أصلاً بالنّسبة إلىٰ غيره.

فإن قُلْتَ: فَلِمَ اشْتُرِطَ لكونهنّ من دعائم الأبواب كثرة استعمالهنّ؟

أجيب بأنّ هذه الأفعال تضمّ أكثر الأفعال، وكثرة استعمالهنّ سببٌ لفصاحة الكلمة فيكون سببًا لأصالتها.

وأما الأبواب الّتي فيها اتّفاقٌ في الحركة فلا تصلح أن تكون أصولًا؛ أما (فَعِلَ، يَفْعِلُ) و(فَعُلَ، يَفْعُلُ) فلانعدام الاختلاف ولقلّة الوجود والاستعمال؛ فـ(فَعِلَ، يَفْعِلُ) أفعالٌ محصورةٌ معدودةٌ كما يأتي، وأما (فَعُلَ، يَفْعُلُ) كـ(كَرُمَ، يَكْرُمُ) فلأنّه مختصٌّ بالصّفات اللّازمة والطّبائع، أي: الأفعال الطّبيعيّة الغريزيّة الَّتِي جُبِلَ وَخُلِقَ الفاعل عليها من غير اختيارٍ منه كـ"الحُسْنِ، والقُبْحِ"، فلا يدخل في

الدّعائم لانعدام اختلاف الحركات ولقلّة الاستعمال.

و(**فعَل، يفعَل) وإن كان كثيرًا**، فلا يدخل في الدّعائم لانعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل، ولأنّه يشترط فيه وجود حرف الحلق في عينه أو لامه، فلا يصلح أن يكون من الدّعائم والأصول.

قوله: (**وَبِناؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ**) أي: هوَ مِثْلُ بِناءِ الباب الأَوَّلِ في كَونِ أَكثَرِ أَفْرادِهِ للتَّعْدِيةِ وبعْضِها للّازِمِ. وكلمة "أيضًا": مصدر "آضَ" بمعنىٰ العودة والرجوع، وتعني: "كذلك" أو "المعاودة كرّة أخرىٰ" يقال: آض إلىٰ أهله: رجع إليهم، وهو **مفعول** مطلق حذف عامله، وأصله: آض أيضًا، أو حال حذف عامله وصاحبه، ولا تستعمل هذه الكلمة إلا بين شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، مثل: جاء زيدٌ وعمرٌو أيضًا ـ فلا يجوز جاء زيدٌ أيضًا إلا إنْ تقدم ذكرُ شخص آخر، ولا يصح جاء زيدٌ ومضىٰ عمرٌو أيضًا؛ لعدم التوافق، ولا يصح اختصم زيدٌ وعمرٌو أيضًا؛ لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر.

قوله: (**فَعَلَ، يَفْعِلُ**).

يَنْقاسُ هذا الباب في أربعة أنواع:

١) **الأَجْوَفِ اليائيِّ**: وهو الّذي وسطه "عينه" حرف الألف المنقلبة عن ياءٍ، ونعرف أنّه يائيٌّ من خلال المضارع حيث تتحوّل الألف الّتي كانت في الماضي إلىٰ ياءٍ نحو: "باعَ، يَبِيعُ"، و"فاءَ، يَفِيءُ"[1]، و"خابَ، يَخِيْبُ"، و"رابَه الْأَمر، يَرِيْبُه" و"شابَ، يَشِيْبُ"، و"جاءَ، يَجِيءُ"[2].

٢) **الناقِصِ اليّائيِّ**: وهو الّذي آخره "لامه" ألفٌ أصلها ياءٌ، ونعرف أنّه يائيٌّ

(١) أي رجع.

(٢) ذكر ابن مالكٍ في "التَّسْهِيل" أنّ العرب جميعًا التزمت كسر مضارع هذا النّوع، ولم يشِذَّ منه شيءٌ.

من خلال المضارع، حيث تتحوّل الألف إلىٰ ياءٍ(١) نحو: "رَمَىٰ، يَرْمِي"، و"هَدَىٰ، يَهْدِي"، و"جَرَىٰ، يَجْرِي"، و"جَنَىٰ، يَجْنِي"، و"ثَوَىٰ بِالمكانِ، يَثْوِي"(٢)، و"ثَنَىٰ الْحَبل، يَثْنِيْه"، و"بَكَىٰ، يَبْكي"، و"بَنَىٰ، يَبْنِي"، و"أَوَىٰ، يأوِي"، و"أَتَىٰ، يأتي".

٣) **المُضَعَّفِ اللاّزِم**(٣): وهو الثّلاثيّ الّذي تشابهت عينه ولامه وأدغما وكان لازمًا لا متعدّيًا، نحو: "فَرَّ، يفِرُّ"، و"دَبَّ، يَدِبُّ"، و"رَثَّ الْحَبلُ، يَرِثُّ"(٤)، و"ضَجَّ، يَضِجُّ ضَجِيجًا"(٥)، و"صَحَّ جِسْمُهُ، يَصِحُّ"، و"كَدَّ في عَمَلِه، يَكِدُّ"(٦)، و"نَدَّ الْبَعِير، يَنِدُّ"(٧)، و"صَرَّ، يَصِرُّ"(٨).

٤) **الْمِثالِ الواوِيِّ**(٩)، وهو ما فاؤه واوٌ نحو: "وَثَبَ، يَثِبُ"، و"وَجَبَ، يَجِبُ"،

---

(١) لم يشذّ من هذا النّوع إلا قولهم: "أَبَىٰ، يأْبَىٰ" يُقالُ: "أَبَىٰ الشَّيْءَ يأباهُ إِباءً".

(٢) أي: أقام.

(٣) كثر في المضعّف اللاّزم كسر عين مضارعه كالأمثلة السّابقة، وقد خرج عن هذه القاعدة أفعالٌ كثيرةٌ جاءت بالضّمّ فقط نحو: "مَرَّ، يَمُرُّ" تصل إلىٰ ستّةٍ وأربعين فعلًا، وأخرىٰ جاءت علىٰ القياس وهو الكسر مع جواز الضّمّ، وتصل إلىٰ ستّةٍ وعشرين فعلًا سنأخذها في لاميّة الأفعال ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ منها ما قرئ به كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ﴾ [طه: ٨١] قرأ الكسائيّ بضمّ الحاء في الأوّل ﴿يَحُلَّ﴾ وضمّ اللام الأولىٰ في الثّاني ﴿يَحْلُلْ﴾، والباقون بكسر الحاء في الأوّل واللام في الثّاني، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قرئ بالكسر والضّمّ في صاد ﴿يَصِدُّونَ﴾، ولذلك قال بعض العلماء لا يمكن جعلها ـ أي "كون المضعف اللاّزم بالكسر" ـ قاعدةً؛ لكثرة ما استثني منه.

(٤) بَلِي.

(٥) صَرَخَ.

(٦) باشره بشدّةٍ.

(٧) شرد.

(٨) صرَّ الرجلُ، يصِرّ: صَاحَ صِيَاحًا شَدِيداً، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ﴾ [الذاريات: ٢٩].

(٩) اشترط بَحْرَقٌ في "فتح الأقفال وضرب الأمثال بشرح لامية الأفعال" (٦٨): كَوْنَ لامِه غَيْرَ حَرْفِ حَلْقٍ؛ ليكون من هذا الباب، فإنّه تتبّع موادّه فوجد حلقيّ اللاّم منه مفتوحًا نحو: "وَدَعَه، يَدَعُه":=

و"وَقَبَ الظلام يَقِبُ"(١)، و"وَلَجَ، يَلِجُ"، و"وَهَجَ الحرُّ، يَهِجُ"، و"وأَدَ المَوْؤُدَةَ، يَئِدُها"(٢)، و"وَتَدَ(٣) الوَتِدَ، يَتِدُه"، و"وَطَدَه، يَطِدُه"، و"وَجَدَه، يَجِدُهُ"، و"وَرَدَ الماء، يَرِدُه"، و"وَصَدَ الْبابَ، يَصِدُه"(٤)، و"وَعَدَه، يَعِدُه"، و"وَفَدَ إِلَيْهِ، يَفِدُ"، و"وَقَدَتِ النارُ، تَقِدُ"، و"وَكَدَ(٥) بِالْمَكانِ، يَكِدُ"، و"وَلَدَتِ المرأةُ، تَلِدُ"، و"وَرَدَ، يَرِدُ"، و"وَزَنَ، يَزِنُ"، و"وَصَلَ، يَصِلُ".

وَيَجْمَعُ ما سَبَقَ قَولُ ابْنِ مالكٍ في اللّامِيَّةِ:

ذا الْواوِ فاءً أَو اليا عيناً اَو كـــ"أَتَى"   كَذا المضاعفُ لازِما كـ"حَنَّ" طَلا(٦)

٥" ويأتِي مِن غَيْرِ ما سَبَقَ نَحْوُ: "ضَرَبَ يضْرِبُ"، و"جَلَسَ يَجْلِسُ"(٧).

= تَركه، و"وَزَعَه، يَزَعُه": كَفَّه، و"وَضَعَه، يَضَعُه"، و"وَقَعَ، يَقَعُ"، و"وَثَغَ رأسَه، يثغُه": شَدَخَهُ، و"وَلَغَ الْكَلْبُ، يَلَغُ"، و"وَبَهَ لَهُ، يبَهُ": فَطِنَ، و"ولَعَ بالشَّيءِ، يلَعُ"، وأما حلقي العين، فمنه مكسور كما في "وأد، يئد"، ومنه مفتوح العين كـ(وهَب، يهَب).

واعلم أنّ مجيء المثال الواويّ من هذا الباب سببه طلب الخفّة بإسقاط واوه في المضارع في نحو: "وَعَدَ، يَعِدُ" لوقوعها بين عدوّتيها: الياء والكسرة، قال بعض المحقّقين: "لَمْ يُضَمَّ عَينُ مضارع "فَعَلَ" في المثال الواويّ؛ لأنه إذا ضمّ عينه لم تحذف فاؤه بارتفاع علّة حذفها وهي: وقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ نحو: "وَضُؤ، يَوضُؤُ". فَتَحَصَّلَ عندنا أنّ الأصل في المثال الواويّ أنّه من باب "فَعَلَ، يَفعِلُ"، فإن كانت لامه حرفَ حلقٍ كان من باب "فَعَلَ، يَفْعَل"، وهناك أفعالٌ جاءت منه من باب: "فِعل، يفعِل" بكسر العين في الماضي والمضارع نحو: "وثِق، يثِق" تُحْفَظُ، سنأخذها في الباب السادس، وأما المضموم في الماضي والمضارع "فعُل، يفعُل" فهذا ليس بالكثير نحو: "وضُؤ، يوضُؤ".

(١) أَيْ: دَخَلَ

(٢) دَفنها حيَّةً.

(٣) أَثْبَتَهُ.

(٤) أَغْلَقَهُ.

(٥) ثَبَتَ.

(٦) "طَلا": ولدُ الظَّبْيَةِ.

(٧) قَدْ تأتِي بعض الكلمات من بابيْنِ: فَنَحْوُ: "عَرَشَ: يَعْرُشُ، يَعْرِشُ" جاءت من الباب الأول والثاني،=

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّـفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالِثُ: فَعَلَ ـ يَفْعَلُ.

مَوْزُونُه: فَتَحَ ـ يَفْتَحُ.

وَعلامَتُه: أنْ يكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَفْتُوحًا في المَاضِي والمُضارِعِ، بشَرْطِ أنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه أو لامُه حَرْفًا[١] مِنْ «حُرُوفِ الْحَلْقِ»، وَهِيَ ستةٌ: ١ ـ الهَمْزَةُ. ٢ ـ والهَاءُ. ٣ ـ والعَيْنُ. ٤ ـ والحَاءُ. ٥ ـ والغَيْنُ. ٦ ـ والْخَاءُ.

وَبِناؤُه: أَيضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «فَتَحَ زَيْدٌ الْبابَ».

وَمِثَالُ اللاّزِمِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ».

الشَّرح

هذا هو الباب الثَّالث، وسببُ تقديم هذا الباب على الباب الرّابع: (فَعِل، يَفْعَل) ـ وإنْ كان الباب الرّابع من دعائم الأبواب ـ مشابهةُ هذا الباب للأوّل: (فَعَلَ، يَفْعُل)، وللثّاني: (فَعَلَ، يَفْعِل) في كون عين الماضي مفتوحًا: (فعَل)، ومغايرةُ

= و"عَكَفَ، يَعْكُفُ، يَعْكِفُ"، وقد قرئ بهما في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣٨] قُرِئَ في "يَعْكُفُونَ" بضمّ الكاف وكسرها، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، قُرِئَ في "يَعْرِشُونَ": بضمّ الراء وكسرها.

(١) في نسخة: «وَاحِدًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ».

الباب الرّابع: (فَعِل، يَفْعَل) لهما في حركة عين الماضي فهي مكسورة: (فعِل)، وتقديم المشابه أولىٰ.

قوله: (**مَوْزُونُهُ فَتَحَ يَفْتَحُ**) مثله: "سأَلَ، يَسْأَلُ"، و"جَعَلَ، يَجْعَلُ"، و"سَحَبَ، يَسْحَبُ"، و"ضَغَطَ، يَضْغَطُ"، و"مَنَعَ، يَمْنَعُ"، و"طَغَىٰ، يَطْغَىٰ" ونحوها.

قوله: (**بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَينُ فِعْلِه أَوْ لامُهُ واحِدًا مِن حُرُوفِ الحَلْقِ**)[١].

أ) مِثالُ: مَجِيءِ العَيْنِ حَرْفَ حَلْقٍ: "سألَ، يَسْأَلُ"، و"ذَهَبَ، يَذْهَبُ"، و"بَعَثَ، يَبْعَثُ"، و"نَحَلَ، يَنْحَلُ"[٢]، و"شَغَلَ، يَشْغَلُ"، و"فَخَرَ، يَفْخَرُ".

ب) مِثالُ مَجِيءِ اللّامِ حَرفَ حَلْقٍ: (قَرأ، يَقْرأ)، و(جَبَهَ، يجْبَهُ)[٣]، و(وَضَعَ، يَضَعُ)، و(صَنَعَ، يَصْنَعُ)، و(ذَبَحَ، يَذْبَحُ)، و(سَمَحَ، يَسْمَحُ)، و(صَبَغَ، يَصْبَغُ)، و(سَلَخَ، يَسْلَخُ).

واعلم أنّ كَوْنَ عَينِ هذا البابِ أَوْ لامِهِ حَرْفًا من أحرف الحلق شرطٌ لتحقّق المشروط، فكلّ ما كان من هذا البابِ لا بدّ أن يكون عينُه أو لامُه من أحرف الحلق، وليس كلُّ ما كان عينُه أو لامُهُ حرْفَ حَلْقٍ لا بدّ أن يكون من هذا الباب، فنحو:

---

(١) القياس أن يكون بين الماضي والمضارع مُغايِرَةٌ في الحركة ـ كما تقدّم ـ لأنّ الأصل أنْ تغاير حركة المضارع حركة الماضي، فإذا عُدِلَ عن ذلك الأصل بأن اتّفقت الحركتان (فعَل، يفعَل) كانَ لمُقْتَضٍ أَهَمَّ، وهذا المُقْتَضِي الأهمّ هو حصول الثّقل بالضّمّ والكسر: (يفعُل)، (يفعِل)؛ إذ حروفُ الحلق ثقيلة لخروجِها من الحلق، فهي الأبعدُ بالنّسبة إلىٰ سائر الحروف، والضّمّ والكسر ثقيلان، فلو جيء بمضارعه علىٰ (يفعُل) بالضم أو (يفعِل) بالكسر حال كون عين فعله أو لامه حرفًا من حروف الحلق؛ لأدىٰ إلىٰ الجمع بين الثّقِيلَينِ، فاختير الفتح لعين (يفعَل)؛ إذ الفتحُ أخفُّ الحركات؛ لحصول الفتح بتحريك هواء الفم من غير إعمال عضوٍ؛ ليكون خفة الفتح في مقابلة ثقل حروف الحلق فيتعادلان، أي: ليقاوم فتحُ العين ثقلَ حرف الحلق ويحصلَ التعادل.

(٢) نَحَل، يَنْحُل، نُحُولًا: ذهب جسمه من وجع أو غيره، وقد أَنْحَله المَرَضُ.

(٣) جَبَهَهُ بالمكروه: استقبله به، تقول: جبَه البردُ المسافِرَ: فاجأه وهو غيرُ مُتهيِّئٍ له.

"فَتَحَ ، يَفْتَحُ" من هذا الباب فلا بدّ أن يكون عينه أو لامه حَرْفَ حَلْقٍ ، لكن "دَخَلَ ، يَدْخُلُ" عينه حرف حلقٍ مع أنّه ليس من هذا الباب.

والقاعدة المقرّرة: "أنّ وجود الشّرط لا يستلزم وجود المشروط ، وأمّا إذا وُجِدَ المَشْرُوطُ اسْتَلْزَمَ وُجُودَ الشَّرْطِ" ، كالوضوء للصّلاة مثلًا ، فإنّه شرطٌ لها ولا يلزم من وجوده وجودها ، فقد يتوضأ الإنسان ولا يصلّي ، فلا يرد علينا أنّه جاء ما عينُه أو لامُه حرفَ حلقٍ من غير هذا الباب نحو: "دَخَلَ ، يَدْخُلُ" من الباب الأول ، و"رجَعَ ، يَرْجِعُ" من الباب الثاني ، و"فرِحَ ، يفْرَح" من الباب الرابع ، و"بعُد ، يبعُدُ" من الباب الخامس[١].

فإن قيل: لماذا اشترطوا أن يكون عينه أو لامه حرفَ حلق ، ولم يشترطوا في فائه أن تكون كذلك ؟

أجيب بأن الفاء إنْ كانت حرفَ حلقٍ مثل: "أمر ، يأْمر" لم يوجب ثقلًا لضعفه بالتسكين ؛ لأنَّ الحرف الأول في الماضي يسكن في المضارع فيضعف بالتسكين ، ولقوة المتكلم في الابتداء.

وقد خرج وشذّ[٢] عن هذه القاعدةِ "أَبَىٰ ، يأبَىٰ"[٣] فقد أتىٰ من هذا الباب مع

(١) يشترط شرطٌ آخر لفتح عين الماضي والمضارع ، وهو: ألا يكون مضعّفًا ، وإلا فهو علىٰ قياسه السّابق: من ضمِّ عينِ مضارع المتعدّي نحو: "دَعَّهُ ، يَدُعُّهُ" ، وكسرِ عين لازمه نحو: "صَحَّ جِسْمُهُ ، يصحّ" كما تقدّم.

(٢) قال ابن كمال "باشا في شرح المراح": "المراد بالشّاذِّ في اسْتِعْمالِهم: ما يكون بخلاف القياس [أَيْ: ما يكون مُخالِفًا لِأَقْيِسَةِ العلماء] من غير نظرٍ إلىٰ قلّة وجوده أو كثرته كـ"القوَد" بمعنىٰ القصاص. والنادِرُ: ما قلّ وجوده وإنْ لَمْ يكن بخلاف القياس. "الفلاح في شرح المراح" ابن كمال باشا (١٨) ، فـ"القوَد" تحرّكت الواو فيه وانفتح ما قبلها فكان القياس أن تقلب ألفًا لكنّ السّماع ورد بالواو ، وهذه الكلمة كثيرة الاستعمال فهي شاذّةٌ قياسًا فصيحةٌ استعمالًا.

(٣) هناك عدّة توجيهاتٍ لمجيء "أَبَىٰ ، يأبَىٰ" من هذا الباب مع خلوّ عينه ولامه من أحرف الحلق ، منها:=

أنّ كلًّا من عينه ولامه ليس حرفَ حلقٍ، وهذا شُذُوذُ قِياسٍ لا شُذُوذُ استعمالٍ؛ فهذه الكلمة فصيحةٌ استعمالًا؛ فقد وردت في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، لكنّها شاذّةٌ قياسًا؛ لأنّ قياس هذا الباب أن يكون عينُه أو لامُه حرفَ حلقٍ.

وَقَدْ قَسَّمَ العلماء الشّاذّ إلىٰ ثلاثة أقسامٍ:

١) الأَوَّلُ: ما يكون مخالفًا للقياس دون الاستعمال فهذا فصيحٌ نحو: "عَوِرَ، واعْتَوَرَ، وقَوَدَ"(١)، فالقياس أن تُقْلَبَ الواوُ فيها أَلِفًا؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها،

= أ ـ توجيه سِيبَوَيْهِ: أنهم شَبَّهُوا الأَلِفَ بِالهَمْزَةِ في "قَرأ، يَقْرأ" حيث قال: "وقالوا: أبىٰ يأبىٰ، فشبهوه بـ"يقرأ"". "الكتاب" (٥/٤٢٨).

ب ـ ما قِيلَ: "إنَّ السِّرّ أَنَّ "أَبَىٰ" بِمَعْنَىٰ "امْتَنَعَ"، "وامْتَنَعَ" فَرْعُ "مَنَعَ"، وَلامُ "مَنَعَ" حَرْفُ حَلْقٍ، فَحُمِلَ "أَبَىٰ" عَلَيهِ، فكانَت لامُه حَرَفَ حَلْقٍ"، وهذا التّوجيه ضعيفٌ؛ لأنّ وجود حَرْفِ الحَلْقِ في لَفْظِ معنىٰ الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة علىٰ اللّسان حَتَّىٰ يُضْطَرَّ إلىٰ أن يحمل علىٰ فرعه وَيُفْتَحَ لِأَجْلِه ما بعده.

ج ـ ما قيل: إنَّ الألف حرف من حروف الحلق"، وهذا القول ضعيف؛ لذلك قال ركن الدين الأستراباذي في "شرح الشافية": "وفي عدِّ الألفِ من حروف الحلق نظرٌ". "شرح الشافية" (١/٢٩٦).

واعلم أن العلماء اختلفوا في عدد مخارج الحروف، ولهم في ذلك مذاهب ثلاثة:

١) ذهب الخليل بن أحمد، وأكثر القراء والنحويين، وتبعهم ابن الجزري إلىٰ أنها سبعة عشر مخرجًا، وقد وزّعُوا الحروف علىٰ النحو التالي: في الجوف مخرج، وتخرج منه: الألف، والواو، والياء المديات، ومن الحلق ثلاثة، وفي اللسان عشرة، وفي الشفتين اثنان، وفي الخيشوم واحد.

٢) ذهب سيبويه والمبرد، وتبعهما الشاطبي إلىٰ أنها ستة عشر مخرجًا بإسقاط مخرج الجوف، وتوزيع حروفهِ ـ وهي حروف المدِّ ـ علىٰ بعض المخارج، فجعلوا الألف مع الهمزة من أقصىٰ الحلق، وياء المد مع الياء المحركة من وسط اللسان، وواو المد من الشفتين مع الواو المحركة.

٣) ذهب الفراء وقطرب والجَرمي إلىٰ أنها أربعة عشر مخرجًا بإسقاط مخرج الجوف كذلك، وجعل مخارج اللسان ثمانية بجَعْلِ مخرج اللام، والراء، والنون واحدًا.

(١) والقَوَدُ: القِصاصُ، وأقَدْتُ القاتِلَ بالقتيل، أيْ: قَتَلْتُه به.

فتقول: "عارَ، واعْتارَ، وَقادَ" لَكِنَّها لَمْ تُقْلَبْ في كلام العرب واستعمالهم، فهذه الكلمات فصيحة لورودها عن العرب وإن كانت مخالفةً للقياس، ومثل ذلك "اسْتَحْوَذَ"[١]؛ فالقياس يقتضي أن تنقل الفتحة من حرف العلة الضعيف إلى الحرف الصحيح الساكن، فيقال تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفًا فتصير: "اسْتَحاذَ" لكنها لم تقلب في الاستعمال العربي، وَمِن هذا "أَبَىٰ، يأبَىٰ" فهو فصيحٌ استعمالًا، وإن كان شاذًّا قياسًا؛ لأنّ قياسَه أن يكون "أَبَىٰ، يأبِي" بالياء لأنّه ناقصٌ يائيٌّ.

٢) الثّاني: ما يكون مخالفًا للاستعمال دون القياس، وهو غير فصيحٍ عند الجمهور، نحو: "يأْبِي" بالياءِ؛ فهوَ غير فصيحٍ، وإن وافق القياس[٢].

٣) الثّالث: مخالفٌ للقياس والسّماع، وهو غير فصيحٍ اتّفاقًا نحو: "قَوَل، وبَيَعَ" ماضِيَينِ بلا قَلْبِ الواوِ والياءِ أَلِفًا، ونحو: "الأَجْلَلِ" بدون إدغامٍ؛ لأنّ الأصل أن تدغم اللّامان، فيقال: "الأَجَلُّ" فَلم تُدغَما.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ العِبرَةَ بِما يُنقَلُ عَن الواضِعِ، سَواءٌ وافَقَ القِياسَ الصَّرفيَّ أَمْ لا، فَـ"أَبىٰ، يأبىٰ" مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ، فهيَ كَلِمَةٌ فَصيحَةٌ في أَعلىٰ دَرَجاتِ الفَصاحَةِ؛

---

(١) الاستِحْواذُ: الاستِيلاءُ والغلبة والتّمكّن مع السَّوقِ السّريع.

(٢) لأنّه لم يَرِدْ عن العرب؛ وإنّما كان قياسه أن يكون من باب، (فَعَلَ، يفعِل)؛ لأنّ (فَعَلَ) بفتح العين لا يأتي مضارعه علىٰ (يَفْعَلُ) بالفتح إلا إذا كان عينُ ماضيه أو لامُه حرفَ حلقٍ كـ"سألَ يَسْأَلُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ"، وليس" أَبَىٰ، يأبىٰ "من هذا القبيل.
كذلك لا يأتي مضارعه علىٰ (يَفْعُل) بالضّمّ إلا إذا كان مضعّفَ العين متعدّيًا كـ"مَدَّهُ، يَمُدُّهُ"، أَوْ أجوفَ واويًّا، كـ"قال يَقُولُ"، أو ناقصًا واويًّا كـ"سَما، يَسْمُو" وليس" أَبَىٰ، يأْبَىٰ" أحدَ هذه الأنواع، فَكَسْرُ عَينِ مُضارِعِهِ "أبىٰ، يأبِي" حينئذٍ موافقٌ للقياس الصّرفي؛ لأنّه ناقصٌ يائيٌّ مثل: "رمىٰ، يرمي" وليس من أحد الحالات السابقة، ولكنّه مع ذلك غير فصيحٍ لمخالفته ما ثبت عن الواضع، وإن أجاز بعض العلماء التكلم بما وافق القياس وإن لم يسمع.

لأَنَّ المُخالَفَةَ المُنافِيَةَ لِلفَصاحَةِ هِيَ المُخالَفَةُ الَّتِي لَمْ تَثْبُت عَن الواضِعِ.

قوله: (مِن حرُوفِ الحَلْقِ) سمّيت هذه الأحرفُ أحرفًا حلقيّةً لخروجها من الحَلْقِ.

وقد رتبها المصنف علىٰ حَسَبِ خروجها من الحلق: الهمزة والهاء من أقصىٰ الحلق، أي: أبعده عن الفم، والعين والحاء من وسط الحلق، والغين والخاء من أدنىٰ الحلق، وهذه الأحرف هي أحرف الإظهار الّتي تُذكَرُ في التّجويد المجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

أَخـي هـاكَ عِـلـمًـا حـازَه غَـيرُ خـاسِـــرِ

قوله: (مِثالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الباب) الفتح تجاوز من زيدٍ إلىٰ الباب ووقع عليه. قوله: (وَمِثالُ اللّازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ): الذّهاب لم يتجاوز من زيدٍ إلىٰ غيره، بل وقع في نفس الفاعل وشخصه.

[البَابُ الرَّابِعُ]

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

البَابُ الرَّابِعُ: فَعِلَ ـ يَفْعَلُ.

مَوْزُونُه: عَلِمَ ـ يَعْلَمُ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في الماضِي، وَمَفْتُوحًا في المُضَارِعِ.

وَبِناؤُه أَيضًا: لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَجِل زَيْدٌ».

﴿ الشَّرح ﴾

قدّم (فَعِلَ، يَفْعَلُ) على (فَعُلَ، يَفْعُلُ):

١ ـ لأنّه في الكلام أكثر منه؛ لأن (فَعُلَ، يَفْعُلُ) لا يجيء إلا من أفعال السجايا كما سيأتي.

٢ ـ ولكونه من دعائم الأبواب، وليس كذلك باب (فعُل، يفعُل).

٣ ـ لخفته؛ لأنَّ عين ماضيه مكسورةٌ، والكسرُ أخفُّ من الضم.

٤ ـ لمجيئه لازمًا ومتعديًا، بخلاف الباب الخامس فلا يكون إلا لازمًا.

و(فَعِلَ) بكسر العين قد يكون مضارعه مفتوحًا وهو هذا الباب (يَفْعَلُ)، وقد يكون مكسورًا (يَفْعِلُ) وهو الباب السّادس، ولا يجيء مضمومًا (يَفْعُلُ) لاستكراههم

الكسرة والضّمّة الثّقيلتين المتخالفتين في باب واحدٍ.

قوله: (**مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ**)[١] هذا الباب:

١) يَكْثُرُ في الأحزان والغضب، وضدّها وهو الفرح والسّرور [٢]

مثال **الأحزان والغضب**: "حَزِنَ، وأَسِفَ، وغَضِبَ، وسَخِطَ"، ومثال ضدّهما: "فَرِحَ، وسَعِدَ، وجَذِلَ وطَرِبَ وبَطِرَ وأَشِرَ".

٢) ويكثر أيضًا في العلل والأمراض وضدّها وهو الشّفاء:

مثال **العلل والأمراض**: "سَقِمَ، ومَرِضَ، وجَرِبَ، وعَطِبَ، وتَلِفَ"، وَمِثالُ ضِدِّها: "بَرِئَ، ونَشِطَ، وسَلِمَ، ودَمِلَ الجُرْحُ"[٣].

٣) وتجيء منه جميع الألوان[٤] والعيوب، والحِلَىٰ الظّاهرة للعيون، ولا

---

(١) ومن هذا الباب ما يكون في فِعْلَيْهِ ألفٌ: ألفٌ في الماضي، وألفٌ في المضارع نحو: "خافَ، يَخافُ" أَصْلُهُ: "خَوِفَ، يَخْوَفُ" تحرّكت الواو في "خَوِفَ" وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ونقلت الفتحة في "يَخْوَفُ" الىٰ الخاء، فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقبلت ألفاً، ومثله: "شاءَ، يَشاءُ"، أصلها: "شَيِءَ، يشْيَءُ" تحرّكت أيضًا الياء في "شَيِئَ" وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ونقلت الفتحة في "يَشْيَئُ" الىٰ الشين، فتحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقبلت ألفاً، وكذلك يقال في "هابَ، يَهابُ"، و"حارَ، يَحارُ": فأصلها: "هَيِبَ، يهْيَبُ"، "وَحَيِرَ، يَحْيَرُ".

(٢) نعني بـ"يَكْثُرُ" أنّ هذه المعاني تجيئ في غير "فَعِلَ" إلا أنّها في "فَعِلَ" أكثر منها في غيره من الأبواب، وليس معناه أنّ مجيئها في "فَعِلَ" أكثر من مجيء غيرها في "فَعِلَ"، فإنّه في غيرها أكثر منه فيها، فقد أتىٰ علىٰ "فَعِلَ" في غير هذه المعاني كثيرٌ من الأفعال أوردها الشّيخ "محمّدٌ محيي الدّين" في "دُرُوس التَّصْرِيفِ" (٥٧ ـ ٦٢) نحو: لَزِجَ، ونَضِجَ، وسَخِرَ، وأَزِفَ، ولبِثَ، ونضِجَ، وسَخِرِ.

(٣) دَمِل الجرح: برئ.

(٤) ولا يجيء من هذه الألوان علىٰ "فَعَلَ"، وَلا "فَعُلَ" إلا كلمات معدودة جاءت بالكسر والضم وهي: أدُمَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ، وعَجُمَ، وَرَعُنَ.

تجيء هذه الثلاثة إلا من هذا الباب.

أ) **مثال الألوان**(١): "خَضِرَ، وحَمِرَ، وشَهِبَ، وسَوِدَ، وكَدِرَ، وغَبِرَ، وزَرِقَتْ عَيْنُهُ، وظَلِمَ اللَّيْلُ، وقَمِرَ، وسحِم(٢)، ودَكِنَ(٣)".

ب) **مثال العيوب**(٤): "عَوِرَ، وحَوِلَ، وعَرِجَ، وعَمِشَ، وصَلِعَ، وقَرِعَ، وهَرِمَ، وخَرِسَ، وطَرِشَ، وبَكِمَ". ويلحق به: **الجوع والعطش وضدّاهما**(٥) نحو: "عَطِشَ، وظَمِأَ"، و"شَبِعَ، و"رَوِيَ"(٦).

ت) مثال **الحِلىٰ الظّاهرة للعيون**(٧): ....

(١) أكثر ما تأتي الألوان علىٰ "افْعَلَّ"، وَ"افْعَالَّ" نَحْوُ: "ابْيَضَّ، واسْوَدَّ، واصْفَرَّ، واحْمَرَّ، وازْرَقَّ، واخْضَرَّ"، و"ابْيَاضَّ، واسْوَادَّ، واصْفَارَّ، واحْمارَّ، وَازْرَاقَّ، واخْضَارَّ".

(٢) سَحِم لونُ الغرابِ: اسْوَدَّ.

(٣) دَكِن لونُه: مَال إلىٰ السَّواد.

(٤) العيوب كـ"عَوِرَ"، يقابلها المحاسن، والعيوب تشمل: عيوب البدن، وعيوب النّفس.

(٥) بعض العلماء أدخل الجوع والعطش وضدّهما في ما دلّ علىٰ خلوٍّ وامتلاءٍ.

(٦) مضارعه" يَرْوَىٰ".

(٧) الحِلىٰ: بكسر الحاء، وربّما ضُمَّت جَمْعُ "حِلْيَةٍ"، وهي: الخِلْقَةُ، والصِّفَةُ والصّورة الظّاهرة للعيون في الأعضاء.

وللعلماء اتّجاهان في تفسيرها:

١) فمنهم من يذكر الحِلَىٰ في مقابل العيوب، فيكون مقصوده ما يتّصف به الإنسان من صفات الجمال، فيقول: والعيب الظّاهر: كـ"عرِج، وعوِر، وعمِي"، والحلية الظّاهرة: كـ"كَحِلَ، وحَوِرَ" كما فعل الغلايينيّ في "جامع الدّروس"، وعبّاس حسن في "النّحو الوافي".

٢) ومنهم من يفسّر الحِلَىٰ الظّاهرة بالصّورة الظّاهرة للعيون في الأعضاء سَواءٌ أكانت صفاتِ جمالٍ أم لا، فَيُدْخِلُ فِيها العَيْبَ الظّاهِرَ، كَما فعل الصَّبّانُ، والرَّضِيُّ الأَسْتَراباذِيُّ، وَرُكْنُ الدِّينِ الأَسْتَراباذِيُّ، وابْنُ هِشامٍ: قال ابن هشامٍ في المغني ونقله الصّبّان: "حِلْيَةٌ كـ"دَعِجَ، وَكَحِلَ، وَشَنِبَ، وَسَمِنَ، وَهُزِلَ "مغني اللبيب" (٦٧٧)، فأدْخَلَ العُيُوبَ كالهُزْالِ في الحِلْيَةِ، وقال الرّضيّ: "نعني بالحِلَىٰ العلاماتِ الظّاهرةَ للعيون في أعضاء الحيوان: كـ"شَتِرَ، وَصَلِعَ، وَرَسِحَ، وَهَضِمَ "شرح شافية ابن الحاجب" (١/٧٣) فأدخل فيها ما يتجمّل به ـ وهي صفات الجمال الظّاهرة=

"دَعِجَ[١]، وحَوِر[٢]، وكَحِل، وغَيِد[٣]، وهَيِف[٤]، ولَمِيَ"[٥].

ويأتي فعلًا لازمًا من غير ما سبق، نحو: "لَعِبَ، ولَبِثَ، وبَرِحَ، وسخِرَ، وغَلِطَ، وشَبِعَ، وبَرَّ[٦]، طَمِعَ[٧].

= للعيون ـ، وأدخل فيها العيوب الظّاهرة، ومَعْنَىٰ "شَتِرَ": انشقّت شفته السّفلىٰ، ومعنىٰ "صَلِعَ": انْحَسَرَ شَعْرُ مُقَدَّمِ رأسِهِ؛ لنقصان مادّة الشّعر في تلك البقعة، ومعنىٰ "رَسِحَ": خَفَّ لَحْمُ عَجِيزَتِهِ وَفَخِذَيْهِ، ومعنىٰ "هَضِمَ": انْضَمَّ كَشْحاهُ (أَيْ: جانِباهُ) وَضَمِرَتْ بَطْنُهُ.

(١) شدّة سواد العين مع سعتها.

(٢) أصل الحَوَر الشّيءُ الخالص، وكلّ شيءٍ خلَص لونه فهو حواريٌّ، والحَوَرُ: إما شدّة بياض العين مع شدّة سوادها، أو نقاء البياض من كلّ شائبةٍ، فالحَوْراءُ: البيضاء نقيّة البياض في حسنٍ وكمالٍ.

(٣) غَيِدَ كفرِحَ، غَيَداً، وهو أَغْيَدُ: مالت عنقه، ولانَتْ أَعطافُهُ، ومنه ظبيٌ أَغْيَدُ، والغَيْداءُ: المرأة المُتَثَنِّيَةُ لِينًا، وقد تغايدت في مِشْيَتِها: تمايلت.

(٤) الهَيَفُ: ضمور البَطْنِ ورِقَّةُ الخاصِرَةِ.

(٥) اللَّمَىٰ: سُمْرَةٌ في الشَّفَةِ تُسْتَحْسَنُ.

(٦) كما في "بَرَّ في يَمِينِهِ".

(٧) تنبيهٌ: مضارع المضعّف تسهل معرفة بابه؛ لأنّ حركة العين قد نقلت للسّاكن:
فـ"يَمُرُّ" مثلًا: من باب (يَفْعُلُ)، أصله "يَمْرُرُ" فنقلت الضّمّة للسّاكن فصار "يَمُرُّ"، فالضّمّة الظّاهرة علىٰ الميم تدلّ علىٰ بابهِ، و"يَفِرُّ": مِن باب (يَفْعِلُ)؛ لأنّ أصله "يفْرِرُ" فنقلت الكسرة للسّاكن، فالكسرة الظّاهرة علىٰ الرّاء تدلّ علىٰ بابه، وكذلك (يلَذُّ): فالفتحة الّتي علىٰ اللّام تدلّ علىٰ أنّه من باب (يَفْعَلُ).
وأمّا الماضي فمعرفته تكون بإسناده للضّمائر ففي نحو: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩] نَعْرِفُ أن "زَلَّ" علىٰ وزن (فَعَلَ) ومضارعه "يَزِلُّ": فهو من باب (فَعَلَ، يفعِل)، وفي نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠] نعرف أنّ "ضَلَّ" علىٰ وزن (فَعَلَ) ومضارعه "يَضِلُّ": فهو من باب (فَعَلَ، يفعِل) أيضًا، ومثله "خَفَّ، يخِفُّ"، و"فَرَّ، يفِرُّ"، و"دَبَّ، يَدِبُّ"، و"صحَّ، يصِحُّ" ومثله كثيرٌ في مضعّف اللازم كما تقدّم.
وفي نحو "مَدَّهُ، يَمُدُّهُ"، "صَدَّهُ، يَصُدُّهُ" يكون من باب (فَعَلَ، يفعُل)؛ لأنّك تقول في الماضي: "مَدَدْتُهُ"، و"صَدَدْتُهُ" فهو علىٰ وزن (فَعَلَ) والمضارع ظاهرٌ، فأصله "يَمْدُدُ، ويَصْدُدُ" فنقلت الضّمّة إلىٰ العين، وهذا الباب يكثر في المضعّف المتعدّي نحو: "سَبَّهُ، يَسُبُّهُ"، و"رَدَّهُ، يَرُدُّهُ"، و"شَقَّهُ، يَشُقُّه".=

قول المصنّف: (وَبِناؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا) فيه نظرٌ، فلازم هذا الباب أكثر من المتعدّي، فغالب وضعه للنّعوت اللّازمة: كالألوان والعيوب والحِلىٰ الظّاهِرَةِ ـ كما تقدّم ـ، ومن أمثلة المتعدّي من هذا الباب ـ وهي أقلّ من اللّازم ـ: "حَمِدَه، ولَبِسَ الثَّوْبَ، وحَفِظَه، وسَمِعَه، وعَشِقَه، وكَرِهَه، ولَقِيَه".

قولُ المصَنِّفِ: (عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ) "عَلِمَ" هنا بمعنىٰ "عَرَفَ"، فلذلك تعدّىٰ لمفعولٍ واحدٍ.

قوله: (وَجِلَ زَيْدٌ) الوَجَلُ: الخوف العظيم الّذي يوجب سلب الطّمأنينة مِن النّفس مع اضطرابٍ وقلقٍ؛ استعظامًا وَتَهَيُّبًا[١]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢]، يقال في الأفصح: "وَجِلَ، يَوجَلُ"[٢].

= وفي نحوِ "بَرَّ" من قولنا: "صَدَقْتَ وَبَرِرْتَ": يكون علىٰ وزن (فَعِلَ)، ومضارعه "يَبَرُّ" فهو علىٰ وزن (فَعِلَ، يَفْعَلُ)، عرفنا الماضي من الإسناد للضّمير، وأمّا المضارع فظاهرٌ من حركة الباء، وهناك قاعدةٌ تقول: "إذا كان المضاعفُ مكسورَ العين في الماضي فمضارعه بفتح العين أبدًا، أي: من الباب الرّابع: (فَعِلَ، يَفْعَلُ)، ومثله في ذلك "قَرِرْتُ بِالغِيابِ، أَقَرُّ"، وَ"لَجَّ في الخُصُومَةِ، يَلَجُّ"، وَ"بَحَّ صَوْتُهُ، يَبَحُّ"، و"لَذَّ لِي الشَّيْءُ، يَلَذُّ"، و"عَضَّ، يَعَضُّ"، و"مَلَّ منه، يَمَلُّ"، فالماضي منها عند اسناده للضمير: لَجِجْتُ، وبحِحْتُ، ولَذِذتُ، وعَضِضت، وملَلتُ)، خُذْ هذه القاعدة النّفيسة وعضَّ عليها بالنَّواجِذِ.

(١) الأصل الواحد في مادّة "وجل" هو إزعاجٌ وقلقٌ في الباطن وحصول تحرّكٍ واضطرابٍ، ومنه "الوَجِيلُ": حُفْرَةٌ يَسْتَنْقِعُ فِيها الماءُ، قال محمّد حسن جبل: "الأصل في المادّة هو الاحتِواءُ علىٰ مائعٍ وما إليه في الضّعف وَخِفَّةِ الجِرْمِ". "المعجم الاشتقاقيّ" (١/ ٣٢٥).

(٢) فيها أربع لغات: "يوجَل، ويَيْجَل بقلب الواو ياء لخفة الياء، ويِيجل بكسر حرف المضارعة، وياجل"" بقلب الواو ألفًا لخفّتها".

[البَابُ الخَامِسُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الخامِسُ: فَعُلَ ـ يَفْعُلُ.

مَوْزُونُه: حَسُنَ ـ يَحْسُنُ.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَضْمُومًا في المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

وَبِناؤُه: لا يَكُونُ إلا لازِمًا(١). نَحْوُ: «حَسُنَ زَيْدٌ».

الشَّرْح

قدّمه على الباب السّادس:

أ) لكونه أَكْثَرَ منه، فقد جاء من هذا الباب أفعالٌ أكثر من أفعال الباب السّادس.

ب) ولكون الضّمِّ أقوى مِنَ الكَسْرِ وفوقيًا والكسرِ سُفْلِيًّا.

ت) ولكونه على القياس بخلاف البابِ السَّادس؛ فإنّه مبنيٌّ على الشّذوذ.

قوله: (فَعُلَ يَفْعُلُ) لا يجيء هذا الباب إلا من أفعالِ الطّبائعِ، أي: الأفعالِ الصّادرةِ عن الطّبيعةِ(٢) والغَرِيزَةِ(٣)، والأوصافِ المخلوقةِ الّتي جُبِلَ عليها الإنسان،

---

(١) قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: "وليس في الكلام" فَعُلْتُهُ" متعدّيًا. «الكتاب» (٤/ ٣٨).

(٢) الطّبيعة: هي القوّة الموجودة في الشّيء الّتي لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصّادر منها أثرًا واقعًا على نهجٍ واحدٍ بسهولة، فأفعال الطّبائع: هي الأفعال الغَرِيزِيَّةُ الّتي جُبِلَ وَخُلِقَ الفاعِلُ عليها من غير اختيارٍ منه: كالحُسْنِ، والقُبْحِ، ونحوهما.

(٣) الغريزة: الطبيعة التي لتمكنها في النفس كأنها مغروزة فيها.

أي: خُلِقَ الإنسانُ عليها مِن غيرِ اختِيارٍ منه، وهي مُلازِمَةٌ له[١] نحو: "الحُسْنِ، والقُبْحِ، والوَسامَةِ، والطُّولِ، والقِصَرِ، والكِبَرِ، والصِّغَرِ، والغِلَظِ، والسُّهُولَةِ، والصُّعُوبَةِ، والصلابة"، تَقُولُ:

"حَسُنَ، يحسُن"، و"قَبُحَ، يقبُح"، و"وَسُمَ، يَوسُمُ"، و"طالَ، يَطولُ[٢]"، و"قَصُرَ، يقصُر" وكذلك: "كَبُرَ، وصَغُرَ، وغَلُظ، وسَهُلَ، وصَعُبَ، وصَلُبَ، وفَرُتَ[٣]، وفَسُحَ، ووَعُر، وكَثُرَ، وخَبُثَ، وبَهُجَ، وظَرُفَ، وحَمُقَ، وثَقُلَ، وجَبُنَ،

(١) قد يجري غير الغريزيّ مَجْرَىٰ الغريزيّ إذا صار في صاحبه كالغريزة، فهي أفعالٌ لم يُطْبع الفاعلُ عليها لكن صارت ملكةً وطبعًا له بِالتَّكْرارِ والتّكلّف حتّىٰ صارت كأفعال الطّبائع، وقد نصّ العلماء علىٰ صحّة تحويل كُلِّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ من الأبواب الأخرىٰ غير هذا الباب إلىٰ هذا الباب لِيَدُلَّ الفِعْلُ بعد هذا التّحويل علىٰ أنّ معناه صار كالغَرِيزَةِ والسَّجِيَّةِ في صاحبه فمثلًا:

١ ـ "خَطَبَ، يَخْطُبُ" من الباب الأوّل يجوز أن يُنْقَلَ إلىٰ "خَطُبَ، يَخْطُبُ"؛ ليفيد أنّ إنشاء الخطب صار له طبعًا وسجيّةً.

٢ ـ و"عَقَلَ" من الباب الثّاني "عَقَلَ، يَعْقِلُ" تصير "عَقُلَ، يَعْقُل"؛ ليفيد أنّ العقل صار له طبعًا وسجيّةً.

٣ ـ و"بَرَعَ" وهو من الباب الثّالث "بَرَعَ، يَبْرَعُ" تَصِيرُ "بَرُعَ، يَبْرُع".

٤ ـ و"فَقِهَ، يَفْقَهُ" من الباب الرّابع، وهو متعدٍّ فيجوز أن ينقل إِلَىٰ "فقُه، يَفْقُهُ"؛ ليفيد أنّ الفقه صار له طبعًا وسجيّةً.

٥ ـ و"شَعِرَ، يَشْعَرُ" من الباب الرابع أيضًا يجوز أن ينقل إلىٰ "شَعُر، يَشْعُرُ"؛ ليفيد أنّ قَوْلَ الشِّعْرِ صار له طَبْعًا.

٦ ـ و"عَلِمَ، يَعْلَمُ" وهو من الباب الرّابع أيضًا يجوز نقله لهذا الباب، فيقال "عَلُمَ، يَعْلُمُ".

٧ ـ ومثله: "جَهِلَ" تصير "جهُل".

٨ ـ و"فَهِمَ" تصير "فَهُمَ"؛ لتلتحقَ بالغرائز.

وتصيرُ هذه الأفعال بعد النّقل إلىٰ "فَعُلَ" لازِمَةً إن كانت متعدّيةً.

قال الحسَنُ بنُ ولدِ زَينٍ:

وهْـو لمعنًـىٰ عليـه مَـنْ يقـومُ بـه مجبـولٌ اَو كالـذي عليـه قـد جُـبِلا

(٢) قد تَقَدَّمَ الخلافُ في اعتبار "طال" من الباب الأول أو من الباب الخامس.

(٣) أَيْ: عَذُبَ، وهو مقابلٌ للأُجاجِ.

وخَشُنَ، وثَخُن[(١)]، وصَبُحَ".

قوله: (وَبِناؤُهُ لَا يَكُونُ إِلا لَازِمًا) لما كان "فَعُلَ" موضوعًا لأفعال الغرائز والسّجايا، ومن شأن السّجيّة أن تلازم صاحبها ولا تتعدّاه إلىٰ غيره ولا تقتضي متعلَّقًا، بل يختصّ تعلّقها بالفاعل ـ كانت أفعالُ هذا البابِ كُلُّها لازمةً غيرَ متعدّيةٍ؛ لأنّه لا يتعدّىٰ أَثَرُها إِلَىٰ غير من قامت به[(٢)].

فإن قيل: ما السر في اختيارهم الضم لهذا الباب؟ أجيب بأنّه لما كان هذا البابُ للصّفات اللّازمة دائمًا، ولا يتجاوز فِعْلُه فاعِلَه ـ اختير للماضي والمضارع منه حَرَكَةٌ لا تحصل إلا بلزوم إحدىٰ الشّفتين للأخرىٰ وانْضِمامِها بِها ـ أعني الضّمَّ ـ رعايةً للتّناسب بين الألفاظ ومعانيها.

فإن قيل: فما السر في التزامهم ضمَّ العينِ في الماضي والمضارع (فعُل،

---

(١) تنبيهان:
١) التنبيه الأول: لم يأت في العربيّة فِعْلٌ علىٰ مثال "فَعُلَ" يائِيَ العين إلا قولهم: "هيُؤَ، يَهْيُؤُ" أَيْ: حسُنَتْ هَيْئَتُهُ مع مجيئه من بابي "مَنَعَ، وَضَرَبَ".
٢) التنبيه الثاني: لم يأت واويّ اللّام من هذا الباب إلا قولهم: "نَهُوَ الرَّجُلُ": "أصله "نَهُيَ" قُلِبَتِ الياءُ واوًا لمناسبة الضّمّة قبلها، ومعناه: صارَ عاقِلًا ذا نُهْيَةٍ، من النُّهْيَةِ وهي العقل؛ لأنّها تنهىٰ عن القبيح، وإلا "بَهُوَ" أَصْلُهُ "بَهُيَ" فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بِـ"نَهُيَ"، يقال: بَهُوَ المَكانُ: اتَّسَعَ، وبهُوَ الشَّيْءُ: حَسُنَ وَجَمُلَ وَظَرُفَ.

(٢) اعترض بعضهم بورود "رَحُبَتْكُمُ الدّارُ" وهو متعدٍّ نصَبَ الكافَ، وأجيب بأنّه مؤوّلٌ:
أ) إما علىٰ تضمين فعلٍ متعدٍّ وهو "وَسِعَ"؛ إذ يقال: "وَسِعَتْكُمُ الدّارُ"؛ بمعنىٰ: اتَّسَعَتْ لَكُمْ.
ب) وإما علىٰ حذف حرف الجرّ، والأصل" رَحُبَتْ بِكُمُ الدّارُ "فحذف حرف الجرّ فاتّصل الضّمير بالفعل، فهو منصوبٌ بنزع الخافض.
واعْتُرِضَ أيضًا بقول سيّدنا عَلَيٍّ ﷺ: "إِنَّ بِشْرًا قَدْ طَلُعَ اليَمَنَ" بضمّ اللّام، وأجِيبَ بِأَنَّ "طَلُعَ" ضُمِّنَ معنىٰ "بَلَغَ" فصار مُتَعَدِّيًا، وليس في اللّغة العربيّة فِعْلٌ مَضْمُومُ الْعَينِ عُدِّيَ إلىٰ المفعول بالتضمين غَيْرَ هذين الفعلين.

يفعُل)؟ أجيب بأن ذلك لأمرين:

أ) الأول: للإيذان بعدم اختلاف معناه في نفسه؛ ليدلّ اللّزوم اللّفظيّ للضّمّ في الماضي والمضارع على اللّزوم المعنويّ؛ رِعايَةً للتّناسب بين الأَلفاظِ وَمَعانِيها، فيكون اللَّفْظُ مطابقًا للمعنىٰ.

ب) الثاني: لئلا يُنْتَقلَ من الضّمّ إلىٰ الكسر في المكسور العين، وَلا يُجْمَعَ بينهما.

قوله: (**نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ**) لما كان الحسن مِن أَفْعالِ الطَّبائِعِ لا يتجاوز من الفاعل إلىٰ الغير بل يقع في نفس الفاعل كان لازمًا.

واعْلَمْ أنّ الحسن له معنيان:

١) الأوّل: عبارةٌ عن تناسب الأعضاء علىٰ ما ينبغي طبيعةً.

٢) الثّاني: ما يمكن اكتسابه بِالتَّصَنُّعِ والتَّزَيُّنِ: من صفاء اللّون ولين الملمس ونحو ذلك.

والمراد هنا المعنىٰ الأوّل؛ لأنّ هذا الباب مختصٌّ بأفعال الطّبائع وهي الصِّفاتُ اللّازِمَةُ الخَلْقيَّةُ الغَرِيزِيَّةُ الصّادِرَةُ عَنِ الطَّبْعِ، والمعنىٰ الثاني ليس بمرادٍ هنا؛ إذ الحسن المكتسب ليس من أفعال الطبائع والصفات الغريزية الثابتةِ إِلا إِذا نُزِّلَ منزلة الغريزيّ لكثرة لُبْثِه.

[البَابُ السَّادِسُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ السَّادِسُ: فَعِلَ ـ يَفْعِلُ.

مَوْزُونُه: حَسِبَ ـ يَحْسِبُ.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِه مَكْسُورًا في المَاضِي وَالمُضَارِعِ.

وَبِناؤُه أَيضًا: لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا، وَقَدْ يَكونُ لَازِمًا.

مِثالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فاضِلًا».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «وَرِثَ زَيْدٌ».

الشَّرح

اعْلَمْ أَنَّ هذا الباب وهو الباب السّادِسُ: باب (فعِلَ، يَفْعِل)[١] كثيرٌ منه معتلٌّ نحو: "وَرِع، يَرِعُ"، و"وَرِثَ، يَرِثُ"[٢]، وكسروا العين في معتل الفاء؛ لتسقط الفاء في المضارع فتحصل الخفة نحو: "ورِث، يرِث" وما جاء منه على "يفعِل" بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو: "حَسِبَ، يحسِب"، و"نَعِمَ، يَنْعِمُ" مع أنه يجوز فيه[٣] الوجهان: فتح عين مضارعه وكسرها، أي: من الباب الرابع والسادس، ولم يجز

(١) (فَعِلَ) بكسر العين، جاء من (فَعِلَ، يَفْعَلُ) بفتح العين في المضارع، و(فَعِلَ، ويفعِل) بكسر العين في المضارعِ، ولَمْ يجِئْ مِن هذا الباب (فَعِلَ، يَفْعُل) بضمّ العين في المضارع؛ لِكَراهَتِهِمْ مجيء الكسر والضّمّ من باب واحدٍ؛ لصعوبة الانتقال من ثقيلٍ إلى ثقيلٍ.

(٢) ومعنى كَثْرَتِه في المُعْتَلِّ أنّه كَثِيرٌ بالنّسبة إلى الصّحيح، وإلّا فأفعالُ هذا الباب أَصْلًا قَلِيلَةٌ، لا تتجاوز الثّلاثين فعلًا.

(٣) الضمير في "فيه" لصحيح الفاء من هذا الباب.

الضم للاستثقال، وهذا الباب شاذٌّ قياسًا لقلّة ما ورد منه لكنّه فصيحٌ استعمالًا:

فهو شاذٌّ؛ لأنّه غير مُطَّرِدٍ، وإنّما حُفِظَ في ثلاثة عشر فعلًا جاءت علىٰ (فَعِلَ، يَفعِل) فقط، وَحُفِظَ في اثْنَيْ عَشَرَ فعلًا جاءت علىٰ (فَعِلَ، يَفْعِل) مع مجيئها علىٰ (فَعِلَ، يَفْعَلُ) أَيضًا، أي: من الباب الرّابع فجاءت بفتح عين المضارع وكسرها، فمجموعها خمسة وعشرون فعلًا، فلما وجد العلماء أفعال هذا الباب قَلِيلَةً قالوا: هذا الباب شاذٌّ قياسًا لا استعمالًا، ومن هنا يُعْلَمُ أنّ تأخير هذا الباب علىٰ جميع الأبواب لكونه مبنيًّا علىٰ الشّذوذ.

وقد تقدّم أنّ الشّاذّ علىٰ ثلاثة أقسامٍ، وهذا القسم ليس من القسم المخالف للقياس والسّماع معًا بل من القسم المخالف للقياس فقط، ومخالفته للقياس: أنّ الماضي إذا كان علىٰ "فَعِلَ" بكسر العين فقياس مضارعه علىٰ (يَفْعَلُ) بفتح العين نحو: "حَسِبَ، يَحْسَبُ"، و"يَئِسَ، يَيْأَسُ"،

و"نَعِمَ، يَنْعَمُ"؛ لكثرة ما ورد منه علىٰ ذلك، فلما جاء بالكسر علىٰ (فَعِلَ، يَفْعِلُ) قالوا: هذه الأفعال شاذّةٌ قياسًا.

وإليكَ بيانَ هذه الأفعال:

أ) ما جاء علىٰ وجه واحد (فعِل، يفعِل) بالكسر فقط، وَهِيَ ثَلاثَةَ عَشَرَ فعلًا[1]**:**

---

(١) مجموعة في قول ابن مالكٍ ـ رحمه الله ـ مع زياداتِ بَحْرَقٍ الحَضْرَميِّ:

وأفْـرِدِ الكسـرَ فيمـا مـن وَرِثْ ووَلِـيْ ... وَرِمْ وَرِعْـتَ وَمِقْـتَ مَعْ وَفِقْـتَ حُـلا
وخمسـةٍ كَيَـرِثْ بالكسـرِ وهْـي وَجِـدْ ... وقِـهْ لَـهُ وَوَكِـمْ وَرِكْ وعِـقْ عَجِـلا
وَثِقْـتَ مَـعَ وَرِيَ المـخُّ احْوِهـا وأَدِمْ ... كسـرًا لعـينِ مضـارعٍ يَلِـي فَعَـلا

قوله: "حُلًا" جمع "حُلْيَةٍ"، وَهِي الصّفة فَيكون حالًا من الأَفْعالِ الْمَذْكُورَةِ، والتَّقْدِيرُ حال كَونها=

١ ـ الأول: "ورِث، يرِث"[(١)]. **٢ ـ الثاني:** "ولِي، يلِي"[(٢)]. **٣ ـ الثالث:** "ورِم، يرِم"[(٣)]. **٤ ـ الرابع:** "ورِع، يرِع"[(٤)]. **٥ ـ الخامس:** "ومِق، يمِق"[(٥)]. **٦ ـ السادس:** "وفِق، يفِق"[(٦)]. **٧ ـ السابع:** "وثِق، يثِق"[(٧)]. **٨ ـ الثامن:** "ورِي[(٨)]، يرِي". **٩ ـ التاسع:** "وجِد به، يجِد"[(٩)]. **١٠ ـ العاشر:** "وقِه، يقِه"[(١٠)]. **١١ ـ الحادي عشر:** "ورِك، يرِك"[(١١)]. **١٢ ـ الثاني عشر:** "وكِم، يكِم"[(١٢)]. **١٣ ـ الثالث عشر:** "وعِق، يعِق"[(١٣)].

ب) ما جاء على الوجهين: الكسرِ والفتحِ: (فَعِلَ، يَفْعِل)، و(فَعِلَ، يَفْعَل) وهي اثنا عشر فعلًا:

= نعوتًا لمن قامَت به.

(١) وَرِثَ المالَ من الميّت، ووَرِثَ الميتَ يَرِثُهُ.

(٢) "وَلِيَ فلانًا يَلِيه وَلْيًا": دنا وَقَرُبَ منه، ووَلِيَ الشَّيْءَ، وعليه يلي بالكسر أَيْضًا، إِذا قامَ به وَمَلَكَ أَمْرَهُ.

(٣) "وَرِمَ العُضْوُ يَرِم": دخله الوَرَمُ.

(٤) الفعل ورع سمع فِيهِ أيضا مع الكسر الفتح، قال سيبويهِ: "وَقَالُوا: ورم يرم، وورع يرع ورعاً، وورماً، ويورع لُغَة. "الكتاب" (٤/٥٤)، لكن لما كان الكسر هو المشهور اعتمده ابن مالك وتبعه شرّاح التسهيل واللامية قال في "تاج العروس": "وَقد ورع الرجل كورث هَذِه هي اللّغة المشهورة الّتي اقتصر عليها الشّيخ ابن مالك وَغَيره وأقرّه شرّاحه فِي التسهيل، ومشى عليه ابنه فِي "شرح اللامية". "تاج العروس" (١١/٥٠٥) مادة (ودع).

(٥) "وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً ووَمْقاً": إذا أحبَّ.

(٦) "وَفِقَ": صادف الأَمْرَ مُوافِقًا، يُقال: وَفِقْتَ أَمْرَك تَفِقُهُ، أي: صادَفْتَهُ مُوافِقاً.

(٧) "وَثِقَ به": قَوِي اعْتِمادُهُ عليْهِ وائْتَمَنَهُ.

(٨) "وَرِيَ المخُّ": اكتنَزَ واشْتَدَّ وامْتَلأ، وهُو من علامات السِّمَنِ.

(٩) "وَجِدَ بِهِ يَجِدُ": إذا أحبّه حبًا شديدًا، وَوجِد عَلِيهِ: حَزِنَ حُزْناً شَدِيدًا.

(١٠) "وَقِهَ لَهُ "بِالْقافِ: سَمِعَ وأطاعَ.

(١١) "وَرِكَ يَرِكُ ورَكًا": اضطجعَ كأَنَّهُ وضع وَرِكَه عَلَى الأَرْضِ.

(١٢) "وَكِمَ يَكِم وَكْمًا": اغتمَّ واكتربَ.

(١٣) "وَعِقَ" بِالْمُهْمَلَةِ "يَعِقُ": عَجِلَ.

١ ـ الأول: "حسِب: يحسِب، ويحسَب"(١). **٢ ـ الثاني**: "وغِر: يغِر، ويوغَر"(٢). **٣ ـ الثالث**: "وحِر: يحِرُ، ويوحَرُ"(٣). **٤ ـ الرابع**: "نعِم: ينعِمُ، وينعَمُ"(٤). **٥ ـ الخامس**: "بئِس: يبئِسُ، ويبأَسُ"(٥). **٦ ـ السادس**: "يئِس: ييئِس، وييأَس"(٦). **٧ ـ السابع**: "ولِه: يلِه، ويولَه"(٧). **٨ ـ الثامن**: "يبِس: ييبِس، وييبَس"(٨). **٩ ـ التاسع**: "وهِل: يهِل، ويوهَل"(٩). **١٠ ـ العاشر**: "ولِغ: يلِغ، ويولَغ"(١٠). **١١ ـ الحادي عشر**: وبِق: يَبِق، ويوبَقُ"(١١). **١٢ ـ الثاني عشر**: "وحِمت الحبلى(١٢): تحِم، وتوحَم"(١٣).

---

(١) من الحِسبان بالكسر، يقال: "حسِب، يحسِب، ويحسَب حِسبانًا "فهو حاسِب، قال الراغِبُ: "الحِسْبانُ: أن يَحْكُمَ لأحدِ النقيضَيْنِ من غيرِ أنْ يُخطِرَ الآخرَ بباله، فيَحْسِبَه ويعْقِدَ عليه الإصْبَعَ، ويكونَ بمَعْرِضٍ أن يعتريَه شَكٌّ، ويقاربُ ذلك الظنَّ، لكنَّ الظنَّ أنْ يُخطِرَ النقيضَيْنِ ببالِه، فيُغلِّبَ أحدَهما على الآخَر". "مفردات الراغب" (٢٣٤).

(٢) "وَغِرَ صدره: امتلأَ حقدًا وتوقَّدَ غيظًا". مفردات الراغب" (٢٣٢).

(٣) "وَحِرَ عليه": اشتد غضبه عليه، واسْتَضْمَرَ الحِقدَ والغِشَّ والغَيْظَ ووساوِسَ الصَّدْرِ.

(٤) "نَعِمَ عيشُه": طاب ولان واتسع.

(٥) "بَئِسَ: اشتدت حاجته وافتقر.

(٦) "يَئِسَ، يَيْأَس" بالفتح على القياس، وبه قرأ جميع القُرّاء إلا البزي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] ويَيْئِس بالكسر شاذ: انقطع رجاؤه.

(٧) "وَلِهَ الرَّجُلُ: حزن حُزْنًا شَدِيدًا حتّى كاد يذهبُ عقلُهُ؛ لِفَقْدِ حَبِيبٍ أَوْ أَهْلٍ أو مالٍ، أَوْ تَحَيُّرٍ من شِدَّةِ الوَجْدِ.

(٨) "يبِسَ الشَّجَرُ": جَفَّ وذَهَبَتْ رُطُوبَتُهُ.

(٩) "وَهِلَ الرّجُلُ": فَزِعَ أَو ضَعُفَ، وعن الشّيء: نَسِيَهُ.

(١٠) "وَلِغَ الكلبُ": شَرِبَ بِأَطْرافِ لِسانِهِ، أَوْ أَدْخَلَ فِيهِ لِسانَهُ وَحَرَّكَهُ.

(١١) "وَبِقَ الرجل": هَلَكَ.

(١٢) "وَحِمَتِ المَرْأَةُ": حَبِلَتْ واشْتَدَّتْ شَهْوَتُها لِبَعْضِ المآكِلِ.

(١٣) وهي مجموعة في قول ابن مالكٍ مع الحَضْرَمِيِّ: =

قوله: (وَبِناؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غالِبًا) فيه نظرٌ، والأصحّ أنّ اللّازم أكثر في هذا الباب من المتعدي.

قوله: (وَرِثَ زَيْدٌ) هذا المثال غير صحيحٍ؛ لأنّ الأصحَّ أنّ "وَرِثَ" متعدٍّ، قال تعالىٰ: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، فالصواب التّمثيل للازم بـ"وَثِقَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو" من "وَثِقَ، يَثِقُ" أو بـ"نَعِمَ زيدٌ"، ولعل النساخ حرَّفوا "وثق" إلىٰ "ورث".

وإليك جَدْوَلًا يبيّن أين توجد هذه الأبواب:

=

وَجْهانِ فيه مِنِ احْسِب مَع وَغِرْتَ وحِرْ تَ انْعَمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلَه يَبِسْ وَهِلا

ومِثْلُ يحسِبُ ذي الوجهينِ مِن فَعِلا يلِغْ يبِقْ تَحِم الحُبْلىٰ اشْتَهَتْ أُكَلا

(جمع أُكْلَة)

فعَل يفعُل	فعَل يفعِل	فعَل يفعَلُ	فعِل يفعَل	فعُل يفعُل	فعِل ، يفعِل
الأجوف الواوي "قال ، يقول"	الأجوف اليائي "باع ، يبيع"	يشترط أن تكون: عينُ فعلِه أو لامُه حرفًا من أحرف الحلق	يكثر في: الأحزان والغضب وضدها ، وفي العلل والأمراض وضدها. وجميع العلل والألوان والحلى الظاهرة للعيون من هذا الباب	الطبائع اللَّازمة والسجايا	أفعال معدودة ثلاثة عشر فعلًا فقط بالكسر (فعِل ، يفعِل)
الناقص الواوي "عدا ، يعدو"	الناقص اليائي "رمى ، يرمي"	"فتَحَ ، يفتَحُ"	حزِن ، وغضِب ، وفرِح ، ومرِض ، وخضِر ، وعوِر ، وعطِش	حسُن ، وقبُح ، وكبُر ، وصغُر	واثنا عشر فعلًا بالفتح ، والكسر (فعِل ، يفعَل) و(فعِل ، يفعِل)
المضاعف المتعدي "مدَّ ، يمُدَّ"	المضاعف اللّازم "دبَّ ، يدِبُّ"				
	المثال الواوي وهو ما فاؤه واو "وعد ، يعد"				

[المَـزِيـدُ عَلَى الثُّلاثِيِّ]

قالَ المُصَنِّـفُ رحمه الله

(واثْنا عَشَرَ بَابًا مِنْها لِما زَادَ عَلَىٰ الثُّلَاثِيِّ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْواعٍ).

الشَّـرح

لمَّا فرغ المصنّف من أبواب المجرّد أخذ يتكلّم علىٰ مزيده، فقال: اثنا عشر بابًا منها، أي: من الخمسة والثّلاثين من أبواب التّصريف لما زاد علىٰ الثّلاثيّ.

والمَزِيدُ علىٰ الثّلاثيّ قسمان: مُلْحَقٌ، وغيْرُ مُلْحَقٍ.

وغيرُ الملحق اثنا عشر: مزيدٌ بحرفٍ وهو ثلاثة أبوابٍ، ومزيدٌ بحرفين وهو خمسة أبوابٍ، ومزيدٌ بثلاثة أحرفٍ وهو أربعة أبوابٍ، فهذه الاثنا عشر بابًا التي زيدت علىٰ الثّلاثيّ المجرّد غيرُ ملحقةٍ بشيءٍ.

والملحق بالرّباعيّ[1]: ثلاثة عشر بابًا: ستّةٌ منها لملحق "دَحْرَجَ"، وخمسةٌ لملحق "تَدَحْرَجَ"، واثنان لملحق "احْرَنْجَم".

فَتَحَصَّلَ أَنَّ اثني عشر بابًا للمزيد علىٰ الثّلاثيّ غيرِ المُلْحَقِ بالرّباعيّ، وثلاثةَ عشرَ للمزيد علىٰ الثّلاثيّ الملحق بالرّباعيّ، فمجموع المزيد علىٰ الثّلاثيّ خمسةٌ وعشرون بابًا.

وَقَدَّمَ غيرَ المُلْحَقِ علىٰ المُلْحَقِ؛ لكثرته استعمالًا وأَفْرادًا، وأصالته بالنّسبة إلىٰ الملحقِ، وعدمِ تَوَقُّفِ بَيانِهِ علىٰ بيان الرّباعيّ.

---

(١) أي: الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ.

قوله: (واثْنا عَشَرَ بابًا مِنْها لِما زادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) أَيْ: لِبناءٍ زِيْدَ فيه علىٰ الثّلاثيّ المجرّد، والمراد بالمزيد هنا ما لم يكن ملحقًا؛ أي: المزيد علىٰ الثّلاثيّ غير الملحق بالرّباعيّ. وإليك جدولًا يوضّحها:

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="3" rowspan="2">الثلاثي المزيد (١٢)</th><th colspan="3">الثلاثيُّ الملحقُ بالرباعيِّ وبمزيدِ الرباعيِّ[1] (١٣)</th></tr>
<tr><th>الثلاثي الملحق بالرباعي (٦)</th><th colspan="2">الثلاثي الملحق بمزيد الرباعي (٧)</th></tr>
<tr><th>بحرف (٣)</th><th>بحرفين (٥)</th><th>بثلاثة أحرف (٤)</th><th>بـ(دحرج) (٦)</th><th>ملحق بـ(تَدَحْرَجَ) (٥)</th><th>ملحق بـ(احرنجم) (٢)</th></tr>
<tr><td>أفْعَلَ</td><td>انْفَعَلَ</td><td>اسْتَفْعَلَ</td><td>فَوْعَلَ</td><td>تَفَوْعَلَ[2]</td><td>افْعَنْلَلَ</td></tr>
<tr><td>فَعَّلَ</td><td>افْتَعَلَ</td><td>افْعَوْعَلَ</td><td>فَيْعَلَ</td><td>تَفَيْعَلَ</td><td rowspan="5">افْعَنْلَىٰ</td></tr>
<tr><td rowspan="4">فاعَلَ</td><td>افْعَلَّ</td><td>افْعَوَّلَ</td><td>فَعْوَلَ</td><td>تَفَعْوَلَ</td></tr>
<tr><td>تَفَعَّلَ</td><td rowspan="3">افْعَالَّ</td><td>فَعْيَلَ</td><td>تفعيل "لم يذكره المصنف"[3]</td></tr>
<tr><td rowspan="2">تَفاعَلَ</td><td>فَعْلَلَ</td><td>تَفَعْلَلَ</td></tr>
<tr><td>فَعْلَىٰ</td><td>تفعلىٰ</td></tr>
</table>

(١) تنبيه: الرباعي وزن واحد هو "فَعْلَلَ" مثل: "دَحْرَجَ"، ومزيد الرباعي قسمان: إما مزيد بحرف وهو باب واحد: "تَفَعْلَلَ" كـ"تَدَحْرَجَ"، ومزيد بحرفين وهو بابان: "افْعَنْلَلَ" كـ"احْرَنْجَمَ"، و"افْعَلَلَّ": كـ"اقْشَعَرَّ".

(٢) غيرتُ الترتيب الذي ذكره المصنف، فجعلته كترتيب الملحق بـ"دحرج" تسهيلًا علىٰ الطالب وإلا فقد رتبها المؤلف هكذا: ١): تَفَعْلَلَ، ٢) تَفَوْعَلَ، ٣) تَفَيْعَلَ، ٤) تَفَعْوَلَ، ٥) تَفَعْلَىٰ.

(٣) نحو: تَرَهْيَأَ، يقال: تَرَهْيَأَ في الأمر: اضطرب فيه، وتَرَهْيَأَ الشيءُ: تَحَرَّك، وترهيأ الرَّجُلُ في مِشْيتِهِ: تَكَفّأَ.

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(النَّوْعُ الأَوَّلُ: وهُوَ ما زِيدَ فيه حَرْفٌ واحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ وهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوابٍ).

الشَّرح

هذا هو النّوع الأوّل من الفعل الثّلاثيّ الّذي زِيْدَ فيه، وهو ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ على الثّلاثيّ، فيكون هذا النّوع على أربعة أحرفٍ: ثَلاثَةٌ منها أصلِيَّةٌ، وواحدٌ منها زائِدٌ، ولذا يسمّى هذا النّوع بالرّباعيّ المزيد على الثّلاثيّ[1].

واعلم أنّ الحروف الّتي تزاد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروفٍ عشرةٍ مجموعةٍ في "سألْتُمُونِيها"، أو "اليَوْمَ تَنْساهُ"، أو "هَناءٌ وَتَسْلِيمٌ"، أو "أَمانٌ وَتَسْهِيلٌ"، أو "يا أوسُ هَلْ نِمْتَ"، أو "لَمْ يأتنا سَهْوٌ"، أو "هَوِيتُ السِّمانَ"، وقد جُمِعتْ في بيتٍ واحدٍ أربع مرّاتٍ:

"هَنـاءٌ وتَسـلِيمٌ"، "تَـلا يَـومَ أُنْسِـهِ" ... "نِهايَـةُ مَسـؤولٍ"، "أَمـانٌ وَتَسـهيلُ"

وجُمِعَتْ أيضًا في بيتٍ آخر:

"يـا أَوْسُ هـلْ نِمْـتَ "ولـمْ يأتِنـا" ... سَـــهْوٌ" فَقــالَ "اليَــوْمَ تَنْســاهُ"

وقيل: سأل أَبو العَبّاسِ المُبَرِّدُ أبا عثمانَ المازنيَّ عن الحروف الزّائدة، فأنشده:

(١) وقد جمع الأفعال الثلاثية صاحب "الوافية نظم الشافية" بِقوله:

وَغَيْــرُ مُلْحَــقٍ كَمِثْــلِ أَخْرَجَــا ... وَقاتَــلَ المُقْبِــلُ ثُــمَّ فَرَّجَــا

هَوِيتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَنِي وقد كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمانا[١]

فقال له: الجَوابَ ؟! ، فقال: قد أجبتك مرّتين ، يعني: "هَوِيْتُ السِّمانَ" .

وسأل بعضَ النحاة أصحابُه عنها ، فقال: سألتمونيها ؟ فقالوا: نعم ، فقال: أجبتكم .

وأقل الزوائد زيادةً الهاءُ واللامُ .

وحروف الزّيادة لا تكون من غير هذه الحروف إلا في الإلحاق والتّضعيف ، فإنّه يزاد منها ومن غيرها كزيادة الباءِ في "جَلْبَبَ" للإلحاق ، والدّالِ في "قَرْدَدَ" للإلحاق ، وكزيادة الرّاء في: "كَرَّمَ" للتّضعيف ، ففي "جَلَبَ" زِيدَتِ الباءُ للإلحاق ، وفي "قَرَدَ" زِيدَتِ الدّالُ للإلحاق ، وَفي "كَرُمَ" زِيدَتِ الرّاءُ للتّضعيف ، وَكُلٌّ من الباء والدّال والرّاء ليست من حروف "سألْتُمُونِيها" .

(١) "هَوِيْتُ": من باب "علِمَ" ، أَيْ: أَحْبَبْتُ ، "السِّمانَ": جَمْعُ "سَمِينَةٍ" يَعْنِي النِّساءَ السِّمانَ ، "فَشَيَّبْنَنِي" أَيْ: شَيَّبْنِنِي النِّساءُ قبل وقت الشّيب بمقاساة الشّدائد ، وَتَحَمُّلِ الأَحْزانِ والمصائب في مُواصَلَتِهِنَّ ، واسْتَمَرَّتْ مَحَبَّتِي إيّاهنّ إلى أن شبت ، ويؤيّده قوله: "وَقَدْ كُنْتُ قِدْمًا" بِكَسْرِ القافِ وَسُكُونِ الدّالِ بِمَعْنَى الزَّمانِ القَدِيمِ .

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ ـ يُفْعِلُ ـ إِفْعَالًا .

مَوْزُونُه: أَكْرَمَ ـ يُكْرِمُ ـ إِكْرامًا .

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعةِ أَحْرُفٍ ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه .

وَبِناؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا .

مِثَالُ المُتَعَدِّي ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا» .

وَمِثالُ اللَّازِمِ ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ» .

الشَّرح

قَدَّمُوا هذا الباب علىٰ البابَيْنِ الآخَرَيْنِ ؛ لكون زائده في أوّله ولكثرة معانِيهِ .

قوله: (**أَفْعَلَ ، يُفْعِلُ**) الهمزة فيه زائدةٌ لمعنىً من المعاني كالتعدية ، ومضارعه مكسورٌ ما قبل آخره ؛ فَرْقًا بينه وبين المبني للمجهول ؛ لأن المبني للمجهول وإن كان يضم أوله لكنه يفتح ما قبل آخره نحو: "يُكْرَمُ" ، وَ"يُضْرَبُ" .

وهمزة هذا الباب همزة قطع ، وما عداها من الهمزات التي تزاد في أوائل ماضي الخماسي ، والسداسي ، وأمرهما ، ومصدرهما ـ همَزَاتُ وَصْلٍ زائدةٌ ؛ للتوصل إلىٰ النطق بالساكن ، ولذلك تسقط في درج الكلام ، نحو: "انْطَلَقَ ، وانْطَلِقْ ، وانْطِلاقٌ" ، و"اسْتَغْفَرَ ، واسْتَغْفِرْ ، واسْتِغْفارٌ" ، وكذلك التي في أمر الثلاثي نحو: "اجْلِسْ ، واقْعُدْ" .

قال بعضُ العلماءِ: وإنما قُطِعَتْ هذه الهمزَةُ؛ لأنها زِيدَتْ للمعاني التي ستأتي، فكأنها كلمةٌ بنفسها، بخلاف بقية الأبواب التي كان الهدف من مجيئها التوصل للنطق بالساكن.

قوله (**إِفْعَالًا**) بكسر الهمزة وزيادة ألف قبل الآخر.

قوله: (**يُكْرِمُ**): مضارع "أَفْعَلَ" في الأصل هو "يُؤَفْعِلُ"، فـ"يُكْرِمُ" أصله: "يُؤَكْرِمُ" بزيادة حرف المضارعة على الماضي "أَكْرَمَ"، حذفت الهمزة حملًا على حذفها من "أُكْرِمُ" بِهمزة المُتَكَلِّمِ في المضارع، التي أصلها: "أُأَكْرِمُ"، فحذفت منها الهمزة لدفع الاستكراه والثقل الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده، فلما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم "أُأَكْرِمُ" أسقطوها في جميع حروف المضارعة فقالوا: "نُكْرِمُ"، و"تُكْرِمُ"، و"يُكْرِمُ" حتى يتفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه، ولو نُطِقَ به على الأصلِ لقِيلَ: "يُؤَكْرِمُ"، وَ"تُؤَكْرِمُ"، وَ"نُؤَكْرِمُ" ومثله: "أَعْطَى، يُعْطِي"، و"أَقامَ، يُقِيمُ"، و"أَقَرَّ، يُقِرُّ"، و"أَنْقَذَ، يُنْقِذُ"، وكذلك أسقطوها من اسمِ الفاعلِ كـ"مُكرِم"، واسمِ المفعولِ كـ"مُكرَم"، وفعلِ الأمرِ كـ"أَكْرِمْ" تبعًا لحذفها من المضارع؛ لأنها مشتقة من المضارع من الناحية العملية، وطردًا للباب على سَنَنٍ واحِدٍ.

قوله: (**إِكْرامًا**)[١] إنما ذَكَرَ المَصادِرَ في المزيد على الثلاثي دون مجرد الثلاثي؛ لأنَّ مصادر المزيد مُطَّرِدَةٌ بخلاف مصادر مُجَرَّدِ الثُّلاثِيِّ؛ وَلذلك يُسَمُّونَ المزيد باسم مصدره فيقولون:

هو من باب "الإِفْعَالِ"، أو من باب "التَّفْعِيلِ"، أو باب "المُفاعَلَةِ" مَثَلًا،

(١) يَحْصُلُ إِعْلالٌ إِنْ وُجِدَ حرف علة كما في الفعل: "أَقامَ"، مصدره "إِقامَة"، أصله "إِقوام"، وفي الفعل "أَوْعَدَ" مصدره (إِيعاد)، أصله "إِوْعاد" بقلب الواو ياءً، وسيأتي تفصيل شيء من هذا.

بخلاف الثلاثي المُجَرَّدِ لمَّا كانت مصادره غيرَ مُطَّرِدَةٍ سَمَّوها بفعلها فيقولون: هو من باب "فَعَلَ، يَفْعُلُ"، أو يقولون: هو من الباب الأول، أو من باب "نَصَرَ"؛ لكون مصدره غيرَ مَبْنِيٍّ علىٰ القياس.(١)

وهذا المصدر "إفعال" داخل في قاعدة كلية وهي: أنَّ كل فعل زِيدَ في أولِ ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف كـ"أكرم، إكرامًا"، و"انكسر، انكسارًا"، و"استخرج، استخراجًا".

قوله: (**وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه**) أي: بزيادة همزة قطع علىٰ الثلاثي، سواء كان صحيحًا من الباب الأول كـ"دخَل"، أو من الباب الثاني كـ"نزَل"، أو من الباب الثالث كـ"ذهَب"، أو من الباب الرابع كـ"فرِحَ"، أو من الباب الخامس كـ"كرُم"، أوكان معتل الفاء أو العين أو اللام بالواو أو بالياء: كـ"ورِثَ، يرِثُ" وهو مثال واوي من الباب السادس، وكـ"فاء، يفيء" وهو معتل العين بالياء من الباب الثاني، وكـ"قام، يقوم" وهو معتل العين بالواو من

(١) فإن قلت: لِمَ كُسِرَتِ الهَمزَةُ في المصدر كـ" إِدْبارٍ، وإِعْطاءٍ" مع أنها مفتوحةٌ في فعله "أَدْبَرَ، وأَعْطَىٰ"؟ أُجِيبُ بأنها كُسِرَتْ للفرق بين المصدر وجمع القلة، فالعرب كسروا همزةَ المصدر "إِدْبار" حتىٰ لا يلتبس بجمع القلة المفتوح الهمزة "أَدْبار"، ولتوضيح ذلك نقول: "أَدْبَرَ"، مصدره "إِدْبارٌ" بكسر الهمزة، وأما "أَدْبَارٌ" بفتح الهمزة فهو جمع قلة لـ"دُبُرٍ"، يقال: "أُسَبِّحُ دُبُرَ الصَّلاةِ"، و"دُبُرَ السُّجُودِ"، أي: خَلْفَ الصلاة والسجود، فالعرب كسرت همزةَ المصدرِ؛ لتميزه عن جمع القلة، وَقَدْ قُرِئَ بِالوَجْهَيْنِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠]، قرئ: ﴿إِدبارَ﴾، و﴿أَدْبارَ﴾ فَعَلَىٰ قِراءَةِ: ﴿وإِدبار﴾ بالكسر فهو "مصدر" علىٰ تقدير مضاف هو "وقت"، والمصدرُ قام مَقامَ ظرفِ الزمان كقولهم: "آتيك خُفوقَ النجم وخلافةَ الحَجَّاج" أي: وقتَ خُفوقِ وخلافةِ، والمعنىٰ: وقتَ إدبار الصلاة، أي: عند انقضائها وتمامِها، وعلىٰ قراءة ﴿أَدْبارَ﴾ بالفتح هو جمع "دُبُر" وهو آخرُ الصلاة وعَقِبُها، فالمعنىٰ: سبِّحْه في أعقاب الصلاة، وإنما لم يُعْكَس؛ لأنَّ المصدرَ مفردٌ والجمعَ متعددٌ من حيث المعنىٰ، وهو أثقل من المفرد، فالخفة فيه أولىٰ من الخفة في المفرد، والفتحُ أخفُّ من الكسرِ، فأعطيَ الأخفُّ ـ وهو الفتحُ ـ للأثقلِ ـ وهو الجمعُ ـ، وأعطي الأثقلُ ـ وهو الكسرُ ـ للأخفِّ ـ وهو المصدر ـ؛ ليحصلَ الاعتدالُ حتىٰ لا يلزم الجمعُ بين ثقيلين.

الباب الأول، وكـ"أَوَىٰ، يأْوِي" وهو ناقص من الباب الثاني، وكـ"خلا المكانُ، يخلو" وهو ناقص واوي من الباب الأول، فتقول عند إدخال الهمزة عليها: أدخلت زيدًا إلىٰ البيت، وأنزلته مكانًا كريمًا، وأذهبته، وأفرحته، وأكرمته، وأورثته، وأفأته، وأقمته، وآويته، وأخليت المكانَ.

قوله: (**بِناؤُهُ للتَّعْدِيَةِ**) أي: لتعدية ما كان ثلاثيًا مُجَرَّدًا بزيادة مفعول عليه؛ لأن زيادة الهمزة تحدث فيه معنىٰ الجعل والتصيير فيصِيرُ الفاعِلُ مَفْعُولًا، فمثلًا إذا قلت: "جَلَسَ زَيْدٌ"، فهو لازمٌ، وإذا قلت: "أَجْلَسْتُهُ"، يصير مُتَعَدِّيًا بسببها، هذا إذا كان الفعل لازمًا.

وأما إن كان متعديًا إلىٰ واحد فيصير بسبب الهمزة متعديًا إلىٰ اثنين نحو: "قَرأ زَيْدٌ القُرْآنَ" فهو مُتَعَدٍّ لمفعول واحد، فإذا قلت: "أَقْرأتُ زَيْدًا القُرْآنَ" يصير متعديًا إلىٰ اثنين.

وإن كان متعديًا إلىٰ اثنين بدون الهمزة، فيصير متعديًا إلىٰ ثلاثة كـ"أَرَىٰ، وأَعْلَمَ" تقول: "رأىٰ زَيْدٌ عَمْرًا عالمًا"، فيتعدىٰ لاثنين، فإذا أدخلت الهمزة يصير متعديًا لثلاثة فيصير: "أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عالِمًا".

وإليك أمثلةً أخرىٰ زيادةً في التوضيح:

١) أمثلة تحويل اللازم إلىٰ متعدٍ:

"جَلَسَ زَيْدٌ": أَجْلَسْتُ زَيْدًا، و"خَرَجَ زَيْدٌ": أَخْرَجْتُ زَيْدًا، و"تَرِفَ زَيْدٌ": أَتْرَفْتُ زَيْدًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(١) [المؤمنون: ٣٣]، ومن هذا الباب "آوَىٰ" في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾،

(١) أَترَفَهُ: جعله في رغد وسعة من العيش والمال، وأَتْرَفَتْه النِّعْمَةُ: أَبطرته.

وَ"أُبْرِئُ" مِن قوله تعالى: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وَ"أَبطَلَ" ماضِي "يُبْطِل" من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وَ"أَضْحَكَ" في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣]، و"أَزَلَّ" مِن قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦] أي: جعَلَهُما يزِلان، وأغْرَقَ "مِن قوله تعالى: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، و"أَعْجَزَ" ماضِي اسمِ الفاعِلِ" مُعْجِزٍ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤][1].

٢) أمثلة تحويل المتعدي لواحد متعديًا لاثنين:

"لَبِسَ زَيْدٌ ثَوْبًا": أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، فـ"زَيْدًا" مفعول "ألبس"، و"ثَوْبًا": مفعولٌ لأصل الفعل، ونحو: "تَبِعَ بَعْضُهُمْ بعضاً": أَتْبَعَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، قال تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾[2] [المؤمنون: ٤٤]، ومنه "أذاقها" في قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢]، و"أُبْلِغُ" مِن قوله تعالى: ﴿أُبْلِغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾[3] [الأعراف: ٦٢] في قراءة من قرأ بتخيف الباء وهو أبو عمرو البصري.

٣) مثال تحويل المتعدي لاثنين متعديًا لثلاثة: "عَلِمَ زيدٌ الشمسَ طالعةً"، و"أَعْلَمْتُ زيدًا الشَّمْسَ طالِعَةً".

---

(١) مُعْجِزِينَ: مِن أَعْجَزَ: والعَجْزُ أصله التأخر عن الشيء وعدم القدرة على اللحاق به، وأَعْجَزْتُ فَلانًا: جَعَلْتُهُ عاجزًا، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]: بفائتين العذاب، بجعلنا عاجزين عن إلحاقِهِ بِكُمْ غَيْرَ قادرين على إدراككم، أي: لا مهرب لكم من عذابنا بل هو مُدْرِكُكُمْ لا محالة.

(٢) أَيْ: في الهلاك حسبما تَبِعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا في مباشرة أسبابه التي هي الكفر والتكذيب وسائر المعاصي.

(٣) "بَلَغَ" مُتَعَدٍّ لواحد في الأصل فتعدى بالهمزة لمفعولين، وكذلك: "ذاقَ، وأَذاقَ".

قوله: (**وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا**) "قد": للتقليل، وفيه إشارةٌ إلىٰ أن بناء اللازم قليل في هذا الباب، نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ.

قوله: (**نَحْوُ أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا**) "كَرُمَ عَمْرٌو" لازِمٌ فَلَمَّا قِيلَ: "أَكْرَمَ" صارَ مُتَعَدِّيًا؛ لأن الهمزة للتعدية فيصير فاعل "كَرُمَ" مفعولًا لـ"أَكْرَمَ".

قوله: (**وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ»**): أَيْ: دخل في الصّباح، فالهمزة للدّخول؛ لذا كان لازمًا، ومنه "أَمْسَىٰ": دخل في وقت المساء، و"أَنْجَدَ": دخل في نجدٍ، و"أَغْوَرَ": دخل في الغور.

وكُلٌّ مِنْ "أَصْبَحَ الرَّجُلُ، و"أَمْسَىٰ": فعلٌ تامٌّ لا ناقصٌ.

واعلم أنّ لبناء "أَفْعَلَ" عدّة معانٍ منها(١):

١) **التّعدية والجعل**: الهمزة تفيد التّعدية والجعل والتّصيير، فَتُحَوِّلُ اللّازِمَ إلىٰ متعدٍ إلىٰ واحدٍ، والمتعدّي إلىٰ واحدٍ إلىٰ متعدٍ إلىٰ اثنين، والمتعدّي إلىٰ اثنين إلىٰ متعدٍ إلىٰ ثلاثةٍ كما تقدّم شرحه.

٢) **الصَّيرُورَةُ**: أي: لصيرورة ما هو فاعِلُ "أَفْعَلَ" صاحبَ شيءٍ، وهو علىٰ ضَرْبَيْنِ:

أَ) **إمّا أن يَصِيْرَ صاحِبَ ما اشتقّ منه**، نحو: "أَلْحَمَ زَيْدٌ": أي صارَ ذا لَحْمٍ، وَ"أَطْفَلَتِ المَرْأَةُ": صارت ذاتَ طِفْلٍ، وَ"أَعْسَرَ الرَّجلُ": صار ذا عُسْرٍ، و"أَغَدَّ

---

(١) الدَّالُّ علىٰ المعاني المذكورةِ ليست هي الهمزةَ فقط بل هو مجموع حروفِ الكلمةِ مع الهيئةِ؛ لأنَّ الهمزةَ من حروفِ المباني لا من حروفِ المعاني، غاية ما في الأمر أنَّه صار دخولُ الهمزةِ سببًا لهذهِ المعاني، فإسناد المعاني المذكورةِ إلىٰ الهمزةِ مجازٌ من قبيلِ إسناد الشيء إلىٰ سببه.

البَعِيرُ": صار ذا غُدَّةٍ[١]، و"أرابَ"[٢]: صارَ ذا رِيبَةٍ، و"أَلْبَنَتِ الشّاةُ": صارَتْ ذاتَ لَبَنٍ، وَ"أَثْمَرَ البُسْتانُ": صار ذا ثَمَرٍ، وَ"أَمْشَىٰ الرَّجلُ": صار ذا ماشِيَةٍ، و"أَثْقَلَتْ: صارت ذاتَ ثِقْلٍ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩][٣]، و"أَجْرَمَ": صار ذا جُرْمٍ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥][٤].

أ) **وإمّا أن يصِيرَ صاحِبَ شيءٍ هو صاحِبُ ما اشْتُقَّ منه**، نحو: "أَجْرَبَ الرَّجُلُ": أي صار ذا إِبِلٍ ذاتِ جَرَبٍ، و"أَخْبَثَ" أي: صار ذا أَصْحابٍ خُبَثاءَ.

٣) **الحَينُونَةُ**: أي: حان وَقْتٌ يَسْتَحِقُّ فاعِلُ "أَفْعَلَ" فيه أَنْ يُوقَعَ عليه أَصلُ الفِعْلِ، نحو: "أَحْصَدَ الزَّرْعُ": حانَ وَقْتُ حَصادِهِ[٥]، و"أَرْكَبَ المُهْرُ": حان أن يُرْكَبَ، وَ"أَصْرَمَ النَّخْلُ": حان حَصادُه وصِرامُه وقَطعُه.

٤) **الدَّلالَةُ علىٰ الدُّخُولِ في زَمانٍ أَوْ مَكانٍ**: أَيْ: دُخُولِ الفاعِلِ في الزَّمانِ أَوِ المَكانِ المُشْتَقِّ منه:

أ) **أَمْثِلَةُ الدُّخُولِ في زَمانٍ**: "أَصْبَحَ، وأَمْسَىٰ، وأَفْجَرَ، وأَظْلَمَ، وأَسحَرَ"، أَيْ:

---

(١) الغُدَّةُ: لحمةٌ تَنْبُتُ بين الْجِلْدِ واللّحم للبعير، وهي مِن أدواء الإبل، وهو طاعونها الّذي قَلَّما تَسْلَمُ منه.

(٢) غير مهموز.

(٣) صارت ذاتَ ثِقْلٍ بِكِبَرِ الحَمْلِ في بطنها، فالهمزة فيه للصّيرورة كقولهم: أَتْمَرَ وأَلْبَنَ، أَيْ: صارَ ذا تَمْرٍ وَلَبَنٍ.

(٤) الإِجرامُ: فعل الْجُرْمِ ـ بِضَمِّ الْجِيمِ ـ وهو الذَّنْبُ، وأصلُ أَجْرَمَ: صار ذا جُرْمٍ، بمعنىٰ اكْتِسابِ المَكْرُوهِ، وأصل الجَرْمِ: القَطْعُ لِلثِّمارِ قبل بُدُوِّ صلاحها علىٰ وجه الفساد.

(٥) جعل بعض المحقّقين: "أَحْصَدَ الزَّرْعُ" للصّيرورة أيضًا، بِجَعْلِ الصَّيرُورَةِ قسمين:
أ) القسم الأوّل: صيرورةٌ تقتضي حصول المعنىٰ وَتَحَقُّقَهُ كَما في "أَغَدَّ البَعِيرُ": صار ذا غُدَّةٍ.
ب) القسم الثّاني: صيرورةٌ ليس فيها حصول المعنىٰ، وإنّما المقاربة نحو: "أَحْصَدَ الزَّرْعُ"، فالحصاد لم يحصل بل قَرُبَ، فَنُزِّلَتْ مُقارَبَتُهُ مَنْزِلَةَ حصوله، وسيأتي مَزِيدُ تفصيلٍ لهذا بإذن الله تعالىٰ.

دَخَلَ في وَقْتِ الصَّباحِ، والمَساءِ، والفَجْرِ، والظَّلامِ، والسَّحَرِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، أي: حِينَ تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، وقوله تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، أي: داخلون في ظلام الليل، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨]، أي: تدخلون في وقت الظهيرة، وهو: نصف النهار، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُشۡرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣] أَيْ: داخِلِيْنَ في وَقْتِ شُرُوقِ الشَّمْسِ(١).

ب) **أَمْثِلَةُ الدُّخُولِ في المَكانِ:** "أَعْرَقَ، وأَنْجَدَ، وأَشْأَمَ، وأَيْمَنَ، وأَصْحَرَ"، أَي: دخل ووصل: العراق، وَنَجْدًا، والشّامَ، واليَمَنَ، والصّحراء، ومنه" أَصْعَدَ" أي: دخل في الصَّعِيدِ وذهب فيه قال تعالىٰ: ﴿إِذۡ تُصۡعِدُونَ وَلَا تَلۡوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٖ﴾(٢) [آل عمران: ١٥٣]، والمعنىٰ: إذ تذهبون في الأرض بعيدًا، ومنه: "أكدىٰ": وصل إلىٰ الكُدْية قال تعالىٰ: ﴿وَأَعۡطَىٰ قَلِيلٗا وَأَكۡدَىٰٓ﴾(٣) [النجم: ٣٤].

---

(١) في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا﴾ [النبأ: ١٤]، "المُعْصِرات": اسمُ فاعِلِ "أَعْصَرَ" تحتمل أن تكون الهمزَةُ فيها:
١) لِلْحَينُونَة كما في "أَحْصَدَ الزَّرْعُ": إذا حان له أن يُحْصَدَ، وكما في "أَجَزَّ الزَّرْعُ"، إذا حان له أَنَّ يُجَزَّ، والمعنىٰ عليه: وأنزلنا مِنَ السَّحائِبِ الّتي أُثْقِلَتْ بالماء فَشارَفَتْ أَنْ تَعْصُرَها الرِّياحُ أو الضَّغْطُ الكَهْرَبائِيُّ فَتُمْطِرَ، ومنه: أَعْصَرَتِ الجارِيَةُ إِذا دَنَتْ أن تحيض.
٢) للدّخول في الشّيء، فمعنىٰ أَعْصَرَت السَّحابَةُ: دخلت في حين العَصْرِ.

(٢) الإصْعادُ: الذَّهابُ في الأَرْضِ بَعِيدًا في بطن الوادي أي: ذهبتم لتبعدوا عن مَحَلِّ المعركة، فَكأَنَّهُ إِبعادٌ كإبعادِ الارتِفاعِ؛ لأنّ الصُّعُودَ معناه الارتفاع، يقال: صَعِدَ في الجَبَلِ. والهمزة في أصعد للدّخول، أي: دخلتم في الصّعيد، وذهبتم فيه.

(٣) أي: قطع ذلك العَطاءَ وَبَخِلَ، فصار كالحافر الّذي وصل في حَفْرِه إِلَىٰ كُدْيَةٍ، من قولهم لِحافِرِ البِئْرِ: حَفَرَ فأكدىٰ، إذا بلغ إلىٰ كُدْيَةٍ أي: صَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ شَدِيدَةٍ صُلْبَةٍ في الأَرْضِ لا تعمل فيها المعاول، فَيُمْسِكُ عن الحفر، ولا يستطيع النُّفُوذَ فيها بشيءٍ، كما يقال: أجبل: إذا وصل إلىٰ جبلٍ، ووصف عطاءه بأنّه قليلٌ توطئةً لذمّه بأنّه مع قلّة ما أعطاه قد شَحَّ به فَقَطَعَهَ، والمراد: ذَمُّهُ بِالبُخْلِ والشُّحِّ،=

٥) **الإِزالَةُ والسَّلْبُ**[١] نَحْوُ: "شكوته إلىٰ القاضي فأشْكانِي" أي: أَزالَ عَنِّي الشِّكايَةَ، و"أَعَتَبْتُه": أَرْضَيْتُه[٢]، وأَزَلْتُ عنه سبب عَتْبِه، و"أَعْجَمْتُ الكتاب": سلبْتُ عنه الإِعْجامَ والإِبْهامَ والخفاءَ بنقط ما يُنْقَطُ وإهمالِ ما يُهْمَلُ، "وأجَرْتُ المظلوم": أَزَلْتُ عنه الجَوْرَ، و"أقسَطَ الرَّجُلُ": أَزالَ عن نفسه القَسْطَ[٣]: وهو الجَوْرُ[٤]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣].

٦) **التَّعْرِيضُ**[٥]: كـ"أَقْتَلْتُ فُلانًا"، إذا عَرَّضْتَهُ للقتل، قُتِلَ أو لم يُقْتَلْ، و"أَبَعْتُ الشَّيءَ": إذا عَرَّضْتَه لِلبَيع، بِيْع أو لَمْ يُبَعْ، و"أَسْقَيتُه": جعلت له ماءً وسُقْيا حتّىٰ يتناوله كيف شاء، ومنه: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾[٦] [الحجر: ٢٢]،

= بعد ذَمِّهِ بِالتَّوَلِّي عن الحقّ.

(١) أَيْ: لِسَلْبِكَ عن مَفْعُولِ "أَفْعَلَ" ما اشْتُقَّ منه.

(٢) ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤] أي: لا يُطْلَبُ منهم أَنْ يُزِيلُوا ما وَقَعُوا فيه مما يوجب العَتْبَ، وهو: المَوْجِدَةُ عن التقصيرِ الذي وقع فيه المعتوب؛ لأنّ إزالة العَتْبِ عليهم لا يكون إلا بِالإيمان والطّاعَةِ، وقد فات محلّها؛ لفوات الدّار الّتي ينفع فيها الإيمانُ والطّاعاتُ.

(٣) "قَسَطَ، يَقْسِطُ" علىٰ حَدِّ "ضَرَبَ"، قَسْطًا، بالفَتْحِ، وقُسُوطًا، بالضَّمِّ: جارَ، وعَدَلَ عَن الحَقِّ.

(٤) من "أقسط" بمعنىٰ عدل وأزال القَسْطَ: أي الجور، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ومما يدلّك علىٰ أَنَّ "قَسَطَ" الثّلاثيّ معناه: جارَ، ومال عن الحَقِّ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ۝ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥].

(٥) التَّعْرِيضُ: أن تجعلَ المفعول معرّضًا لأصل الفعل، أَي: تُفِيدَ أنّك جعلت ما كان مفعولًا للثّلاثيّ مُعَرَّضًا لِأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِأَصْلِ الحَدَثِ، سَواءٌ صارَ مفعولًا له أو لا.

(٦) قالَ الرّاغِبُ: "السَّقْيُ والسُّقْيا: أَنْ يُعْطِيَهُ ما يَشْرَبُ، والإِسقاءُ: أَنْ يَجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَتَناوَلَهُ كَيْفَ شاءَ، فالإِسقاءُ أَبْلَغُ مِنَ السَّقْيِ، لِأَنَّ الإِسقاءَ هُوَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُ ما يَسْقِي منه وَيَشْرَبُ، تَقُولُ: أَسْقَيْتُهُ نَهَرًا، قالَ تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢]، و﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. "مفردات الراغب" (٤١٥).

ومنه: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[١] [عبس: ٢١].

٧) **الوِجْدانُ[٢] عَلَىٰ صِفَةٍ**: نَحْوُ: "أَعْظَمْتُهُ": وَجَدْتُه عَظِيمًا، وحَقِيقَتُه صَيَّرْتُه عَظِيمًا في اعتِقادِي، و"أَبْخَلْتُه": وَجَدْتُهُ وَعَدَدْتُه بَخِيلًا، و"أَحْمَدْتُه": وَجَدْتُه وَعَدَدْتُه مَحْمُودًا، و"أَكْبَرْتُهُ": وَجَدْتُهُ كَبِيرًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١][٣]: وَجَدْنَهُ وَعَدَدْنَهُ كَبِيرًا وأَعْظَمْنَهُ[٤].

---

(١) أَيْ: جعله ذا قَبْرٍ تُوارَىٰ فيه جِيفَتُه تَكْرِمَةً له، ولم يجعله مَطْرُوحًا على الأرض يَسْتَقْذِرُه مَنْ يَراه وَتَقتَسِمُه السِّباعُ والطَّير كسائر الحيوان، والمراد مِنْ جَعْلِهِ ذا قَبْرٍ: أنّه ألهم البَشَرَ الدَّفْنَ وعلّمهم إيّاه، وأمرهم به، يقال: "قَبَرَ المَيِّتَ": إذا دَفَنَهُ، و"أَقْبَرَ المَيِّتَ": أمر غيرَه أن يَقْبُرَهُ وَمَكَّنَهُ منه، وجعل له قبرًا يُوارَىٰ فيه، ومثله: "حَبَسَهُ": إذا جَعَلَهُ في الْحَبْسِ، و"أَحْبَسَهُ": عَرَّضَهُ لِلْحَبْسِ، وكذلك "قَتَلَهُ": أوقع به الْقَتْلَ، و"أَقْتَلَه": عَرَّضَه للقتل.

(٢) بانَ لَكَ مِنَ الأَمْثِلَةِ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ في معنىٰ الفاعِلِ إِنْ كانَ أَصْلُ الفِعلِ لازِمًا كـ"أَبْخَلْتُه": وَجَدْتُهُ بَخِيلًا، وَبِمَعْنَىٰ المَفْعُولِ إِنْ كانَ مُتَعَدِّيًا نَحْوَ: "أَحْمَدْتُه": وَجَدْتُه مَحْمُودًا.

(٣) أَيْ: أَعْظَمْنَ يوسُفَ ـ ﷺ ـ جدًّا وَدُهِشْنَ بِرُؤْيَةِ جَمالِه الفائِقِ الرّائِعِ الرائقِ وشمائِلِه، وأُطْلِقَ الكِبَرُ علىٰ عِظَمِ الصِّفاتِ تشبيهًا لوفرة الصّفات بِعِظَمِ الذّات.

(٤) زاد بعضهم معنًىٰ تاسعًا، وهو: أَنَّ "أَفْعَلَ" يأتي بِمَعْنَىٰ المُجَرَّدِ وهو "فَعَلَ" نحو: "قِلْتُ البَيْعَ"، و"أَقَلْتُه" مِن الإِقالَةِ، والإقالة": الفسخ والرَّدُّ، وهو في البيع رَفْعُ العَقْدِ بعد وقوعه، قال الرّضيّ: "لابد للزيادة من معنىٰ، وإن لم يكن إلا التأكيدَ". "شرح شافية ابن الحاجب" (٩١/١)، وهنا الزّيادة للتّأكيد والمبالغة، فحيث قيل إنّ "أَفْعَلَ" بمعنىٰ الثّلاثيّ فـ"أَفْعَلُ" للتأكيد والمبالغة نحو: "وَقَفْتُ الهارِبَ، وأَوْقَفْتُهُ"، و"طافَ، وأَطافَ".

وأما "ضاءَ، وأَضاءَ" ففيها قولان:

أ) **القول الأول**: الهمزةُ زائدةٌ للتّأكيد؛ لأنّه يقال: "ضاءَ المِصْباحُ، وأضاءَ المِصْباحُ" فيستعمل لازمًا بالهمزة وبدونها، قالوا: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧] وجعلوا "ما" زائِدَةً، و"حوله": منصوبًا عَلَىٰ الظّرف، والعامل فيه "أَضاءَ".

ب) **القول الثاني**: أنّ همزة "أَضاءَ" في الآية للتّعدية والجعل؛ لأنّه يقال: "ضاءَ المَكانُ"، وهو فعلٌ لازمٌ، ثُمَّ يُقالُ: "أَضأْتُ المَكانَ "فَيَتَعَدَّىٰ لواحدٍ كما في الآية، وهذا هو الأصحّ، و"ما" علىٰ هذا مفعول به.

وَكُلُّ هذه المَعانِي أَوْ مُعْظَمُها يَرْجِعُ إِلَىٰ مَعْنَىٰ الصَّيرُورَةِ كَما حَقَّقَ أَكْثَرَهُ الرَّضِيُّ[١].

(١) فأما المعنىٰ الأَوَّلُ والثاني ـ وهو التّعدية والصَّيرورةُ ـ فواضحٌ؛ لأنّه للتّعدية والجعل والتّصيير، وأمّا المعنىٰ الثّالث ـ وهو الحَينُونَةُ ـ نحو: "أَحْصَدَ الزَّرْعُ": فالمعنىٰ صار الزَّرْعُ صاحِبَ الحَصادِ، بأن اقترب وقت حصاده فهو بِحَينُونَةِ حَصادهِ نُزِّلَ القُرْبُ فيه مَنْزِلَةَ الصَّيرُورةِ مُبالَغَةً، وأما الرَّابع ـ وهو الدّخول في المكان والزّمان ـ فـ"أَصْبَحَ": معناها صارَ ذا صُبْحٍ، و"أَمْسَىٰ": صار ذا مَساءٍ، وهكذا، وأما المَعْنَىٰ الخامس ـ وهو الإزالة ـ فـ"أَشْكَيْتُه الّذي بمعنىٰ أَزَلْتُ شِكايتَه" فمآل المعنىٰ فيه: صَيَّرْتُهُ مُزالَ الشِّكايةِ، وأما المعنىٰ السادس ـ وهو التّعريض ـ نحو: "أَبَعْتُ الشَّيْءَ: إذا عَرَّضْتَهُ للبيع"، فمآل المعنىٰ صَيَّرْتُه مبيعًا بِعَرْضِي لَهُ، وأما المَعْنَىٰ السَّابع ـ وهو الوِجْدانُ علىٰ صفةٍ والعَدُّ كـ"أَعْظَمْتُهُ" ـ، فالأصل جعلته عَظِيمًا باعتقادي بمعنىٰ اسْتَعْظَمْتُهُ، وبهذا يظهر رجوع جَمِيعِ المَعانِي للتصيير.

ومما يفيدنا في استعمالات ومعاني "أفعل" ما جاء في "معجم الصواب اللغوي" تحت عنوان: "قِياسِيَّة استعمال «أَفْعَل» بمعنىٰ «فَعَل» وموافقة السّماع لذلك":

الأمثلة:

١ ـ أَبْرَقَت السماء. ٢ ـ أَثْوَىٰ بالمكان. ٣ ـ أَجَازَ المكان. ٤ ـ أَجْبَرَه علىٰ الأمر. ٥ ـ أَجْهَدَ نفسه في العمل. ٦ ـ أَجْهَرَ بالقول. ٧ ـ أَحْزَنني الأمرُ. ٨ ـ أَحْلَلْت من إحرامي. ٩ ـ أَخْفَق الطائر بجناحيه. ١٠ ـ أَخْلَدَ بالمكان. ١١ ـ أَرَابَه الأمرُ. ١٢ ـ أَرْجَعَ فلانٌ فلانًا. ١٣ ـ أَرْعَدَتِ السماءُ. ١٤ ـ أَسْدَلَ الستارَ. ١٥ ـ أَسْقَاه الشرابَ باردًا. ١٦ ـ أُسْقِطَ في يده. ١٧ ـ أَسْكَتَ محمدٌ. ١٨ ـ أَسْلَكَه الطريقَ السهلَ. ١٩ ـ أَشْرَقَت الشمسُ. ٢٠ ـ أَصَدَّ محمدٌ عليًّا عن السفر. ٢١ ـ أَضَاءَ المصباحُ. ٢٢ ـ أَعْذَرَه في انحرافه. ٢٣ ـ أَغَاظَنِي تصرّفك. ٢٤ ـ أَلامَه علىٰ فِعْله. ٢٥ ـ أَمْر مُفْجع. ٢٦ ـ أَمْهَرَ الرجلُ المرأةَ. ٢٧ ـ أَنْت مُرْبح في تجارتك. ٢٨ ـ أَنْت مُلَامٌ علىٰ تَصَرُّفِكَ. ٢٩ ـ أَنْهَكَهُ المرضُ. ٣٠ ـ أَهَالَ عليه التراب. ٣١ ـ أَوْقَفَ تنفيذ الحكم.

الصواب والرتبة:

١ ـ أَبْرَقت السماء [فصيحة] ـ بَرَقَت السماء [فصيحة].

٢ ـ أَثْوَىٰ بالمكان [فصيحة] ـ ثَوَىٰ بالمكان [فصيحة].

٣ ـ أَجَازَ المكان [فصيحة] ـ جازَ المكان [فصيحة].

٤ ـ أجْبَرَه علىٰ الأمر [فصيحة] ـ جَبَرَه علىٰ الأمر [فصيحة].

٥ ـ أَجْهَدَ نَفْسَه في العمل [فصيحة] ـ جَهَدَ نَفْسَه في العمل [فصيحة].

٦ ـ أَجْهَرَ بالقول [فصيحة] ـ جَهَرَ بالقول [فصيحة]. =

. . . .

٧ ـ أَحْزَنَني الأمرُ [فصيحة] ـ حَزَنَني الأمرُ [فصيحة].
٨ ـ أحْلَلْت من إحرامي [فصيحة] ـ حَلَلْت من إحرامي [فصيحة].
٩ ـ أَخْفَق الطائر بجناحيه [فصيحة] ـ خَفَقَ الطائر بجناحيه [فصيحة].
١٠ ـ أَخْلَدَ بالمكان [فصيحة] ـ خَلَدَ بالمكان [فصيحة].
١١ ـ أَرَابَه الأمرُ [فصيحة] ـ رابَهُ الأمرُ [فصيحة].
١٢ ـ أَرْجَعَ فلان فلانًا [فصيحة] ـ رَجَعَ فلانٌ فلانًا [فصيحة].
١٣ ـ أَرْعَدَتِ السماءُ [فصيحة] ـ رَعَدَتِ السماءُ [فصيحة].
١٤ ـ أَسْدَلَ الستارَ [فصيحة] ـ سَدَلَ الستارَ [فصيحة].
١٥ ـ أَسْقاه الشرابَ باردًا [فصيحة] ـ سَقَاه الشرابَ باردًا [فصيحة].
١٦ ـ أُسْقِطَ في يده [فصيحة] ـ سُقِطَ في يده [فصيحة].
١٧ ـ أَسْكَتَ محمدٌ [فصيحة] ـ سَكَتَ محمدٌ [فصيحة].
١٨ ـ أَسْلَكَه الطريقَ السهلَ [فصيحة] ـ سَلَكَه الطريقَ السهلَ [فصيحة].
١٩ ـ أَشْرَقَت الشّمسُ [فصيحة] ـ شَرَقَت الشّمسُ [فصيحة].
٢٠ ـ أصَدَّ محمدٌ عليًّا عن السفر [فصيحة] ـ صَدَّ محمدٌ عليًّا عن السفر [فصيحة].
٢١ ـ أضاءَ المصباحُ [فصيحة] ـ ضَاءَ المصباحُ [فصيحة].
٢٢ ـ أعْذَرَه في انحرافه [فصيحة] ـ عَذَرَه في انحرافه [فصيحة].
٢٣ ـ أغاظَني تصرّفك [فصيحة] ـ غَاظَني تصرّفك [فصيحة].
٢٤ ـ ألامَه على فِعْله [فصيحة] ـ لَامَه على فِعْله [فصيحة].
٢٥ ـ أَمْرٌ فاجع [فصيحة] ـ أَمْرٌ مُفْجِع [فصيحة].
٢٦ ـ أَمْهَرَ الرَّجلُ المرأةَ [فصيحة] ـ مَهَرَ الرجلُ المرأةَ [فصيحة].
٢٧ ـ أنت رابح في تجارتك [فصيحة] ـ أنت مُرْبِح في تجارتك [فصيحة].
٢٨ ـ أنت مُلامٌ على تَصَرُّفِكَ [فصيحة] ـ أنت مَلُومٌ على تَصَرُّفِكَ [فصيحة].
٢٩ ـ أَنْهَكَهُ المرضُ [فصيحة] ـ نَهَكَهُ المرضُ [فصيحة].
٣٠ ـ أهالَ عليه التراب [فصيحة] ـ هَالَ عليه التراب [فصيحة].
٣١ ـ أَوْقَفَ تنفيذ الحكم [فصيحة] ـ وَقَفَ تنفيذَ الحكم [فصيحة].

التعليق:

القياس والسّماع يؤيّدان الاستعمالات التي بالهمزة، حيث أجاز مجمع اللغة المصري مجيء «أَفْعَلَ» بمعنى «فَعَلَ» حَمْلاً على ورود نظائرَ كثيرةٍ لذلك في لغة العرب، وذكر أن الهمزة تكون حينئذ=

[البَابُ الثَّانِي]

قالَ المُصنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّانِي: فَعَّلَ ـ يُفَعِّلُ ـ تَفْعِيلًا.

مَوْزُونُه: فَرَّحَ ـ يُفَرِّحُ ـ تَفْرِيحًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا.

وَهُوَ:

أ ـ قَدْ يَكُونُ في الفِعْلِ، نَحْوُ: «طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ».

ب ـ وَقَدْ يَكُونُ في الفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَوَّتَ الإِبِلُ».

ج ـ وَقَدْ يَكُونُ في المَفعُولِ، نَحْوُ: «غَلَّقَ زَيْدٌ الْأَبْوابَ»[1].

= لتأكيد المعنىٰ وتقويته. أمّا السّماع فلأنّ هذه الأفعال المرفوضة قد وردت في المعاجم بالمعنىٰ نفسه الوارد مع وزن «فَعَلَ»، مثال ذلك: جاء في اللسان: «لُمْتُ الرجل وأَلَمْته بمعنًىٰ واحد»، وجاء في التاج: «خَلَدَ بالمكان.. إذا بقي وأقام، كأَخْلَد»، و«المصوغ، والمصاغ، بمعنىٰ واحد، وهو ما صيغ»، وجاء به أيضًا: «حَلَّ من إحرامه وأَحَلَّ: خرج منه»، ومنه قول زهير: وكم بالقَنَانِ من مُحِلٍّ ومُحْرِمِ، وأوردت المعاجم: «مَهَرَها وأَمْهَرَها: جعلَ لها مَهْرًا»، وجاء في حديث أم حبيبة: «وأَمْهَرَها النجاشيُّ من عنده. "معجم الصواب اللغوي" الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل (٢/٩٦٣) بتصرف يسير.

(١) وفي بعض النّسخ: «البابَ»، والصواب ما أثبتناه؛ لأَنَّهُ يشترط في التّكثير في المفعول أن يكون جمعًا أو مفردًا له أَجزاءٌ.

﴿ الشَّرح ﴾

قد أخذنا الباب الأوّل من القسم المزيد بحرفٍ واحدٍ وهو باب "أَفْعَلَ"، وهذا هو الباب الثّاني من المزيد على الثّلاثيّ بحرفٍ واحدٍ: وهو باب "فَعَّلَ" وَمصدره "التَّفْعِيلُ"، ويسمّى البابُ الأَوَّلُ "بابَ الإفعالِ"؛ لأنّ مصدره هو "إِفْعَال"، وأمّا هذا الباب فيسمّى "بابَ التَّفْعِيلِ"؛ لأنّ مصدره هو "التَّفْعِيلُ".

وقدم باب "أفْعَل" على باب "فعَّل"؛ لأن الزيادة في أوله، والزيادة في "فعَّل" في ثانيه، وقدَّم باب "فعَّل" على باب "فاعل"؛ لأن الزيادة في "فعَّل" من جنس الأصلي.

قوله: (وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ حَرْفٍ واحِدٍ بَيْنَ الفاءِ والْعَينِ مِن جِنْسِ عَين فِعْلِه).

قد قَرَّرَ المصنّف أنّ الحرف الزّائد في كلمة "فَرَّحَ" بين الفاء والعين، فالزّائِدُ عنده هو الحرفُ الأَوَّلُ، وهو الراء الأولى؛ لأنه قال: بين الفاء والعين، وكذلك في: "قَطَّعَ" الطاء الأولى هي الزائدة عنده، وهذا هو رأيُ الخَليلِ بنِ أَحمدَ حيث حكم بزيادة الحرف الأَوَّلِ السّاكِنِ من باب "فَعَّلَ"، وحُجَّتُه أنَّ هذا أولى من القول بزيادة الحرف الثاني لأمرين:

أ) الأمر الأوّل: أَنَّهُ زِيْدَ ساكنًا فأُدغِمَ، والحكم بزيادة الساكن أَولَى؛ لأن السّاكِنَ كالمعدوم فالتّصرّف فيه أَولى[(١)]، أما قولُ الجمهور ففيه كُلْفَةٌ وهو إسكانُ الحرفِ المتحركِ وتحريكُ الحرفِ السَّاكنِ.

(١) "العينان إذا التقتا فالأُوْلَى منهما ساكنةٌ لا غَيْرُ، نحو: "فَعَّلَ"، و"فِعِّيل"، ولا نعرف في الكلام عَيْنَيْنِ التقتا والأُوْلَى منهما متحركةٌ، ألا ترى أنك لا تجد في الكلام نحو: "فِعِعْل"، ولا "فُعُعْل"، وَلا "فَعَعْل". "الخصائص" ابن جني (٢/٦٧) بتصرف يسير.

ب) الأمر الثّاني: أنّ الواو والياء والألف يَقَعْنَ زَوائِدَ في الحرف الثاني كزيادة واوِ "فَوْعَلَ" كـ"حَوقَلَ"، وألِفِ "فاعَلَ" كـ"صافَحَ"، وياءِ "فَيْعَلَ" كـ"بَيْطَرَ"[(١)]، فقياسًا عليها حَكَمَ بِزيادَةِ الحرف الأَوَّلِ، وعلى هذا تكون الرّاء الأولى من كلمة "فَرَّحَ" والطاء الأولى من كلمةِ "قَطَّعَ" زائِدَةً، والطّاءُ الثّانِيَةُ هي عين الفعل.

وذهب أكثر الصَّرفيِّينَ ـ ومنهم صاحِبُ الشّافيةِ ـ إلى أَنَّ الزائد هو الحرف الثّاني لأسباب ثلاثةٍ:

أ) لأنّ الزّيادة في الآخِرِ أولى وأنسب؛ لأنّه محلّ التّغيير.

ب) لأنَّ الأصل أن يبدأ بالأصول ثم بالزوائد.

ت) لأنّه نظير "فَعْوَلَ"، نحو: "جَهْوَرَ" فالواو زِيدَتْ بعد العين.

وعلى مذهبهم يلزم تسكين العين الأصليّة المتحرّكة للإدغام؛ لأن أصل "فَرَّحَ" "فَرِحَ" على وزن "فَعِلَ"، وأصل "قَطَّعَ" "قَطَعَ" على وزن "فَعَلَ"، فصار "فَعَّلَ" فَسُكِّنَتِ العَيْنُ الأَصْلِيَّةُ للإدغام.

وجوّز سيبويه الأمرين، أي: الحكمَ بزيادة أحدهما، لا على التّعيين لتعارض الدّليلين[(٢)]، فتحصّل عندنا أنّ الزائد في "فَعَّلَ" فيه ثَلاثَةُ مَذاهِبَ.

قوله: (تَفْرِيحًا) أصلها: "تفرِرْحًا" بإسكانِ الراءِ الثانيةِ، اسْتُثْقِلَ المتجانسان

---

(١) قال سيبويه: "سألْتُ الخَلِيلَ فقلتُ "سَلَّمَ" أيتها زائدة؟ فقال: الأُولَى هِيَ الزائدة؛ لأنَّ الواوَ والياءَ والألفَ يقعنَ ثوانيَ في: "فَوْعَلَ، وفاعَلَ، وفَيْعَلَ". "الكتاب" سيبويه (٣٢٩/٤).

(٢) قال في "الوافية في نظم الشّافِيةِ":

والزّائِـــدُ الثّـــانِي لنَحْـــوِ خَـــوَّلا وَيجْعَـــــلُ الْخَلِيــــلُ ذاكَ الأَوَّلا

وسِـــــيبَويهِ جَـــــوَّزَ الأَمْـــــرَيْنِ حَيْـــثُ رأى تَعـــارُضَ الْـــوَجْهَيْنِ

وهما الرّاءانِ، فقلبت الرّاءُ الثّانِيَةُ ياءً[١]؛ لِتَعَذُّرِ الإدغام مع وجود الثِّقَلِ، وكذلك الحال في: "تَكْرِيمًا"، و"تَخْرِيجًا".

قوله: (تَفْعِيلًا): القياس في مصدر "فَعَّلَ" أَنَّهُ:

أ) إذا كان صحيح الآخر جاء مَصْدَرُهُ على "تَفْعِيلٍ" نَحْوُ: "فَرَّحَ، تَفْرِيْح"، و"قَدَّسَ، تَقْدِيْس".

ب) إنْ كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ فقياس مصدره على "تَفْعِلَة" نحو: "زَكَّى، تَزْكِيَةً"، و"حَلَّى، تَحْلِيَةً"، و"وَصَّى، تَوْصِيَةً"[٢].

"تذكيرٌ":

الحروف التي تُزادُ في الأسماء والأفعال لغير إلحاق ولا تضعيف لا تكون إلا من حروف الزيادة المجموعة في "سألْتُمُونِيها" كما تقدم، وأما الزيادة للإلحاق أو التضعيف فلا يلزم فيها ذلك، ومعنى تسمِيتِها حروفَ الزيادةِ أنها قد تأتي زائدة، لا أنها لا تكون إلا زائدة.

---

(١) أمثال هذا كثير في الكلام، نحو: "أَمْلَلْتُ" تصير "أمليتُ"، و"تقضَّضَ البازي" تصير "تقضى".

(٢) بحذف إحدى حرفي التَّضْعِيفِ، والتعويض عنه بالتاء المربوطة، وأما المهموزُ اللّامِ نحو "جَزّأ" فلما كان له شَبَهٌ بالصّحيح وَشَبَهٌ بالمعتلّ اطَّرَدَ مصدره على "التَّفْعِيلِ، والتَّفْعِلَةِ"، تقول: "جَزّأ، تَجْزِيئًا، وتَجْزِئَةً".
وهناك مصدرٌ آخَرُ لـ"فَعَّلَ" يستعمل إذا أُرِيدَ المُبالَغَةُ القَوِيَّةُ وهو "فِعَّالٌ" كَما في: قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، فقد كان من حَقِّ مصدر "فَعَّلَ" أن يأتي على "التَّفْعِيلِ" نحو: "صَرَّفَ، تَصْرِيفًا" لكنه جاء على "فِعَّال" للمبالغة والدلالة على الإفْراطِ في التكذيب، و"فِعَّالٌ" مصدرٌ شائعٌ لـ"فَعَّلَ" في كلام فصحاء العرب، قال الزمخشري: "و "فِعَّالٌ" في باب "فَعَّلَ" كُلِّهُ فاشٍ في كَلامِ فُصَحاءِ العرب، لا يقولون غيره، وسمعني بعضهم أفسر آية، فقال: "لقد فَسَّرْتَها فِسَّارًا ما سُمعَ بِمِثْلِه". "الكشاف" الزمخشري (٤/٦٨٩).

قوله: (وبناؤُه لِلتَّكْثِيرِ غالِبًا) التكثير هو المعنىٰ الأول لِـ"فَعَّلَ"، والتكثير:

أ) **إما في الفعل**(١)، أي: تكثيرُ فاعلِه أَصلَ الفِعْلِ وتَكرِيرُه، وهذا المعنىٰ هو الأصل في التكثير، ويتبعه القسمان الآخَرانِ من التَّكثِيرِ، ويلزمه إفادة المبالغة، وهذا المعنىٰ أعني التكثيرَ في الفعل مع المبالغة يكاد يوجد في كل معاني "فَعَّلَ" الّتي ستذكر، والتكثير في الفعل يشترك فيه اللازم والمتعدي، وقد مثّل المصنّف للتكثير في الفِعْلِ بـ"طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ"(٢) أي: أكثر الطّواف وبالغ فيه، ومنه قول امرئ القيس:

وقـد طَوَّفْـتُ فـي الآفـاقِ، حتـىٰ رَضِـيتُ مِـنَ الغَنِيمَـةِ بِالإِيـابِ(٣)

ومِثْله: "جَوَّلْتُ" أَيْ: أَكْثَرْتُ الجَوَلانَ وَبالَغْتُ فيه، وهو فعل لازم، ومنه ـ ولكنه من الفعل المتعدي ـ "**لَنُحَرِّقَنَّهُ**" في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ(٤) ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفًا﴾(٥) [طه: ٩٧]،

---

(١) والإكثار من الفعل يستلزم أنه وقع شيئًا فشيئًا علىٰ تَمادٍ وَتَطْوِيلٍ.
واعلم أن المجرد عن التضعيف يحتمل التكثير وَغَيْرَهُ فاذا قلت: "جَرَحْتُهُ" فيحتمل الكثير والقليل، بخلاف "جَرَّحْتُهُ" فهو نصٌّ في التّكثير.

(٢) "الكَعْبَةَ": هنا منصوبةٌ بنزع الخافض؛ لأنّ "طَوَّفَ" لازمٌ لا يتعدىٰ بنفسه بل بحرف جر، يقال: "طَوَّفَ حَوْلَ المَكانِ"، وَ"طَوَّفَ بِالمَكانِ"، و"أَطافَ عَلَيْهِ": طافَ به وأكثر المشي حوله، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وطَوَّفَ في البلاد: سار فيها وَتَنَقَّلَ في أَماكِنَ كَثِيرَةٍ منها.

(٣) "طَوَّفْتُ": أَكْثَرْتُ الطَّوافَ، "الآفاق": الجهات، "الغنيمة": الربح، "الإياب": الرجوع، وجعل هذا البيت مثلًا يضرب عند القَناعَةِ بالسلامة.

(٤) قال ابن عاشور: "التَّحْرِيقُ: الإحراق الشديد، أي: لَنُحَرِّقَنَّهُ إحراقًا لا يَدَعُ له شَكْلًا، وأرادَ به أن يذيبه بالنار حتىٰ يَفْسُدَ شَكْلُهُ ويصير قِطَعًا". "التحرير والتنوير" ابن عاشور (١٦/٣٠٠)، وقال الزجاج: "إذا شُدِّدَ، فالمعنىٰ: نُحْرِقُهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ". "معاني القران "الزجاج (٣/٣٧٥).

(٥) لاحظ أن التكثير في الفعل يكون في اللازم والمتعدي خلافًا لِمن قَصَرَهُ علىٰ اللازم؛ لأنّ التّكثير في المتعدي يجوز في نَفْسِ الفعل كما يجوز في المُتَعَلَّقِ وهو المفعول الأول بل هو الأصل، قال سيبويه: "يقال: "كَسَرْتُهُ" وَ"قَطَعْتُهُ"، فإذا أردت كثرة العمل قلت: "كَسَّرْتُهُ"، وَ"قَطَّعْتُه". "الكتاب"=

و﴿سُجِّرَتۡ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾(١) [التكوير: ٦]، و﴿لَوَّوۡاْ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ﴾(٢) [المنافقون: ٥]، و﴿وَفَجَّرۡنَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا﴾(٣)" [الكهف: ٣٣]،

= سيبويه (٤/٦٤)، فالأصل في التكثير أن يكون في الفعل، فكلّما كان في الفاعل أو المفعول يكون في الفعل ولا عكس، فقولك: "غَلَّقْتُ بابًا" صحيحٌ باعتبار تكثير الفعل، و"غَلَّقْتُ أَبْوابًا" صحيحٌ باعتبار تكثير المفعول، أو الفعل والمفعول مَعًا، ومثال "جَرَّحْتُهُ" يَدُلُّكُ على هذا، ففيه تكثير الفِعْلِ وهو "الجَرْحُ"، وَتَكْثِيرُ المفعول وهو "الجراحات". وتحريره أن يقال: التَّكْثِيرُ الرّاجِعُ إلىٰ نفس الفعل:

إما أن يكون في **فعلٍ لازِمٍ** كَـ"جَوَّلَ"، أو **مُتَعَدٍّ** كـ"حَمَّدَ"؛ إذ من المعقول أن يكون الفعل واقعًا علىٰ مُتَعَلَّقٍ واحد مِرارًا كَثِيرَةً، كما أنه يكون واقِعًا وَلا مُتَعَلَّقَ له مِرارًا كَثِيرَةً، ويوضحه لك ما سأنقله عن المفسرين في "غَلَّقَتِ الأَبْوابَ".

(١) التضعيف في ﴿سُجِّرَتۡ﴾ للمبالغة والتكثير في الفعل، أَيْ: أُوْقِدَتْ فاشتعلَتْ فصارت نارًا تَضْطَرِم وزيدَ في إشعالها، مِنْ "سَجَرْتُ التَّنُّورَ": مَلأْتُهُ حَطَبًا وَهَيَّجْتُهُ وَزِدْتُ في إِشْعالِه، قرئ ﴿**سُجِّرَتۡ**﴾ مُضاعَفًا، وَ﴿**سُجِرَت**﴾ مُخَفَّفًا، فمن ثقل أراد التكثير وهو أشد هَوْلًا، وَمَنْ خَفَّفَ؛ فلأنه يحتمل القليل والكثير، والمراد الكثير، وكذلك يقال في: ﴿وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١٢] قُرِئَ: ﴿**سُعِرَتْ**﴾ بالتخفيف؛ لأنه يحتمل القليل والكثير، والمراد الكثير، وَ﴿**سُعِّرَتْ**﴾ بالتَّثْقِيلِ، أَيْ: أُوْقِدَتْ إيقادًا شديدًا.

(٢) التشديد في ﴿**لوَّوا**﴾ لِلتَّكْثِيرِ والمُبالَغَةِ، قال البقاعي: "فعلوا اللَّيَّ بغاية الشدة والكثرة، وهو الصَّرْفُ إلىٰ جهة أخرىٰ إِعْراضًا وعُتُوًّا وإِظْهارًا للبغض والنُّفْرَة"، وبالغوا فيه". "نظم الدرر" البقاعي (٧/٩٤٢)، فالتَّكْثِيرُ في الفعل، وحملها ابن عاشور علىٰ التَّكْثِيرِ في الفاعل حيث قال: "قرأ الجمهور بتشديد الواو الأُولَىٰ مضاعف "لَوَىٰ" للدلالة علىٰ الكثرة فَيَقْتَضِي كَثْرَةَ اللَّيِّ منهم، أي: لوىٰ جَمْعٌ كَثِيرٌ منهمْ رؤوسهم". "التحرير والتنوير" ابن عاشور (٢٨/٢٤٤)، يقول علي هاني: كلام البقاعي أدق.

(٣) التضعيف في ﴿**فَجَّرْنا**﴾ لِلتَّكْثِيرِ لا للتعدية أي: تَفْجِيرًا عَظِيمًا بما لنا من العظمة وإن كان نَهَرًا واحِدًا؛ لأن المعنىٰ علىٰ المبالغة في سعة التفجير وكثرته في النهر، قال ابن عاشور في سورة الإسراء في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] ـ حيث قُرِئَ: ﴿**فَجَّرْنا**﴾، و﴿**فَجَرْنا**﴾ ـ والتَّفْجِيرُ: مَصْدَرُ "فَجَّرَ" بِالتَّشْدِيدِ مبالغة في الفَجْرِ، وهو الشَّقُّ بِاتِّسَاعٍ، ومنه سمي فَجْرُ الصَّباحِ فَجْرًا؛ لأن الضوء يَشُقُّ الظُّلْمَةَ شَقًّا طَوِيلًا عَرِيضًا، فالتَّفْجِيرُ=

و﴿جَمَعَ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى جَمَّعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢][1] في قراءة من القراءات المتواترة.

ب) وإمّا في الفاعلِ: وهذا يكون في الفعل اللازم فقط، وقد مَثَّلَ له المُصَنِّفُ بِقوله: (مَوَّتَ[2] الإِبْلُ)[3]، أيْ: ماتَتْ إِبِلٌ كثيرةٌ، وكَثُرَ عَددُ الإبلِ الميِّتةِ

= أَشَدُّ من مطلق الفَجْرِ وهو تَشْقِيقٌ شديدٌ باعتبار اتِّسَاعِهِ ولذلك ناسب اليَنْبُوعَ هنا والنَّهَرَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكَهْف: ٣٣] "التحرير والتنوير" (١٥/٢٠٧).

(١) ﴿عَدَّده﴾: أكْثَرَ مِن عَدِّهِ وَحِسابِهِ، أَيْ: عَدَّهُ مَرَّةً بعد أُخْرَىٰ لشدة حبه وشغفًا به، فالتَّضْعِيفُ للمبالغة في "عَدَّ" عَدّده.

(٢) (مَوَّتَ الإِبِلُ): ذَكَّرَ المصنف الفعل "مَوَّتَ"، والأَوْلَىٰ التّأنيثُ مع جواز التذكير؛ لأنّه اسم جمع لا واحد له من لفظه وهو يجوز فيه الوجهان، والتّأنيثُ أولىٰ لأنّه اسم جمعٍ لِما لا يعقل، وجعل بعض العلماء التّأنيثَ هنا واجبًا مُعَلِّلًا بأن أسماء الجموع إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لازمٌ، قال الجوهري في الصحاح: "الإبل لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنثةٌ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازمٌ". "الصحاح" الجوهري (٤/٣٠٤)، وقال الشيخ عبد الغني الدَّقْرُ: "كل اسم جمع لآدمي فإنه يذكر ويؤنث، كـ"القوم" كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وأما لغير الآدمي فلازم التأنيث نحو "الإبل" "والخيل" "والغنم" وكذا اسم الجنس الجمعي". "مُعْجَمُ القَواعِدِ العَرَبِيَّة" (١/١٩٧) باب التاء، يقول علي هاني: لكن قد أطلق كثيرٌ من شراح الألفية جواز التذكير والتأنيث في اسم الجمع دون تقييد، فعليه يجوز التذكير والتأنيث مطلقًا، وسيأتي تفصيل أكثر لهذه المسألة.

(٣) اعلم أنه يشترط في التكثير في الفاعل والمفعول أن لا يكون الفاعل مفردًا فلا تَقُلْ: "مَوَّتَ جَمَلٌ"، وَلا "غَلَّقْتُ بابًا" مَثَلًا وأنت تريد التكثير في الفاعل في الأول، وفي المفعول في الثاني، ولذلك أورد المؤلف الفاعل اسم جمع فقال: "مَوَّتَتِ الإِبِلُ"؛ لأن التكثير فيه بالنسبة إلىٰ الفاعل، وفي المفرد لا يتصور التكثير بل يجب أن يكون محل التكثير جَمْعًا، بخلاف التَّكْثِيرِ في الفعل فلا يُشْتَرَطُ فيه ذلك، قال الدَّمامِينيُّ: "التحقيق: أننا إذا قلنا: "غَلَّقْتُ بابًا" فهو صحيحٌ ويكون التّكثير في الفعل، وإذا قُلْنا: "غَلَّقْتُ أَبْوابًا" فالتكثير في الفعل والمفعول. "توشيح لامية الأفعال" محمد بن سالم ولد عدود (٣٤٩)، نقلاً عنْ "حاشية الرفاعي" (٥٢)، يقول علي هاني: إذا كان المفعول له أجزاءٌ يصح في تَكْثِيرِ الفِعلِ والمفعولِ إفرادُه نحو: "قَطَّعْتُ الثِّيابَ والثَّوْبَ"، فيصح التكثير في=

فيها[١]، وكذلكَ: برَّكَت الإِبلُ.

والتَّكثيرُ في الفاعلِ يَستَلزِمُ التَّكْثِيرَ في الفِعْلِ[٢]، فَفي المِثالِ تَكْثِيرٌ في الفِعْلِ وهوَ المَوْتُ، وَتَكْثِيرٌ في الفاعلِ وهوَ الإِبلُ، أَيْ: في عَدَدِ المَيِّتِ مِنْها.

ت) وإمّا في المَفعولِ: وهذا يكون في المتعدي فقط نحوُ: "غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوابَ"، أيْ: أَغلَقَ أَبوابًا كثيرةً، و"ذَبَّحْتُ الغَنَمَ": أَيْ: ذَبَحْتُ غَنَمًا كثيرةً.

والتَّكثيرُ في المَفعُولِ يَستَلزِمُ التَّكْثِيرَ في الفِعلِ، فَفي المِثالِ "غلَّقَ زيْدٌ الأبوابَ" تَكْثِيرٌ في الإِغلاقِ وفي الأَبوابِ المُغلَقةِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾[٣] [يوسف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَ فَلَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ

= الجمع والمفرد باعتبار مادة القطع وأجزاء المفعول كما لا يخفى.

(١) والأصل أن الموت كثر فيها فكثر بسبب ذلك عدد الإبل الميتة، قال الرضي: "أي: وقع المَوَتَانُ في الإبل فكثر فيها الموت. "" شرح شافية ابن الحاجب" (١/٩٣).

(٢) التكثير في الفاعل والمفعول يستلزمان التكثير في الفعل بخلاف التكثير في الفعل لا يستلزم التكثير في الفاعل والمفعول.

(٣) قد ذهب المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ مذهبين:

أ) المذهب الأول: جعل التضعيف للتكثير والمبالغة في الفعل فهو تكثيرٌ بالنسبة إلى الوقوع بكل بابٍ بابٍ، أي: أنَّ امرأة العزيز أغلقت الأبواب إغلاقًا كثيرًا شديدًا فهو لإحكام الإغلاق ولإفادة شدة الفعل وقوته، واختار هذا جماعةٌ منهم: أبوحيان، وابْنُ عاشُورٍ، والبقاعِيُّ.

ب) المذهب الثاني: جعل التكثير في المفعول، قال الرازي: "قال الْمُفَسِّرُونَ: وإنما جاء غلقت على التكثير؛ لأنها غلقت سبعة أبواب". "التفسير الكبير" الرازي (١٨/٤٣٨)، وقال الآلوسي ملخِّصًا للمذهبين موضحًا لهما: "وتشديد الفعل للتكثير في المفعول إن قلنا: "إن الأبواب كانت سبعة كما قيل"، فإن لم نقل به فهو لتكثير الفعل، فكأنه غلق مرة بعد مرة أَوْ بمِغْلاقٍ بعد مِغْلاقٍ". "روح المعاني" (٦/٤٠٣)، يقول علي هاني: والجمع بين القولين ممكنٌ، وبه قال الدماميني.

خِلَٰفٍ﴾(١) [الشعراء: ٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾(٢) [يوسف: ٣١]، وَمِنْهُ "قَطَّعْتُ الثَّوْبَ"(٣)، و"الثِّيابَ."

وتحقيق المقام:

أن الأصل في التكثير هو التكثير في الفعل، ثم هذا التكثير:

أ) قد ينظر فيه إلىٰ تكثير الفعل فقط من شخص واحد مرارًا، فيقال: فيه تكثير

---

(١) صيغة "التَّفْعِيلِ" في الفعلين للتكثير أعني في: ﴿لأُقَطِّعَنَّ﴾ وَفي ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، قال البقاعي: "﴿لأُقَطِّعَنَّ﴾: بصيغة التفعيل لكثرة القطع والمقطوعين "نظم الدرر" (٦٠٥/٥)، "ففيه تكثيرٌ في الفعل والمفعول"، وقال ابن عطية في قوله تعالىٰ: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]: "بالتثقيل في هذه الأفعال للمبالغة والتكثير، والتكثير هنا إنما هو من جهة عدد الذين يوقع بهم التذبيح في بني إسرائيل". "المحرر الوجيز" (١٨٥/٢) يقول علي هاني: الحق أنه للتكثير في الفعل وفي المفعول به، فأما المبالغة في الفعل، فبأن يبالغ في التقطيع ولا يترك بعض أيديهم وأرجلهم متصلًا ببعض، وبأن يصلبهم صلبًا متمكنًا مؤكدًا موثقًا، وأما المبالغة في المفعول فلكثرة أفراد الذين يفعل بهم ذلك.

(٢) أَيْ: جَرَّحْنَ أَيْدِيَهُنَّ جِراحاتٍ كَثِيرَةً بِالسَّكاكِينِ الَّتِي بِأَيْدِيهِنَّ لفرط دهشتهن وذهولهن وخروج حركات جوارحهن عن منهاج الاختيار حتىٰ لَمْ يَعْلَمْنَ ما فَعَلْنَ فلم يبالِين بذلك وَلَمْ يَشْعُرْنَ به. وأُرِيدَ بِالقَطْعِ الجَرْحُ، أطلق عليه القطع مجازًا للمبالغة في شدته حتىٰ كأنه قَطْعُ قِطْعَةٍ من لحم اليد، والتضعيف يدل علىٰ التكثير في الحزِّ في يَدِ كل واحدة منهن، فكأن السِّكِّينَ كانت تقع علىٰ يد إحداهن فتجرحها فترفعها عن يدها بطبعها، ثم يغلبها الدَّهَشُ فتقع علىٰ موضع آخَرَ وهكذا.
وقيل: التكثير في القاطعات: فكل واحدة جرحت يدها جراحة واحِدَةً، وَلَكِنَّهُنَّ لَما كُنَّ عدة نسوة حسن فعل التكثير، قال أبو حيان: "والتضعيف للتكثير إما بالنسبة لكثرة القاطعات، وإما بالنسبة لتكثير الحز في يد كل واحدة منهن". "البحر المحيط" (٢٦٩/٦).

(٣) يجوز هنا إرادة التكثير في المفعول مع إفراد الثوب؛ لأنه يمكن تكرير التقطيع للثوب الواحد إلىٰ أجزاء بأن يكرر تقطيعه، قال أحمد أغاجي في "شرح أساس البناء" قال بعض المحققين: "التضعيف في تكثير المفعول لا يستعمل إلا إذا كان جمعًا فلو كان المفعول مفردًا في نحو: "غَلَّقْتُ بابًا"، فالتكثير للفعل لا للمفعول بخلاف "قَطَّعْتُ الثِّيابَ، والثَّوْبَ" فيصح التكثير فيه في الجمع والمفرد باعتبار مادة القطع وأجزاء المفعول كما لا يخفىٰ". "أساس البناء" (١٤٠).

فعل، مِثْلُ "طَوَّفَ زَيْدٌ".

ب) وَقَدْ يُنْظَرُ فيه أن الفعل تكرر وكثر من أكثرَ من فاعل، مثل: "مَوَّتَتِ الإِبِلُ": أَيْ: كَثُرَ الموت في الإبل فمات منها هذا الفرد وهذا وهذا، فهنا كثرةٌ في الفعل من أكثر من فاعل، فيقال: هذا تكثيرٌ في الفاعل، وهو في الحقيقة تكثيرٌ في الفعل والفاعل.

ت) وقد ينظر فيه إلىٰ كثرة الفعل مع وجود المفعول مثل: ﴿ غَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ ﴾ [يوسف: ٢٣]:

١) فإنْ نظرنا أنها أغلقت هذا الباب وهذا الباب وهذا الباب دون مبالغة في إغلاقه وإحكامه، فهنا كثر الفعل مع كثرة المفاعيل فنقول: هذا تكثيرٌ في المفعول.

٢) وإنْ نظرنا أنها كررت وأحكمت إغلاق الأبواب، فليس التركيز علىٰ كثرة الأبواب إنما التركيز علىٰ تكرير الإغلاق وإحكامه فيقال: فيه تكثيرٌ في الفعل.

٣) وان كان الواقع أنها أحكمت إغلاق هذا الباب وهذا الباب وهذا الباب، فأحكمت إغلاق أبواب كثيرة، ونظرنا للأمرين، فهذا تكثير للفعل والمفعول معًا.

فكل الأقسام يدخل فيها تكثير الفعل لكن تختلف الأنظار إلىٰ نفس الفعل فقط أو إلىٰ الفاعل مع الفعل، أو إلىٰ المفعول مع الفعل.

وإنما قيد المصنف التكثير بقوله: (غالِبًا)؛ لإفادة أن هذا المعنىٰ هو الغالب علىٰ هذا البناء، وأن هذا البناء يجيء لمعانٍ أخرىٰ غير التكثير، منها:

٢ ـ التَّعْدِيَةُ[1]: أَيْ تَحْوِيلُ الفِعْلِ اللازم إلىٰ المتعدي مع تضمينه معنىٰ

(١) وَيُسَمِّي بَعْضُ العُلَماءِ التعديةَ "النقلَ"، أي: النقل من حالةِ اللزوم إلىٰ التعدية، ومن حالة التعدية لواحد الىٰ التعدية لاثنين. =

التصيير، وتحويل المتعدي لواحد متعديًا لاثنين:

أ) مثال تحويل اللازم لمتعَدٍّ: "فَرِحَ زَيْدٌ، فَرَّحْتُ زَيْدًا: صَيَّرْتُه فَرِحًا، وأحْدَثْتُ فيه فَرَحًا"، و"خَرَجَ زَيْدٌ: خَرَّجْتُ زَيْدًا"، و"عَمِرَ الرَّجُلُ: عمَّرَهُ اللهُ"، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾(١) [البقرة: ٩٦]، و"طهُر الشيءُ: وطهَّرْتُهُ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾(٢) [البقرة: ١٢٥]، وكذلك: "فَضَّلْنا" في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٣) [البقرة: ٢٥٣]، و"سُيِّرَتْ" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾(٤) [التكوير: ٣]، و"فَطَوَّعَتْ" في قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠]، أَصْلُهُ: طاعَ لَهُ قَتْلُ أَخِيهِ(٥).

= واعلم أن التعدية لا تنافي إفادة التكثير معها، فإنَّ مجرد التعدية يحصل بباب "الإفْعالِ" أَيْضًا، فاختيار التفعيل ليس إلا لإفادة المبالغة، ونلاحظ أيضا أَنَّ "فَعَّلَ" يُشارِكُ "أَفْعَلَ" في بعض المعاني لكن اختيار "فَعَّل" يكون في سياقات المبالغة والتكثير والاهتمام، واختيار "الإفعال" للدلالة على السرعة كما سيأتي.

(١) جاء في تاج العروس: "قال ابنُ القَطّاع: "عَمِرَ الرَّجُلُ": طالَ عُمْرُهُ، و"عَمَرَهُ الله تعالى عَمْرًا، وَعَمَّرَهُ تَعْمِيرًا: أَبْقاهُ". "تاج العروس" مرتضى الزَّبيدي (١٣/١٢٧)، ففيه التعدية، وفيه أيضًا التكثير في الفعل، فكأنه يمده ويمده مرات، قال البقاعي: "من التعمير وهو: تمادي العمر كأنه تكرارٌ قاله الحرالي". "نظم الدرر" (١/٢٧١).

(٢) "طهِّرا": فيه تكريرٌ للتطهير، يقالُ: طَهُرَ الشَّيْءُ طَهارَةً: نَظُف.

(٣) أصلها: فضُل بعضُهم على بعض، فالتضعيف للتعدية والتصيير، ولا تخلو من تكرار.

(٤) التَّسْيِيرُ: جعْلُ الشيءِ سائرًا، أي: ماشيًا، وأُطلِق هنا على النقل من المكان، أي: نقلت الجبال وقلعت من مَقارِّها، وَمِثْلُها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] أي: يجعلكم سائرين، بأن قدَّركم على السير بخَلْقه فيكم، والتَّشْدِيدُ للتَّعْدِيةِ؛ لأَنَّ "سارَ" لا يتعدى، وهذا لا ينافي المبالغة؛ لذلك قال البقاعي: "﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ في كل وقت تسيرون فيه سيرًا عظيمًا". "نظم الدرر" (٣/٦٩١).

(٥) طاع له: انقاد له وسهل، ثم عدي بالتضعيف فصار الفاعل مفعولاً، والمعنى: أنَّ القتل في نفسه مستصعبٌ عظيمٌ على النفوس لحرمته فدل "طَوَّعَ" على حدوث تردد في نفس قابيل ومغالبة بين دافع الحسد ودافع الخَشْيَةِ، فَرَدَّتْهُ هذه النَّفْسُ اللَّحُوحُ الأَمارَةُ بِالسُّوءِ طائِعًا مُنْقادًا حتى قَبِلَهُ، أي:=

ب) **مثال تحويل المتعدّي لواحدٍ متعدّيًا لاثنين:** "عَلِمَ زَيْدٌ الصَّرْفَ: عَلَّمْتُ زَيْدًا الصَّرْفَ"، "فَهِمَ زَيْدٌ المَسألَةَ: فَهَّمْتُ زَيْدًا المَسْأَلَةَ"، و"تُحَمِّلْنا" في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٣ ـ **الصَّيرُورَةُ:** كـ"عَجَّزْتُهُ" أَيْ: صَيَّرْتُهُ عاجِزًا، و"عَجَّزَتِ المَرْأَةُ": صارَتْ عَجُوزًا، و"رَوَّضَ المَكانُ": صار رَوْضًا، و"وَرَّقَ": صار ذا وَرَقٍ(١).

٤ ـ **لنسبة المفعول إلىٰ أَصلِ الفعل الّذي اشتُقَّ "فَعَّلَ" مِنه**، نحو: "فَسَّقْتُهُ"(٢)، أَيْ: نَسَبْتُه إلىٰ الفِسقِ وسَمَّيْتُه فاسقًا، لا بمعنىٰ صَيَّرتُه فاسِقًا(٣)، و"كَفَّرْتُه": نَسَبْتُه لِلكُفرِ، و"غَلَّطْتُ زَيْدًا": نسبته إلىٰ الغلط بأن قلت: غَلِطْتَ، و"جَهَّلتُه": نسبته إلىٰ الجهل، و"كَذَّبْتُهُ": نسبته للكذب، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤](٤)، وقوله تعالىٰ:

﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾(٥) [المدثر: ٣] أي: صِفْ ربك بصفات التعظيم.

= عالجَتْه معالجةً كبيرةً وشجعته، وسهَّلت له حتىٰ غلبتْ علىٰ عقله فانطاع لها وانقاد فأَقْدَمَ عليه، فَشُبِّهَتْ داعِيَةُ القَتْلِ في نفس قابيل بشخص يُذَلِّلُ لَهُ القتل، واستعمال صيغة "التفعيل" أعطىٰ معنىٰ التعدية، وأن التطويع استمر وقتًا وتكرَّرَ وبولغ فيه، وفيه تصويرٌ بديعٌ للحالة النفسية.

(١) قد جعل العلماء الصيرورة نوعين: النوع الأول: صيرورة فاعلِه أصلَه المشتقَّ منه نحو: "عَجَّزَتِ المَرْأَةُ"، و"ثَيَّبَتْ" أَيْ: صارَتْ عَجُوزًا وَثَيِّبًا، والنوع الثاني: صيرورة فاعله ذا أَصلِه، أي: صاحبَ أصلِه، نَحْوُ: وَرَّقَ: صارَ ذا وَرَقٍ.

(٢) التضعيف في "فَسَّقْتُه" ونحوه للنِّسْبَةِ والتَّعْدِيةِ.

(٣) جعله ابن الحاجب راجعًا إلىٰ التعدية "فَفَسَّقْتُهُ" بمعنىٰ جعلته فاسقًا بأن نسبته إلىٰ الفسق، وهذا صحيحٌ دقيقٌ؛ لأن الجعل لا يختص بالفعل بل يكون به وبالقول والاعتقاد، فهذا المعنىٰ من توابع التعدية.

(٤) كَذَّبْتُهُ: نسبته إلىٰ الكذب صادقًا كان أو كاذبًا، فمثال تكذيب الصادق: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [آل عمران: ١١]، ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ﴾ [المؤمنون: ٢٦]، ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٥]، ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُواْ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، ومثال تكذيب الكاذبِ: كَذَّبَ المُؤْمِنُونَ فِرْعَوْنَ في قوله.

(٥) قال ابن عاشور: "وتكبير الرب تعظيمه ففعل "كَبِّرْ" يفيد معنىٰ نسبة مفعوله إلىٰ أصل مادة اشتقاقه=

٥ ـ **الاعتِقادُ**: نحو: "وَحَّدْتُ اللهَ"، وَ"قَدَّسْتُهُ"، أي: اعتقدت أنه واحدٌ، وطاهرٌ عن كل نقص.

٦ ـ **التَّوَجُّهُ نحو ما أخذ الفعل منه**: نحوُ: "شَرَّقَ زَيْدٌ": تَوَجَّهَ نَحْوَ الشَّرق، و"غَرَّبَ": تَوَجَّهَ نحو الغَرْبِ، و"غوَّرَ": تَوَجَّهَ لِلغَوْرِ، و"كوَّفَ": تَوَجَّهَ للكُوفَةِ، ومنه:

سارَتْ مُشَرِّقةً وَسِرْتُ مُغَرِّبا شتّانَ بَين مشرِّقٍ ومُغرِّبِ

٧ ـ **عملُ شيءٍ في الوقتِ المشتَقِّ منه "فَعَّلَ"**: نحو: "بَيَّتَ العَدُوَّ": أَوْقَعَ به لَيْلًا، و"صَبَّحْتُهُ": أَتَيْتُهُ صَباحًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣٨][١]، و"عَرَّف الناسُ": إذا شَهِدُوا عَرَفَةَ، و"عَيَّدُوا"، إذا شَهِدُوا عِيدَهُمْ، و"وَسَّمُوا": شَهِدُوا المَوْسِمَ، و"جَمَّعُوا": إذا شَهِدُوا الجُمعَةَ.

٨ ـ **السَّلْبُ**: أي: لِلسَّلْبِ عن مفعول "فَعَّلَ" ما اشْتُقَ منه، نحو: "مَرَّضْتُ المَريضَ": عَمِلْتُ علىٰ إزالَةِ مَرَضِه بأن باشَرْتُ عِلاجَهُ، و"قَرَّدْتُ البَعِيرَ": أَزَلْتُ عنه القُرادَ[٢]، و"جَلَّدْتُ البَعِيرَ": أَزَلْتُ جِلْدَهُ بِالسَّلْخِ، و"قذَّيْتُ عَيْنَهُ": أَزَلْتُ عَنْ

= وذلك من معاني صيغة "فَعَّلَ"، أي: أخبر عنه بخبر التعظيم، وهو تكبيرٌ مجازيٌّ بتشبيه الشيء المعظم بشيء كبير في نوعه بجامع الفضل علىٰ غيره في صفات مثله، فَمَعْنَىٰ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ: صِفْ رَبَّكَ بِصِفاتِ التَّعْظِيمِ، وهذا يشمل تنزيهه عن النقائص كنسبة الولد والابن له سبحانه، ويشمل توحيده بالإلٰهية، ويشمل وصفه بصفات الكمال كلها، فمعنىٰ "كَبِّرْ": كَبِّرْهُ في اعْتِقادِكَ، وَكَبِّرْهُ بقولك تَسْبِيحًا وَتَعْلِيمًا، ويشمل هذا المعنىٰ أن يقول: «اللهُ أَكْبَرُ» لأنه إذا قال هذه الكلمة أفاد وصف الله تعالىٰ بأنه أكبر من كل كبير، وأنه أجلُّ وأنزه من كل جليل؛ لذلك جعلت هذه الكلمة افتتاحًا للصلاة". "التحرير والتنوير" ابن عاشور (٢٩/٢٩٦).

(١) التصْبيحُ: الكون في زمن الصباح وهو أول النهار، أي: أَتاهُمْ في وَقت الصباح عذابٌ مستقرٌ، فإن قيل: ما فائدة ذكر "بُكْرَةً" بعد ذِكْرِ "صَبَّحَهم"؟ أجيب بأنَّ التصبيح يطلق علىٰ الإتيان في أزمنة كثيرة من أول الصبح إلىٰ ما بعد الإسفار، فإِذَا قالَ: "بُكْرَةً" أَفادَ أَنّ العذاب كانَ أَوَّلَ جُزْءٍ مِنهُ، وأنّهُ ما أُخِّرَ إِلَىٰ الْإِسْفارِ.

(٢) القُرادُ: دُوَيْبَّة أَكْبَرُ من القمل تعيش في أصواف وأوبار الدواب من الإبل وغيرها تعضها فتمتص دماءها.

عَيْنِهِ القَذَىٰ[١]، و"فَزَّعْتُهُ": أَزَلْتُ الفَزَعَ عنه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣][٢]، ومنه "ثرَّبَ" الَّذِي مَصْدَرُهُ "تَثْرِيبٌ" في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[٣] [يوسف: ٩٢]، ومنه "حَرِّض" في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾[٤]. [الأنفال: ٦٥].

---

(١) جَمْعُ القَذاةِ وهو: ما يتكون في العين مِن رَمَصٍ، وهو وسخٌ أَبْيَضُ يجتمع في مُؤْقِ العين، وَالْقَذَىٰ أيضًا: ما يقع في العين.

(٢) الضمير للشافعين والمشفوع لهم، وفيه بيانٌ لما يكون عليه المنتظرون للشفاعة، مِن لَهْفَةٍ وَقَلَقٍ يوم القيامة، وهو ما دلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: أُزِيلَ الفزع وانجلىٰ بانكشاف إِجْمالِيٍّ يُلْهَمُونَهُ فيعلمون بأن الله تعالىٰ أذن بالشفاعة وَقَبِلَها مِنَ الشّافِعِ، والمعنىٰ: ولا تُقْبَلُ الشَّفاعَةُ يوم القيامة من أحد إلا لمن أذن الله تعالىٰ له في ذلك، وفي هذا اليوم الهائل الشديد، يقف الشافعون والمشفوع لهم في قلق ولهفة منتظرين قبول الشفاعة حتىٰ إذا كشف الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم، بسبب إذن الله تعالىٰ في قبولها ممن يشاء ولمن يشاء، واستبشر الناس قال المشفوع لهم: ماذا قال ربكم.

(٣) قال الآلوسي: "لا تَثْرِيبَ، أي: لا تأنيب ولا لوم عليكم، وأَصْلُهُ مِنَ "الثَّرْبِ" علىٰ وِزان "فَلْسٍ" وهو الشحم الرقيق في الجوف وعلىٰ الكَرِشِ، وَصِيغَةُ "التَّفْعِيلِ" "لِلسَّلْبِ" أي: إزالةِ الثَّرْبِ كالتَّجْلِيدِ بمعنىٰ إزالة الجلد، واستعير لِلَّوْمِ الَّذِي يُمَزِّقُ الأَعْراضَ وَيُذْهِبُ بَهاءَ الوَجْهِ؛ لأنه بإزالة الشحم يبدو الهزال وما لا يرضىٰ كما أنه باللوم تظهر العيوب، فالجامع بينهما طريان النقص بعد الكمال وإزالة ما به الكمال والجمال". "روح المعاني" الآلوسي (٧ /٤٨)، وقال محمد حسن جبل في "المعجم الاشتقاقي: التَّثْرِيبُ: "التَّأْنِيبُ والاستقصاء في اللوم والمعايرة بالذنب كأنَّ اللائم يعرو الملوم بطبقة مستقبحة يلصقها به وذلك بذكر ذنوبه". "المعجم الاشتقاقي" (١/٢٣٩)، وبهذا نفهم السر في اختيار المنافقين لكلمة "يثرب" دون طَيبَةَ وطابةَ في قولهمْ: ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ١٣] عَدَلُوا عن الاسم الذي وسمها به النبي ـ ﷺ ـ من "المدينة" و"طَيِّبَةَ" و"طابةَ" مَعَ حُسْنِهِ إلىٰ الاسم الذي كانت تدعىٰ به قديمًا مع احتمال قبحه باشتقاقه من الثَّرْبِ الذي هُوَ اللَّوْمُ والتَّعْنِيفُ؛ إِظْهارًا للعدول عن الإسلام ومخالفةً له ﷺ، وعلىٰ قول صاحب "المعجم الاشتقاقي" لا تكون صيغة (فَعَّلَ) لِلسَّلْبِ.

(٤) التَّحْرِيضُ: الحث علىٰ الشيء بكثرة التزيين وتسهيل الخطب فيه، كأنه في الأصل إزالة الحَرَضِ نحو: مَرَّضْتُهُ وقذَّيْتُه، أَيْ: أَزَلْتُ عَنْهُ المَرَضَ والقَذَىٰ، والحَرَضُ في الأَصْلِ: "ما لا يُعْتَدُّ به=

٩ ـ وَلِقَبُولِ الشَّيْءِ: كَقوله ﷺ: "القُرْآنُ شافِعٌ مُشَفَّعٌ"(١) أَيْ: مَقْبُولُ الشَّفاعَةِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الشَّفاعَةِ: "اشْفَعْ تُشَفَّعْ".

١٠ ـ لِاخْتِصارِ الحِكايَةِ نَحْوُ: "هَلَّلَ، وحَمَّدَ، وكَبَّرَ، وأَمَّنَ، وأَفَّفَ، ولَبَّىٰ، وسَوَّفَ، وسَبَّحَ: إذا قالَ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ، والحَمْدُ لله، واللهُ أَكْبَرُ، وآمِينَ، وأُفٍّ، ولَبَّيْكَ، وسَوْفَ، وسُبْحانَ اللهِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: "تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ"(٢).

= وَلا خَيْرَ فِيهِ"، فمعنىٰ حرَّضه: أزال ما لا خير فيه من الجبن وحب الدنيا والقعود عن الجهاد، ومنه قيل للمشرف على الهلاك: "هو حَرَضٌ" وكان الأَصْلُ أَنْ يُقالَ لَهُ: "حَرِضٌ" كما في "فرِحٍ" لَكِنْ قالوا: هو "حَرَض" بِفَتْحِ الراء؛ تسميةً بالمصدر مبالغةً كأنه يصير عين الحرض، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]".

(١) "شعب الإيمان" البيهقي (٢٢٥٧)، صحيح.

(٢) زاد بعضهم على معاني "فَعَّلَ": أنه يأتي لموافقةِ "تَفَعَّلَ" كقولهم: "وَلَّى عَنْهُ، وَتَوَلَّى"، وفيه نظرٌ، فإنَّ "تَوَلَّىٰ" أَبْلَغُ مِن "وَلَّىٰ"، وزادوا أيضًا معنًى آخر وهو كونه موافقًا لِـ"فَعَلَ" فَمَثَّلُوا له بـ"زَيَّلَهُ" بِمَعْنىٰ "زالَه" يقال: "زَيَّلَهُ فَتَزَيَّلَ" أَيْ: فَرَّقَهُ فَتَفَرَّقَ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨]، والحق أن "زَيَّلَ" فيه مبالغةٌ كما نص علىٰ ذلك كثيرٌ من المفسرين: قالَ البقاعِيُّ: "أَيْ: أَزَلْنا إِزالَةً كَثِيرَةً مفرِّقَةً ما كانَ بَيْنَهُمْ". "نظم الدرر" (٣/ ٦٩٩)، وقال ابن عاشور: "زَيَّلَ "فعَّلَ" للمبالغة في "الزَيْل" مِثْلُ "فَرَّقَ" مُبالَغَة في "فَرَقَ"، والمعنىٰ وقع بينهم تفريقٌ قويٌ بحيث انقطعت جميع الوُصَل التي كانت بينهم". "التحرير والتنوير" (١١/ ١٥١)، وكذلك مثلوا بـ"بَشَّرَهُ، وبَشَرَهُ"، والحق أن في "بَشَّرَهُ" مبالغةً ليست فِي "بَشَرَهُ"، إلا أَنْ يُقالَ: "إِنَّهُمْ أَرادُوا أَنَّ "فَعَّلَ" بمعنىٰ "فَعَلَ" مع إفادة المبالغة.

ومما له علاقة بمعاني فعَّل ما أورده "معجم الصواب اللغوي"، فيما يتعلق باسْتِعْمَال «فَعَّل» بمعنىٰ «أَفْعَل» حيث أجاز قياسية هذا الاستعمال، وإن لم يكن الأفصح في بعض الاستعمالات لكنه صحيح في نحو:

١ ـ القَنَابل المُسَيِّلة للدموع ٢ ـ حَلَّلَ اللهُ البيعَ ٣ ـ رَأىٰ منظرًا بَكَّاه ٤ ـ رَبَّحتُ فلانًا علىٰ بضاعته ٥ ـ رَسَّبَ الطالبَ ٦ ـ رَسَّخ قدميه في العلم ٧ ـ ضَعَّف المرضُ جسدَه ٨ ـ طَمَّع أَخاه في المال=

= ٩ ـ فَلَّس التاجرُ ١٠ ـ لَوْحٌ به أشكال مُفرَّغة ١١ ـ هَدَّأ غضبه ١٢ ـ هُوَ مُنْهَمك في تَصْليح سيارته ١٣ ـ وَصَّله إلىٰ البيت ١٤ ـ يَعْمَل مُصَلِّح دراجات.

الصواب والرتبة:

١ ـ القنابل المُسِيلة للدموع [فصيحة] ـ القنابل المُسَيِّلة للدموع [فصيحة].

٢ ـ أَحَلَّ اللهُ البيعَ [فصيحة] ـ حَلَّلَ اللهُ البيعَ [فصيحة].

٣ ـ رأىٰ منظرًا أبْكاه [فصيحة] ـ رأىٰ منظرًا بَكَّاه [فصيحة].

٤ ـ أَربحتُ فلانًا علىٰ بضاعته [فصيحة] ـ ربَّحتُ فلانًا علىٰ بضاعته [صحيحة].

٥ ـ أرسب الطالبَ [فصيحة] ـ رَسَّبَ الطالبَ [صحيحة].

٦ ـ أرسخ قدميه في العلم [فصيحة] ـ رَسَّخ قدميه في العلم [صحيحة].

٧ ـ أضعف المرضُ جسدَه [فصيحة] ـ ضعَّف المرضُ جسدَه [فصيحة].

٨ ـ أطمعَ أخاه في المال [فصيحة] ـ طمَّع أخاه في المال [فصيحة].

٩ ـ أَفْلَسَ التاجرُ [فصيحة] ـ فَلَّس التاجرُ [صحيحة].

١٠ ـ لَوْحٌ به أشكال مُفَرَّغة [فصيحة] ـ لَوْحٌ به أشكال مُفْرَغة [فصيحة].

١١ ـ أهدأ غضبَه [فصيحة] ـ هَدَّأ غضبه [صحيحة].

١٢ ـ هو منهمك في إصلاح سيارته [فصيحة] ـ هو منهمك في تَصْليح سيّارته [صحيحة].

١٣ ـ أوصله إلىٰ البيت [فصيحة] ـ وصَّله إلىٰ البيت [فصيحة].

١٤ ـ يعمل مُصْلِح دراجات [فصيحة] ـ يعمل مُصَلِّح دراجات [صحيحة].

التعليق: من الثابت في لغة العرب مجيء «فَعَّل» بمعنىٰ «أَفْعَل» نحو: خَبَّر وأَخْبَر، وسَمَّىٰ وأَسْمَىٰ، وفَرَّح وأَفْرَح، وكقول اللسان: «أضعفه وضعَّفه: صيَّره ضعيفًا»، وكقول "التاج": «طمَّعتُ الرجلَ كأطمعتُه»، وقوله: «وصَّله إليه وأوصلَه: أنهاه إليه وأبلغه إيّاه»، وقد اتخذ مجمع اللغة المصري قرارًا سمح فيه بنقل الفعل الثلاثي المجرد إلىٰ صيغة «فَعَّل» لإفادة التعدية أو التكثير، ووافق علىٰ صحة الألفاظ المستعملة مثل: خدَّر، حضَّر، ورَّد، شَخَّص، جسَّم، حلَّل، شرَّع؛ وبناء علىٰ ذلك يمكن تصحيح الأفعال الآتية: ربَّح، رسَّب، رسَّخ، فَلَّس، هدَّأ، صلَّح، ومشتقاتها، أما الكلمات: سيَّل، حلَّل، بكَّىٰ، ضعَّف، طمَّع، مفرّغة، وصّل، فقد ورد بها سماع.

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ ـ يُفاعِلُ ـ مُفَاعَلَةً، وفِعَالًا، وفِيعَالًا.

مَوْزُونُه: قَاتَلَ ـ يُقَاتِلُ ـ مُقَاتَلَةً، وقِتالًا، وقِيتَالًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ والعَينِ.

وَبِناؤُه: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَينِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلواحِدِ.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا».

وَمِثَالُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٠].

الشَّرح

يُسَمَّىٰ هذا البابُ بابَ المُفاعَلَةِ؛ لكونه أشْهَرَ مصادره المتفق أنها القياس.

قوله: (**مُفاعَلَةً وَفِعالًا**) ظاهر كلام كثيرين أنَّ "المُفاعَلَةَ" و"الفِعالَ" مصدران مقيسان لـ"فاعَلَ"، والأصح:

أ) أن المصدر القياسي لـ"فاعَلَ" بالإجماعِ هو "المُفاعَلَة"، تقول: "فاعَلَ، يُفاعِلُ، مُفاعَلَةً"، كـ"قاتَلَ، يُقاتِلُ، مُقاتَلَةً".

ب) ويجيء مصدره أيضًا علىٰ "فِعَالٍ" وهو كثيرٌ في الاستعمال، تقول: "قاتَلَ، يُقاتِلُ، قِتالًا"، ولكنه لا يطرد، فهو ممتنعٌ فيما أَوَّلُهُ ياءٌ فلا يجيء منه الـ"فِعالُ" نحو: "ياسَرَ، ويامَنَ"، تقول: "ياسَرَ، يُياسِرُ، مُياسَرةً"[(١)]، و"يامَنَ، يُيامِنُ، مُيامَنَةً"، ولا

(١) "التَّياسُرُ": التَّساهُلُ، و"ياسره": لاينه وساهله، يقال: "ياسر المُعلِّمُ التلميذَ" ومِنْه الحَدِيث:=

يصح الـ"فِعالُ" فلا تقول: "يِسارٌ"، و"يِمانٌ" لاستثقال الكسرة في الياء[١].

قوله: (مَوْزُونُهُ قاتَلَ) ومثله: "ناصَرَ، وشارَكَ، وقاسَمَ، وخاصَمَ، ودافَعَ، وناضَلَ، وفاخَرَ، ووالَىٰ، وناجَىٰ، وبايَعَ، وقاوَمَ".

قوله: (قِيتَالًا) الـ"فِيعالُ" بِالياءِ مَصْدَرُ "فاعَلَ"، وهو قليل الاستعمال في كلام العرب نحو: "قيتالٍ"، و"ضارب ضيرابًا"، وهي لغة أهل اليمن، و"فِعَالٌ" بدون ياء لغةُ غيرهم، واختلفوا أيهما أصلٌ علىٰ قولين:

١) فقيل: إن الأصل هو الـ"فِعال" بالكسر والتخفيف، وإنَّ الـ"فِيعالَ" بالياء هو الفرع؛ لأن الياء قد حصلت بإشباع كسرة الفاء، فـ"قِتال" أصلٌ ولا حذف فيه، و"قِيتالٌ" فرعٌ عنه؛ لأن الياء زائدةٌ؛ لإشباع كسرة الفاء، واختاره الزمخشري.

٢) والمشهور أَنَّ "فِيعالاً" هو الأَصلُ[٢]؛ لِأَنَّ حروفَ الفعل ثابِتَةٌ فيه بتمامها، وأصله "فاعالَ" كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياءً مراعاةً للكسرة قبله، ثم حذفوا الياء تخفيفًا واكتفوا بالكسر، فقالوا: "قِتَالًا"، وهو مَذْهَبُ سيبويه حيث قال: "كأَنَّهم حَذَفوا الياءَ الَّتي جاءَ بِها أولئك [أَهلُ اليَمَنِ] في قيتالٍ ونحوها"[٣]،

= "تَيَاسَروا في الصَّداق"، أَي: تَساهَلوا فِيه وَلَا تُغالوا، "و يأتي "التياسر" بمعنىٰ الأَخذ فِي جِهَة الْيَسَار.

(١) فالصحيح أَنَّ المصدر القياسي "المفاعلة" ليس غير، بدليل أنهم قد يتركون الـ" فِعال"، ولا يتركون المفاعلة، قال ابن سيده: "اللازم عند سيبويه في مصدر "فاعَلْتُ" "المُفاعَلَةُ"، وقد يَدَعُونَ الـ"فِيعالَ، والفِعالَ" في مصدره، وَلا يَدَعُونَ "مُفاعَلَةً"، وقالوا: "جالَسْتُهُ، مُجالَسَةً"، و"قاعَدْتُهُ، مُقاعَدَةً"، ولم يسمع "جِلاسًا، وَلا جِيلاسًا"، وَلا "قِعادًا وَلا قِيعادًا"". "المُخَصَّص" (١٤/١٨٥، ١٨٦).

(٢) هذا المصدر جارٍ علىٰ قاعدة الرُّباعِيِّ؛ لأن مصدر الرباعي يُبْنَىٰ علىٰ ماضيه بزيادة ألف قبل آخره، فالأصل في الـ"فِيعالِ": "فاعالَ" مبنيًا علىٰ "فاعَلَ" كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياءً مراعاةً للكسرة قبلها، فهو أصل الـ"فِعَال"، خُفِّفَ بحذف يائه، وأُهْمِلَ في الاستعمال وشذ، ولا ينافي شُذُوذَهُ كَونُهُ الأَصْلَ؛ إذ كثيرًا ما يُهْجَرُ الأَصْلُ حتىٰ يُعَدَّ النُّطْقُ به شذوذًا.

(٣) "الكتاب" سيبويه (٤/٨١).

والحاصل: أن "فِعالًا" كـ"قِتالٍ" مخفَّفُ القياسِ؛ إذ أصله "فِيعال" كـ"قيتال".

والظاهر أن صاحبَ "متن البناء" اختار المذهبَ الأولَ مذهبَ الزمخشري حيث قَدَّمَ "قِتالًا" على "قِيتالًا" في الذِّكْرِ؛ للإشعار بأن "فِيعالًا" فَرْعٌ عَن "الفِعالِ"؛ لأن "فِعالًا" أكثر استعمالًا من "فِيعال"، ولأن "فِعَالًا" لغة الجميع إلا أهل اليمن.

قوله: (**وَعَلامَتُهُ: أنْ يكونَ ماضِيهِ على أربعةِ أحْرُفٍ؛ بزيادةِ الْأَلِفِ بينَ الفاءِ والعَيْنِ**) خُصَّتِ الزِّيادَةُ بما بين الفاء والعين؛ لأن ما بين العين واللام محل زيادة ألف المصدر، وما بعد اللام محل زيادة ألف التثنية، والألف لا تزاد في الأول؛ لأَنَّها لا تكونُ إلا ساكنةً ولا يجوزُ الابتداء بساكنٍ؛ فلذلك رُفض الابتداء بها، وتزاد في غير الأول، والألف هنا غير همزة الوصل التي يؤتى بها للابتداء بالساكن.

قوله: (وَبِناؤُه لِلْمُشارَكَةِ بَينَ الاِثْنَينِ) التحقيق أن كون "فاعَلَ" للمشاركة بين اثنين تفسيرٌ باللازم، ففي قولنا: "ضارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" حقيقة المعنى ثبوت الضرب لزيد مُعَلَّقًا بِعمرٍو صَرِيحًا، وَيُفْهَمُ منه عكسُه ضِمنًا، وهوَ تَعَلُّقُ ضَرْبِ عَمْرٍو لِزَيدٍ، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر، فمعنى قول صاحب «متن البناء»: (**وبناؤه للمشاركة بين الاثنين**) على هذا: أن بناءه كائنٌ لمعنًى يستلزم المشاركة بين الشخصين أو الأشخاص.

قوله: (**وَقَد يَكونُ لِلواحِدِ**) أي: لثبوت وَنِسْبَةِ أَصلِ الفعل إلى الفاعل الواحد دون اقتضاء معنى المشاركة للمبالغة في الفعل، وهو مُطَّرِدٌ في الأَفعالِ المَنسُوبَةِ إلى الله تعالى نحو: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة التوبة: ٣٠].

﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾: القتل قُصارَى شَدائِدِ الدنيا وفظائِعِها، وهذا دعاءٌ عليهم وطَلَبٌ من ذاته تعالى[1] أَنْ يلعنهم وَيُخْزِيَهم وأن يطردهم من رحمته وَيُحِلَّهم مَحَلَّ

(١) قال ابن عاشور: "والدعاء بالسوء من الله تعالى مستعمل في التحقير والتهديد؛ لظهور أن حقيقة=

مَنْ يُقاتِلُه عَدُوٌّ قاهِرٌ أَشَدَّ مُقاتَلَةٍ. والطرد عن رحمة الله تعالىٰ والبعد عن جنابه الأقدس هو منتهىٰ عذابه ﷻ، وغاية نكاله في الدنيا والآخرة، ومن قاتله الله لَمْ يَنْجُ منه.

والمُفاعَلةُ فيه للمبالغة في الدعاء، أي: قتلهم الله قتلًا شديدًا؛ لذلك استعملت المُقاتَلَةُ دون القتل للدلالة علىٰ الشدة، وعَدمُ المُشارَكَةِ واضِحَةٌ، فالقَتْلُ فيه نِسبَةٌ إِلَىٰ الله تعالىٰ بالفاعلية وإلىٰ المقتولين بالمفعولية ولا ينعكس؛ لاقتضائه مَقْتُولِيَّةَ من هو حيٌّ لا يموت تعالىٰ الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وسأترك المعانيَ الأخرىٰ التي ذكروها لـ"فَاعَلَ"؛ لأنها تحتاج إلىٰ نقاش لا يحسن في هذا المستوىٰ.

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

(النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فيه حَرْفَانِ عَلَىٰ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ).

﴿ الشَّرح ﴾

لما فرغ المصنف ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من النوع الأول من الأنواع الثلاثة، وهو الذي زيد فيه علىٰ الثلاثي حرفٌ واحدٌ، شرع في بيان النوع الثاني، وهو ما زيد فيه حرفان علىٰ الثلاثي، ويسمىٰ هذا النوعُ "**الخماسيَّ المزيدَ علىٰ الثُّلاثيِّ**"؛ لكون ماضيه علىٰ خمسة أحرف بزيادة حرفين علىٰ الثلاثي.

قوله: (وَهُوَ خَمسَةُ أَبواب) أولها: باب الانْفِعَال، وثانيها: بابُ الافْتِعَال، وثالثها: بابُ الافْعِلَال، ورابعها: بابُ التَّفْعُل، وخامسها: بابُ التَّفَاعُل.

= الدعاء لا تناسب الإلٓهية؛ لأن الله هو الذي يتوجه إليه الناس بالدعاء". "التحرير والتنوير" (١٢٠/٣٠).

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الأَوَّلُ: انْفَعَلَ ـ يَنْفَعِلُ ـ انْفِعَالًا.

مَوْزُونُه: انْكَسَرَ ـ يَنْكَسِرُ ـ انْكِسارًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ الهَمْزَةِ والنُّونِ في أَوَّلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلمُطاوَعَةِ.

وَمَعْنَىٰ «المُطاوَعَةِ»: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعلِ المُتعَدِّي بِمَفعُولِه.

نَحْوُ: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ»؛ فَإِنَّ «انْكِسارَ» الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ «الكَسْرِ» الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتعَدِّي.

۞ الشَّرح ۞

قوله: (الباب الأَوَّلُ: انْفَعَلَ) قدمه لكونِ الزّائِدِ فيه في الأول، وَقَدَّمَ ما في أوله هَمْزَةٌ وهو: "انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ" علىٰ ما في أوله تاءٌ وهو: "تَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ" علىٰ خلاف ما في: "الشّافِيَةِ"، و"المَراحِ"،

و"العِزِّيِّ"، وذلك:

١) إمّا تَبَعًا لما في "المَقصُود" المنسوبِ للإمام الأعظم.

٢) وإمَّا لأن الهمزة تسقط في الدرج فيصير أشبهَ بالرباعي، فَيَتَّصِلُ ذِكرُه بِالرُّباعيِّ المزيد علىٰ الثلاثي في النوع الأول للمناسبة.

قوله: (انْفَعَلَ) اعلم أنَّ الهمَزاتِ الزائدةَ في أوائل الماضي والأمرِ والمصدرِ مِن كُلِّ بابٍ سوىٰ بابِ "الإِفْعالِ" ـ هَمَزاتُ وصلٍ وضعت للتوصل إلىٰ النطق بالساكن، فتثبت في حال الابتداء وتسقط في الدرج، وإثباتها في الوصل لحنٌ.

قوله: (انْكَسَرَ) مثله: "انْشَقَّ، وانْقادَ، وانْمَحَىٰ، وانْقَطَعَ، وانْكَدَرَ، وانْفَتَحَ، وانْحَطَمَ، وانْطَلَقَ، وانْصَرَفَ".

قوله: (علىٰ خَمسَةِ أَحْرُفٍ) لأنَّه لمّا زِيْدَ فيه حرفان علىٰ الحروف الثلاثة الأصلية كان المجموعُ خمسةَ أحرفٍ.

قوله: (للمُطاوَعَةِ) باب "انْفَعَلَ" مُطاوِعٌ لـ"فَعَلَ" نَحْوُ: "كَسَرْتُهُ، فانْكَسَرَ"، "وَحَطَمْتُهُ، فانْحَطَمَ"، و"شَقَقْتُه، فانْشَقَّ"، وقد جاء قليلًا مُطاوِعًا لـ"أَفْعَلَ"، فقد صَحَّحَ أَبُو عليٍّ الفارسيُّ وابْنُ عُصْفُورٍ قياسية "انْفَعَلَ" مُطاوِعًا لـ"أَفْعَلَ" نحو: "أَضَفْتُه، فانْضافَ"، و"أَفْسَدْتُه، فانْفَسَدَ"، و"أَزْعَجْتُه، فانْزَعَجَ"، "وأَغْلَقْتُ الباب، فانْغَلَقَ"، وهذا البناء لا يتعدىٰ أَلبَتَّةَ بل يكون لازمًا(١)، وسيأتي تفصيل هذه المسألة

---

(١) قال الدكتور مصطفىٰ جواد: "أما انْفَعَلَ وَما جَرَىٰ مَجْراه مِنَ الأَفعالِ فهي لَيْسَتْ دائِمًا للمُطاوَعَةِ، وإنَّما هِي في الحَقِيقَةِ لِرَغبَة الفاعِلِ في الفِعلِ أَوْ مِيلِه الطَّبِيعِيِّ أَوْ شِبْهِ مَيلِه إليه، مِن غَيْرِ تأْثِيرٍ مِنَ الخارِجِ، فَلَيْسَ كُلُّ ما أَتَىٰ مِن هذه الزِّنَةِ كان بالضرورة مطاوعًا لمتعد ثلاثي، وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾. "المباحث اللغوية في العراق" الدكتور مصطفىٰ جواد (١٧) طبع في معهد الدراسات العربية العالمية. وقال البقاعي: "﴿ٱنكَدَرَتۡ﴾ أي: انْقَضَّتْ فتهاوت وتساقطت وتناثرت حتىٰ كان ذلك كأنه بأنفسها من غير فعل فاعل في غاية الإسراع". "نظم الدرر" (٨/٥٠٧) وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ﴾ قال البقاعي: ﴿ٱنتَثَرَتۡ﴾ أي: تساقطت متفرقةً كما يتساقط الدُّرُّ مِنَ السِّلْكِ إذا انقطع تساقطًا كأنه لسرعته لا يحتاج إلىٰ فعل فاعل لقوة تداعيه إلىٰ التساقط". "نظم الدرر" البقاعي (٨ /٥٢٣).

وقال الدكتور فاضلٌ السامرائي في "معاني النحو": "فعل، وانفعل"، يرىٰ قسمٌ من المعنيين بهذا العلم أن معنىٰ "فُعِل"، و"انفعل" واحدٌ، وأن "الزجاجة" في قولنا: "كُسِرت الزجاجةُ" فاعلٌ، كما في "انكسرت الزجاجة"، أو نقول: "إن كليهما نائب فاعل". والظاهر أن الأمر علىٰ خلاف ذلك=

في خاتمة هذا الباب.

قوله: **(وَمَعْنىٰ المُطاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعلِ المُتعَدِّي بِمَفعُولِه، نحو: «كَسَرْتُ الزُّجاجَ فانْكَسَرَ ذلِكَ الزُّجاجُ»، فإنّ «انْكِسارَ الزُّجاجِ» أثرٌ حَصَلَ عنْ تَعَلُّقِ «الكَسْرِ» الذي هو الفعل المُتعَدِّي)**.

حين نسمع شخصًا يقول: "عَلَّمْتُ الغُلامَ الزِّراعَةَ" يتردد على الذهن سؤالٌ؛ هو: هل استجاب الغُلامُ للتعلم واستفاد؟ ويظل السؤال قائمًا حتىٰ يجد جوابًا، فإذا قال المتكلم: "عَلَّمْتُ الغُلامَ الزِّراعَةَ فتعَلَّمَها"، دل الفعل الثاني علىٰ أن الغلام تَعَلَّمَ واستفاد واستجاب لِلتَّعَلُّمِ وحقق معناه، وهذا هو ما يسمىٰ: "المُطاوَعَةَ".

وحين يقول شخصٌ: "كَسَّرْتُ الحَدِيدَ"، فَقَدْ يَرِدُ عَلَىٰ الذِّهْنِ: هل استطعت تكسيره حَقًّا؟ فإذا قالَ المُتَكَلِّمُ: "كَسَّرْتُ الحَدِيدُ فَتَكَسَّرَ"، كان الفعل: "تَكَسَّرَ" هو

= ففي "فُعِلَ" دافعٌ خارجيٌ بخلاف "انْفَعَلَ" الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتيًا، ألا تُحِس أنَّ ثمة فرقًا بين قوله تعالىٰ: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] وقولنا: "انْغاضَ الماءُ، وانْقَضَىٰ الأَمْرُ"، ففي الأُولَىٰ تُحِسُّ كأن هناك يدًا خفيةً غاضت الماء بخلاف "انغاض"، وكأن هناك قاضيًا قضىٰ الأمر وحسمه، بخلاف "انْقَضَىٰ الأَمْرُ" فإنَّه كأنَّه تَصَرَّمَ من نفسه.

ثم انظر إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفِطار: ٣]، وإلىٰ قوله: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: ٦٠]، فإن انفجار الماء من الصخرة حدث ذاتيًا، بخلاف قوله: "فُجِّرَتْ" الذي يفيد أن مُفَجِّرًا فَجَّرَها، ألا ترىٰ فرقًا بين قولك: "انْفَجَرَ الماءُ مِن الصَّخْرَةِ" و"فُجِّرَ الماءُ مِن الصَّخْرَةِ"؟، فأنت تفهم أن الانفجار في الأولىٰ حصل ذاتيًا، وفي الثانية حصل بِمُفَجِّرٍ خارِجِيٍّ، ثم ألا تُحِسَّ فرقًا بين قولك: "فُرِطَ العِقْدُ"، و"انْفَرَطَ العِقْدُ"، وقولك: "بُعِثَ إِلَيْهِ" و"انْبَعَثَ إِليهِ"، فإنَّ قولَك: "بُعِثَ" يفيد أنَّ هناك باعثًا بَعَثَ، وأما "انبعث" فهو انبعاثٌ داخليٌ من النفس، قال تعالىٰ: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشَّمْس: ١٢]، أي ذهب من قِبَل نفسه، بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] فالمَوْتَىٰ يُبْعَثُونَ، وَلا يَنْبَعِثُونَ مِن أَنْفُسِهِمْ، وَمِثْلُهُ الفَرْقُ بَيْنَ: "انْدَفَعَ إِلَيْهِ، وَدُفِعَ إِلَيْهِ"، وَ"انْفَصَلَ، وَفُصِلَ"، و"انْشَطَرَ، وَشُطِرَ"، و"انْقَسَمَ، وقُسِمَ". "معاني النحو" د. فاضل السامرائي (٨٣/٢).

الجواب عن المطلوب، الماحي للشبهة السالفة، الدال علىٰ أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له، وحقق معنىٰ الفعل الأول، ولهذا يسمىٰ الفعل الثاني: "مُطاوِعًا"، ومثله: "حَطَّمْتُ الصَّخْرَ فَتَحَطَّمَ"، و"بَرَيْتُ الخَشَبَ فانْبَرَىٰ".

فالمطاوعة هي: "قَبُولُ فاعِلِ فِعْلٍ التّأثُّرَ بِأَثَرٍ واقِعٍ عليه مِن فاعِلِ فِعْلٍ يتَّفِقُ مَعَهُ في الاشتقاقِ"(١).

ففي قول المصنف: «**كَسَرَ زَيْدٌ الزُّجاجَ فانْكَسَرَ**»، المطاوع في الحقيقة هو الزُّجاجُ الذي هو فاعل "انْكَسَرَ"؛ لِقَبُولِه الفِعْلَ وهو الانكسار، ويكون الكاسر وهو "زَيْدٌ "هو المطاوَع؛ لِأَنَّ الزُّجاجَ طاوَعَهُ، لَكِنَّ الشّائِعَ في كلامهم إطلاق المُطاوِعِ عَلَىٰ فِعْلِ المَفْعُولِ نحو: "انْكَسَرَ".

فـ"انْكَسَرَ" مُطاوِعٌ لِفِعْلِ الفاعِلِ وهو "كَسَرْتُ"، و"كَسَرْتُ" مطاوَع، فَيُضِيفُونَ الأثر إلىٰ الفعل، وهي تسميةٌ للشيء باسم متعلَّقه، فيقولون: "انْكَسَرَ" مُطاوِعٌ لـ"كَسَرَ"، فـ"الكَسْرُ" تأثِيرٌ، و"الاِنْكِسارُ" قَبُولٌ لذلك الأثر فهو مُطاوِعٌ.

وكذلك: "عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ": أَيْ: قَبِلَ التَّعْلِيمَ، فـ"التَّعْلِيمُ" تأثِيرٌ، و"التَّعَلُّمُ" تأثُّرٌ وقبولٌ لذلك الأثر فهو مُطاوِعٌ.

وبهذا نفهم تعريف المصنف، حيث قال: (**ومَعنىٰ المُطاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِه**): كحصول الانكسار للزجاج ـ وهوَ الأَثَرُ ـ الذي نشأ عن تَعَلُّقِ الكسر للزجاج(٢).

---

(١) "النحو الوافي" عباس حسن (٢/١٠٠).

(٢) (الشيء): هو الفعل كـ(كَسَرَ)، و"الأثر" هو الانكسار، فمعنىٰ قوله: (حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ) أي: حصول أثر الفِعْلِ، والفعل هو "الكَسْر"، والأثر هو الانكسار، وقوله: (عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي) كان الأولىٰ أن يقول: "عَنْ تَعَلُّقِهِ" بالإضمارِ، أي: بذكر الضمير الراجع إلىٰ (الشَّيْءِ) فإنَّهُ عبارةٌ=

وَيَنْقُصُ الفعل المطاوِع درجةً من حيث التعدي واللزوم عن الفعل المطاوَع، فإذا كان الفعل المطاوَع متعديًا لاثنين، فالفعل المطاوِع يكون متعديًا لواحد نحو: "عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ"، فـ"تَعَلَّمَه" متعدٍّ لواحد كما ترىٰ، وإذا كان الفعل المطاوَع متعديًا لواحد فالفعل المُطاوِعُ يكون لازمًا، نحو: "كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ": فـ"انكسر" لازِمٌ.

۞ خَاتِمَةٌ:

باب "انْفَعَلَ" لازِمٌ، وهو مُطاوِعٌ لِـ"فَعَلَ" نحو: "كسَرْتُهُ فانْكَسَرَ"، و"حَطَمْتُهُ فانْحَطَمَ"، وقد جاء قليلًا مُطاوِعًا لِـ"أَفْعَلَ" نَحْوُ: "أَزْعَجْتُه، فانْزعَجَ، وأَقْحَمْتُه فانْقَحَمَ، وأغْلَقْتُه فانْغَلَقَ، وأسْفَقْتُ البابَ، أي: ردَدْتُه فانْسَفَقَ".

وإنما خُصَّ بابُ "انْفَعَلَ" بالأفعالِ العلاجيةِ ـ وهي الأفعالُ الظاهرةُ ذاتُ التأثير المحسوس التي تَحْدُثُ بتأثيرٍ وتحريكِ إحدىٰ الأعضاءِ والجوارحِ، وتُرَىٰ بالعيون كالضرب والكسر ـ؛ لأنهم لما خصوا هذا البابَ بالمطاوعةِ وقبولِ الأثر، وقبولُ وظهورُ الأثرِ يظهر للعيون من المحسوسات، خصوه بما يظهر أثره وهو الأفعال العلاجية؛ تقويةً للمعنىٰ الذي وضع له؛ لتكون مطاوَعَتُه جليَّةً واضحةً؛ لأنَّ الأفعالَ العلاجيةَ أثرها ظاهر، بخلافِ الأفعالِ غيرِ العلاجية من المعاني فظهور الأثر عنها غير ظاهر فمطاوعتها قد تخفىٰ.

ومن أمثلة الأفعال العلاجية: "الكَسْرُ، والقَسْمُ، والقَطْعُ، والجَذْبُ، والقَوْلُ": كـ"كَسَرْتُه، فانْكَسَرَ"، و"قَسَمْتُه، فانْقَسَمَ"، و"قَطَعْتُه، فانْقَطَعَ"، و"جَذَبْتُه، فانْجَذَبَ"، و"قُلْتُهُ، فانْقال"(١).

= عن "الفعل المتعدي"، لكنه أَظْهَرَ في موضع الإضمارِ؛ لئلا يتوهم رجوعه إلىٰ الأثر، (بمَفْعُولِه) هو: الزجاج. والضمير في بـ(مفعوله) راجعٌ إلىٰ الفعل المتعدي، وكان الأحسن والأخصر أن يقول: (حُصُولُ أَثَرِ الفِعْلِ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِمَفْعُولِه) أَيْ: ناشِئًا عَنْ تَعَلُّقِهِ بمفعوله.

(١) لأن القول علاجٌ؛ لأن القائل يُعْمِلُ فِيه لِسانَهُ.

وأما أمثلة الأفعال غير العلاجية فهي: "فَهِمَ، و"ظَنَّ"، و"عَرَفَ"، و"جَهِلَ"، فَلا يُقالُ: "فَهِمْتُه، فانْفَهَمَ"، ولا "ظننت ذلك حاصلًا فانْظَنَّ"، ولا "عرفته فانْعَرَفَ"، ولا "جَهِلْتُه فانْجَهَلَ"؛ لأن الفهم والظَّنَّ وما بعدهما مما يتعلق بالباطن، وليس أثرهما محسوسًا(١).

---

(١) هذا الذي قرره علماؤنا جريًا على الأفصح الأكثر في كلام العرب لكن أجاز مجمع اللغة المصري اشتقاق «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسيّة، مع إقراره أنه ليس هو الأفصح، فقد جاء في "معجم الصواب اللغوي": "مَجِيء «انفعل» لمطاوعة «فَعَل» غير الدال على معالجة حسية مثل:
١ ـ انْخَذَلَ في الانتخابات ٢ ـ انْدَهَشَ من الموقف ٣ ـ انْذَهَلَ فلان ٤ ـ انْشَغَلَ عن أداء واجبه ٥ ـ انْعَدَمَ الأمن في جوار اليهود ٦ ـ انْعَكَفَ في بيته ٧ ـ فَسَّرَ ما انْبَهَمَ على طلابه.
رفضها بعض المعاصرين؛ لأنها لم ترد في المعاجم،، لكنه استعمال صحيح وإن لم يكن هو الأفصح فنقول:
١ ـ خُذِلَ في الانتخابات [فصيحة] ـ انْخَذَلَ في الانتخابات [صحيحة].
٢ ـ دُهِشَ من الموقف [فصيحة] ـ انْدَهَشَ من الموقف [صحيحة].
٣ ـ ذُهِلَ فلان [فصيحة] ـ انْذَهَلَ فلان [صحيحة].
٤ ـ شُغِلَ عن أداء واجبه [فصيحة] ـ انْشَغَلَ عن أداء واجبه [صحيحة].
٥ ـ عُدِمَ الأمن في جوار اليهود [فصيحة] ـ انْعَدَمَ الأمن في جوار اليهود [صحيحة].
٦ ـ اعْتَكَفَ في بيته [فصيحة] ـ انْعَكَفَ في بيته [صحيحة].
٧ ـ فَسَّرَ ما أَبْهَمَه على طلابه [فصيحة] ـ فَسَّر ما اسْتَبْهَمَ على طلابه [فصيحة] ـ فَسَّر ما انْبَهَمَ على طلابه [صحيحة].
التعليق: أقرَّ مجمع اللغة المصري قياسية «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» المتعدي الدال على معالجة حسيّة ولكن أورد ابن سيده في المخصص: «غَمَمْتُهُ فاغتم وانغم عربية»، وفي "القاموس" و"التاج": «غمّه يغمه غمًّا، فاغتم وانغم، حكاهما سيبويه»، وأجاز المجمع نفسه «انعدم» مطاوعًا لـ«عَدِمَ» غير الدال على معالجة حسيّة؛ وعلى هذا يجوز اشتقاق «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسيّة: كاندهش، وانبهم، وكذلك انشغل، وقد ورد هذا الفعل في المعاجم الحديثة: كالوسيط، والأساسي، والمنجد، ومثلها «انعدم» في بعض المعاجم الحديثة: كالأساسي، وفي كتابات الأدباء: كأحمد أمين، وتوفيق الحكيم. "معجم الصواب اللغوي" الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل (١٦١/١ـ ١٦٥) بتصرف يسير.

[البَابُ الثَّاني]

قالَ المُصنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّاني: افْتَعَلَ ـ يَفْتَعِلُ ـ افْتِعالًا.

مَوْزُونُه: اجْتَمَعَ ـ يَجْتَمِعُ ـ اجْتِماعًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِه، والتَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: أَيْضًا لِلمُطاوَعَةِ.

نَحْوُ: «جَمَعْتُ الإِبْلَ فاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبلُ».

الشَّرح

قوله: (**البَابُ الثَّاني**) ذكره بعد "بابِ انْفَعَلَ" لأن كليهما للمطاوعة، وقدمه علىٰ "بابِ افْعَلَّ"؛ لأن الزائد في هذا الباب قبل الآخر بخلاف "بابِ افْعَلَّ" فالزائد فيه في الآخر.

قوله: (**مَوْزونُه اجْتَمَعَ ـ يَجْتَمِعُ ـ اجْتِماعًا، وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه والتاءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ**) "اجتمع": أصله "جمَع" فزيدت الهمزةُ في أوله والتاءُ بين الفاء والعين، وقالوا في مصدره: "اجتِماع" فكسروا التاء فرقًا بينه وبين فعله؛ لئلا يلتبس المصدر بالفعل، وزيدت الألف قبل آخره؛ لأن ما قبل الآخر أقربُ إلىٰ لام الفعل الذي هو محل الزيادة والنقصان.

قوله: (**ذَلِكَ الإِبِلُ**) هكذا في أكثر النسخ لكن الأَولىٰ إضمار الفاعل وتأنيث

الفعل بأن يقول: (فاجْتَمَعَتْ)، أو الإتيان باسم الإشارة بأن يقول: (تِلْكَ الإبِلُ)، والتأنيث أولىٰ لأنه اسم جمع لما لا يعقل، وجعل بعض العلماء التأنيث هنا واجبًا معللًا بأن أسماء الجموع إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لازمٌ(١).

قوله: (وَبِناؤُهُ لِلمَطاوَعَةِ) ولا تختص مطاوعة هذا الباب بالفعل العِلاجِيِّ بخلاف "انْفَعَلَ"، والتمثيل بـ"جَمَعْتُ الإِبِلَ فاجْتَمَعَتْ" وهو فعلٌ علاجيٌ ـ لا يُخَصِّصُ بل يقال: "غَمَمْتُهُ، فاغْتَمَّ" وليس بِعِلاجِيٍّ، وإنما جاز "غَمَمْتُهُ، فاغْتَمَّ"؛ لأن "بابَ افْتَعَلَ" لم يكن موضوعًا للمطاوعة، فجاز أن يجيء مطاوعه في غير العلاج.

(١) كالرضي والجوهري، قال الرضي: «وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث: كالإبل، والخيل، والغنم، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب". "شرح الرضي علىٰ الكافية" (١٥٩/٢)، وقال الجوهري: "الإبِلُ لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنَّثة لأنَّ أسماء الجموع التي لا واحدَ لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازمٌ". "الصحاح" (١٦١٨/٤)، لكن ناقشهم في ذلك "ناظر الجيش" في شرحه علىٰ "التسهيل" حيث قال: "المصنف لم يذكر ما يدل علىٰ تأنيث اسم الجمع؛ لتحذف التاء من اسم عدده، وكأنه وكل الأمر في ذلك إلىٰ الأخذ عن أهل اللغة، لكنّ ابن عصفور ـ في" المقرّب" ـ قال: إن كان اسم الجمع لمن يعقل فحكمه حكم المذكر، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث، وينتقض ما قاله بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فالطير لا يعقل وقد عومل معاملة المذكّر في إثبات التاء في اسم عدده، ثمّ قد جاء التأنيث في "قوم"، قال تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] "شرح التسهيل" المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ناظر الجيش (٥ /٢٤٢١)، وكذلك أجاز أبو حيان التذكير والتأنيث فقال: "الطير اسم جمع لما لا يعقل، يجوز تذكيره وتأنيثه، وهنا أتىٰ مذكرًا لقوله تعالىٰ: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وجاء علىٰ الأفصح في اسم الجمع في العدد حيث فُصِل بـ"من". "البحر المحيط" (٦٤٦/٢)، ونقل أبو حيان عن ابن عباس قراءة شاذة يُسْتَدَلُّ بها في اللغة، فيها تذكير اسم الجمع حيث قال: "قرأ ابن عباس: "ولمَّا انْفَصَلَ العِيْرُ". "البحر المحيط" (٣٢٣/٦)، والعير اسم جمع للإبل لا واحد له، ويؤيده أيضًا أن شراح الألفية في باب الفاعل أجازوا فيما عدا الجمع السالم التذكير والتأنيث بدون تقييد.

وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي: فالمتعدي نحو: "اكتتب الكتابَ"، واللازم نحو: "اجتمع القومُ".

واعلم أن "افْتَعَلَ" يأتي لمعانٍ:

١) أحدها: أن يأتي للمطاوعة، وهو الذي ذكره المصنف، نحو: "غَمَمْتُهُ، فاغْتَمَّ"، و"جَمَعْتُهُ، فاجْتَمَعَ"، وَ"أَشْعَلْتُ النارَ، فاشْتَعَلَتْ".

٢) ثانِيها: التصرف والاجتهاد والعلاج والمبالغة في تحصيل أصل الفعل(١): كقولك: اكْتَسَبَ، أَيْ: تَصَرَّفَ واجْتَهَدَ في إِصابَتِهِ(٢) وكسبه، بخلاف "كَسَبَ" فمعناه تحصيل الشيء على أيِّ وَجْهٍ كان سواءٌ بولغ فيه أم لا(٣).

---

(١) وهذا أهم معنًى لهذه الصيغة فهو لا يفارقها.

(٢) قالَ تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] "كسب": تدل على جري العمل من غير تكلف وَتَحَمُّلٍ، وأما "اكْتَسَبَ" فتدل على اجتهاد واعْتِمالٍ وَتَكَلُّفٍ، أَتَىٰ بـ"كَسَبَ" في الخير لِيَدُلَّ على أن عمل الخير يحصل أجره للإنسان بأدنى سعي منه بل بمجرد النية بالقلب، كما في الحديث الشريف: "من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنةٌ". وأتى بـ"**اكْتَسَبَتْ**" في عمل الشر للدلالة على أن عمل الشر والإثم لا يُكْتَبُ وَلا يُوجِبُ العِقابَ بمجرد النية حتى يحصل عنده التصميم والعزم القوي الذي يدعوه لأن يعمله ويجتهد في تحصيله، فلا يؤاخذ إلا بما اجتهد في تحصيله، وفيه إشارةٌ إلى لطف الله سبحانه وفضله ورحمته؛ لأنه أثبت ثواب الفعل لهم على أَيِّ وَجْهٍ كانَ، بقوله: سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، وَلَمْ يُثْبِتْ لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾، وأيضًا في الإثم مخالفة أمر الله تعالى ومخالفة الفطرة السليمة كما يحصل للسارق والقاتل فيناسبها "افْتَعلَ"، بخلاف الخير فَمُكْتَسِبُه على الجادة من غير تكلف، فناسبه "فَعَلَ".

(٣) من المبالغة والتكلف والتَّطَلُّبِ "اكْتَتَبَ" في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] "اكْتَتَبَ": "افْتَعَل" من الكتابة، ومعنى "اكْتَتَبَ" هَهُنا تَطَلَّبَ كتابتها له وَتَكَلَّفَهُ وأمر به واجْتَهَدَ أَنْ يُكْتَبَ له كما يقال: "احْتَجَمَ" و"افْتَصَدَ": إذا أمر بذلك، والصيغة فيها التَّكَلُّفُ والاجْتِهادُ لحصول الفعل، فحقيقة "اكْتَتَبَ" أَمَرَ بالكتابة لا كتَب هو بنفسه. واختار الزمخشري أن تكون للاتخاذ نحو: "اشتوى" حيث قال "﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾: كتبها لنفسه=

ثالثها: أن يأتي للتفاعل، أي: المشاركة، نحو: "اسْتَبَقُوا": بمعنىٰ تسابقوا، و"اخْتَصَمُوا": بمعنىٰ تخاصموا(١)، و"اجْتَوَرُوا" بمعنىٰ تجاوروا.

رابِعُها: أن يأتي للاتخاذ، نحو: "اطَّبَخَ"، و"اشْتَوَىٰ(٢)"، أي: اتَّخَذَ طَبِيخًا وشِواءً لِنَفْسِهِ، وَ"اخْتَبَزَ الدَّقِيقَ": أي: عالجه حتىٰ جعله خبزًا وأخذه لنفسه، وَ"امْتَطاهُ": أي: جعله لنفسه مطيةً، وَ"اخْتَتَمَ": اتَّخَذَ خاتِمًا لِنَفْسِهِ، و"اسْتَكَبَ الماءَ" و"اصْطَبَّه"(٣): إذا سَكَبه وصبَّه لنفسه وأخذه(٤).

خامسها: أن يأتي بمعنىٰ المجرد نحو: "اقْتَرَبَ" بمعنىٰ قَرُبَ(٥).

= وأخذها، كما تقول: "اسْتَكَبَ الماءَ "و"اصْطَبَّه": إذا سكبه وصبه لنفسه وأخذه، ومرادهم كتبها لنفسه، وفي الإسناد مجازٌ عقليٌ كما في "بَنَىٰ الأَمِيرُ المَدِينَةَ"، والمراد أمر بكتابتها لنفسه.

(١) الحق أن الاستباق الاجتهادُ والتَّكَلُّفُ في السَّبْقِ وهو الغرض من المسابقة، فَمَعْنَىٰ ﴿ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧]: أَوجدنا المسابقة بغاية الرغبة والاجتهاد والتَّكَلُّفِ لِأَنْ يَكُونَ كُلٌّ منا سابقًا للآخر، وصيغة المشاركة "تَسابَقُوا" لا تؤدي هذا المعنىٰ بل تفيد أنهم تشاركوا في السباق فكان التعبير بـ"الافْتِعالِ" أَبْلَغَ، وكذلك يقال في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥].

وكذلك "اخْتَصَمَوا" أوقعوا الخصومة بغاية الجد فيها واجتهدوا أن يخاصم بعضهم بعضًا، فهي أكثر مبالغةً من "تَخاصَموا" التي تفيد مطلق المشاركة، وبهذا يظهر لنا معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

(٢) فأمّا شَوَيتُ فكقولك: أَنضَجْتُ.

(٣) الكاف في "اسْتَكَبَ" مخففةٌ؛ لأنّها من الفعل "سَكَب" لا من "كبَّ"، والباء في "اصطبَّ" مشددة؛ لأنها من الفعل "صبَّ".

(٤) ومن الاتخاذ "اتَّقَىٰ"؛ لأن أصله "اوْتَقَىٰ"، وهو يجمع معنيين: الاتخاذ، والاجتهاد والمبالغة، أي: اتخذ وقايةً وتطلبها، واجتهد في تطلب الاتقاء والنجاة.

(٥) لكن الصحيح أن "اقترب" بمعنىٰ "قرب جدًا"؛ لذلك قال العلماء في قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١] صيغة الافتعال تدل علىٰ مزيد القرب وشدته، أي: اشتد قرب وقوعه بهم.

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ ـ يَفْعَلُّ ـ افْعِلَالًا.

مَوْزُونُه: احْمَرَّ ـ يَحْمَرُّ ـ احْمِرَارًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِمُبالَغَة اللَّازِمِ، وَقِيلَ: لِلْأَلْوَانِ والعُيُوبِ.

مِثَالُ الأَلْوانِ، نَحْوُ: «احْمَرَّ زَيْدٌ».

وَمِثَالُ العُيُوبِ، نَحْوُ: «اعْوَرَّ زَيْدٌ»[1].

الشَّرح

قوله: (البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ ـ يَفْعَلُّ ـ افْعِلَالًا) قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة همزة الوصل، وهي تسقط في الوصل فكأنها من الرُّبَاعيات، وبهذا علم وجه تقديم هذه الثلاثة على الأخيرين.

قوله: (افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا) هذا قياس مصدرِ الخماسِيِّ أنه على وزن الماضي مع زيادة ألف قبل الآخر وكسر الثالث، فالمصدر على "افْعِلَالًا"، وإنما لم تدغم اللام في المصدر؛ لكون الألف فاصلةً بين المتجانسين.

قوله: (احْمَرَّ) أصل "احْمَرَّ": "احْمَرَرَ" بإظهار الراءين ثم أرادوا الإدغام فسكنوا

(١) أي: ذَهَبَ بَصَرُ إِحدَىٰ عيْنَيْهِ.

أول المثلين وهو الراء الأولىٰ، وأدغموها في الراء الثانية فصارت "احْمَرَّ"، ويوضح هذا أنك إذا سكنت الراء الأخيرة ظهرت الأولى نحو قولك: "احْمَرَرْتَ، واصْفَرَرْتَ".

قوله: (يَحْمَرُّ) أصله: "يحْمَرِرُ" سُكِّنَ أَوَّلُ المِثْلَيْنِ وأدغم في الثاني.

قوله: (مِن جِنْس) دون أن يقول "مِن مِثْلِ" مبنيٌ علىٰ المسامحة أو مبنيٌ علىٰ اصطلاحهم، وَلا مُشاحَّةَ في الاصطلاح، وإلا فالفرق بين المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ثابتٌ في الحقيقة؛ فالمتماثلانِ: هما المُتَّفِقانِ مخرجًا وصفةً: كالباء مع الباء، والراء مع الراء، والمتجانسان: هما المتفقان في المخرج الكلي دون الصفة كالذال مع الثاء، والمتقاربان: هما اللذان تقاربا في المخرج: كالقاف، والكاف، ومراد المصنف هُنَا بالجنسِ المِثْلُ: كالراءِ الأولىٰ، والثانيةِ في "احْمَرَّ".

قوله: (بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه)

كـ"احْمَرّ" أصله: "حَمِر"[(١)] فصار "احْمَرَّ" بهاتين الزيادتين وهما: الهمزة والراء.

واختلفوا في الحرف الزائد في "احْمَرَّ" علىٰ ثلاثة أقوال:

١) **القول الأول**: قالوا: الزائد الراء الأولىٰ، وهو اختيار الخليل.

٢) **القول الثاني**: قالوا: الزائد الراء الثانية، وهذا اختاره المصنف والجمهور؛ لأن الزائد في الآخر أولىٰ.

٣) **القول الثالث**: أجازوا الوجهين؛ لتعارض الأدلة، وهو قول سيبويه ومَنْ وافقَه.

---

(١) الصواب أن أصله: "حمِر" بكسر الميم لا "حَمُرَ" بضمها كما قيل؛ لأن الألوان والعيوب تأتي من باب "فعِل" وهذا هو القياس؛ لوجود مصدره "الحُمْرَةُ"، والوصف منه "أحمر، وحمراء" ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء بـ"احمرَّ"، و"احمارَّ"، ولعله وُجِدَ ثم أُمِيتَ. قال سيبويه: "استغنوا باحمارَّ عن حمِر". "الكتاب" سيبويه (٤/٣٣).

واختيار المصنف لمذهب الجمهور هنا ينافي ما اختاره في "فَعَّلَ" حيث اختار هناك أن الزائد هو الأول، وهو مذهب الخليل، وفعل ذلك لضعف أدلة الخليل هنا[١]، ولكل مقام مقال.

قوله: (**وَبِناؤُهُ لِمُبالَغَةِ اللَّازِمِ**) هذا الباب موضوعٌ للمبالغة في الألوان والعيوب، والمبالغة فيه تعني قوة اللون وقوة العيب؛ فإنَّ "احْمَرَّ" مثلًا أصله "حَمِر"، فزِيْدَ فيه حرفان لقصد المبالغة في الحمرة، أي: القوة في الحُمرَةِ، ففي "احْمَرَّ" زيادةٌ ليست في "حَمِرَ"، وفي "اعْوَرَّ" زيادةٌ ليست في "عوِرَ"، وكذلك يقال في: "ابْيَضَّ، واعْمَشَّ": معناه قوي بياضُه وعَمَشُه[٢].

قوله: (**لِمُبالَغَةِ اللَّازِمِ**) هذا الباب يكون للمبالغة في الألوان والعيوب، وهي لا تكون إلا لازمةً، فهذا الباب لا يكون إلا لازمًا، نحو: "حَمِرَ" لازِمٌ، و"احْمَرَّ" لِمبالغة "حَمِرَ" اللازم، فهو لازمٌ.

قوله: (**وقِيلَ: لِلأَلْوانِ والعُيوبِ**) عَبَّرَ بـ"قِيلَ"[٣] لاعتقاده ضعفه، ويمكن أَنْ

---

(١) لأنَّ أولَ المثلين في نحو: "احْمَرَّ" متحرك. وهل يأتي الخلافُ هنا في الزائد بين الخليلِ وغيرِه مع تحرُّكِ الحرفِ الأوَّلِ؟ أجاب اللقاني بأن الخلاف هنا كالخلاف في "فَعَّلَ"؛ لأنَّ أول المثلين هنا يُسَكَّنُ لأجل الإدغام، فللخليل أن يُنَزِّلَ السكونَ العارضَ منزلةَ السكونِ الأصليِّ، فيجري الخلافُ في الزائدِ بين الخليلِ والجمهورِ وسيبويهِ. "شرح لامية الأفعال" محمد بن يوسف اطفَيَّش (١٩٤/١) بتصرف يسير.

(٢) تقول: "شَهِبَ الشَّيْءُ ـ بِالكَسْرِ شهَبًا": صار ذا بياضٍ غالبٍ على السواد، ولو قصدت المبالغة قلت: "اشْهَبَّ اشْهِبابًا"، وإذا قصدت زيادتها قلت: "اشْهابَّ اشْهِيبابًا".

(٣) في توجيه عبارة المصنف قولان للعلماء:

أ) من العلماء من قال هنا تصحيفٌ؛ فقد كانت عبارة المصنف: "ويختص بالألوان والعيوب" فحرفها النُّسّاخُ.

ب) من العلماء من أوَّلَ كلام المصنف بأنه بَعْدَما قَرَّرَ أن هذا الوزن لمبالغة اللازم الذي هو الألوان والعيوب ضعَّف قولًا يقول: "إنَّ "حَمِرَ، واحْمَرَّ" مثلًا متساويان في عدم المبالغة"، فأراد أن=

يُسْتَدَلَّ للمصنف بكون "ارْعَوَىٰ"(١) أَصْلُه "ارْعَوَوَ"(٢)، وليس بلون ولا عيب، ولكنه مطاوع "رَعَوتُهُ"، وليس لمبالغة اللازم.

والصحيح ـ كما ذكره السَّيِّدُ والسَّعْدُ ـ أنَّ هذا الوزن مختصٌ بالألوان والعيوب للمبالغة فيهما، فأكثر مجيئه للألوان ثم العيوب الحسية، وقد يجيء لغيرهما قليلًا، وكذا يقال في "افْعَالَّ".

= يضعف هذا القول فقال: "وَقِيلَ: لِلأَلْوانِ والعُيُوبِ" أي: من غير ملاحظة المبالغة.

(١) "ارعوىٰ عن القبيح": كَفَّ عنه.

(٢) فإن قلت: لِمَ لَمْ تُدْغَمْ إِحْدَىٰ الواوَينِ في الأُخْرَىٰ في كَلِمَةِ "ارْعَوَىٰ" مع أَنَّهُ مِن هذا البابِ بابِ "افْعَلَّ"، وأَصْلُهُ: "ارْعَوَوَ" بواوين، وقد اجتمع فيه سبب الإدغام كما في "احْمَرَرَ"، فالقياس يقتضي أن يقال: "ارْعَوَّ" بالإدغام كـ"احْمَرَّ، واعْوَرَّ"؟ أجيب بأنه إنما لم تدغم فيهما لانعدام الجنسية بقلب الواو الأخيرة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الإعلال مقدمٌ علىٰ الإدغام، فلما أُعِلَّ لم يبق سببٌ للإدغام.

[البَابُ الرَّابعُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الرَّابعُ: تَفَعَّلَ ـ يَتَفَعَّلُ ـ تَفَعُّلًا.

مَوْزُونُه: تَكَلَّمَ ـ يَتَكَلَّمُ ـ تَكَلُّمًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنسِ عَينِ فِعْلِه بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّكَلُّفِ.

وَمَعْنَىٰ «التَّكَلُّفِ»: تَحْصِيلُ المَطلُوبِ شَيئًا بَعْدَ شَيءٍ.

نَحْوُ: «تَعَلَّمْتُ العِلمَ مَسألَةً بَعدَ مَسألَةٍ».

الشَّـرح

قوله: (البَابُ الرَّابعُ) قدمه علىٰ الباب الخامس: "تَفاعَلَ، يَتَفاعَلُ"؛ لكون أحد الزائدين من جنس الأصول.

قوله: (تَفَعُّلًا) مصدر "تَفَعَّلَ" هُوَ: "تَفَعُّلٌ" بضم ما قبل اللام؛ لأنه لو فتح لالتبس بالفعل، وهذا هو القياس في كل فعل أوله تاءٌ زائدةٌ، للفرق بين المصدر والفعل، سواءٌ كان من هذا الباب أم لا، نحوُ: "تَقَدَّمَ تَقَدُّمًا[1]، تَجَمَّل تجمُّلًا، تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، تَغافَلَ تَغافُلًا، تَمَسْكَن تَمَسْكُنًا، تَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا"، إلا إذا كان ناقصًا،

(١) "تَقَدَّمَ": علىٰ وزن: "تَفَعَّلَ"، و"تَجَمَّل": علىٰ وزن "تَفَعَّلَ" أيضًا، و"تَدَحْرَجَ": علىٰ وزن: "تَفَعْلَلَ"، و"تَغافَلَ": علىٰ وزن "تَفاعَلَ"، و"تمَسْكَن": علىٰ وزن "تَمَفْعَلَ"، و"تَجَوْرَبَ": علىٰ وزن "تَفَوعَلَ".

فإنه يكسر ما قبل اللام وهو العين مع أن القياس الضم؛ لمناسبة الياء كـ"تَمَنَّىٰ، تَمَنِّيًا"، و"تَحَرَّىٰ، تَحَرِّيًا"، و"تَعَدَّىٰ، تَعَدِّياً"، و"تَسَلْقَىٰ، تَسَلْقِيًا"؛ لتسلم من القلب واوًا؛ لأنه إذا بقي الضم قلبت واوًا لا محالة؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا عن الضم لذلك.

قوله: (**مَوْزُونُهُ: تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ، تَكَلُّمًا**) مثله: "تَوَضّأ، تَنَبَّهَ، تَكَسَّرَ، تَوَسَّدَ ثَوبَه[١]، تَصَبَّر، تَحَلَّمَ، تَحَرَّجَ، تَهَجَّدَ، تَصَدَّىٰ".

واعلم أنه إذا كانت فاء "تفعَّل" قريبة في المخرج من التاء جاز أن تقلبَ التاء بما تقاربه في المخرج وتدغمَ في الفاء، وتجتلبَ الهمزة لسكونِ أول المدغم وتعذرِ الابتداء بالساكن نحو: "ادَّثَّر"[٢]، و"ازَّمَّل"[٣] أصلهما: "تَدَثَّر"، و"تَزَمَّلَ" قُلِبتِ التاءُ في الأَولِ دالًا وفي الثاني زايًا، وأُدْغِمَتْ في ما بعدها، وجيء بهمزةِ وصلٍ فصارا: "ادَّثَّرَ"، و"ازَّمَّلَ"، وفي القرآن الكريم: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا بِكَ﴾ [النمل: ٤٧] فالأصل "تطيرنا" أدغمت التاء في الطاء فسكنت فلحقتها همزة الوصل، فإن صَرَّفتَ الفعلَ على الإدغام قلت: "اطَّيَّر، يطَّيِّر، اطِّيَّاراً، فهو مُطَّيِّر"، وكذلك يقال في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ﴾ [يونس: ٢٤]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ فَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَتَضَرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿لَئِنۡ ءَاتَىٰنَا مِن فَضۡلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ [التوبة: ٧٥]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وفي

(١) اتَّخَذَهُ وِسادَةً.

(٢) ومثله "المدثر" وهو اسم الفاعل من "تدثر" إذا لبِسَ الدِّثارَ، في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، والدِّثارُ: بالكسر ما فوق الشِّعار من الثياب، والشِّعَارُ ما لاصق البدن، وأصله "المتدثر"، أدغمت التاء في الدال لتقاربهما في النطق.

(٣) ومثله اسمُ الفاعل "المزمل" في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]، والتزمل: التلفف في الثوب علىٰ جميع البدن.

قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٧٩] وهي مأخوذة من "التدثر"، و"التزمل"، و"التطير"، و"التزين"، و"التضرع"، و"التطوف"، و"التصدق"، و"التدبر"، و"التسمع"، و"التطوع".

ومثله يقال في باب "التفاعل" فإذا كانت فاء "التفاعل" قريبة في المخرج من تائه كحرف الثاء مثلاً، جاز أن تقلب التاء ثاء للتخفيف وتدغم في الثاء، فيسكن أول المثلين في المدغم فتجتلب همزة الوصل؛ ليمكن الابتداء بالساكن كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، أصلها: "تثاقلتم"، و"تداركوا"، و"تدارأتم"، و"تدارك"، وقد جاء من ذلك في اللغة: "اتّابعوا، واصّابروا، واضّاربوا، واسّاقطوا، واشّاجروا، واذّاكروا، واجّاوروا، واصّالحوا".

وهذا الإدغام يعطي قوة في الفعل، فمعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨] تثاقلتم تثاقلاً عظيماً وتكلفتم الثقل، وهي بجرسها تمثل الجسم المسترخي الثقيل يرفعه الرافعون في جهد فيسقط منهم في ثقل بما فيها من جاذبية تشد إلىٰ أسفل(١)، ويقاس علىٰ ذلك بقية الأمثلة.

قوله: (**بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه بَيْنَ الفاءِ والعَيْن**) الخلاف في الزائد في بابِ "تَفَعَّلَ" كالخلاف في زائد "فَعَّلَ".

---

(١) وهي تمثيل لحال الكارهين للجهاد المتطلبين للعذر عنه؛ كسلًا وجبنًا بحال من يُطْلَبُ منه النهوضُ والخروجُ، فيقابِلُ ذلك الطلبَ بالالتصاقِ بالأرض، وبالقعودِ المتمكنِ، فيأبىٰ النهوضَ فضلًا عن السير.

قوله: (**وَبِناؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنىٰ التَّكَلُّفِ: تَحِصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعدَ شَيءٍ. نَحوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ**) هذا هو المعنىٰ الأول لهذا البناء، ولكن لا بد من التفريق بين معنيين مختلفين:

١ ـ **المعنىٰ الأول: التَّكَلُّفُ**[١]، وهو يطلق علىٰ أمرين:

أ) **الأمر الأول**: تَكَلُّفُ الفِعْلِ بِإِصْرارٍ وَبَذْلِ جُهْدٍ وَمُعاناةٍ وتجَشُّمٍ في تحصيل المطلوب: كـ"تَتَبَّعَ، وتَقَصَّىٰ، وتَحرَّىٰ، وتَدبَّر، وتوخَّىٰ، وتجشَّم، وتَخَلَّىٰ"[٢]، وهذا المعنىٰ لا يكاد يفارق "تَفَعَّلَ" في جميع استعمالاته.

ب) **الأمر الثاني**: تَكَلُّفُ حصولِ الفعل، وهو غَيْرُ مطبوع عليه؛ لِيُمَرِّنَ نَفْسَه عليه؛ فيحصلَ له، ويعتادَ الجميلَ، نحو": تَشَجَّعَ": تَكَلَّفَ الشَّجاعَةَ، وكان غَيْرَ مطبوع عليها. وَ"تمَرَّأَ": تكلف المروءة، وكان غير مطبوع عليها. وكذلك: "تَجَلَّدَ"، و"تَصَبَّرَ"، و"تَحَمَّلَ"، و"تَحَلَّمَ".

٢ ـ **المعنىٰ الثاني: التدريج**: أي العمل المتكرر في مُهْلَةٍ؛ ليدل علىٰ أن ما اشْتُقَّ منه ذلك الفِعْلُ حصل مرةً بعد مرة بالتدريج لا دَفْعَةً واحِدَةً، سواء كان حسيًا نحو: "تَجَرَّعَه": شَرِبَه جُرْعَةً بَعْدَ جُرْعَةٍ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ[٣] أو معنويًا نحو: تفهمت

---

(١) التكلف لغة: التجَشُّم وفِعْلُ الشيءِ بِكُلْفةٍ ومَشَقَّةٍ وبذْلٍ ومعاناةٍ.

(٢) جاء في "تلخيص الأساس": "يأتي هذا الوزن لإفادة الكمال في حق الله تعالىٰ نحو: "تَقَدَّسَ، وتَنَزَّهَ، وتَوَحَّدَ"؛ لأنه لما استحال التكلف في شأنه تعالىٰ حمل في أمثاله علىٰ الكمال". "تلخيص الأساس" علي الأقشهري (١٩٢)"، وبيان هذا: أن وزن "تَفَعَّلَ" هو في أصله للتكلف، هذا في حق البشر، ومن لوازمه تمام الأمر المتكلَّف فيه، وأما في حق الله تعالىٰ فيحمل علىٰ لازمه، فيراد به كمال تقدسه سبحانه وتنزهه ووحدانيته، فهو محمولٌ علىٰ لازمه، وهو أن يكون ما اتصف به سبحانه علىٰ أتم ما يكون وأكمله من غير أن يكون هناك تَكَلُّفٌ واعتِمالٌ حَقيقَةً.

(٣) ما ذكر العلماء أنه لِلتَّدَرُّجِ فقط، فيه ـ في الحقيقة ـ أَمرانِ: أ) تَدَرُّجٌ وَمُهلَةٌ، ب) وَتَكَلُّفُ الفِعْلِ بإصرارٍ وَبَذْلِ جُهْدٍ في تحصيل المطلوب وهو المعنىٰ الأول لِلتَّكَلُّفِ، ففي: "تَعَلَّمْتُ العِلْمَ" مثلًا:=

الكتاب أي: فهمته تَدْرِيجًا لا دَفْعَةً. و"تَعَلَّمْتُ العِلْمَ" حصلت جزءًا من أجزائه بعد جزء حتىٰ يتم.

ومثله: "تَبَصَّرَ، وتَسَمَّعَ، وتَفَكَّرَ، وتَجَوَّلَ"، ومنه: ﴿تَنَزَّلُ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]: فهو نزولٌ في مُهلَةٍ وامتِدادٍ.

ومنه: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢][(١)]، ومنه: ﴿تَزَكَّىٰ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤][(٢)]، وكذلك ﴿**تخَلَّتْ**﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٤][(٣)]، لكنَّ التَّحقيقَ أنَّ هذه الكلماتِ قد جمعت معنيين: التكلف بالمعنىٰ الأول، والتدريج، وبهذا البيان يظهر الفرق بين التكلف والتدريج، فالمصنف ـ رحمه الله ـ فَسَّرَ التَّكَلُّفَ بِالتَدْرِيجِ وهذا غير دقيق، فقد نَصَّ علىٰ الفرق بين التَّكَلُّفِ والتَّدرِيجِ الرَّضِيُّ، وابنُ مالِكٍ، والسُّيُوطِيُّ، وَرُكْنُ الدِّينِ الأَسْتَراباذِيُّ وغيرهم من المحققين، ولذلك قال جودت باشا: "قوله: (**وَبِناؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنىٰ التَّكَلُّفِ: تَحِصِيلُ المَطْلُوبِ**[(٤)] **شَيْئًا بَعدَ شَيءٍ. نَحوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ**) غلط فاحش والصواب أن يقول: "وبناؤه للتكلف، والتكلف كَيْتَ وكَيْتَ، وقد يكون للعمل المكرر، وهو تحصيل المطلوب شيئاً..

= الاجتهاد والمُجاهَدَةُ ومواجهة الصعوبات، وفيه التدرج، فهو يُحَصِّلُ جُزْءًا مِن أجزائه بعد جزء حتىٰ يتم.

(١) ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾: ليتكلفوا الفقه فيه، ويَتجَشَّموا مَشاقَّ تحصيله، ومقاساة الشدة في طلبه لصعوبته، وأنه لا يحصل بدون جد وجهد مع تدرج، وكذلك بقية الأمثلة.

(٢) ومعنىٰ ﴿تَزَكَّىٰ﴾: عالج نفسه أن يكون زكيًا، أي: بذل استطاعته في تطهير نفسه وتزكيتها، وفيه التَّدرُّجُ أيضًا.

(٣) ﴿تَخَلَّتْ﴾: خَلَتْ عَمّا فيها غايةَ الخُلُوِّ حتىٰ لم يبق فيها شيءٌ من ذلك، كأنَّها تكلَّفَتْ في ذلك أقصىٰ جُهدِها، وفيها تدريجٌ، فصيغة "التَّفَعُّلِ" لِلتَّكَلُّفِ والتَّدرِيجِ، والمقصود منه المبالغة.

(٤) المطلوب: عبارة عن الفن أو الكتاب أو غيرهما مما له أفراد وأجزاء، والكلام علىٰ حذف مضاف تقديره: تحصيل تمام المطلوب وكماله.

إلخ ويحتمل أنَّ العبارة قد سقطت من قلم الناسخ الأول.

فإن قيل: يحتمل أنَّ المصنف عَدَّ التَّكَلُّفَ والعملَ المكَرَّرَ معنًى واحدًا.

قلنا: لا يجوز أن يصطلح اصطلاحًا جديدًا خلاف ما عليه أئمة الفن بلا موجب"(١).

٣ ـ المعنى الثالث: التَّكَلُّفُ ممزوجًا بِادِّعاءٍ وطلب شيء ليس من شأن المُدَّعِي، نحو: ﴿تَكَبَّرَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] أيْ: تكلَّفَ كلٌّ منهم الكِبْرَ وليس بكبير، ونحو: "تَعَظَّمَ": تَكَلَّفَ العَظَمَةَ وليس بعظيم، و"تَسَرَّىٰ": تَكَلَّفَ السَّرْوَ ـ وَهو الشَّرَفُ والمُروءَةُ ـ وهو ليس كذلك.

٤ ـ المعنى الرابع: المُطاوَعةُ(٢) تقول: "كَسَّرْتُه، فتَكسَّرَ"(٣)، و"عَلَّمْتُه، فتَعَلَّمَ"، و"حَذَّرْتُه، فتَحَذَّرَ"، و"نَبَّهْتُه، فتَنبَّهَ"، و"عَزَّيْته، فتَعَزّىٰ"، فكُلٌّ من: "تَكَسَّرَ"، و"تَعَلَّمَ"، و"تَحَذَّرَ"، و"تَنبَّهَ"، و"تَعَزَّىٰ"، أفعالُ مطاوعةٌ لازمةٌ.

٥ ـ المعنى الخامس: الاتِّخاذ كـ"تَبَنَّيتُ الصَّبيَّ": اتَّخَذْتُه ابنًا، و"تَوَسَّدْتُ التُّرابَ": اتَّخَذْتُه وِسادَةً.

---

(١) "شرح البناء" (١١٠) مطبوع في مجموعة الصرف ـ مكتبة ياسين.

(٢) قالَ الزَّعبَلاوِيُّ: التَّكَلُّفُ هو المعنى الغالب لـ"تَفَعَّلَ"، وأما المطاوعة فهي فرعٌ عنها. "دراسات في النحو" (٩٣).

(٣) جاء في "أساس البناء": "فإن قلت ما الفرق بين "تكسَّر"، و"انكسر"؟ قلنا: إن "تكسَّر" للكسر الكثير دون "انكسر". "أساس البناء" أحمد أغاجي (١٦٩) ـ مطبوع مع شروح متن البناء، يقول علي هاني: يؤيد دلالةَ "تفعل" على التكثير قولُ الآلوسي في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠] "والتكثير الذي تدل عليه صيغة التفعل قيل: في الفعل؛ لأنه الأوفق بالمقام، وقيل: في مُتَعَلَّقه". "روح المعاني" الآلوسي (٨/٤٥٤)، ويزاد في الفروق أن "انفعل" تدل على رَغبَة الفاعِلِ في الفِعلِ أَوْ مِيلِه الطَّبِيعِيِّ أَوْ شِبْهِ مَيلِه إليه كما تقدم.

٦ ـ **المعنىٰ السادس: التَّرْكُ والتَّجَنُّبُ**، أي: أن يدل علىٰ أن الفاعل جانَبَ أصلَ الفعلِ، نحوُ: "تأَثَّمَ"، و"تَحَرَّجَ" أي: ترك الإثم والحرج وجانبهما، و"تَهَجَّدَ": جانب الهُجودَ أي: النوم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء ٧٩].

يلاحظ من خلال المعاني السابقة أن هذا الباب يكون لازمًا ومتعديًا، فمن اللازم: قطَّعته فتقَطَّع، وكسَّرته فتكسَّر، ومن المتعدي: علمته المسألةَ فتعلَّمَها.

[البَابُ الخَامِسُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الخَامِسُ: تَفاعَلَ ـ يَتَفاعَلُ ـ تَفاعُلًا.

مَوْزُونُه: تَباعَدَ ـ يَتَباعَدُ ـ تَباعُدًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه، والأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

وَبِنَاؤُهُ: لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَينِ فَصَاعِدًا.

مِثَالُ المُشَارَكةِ بَيْنَ الاثْنَينِ، نَحْوُ: «تَباعَدَ زَيْدٌ عَنْ عَمْرٍو»[1]..

وَمِثَالُ المُشَارَكةِ بَيْنَ الاثْنَينِ فَصَاعِدًا، نَحْوُ: «تَصالَحَ القَوْمُ»[2].

الشَّرح

قوله: (**تباعَدَ، يَتَباعَدُ، تَباعُدًا**) أصله: "بَعُدَ" والتاء والألف زائدتان، ومثله: "التَّدايُن"، و"التَّنابُزُ"[3]، و"التَّغابُن[4]"، و"التَّنافُس"، و"التَّحاوُر"، و"التَّعاسُر"، و"التَّساؤُل"، و"التَّغامُز"، و"التَّكاثُر"، و"التَّعارُف"، و"التَّنازُع".

---

(١) في بعضِ النُّسَخِ: «تباعَدَ زَيْدٌ وعمرٌو»، وهي الأَصحُّ؛ لأن المفاعلة تدل على حصول الفعل من الطرفين، أي: ابتعد كل منهما عن صاحبه، فإذا قلت: "تباعد زيد عن عمرو" أسندت الفعل للأول فقط، ـ وَفي بعضِ النُّسَخِ: «تباعَدَ زيدٌ عَمْرًا» وهو خطأ.

(٢) في نسخةٍ: «تَصالَحَ القَوْمُ قَوْمًا»، والصَّوابُ تَرْكُ «قَوْمًا»؛ لِأَنَّ إِثباتَها سَهْوٌ، كما سيأتي.

(٣) التنابز: التعاير والتداعي بالألقاب المكروهة، يقال: نبَزَه يَنْبِزُه ـ كضربه يضربه ـ: إذا ناداه بلقب يكرهه، سواء أكان هذا اللقب للشخص أم لأبيه أم لأمه أم لغيرهما.

(٤) تفاعُلٌ مِن "الغَبْن" في البيع والشراء، وهو أخذ الشيء بدون قيمته.

قوله: (تَفاعُلًا) بضم ما قبل اللام ـ وهو العين ـ للفرق بينه وبين فعله الماضي، وقد تقدم أن مصدر كل فعل أوله تاءٌ زائدةٌ بضم ما قبل اللام، وقد كسروا ما قبل اللام من الناقص؛ لمجانسة الكسرة الياء، نحو: "التَّجافِي"، والتَّحامي"، و"التَّفاني"، و"التَّواني"[١].

قوله: (وبِناؤُه لِلمُشارَكةِ بينَ الاثنَيْنِ فَصاعِدًا) أي: للمُشَاركةِ في أصل الفعل مع تساويهما فيه[٢]، فهو ليس مِثلَ "فاعَلَ"، والفرق بين "تَضارَبَ زَيدٌ وعَمرٌو"، و"ضارَبَ زيدٌ عَمرًا" أن الأُولىٰ أفادت أن كليهما فاعِلٌ للتشارك؛ لذلك ينسب للاثنين، بخلاف: "شارَكَ زَيدٌ عَمرًا" فهو لنسبة الفعل إلىٰ فاعله مع تعلقه بغيره صريحًا، أي: لنسبة أصل الفعل إلىٰ أحد الشَّريكَيْنِ، وَتَعَلُّقِه بِالآخَرِ صَريحًا فيلزم عكسه ضمنًا؛ ولذلك قال الكفوي: "وقد يقال في الفرق المعنوي: إنَّ البادئ بالفعل أو الغالب فيه معلوم في المفاعلة بخلاف التفاعل، فإنَّ البادئ فيه أو الغالب غير معلوم"[٣] أي: أنك إذا قلت: "قاتل زيدٌ عمرًا" فقد أردت أن تخبر بأنَّ البادئ في القتال هو زيدٌ، ويلزمه أنَّ عمرًا قاتل زيدًا، وعلىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩١] فقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ﴾ معناه: إنْ بادروا إلىٰ قتالكم فاقتلوهم، وعليه قوله ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَىٰ اللهِ"[٤]، أما إذا

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة ٢٣٣]، فـ"تَراضٍ" مصدر الفعل "تَفاعَلَ"، فعينه مضمومةٌ وهو في الأصل علىٰ وزن "تَفاعُل" أي: "تَراضُوٌ"، و"رَضِيَ" من ذوات الواو بدليل "الرِّضوانِ"، فَفُعِلَ فيه ما فعل بـ" أَدْلٍ" جمع "دَلْوٍ"، من قلب الواو ياءً والضمة قبلها كسرةً؛ إذ لا يوجد في الأسماء المعربة واوٌ قبلها ضمةٌ لغير الجمع إلا ويفعل بها ذلك تخفيفًا.

(٢) ومن أجل أنهما اشتركا في الضرب صريحًا نقص مفعولًا عن "فاعِل".

(٣) "شرح الكفوي لمتن البناء" (١٩٦).

(٤) صحيح البخاري رقم: ١٣٩٩.

قلت: "تقاتل زيدٌ وعمرٌو"، فليس في قولك ما يشير إلى البادئ فيه بل يدل على أنهما اشتركا في القتال، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]؛ إذ ليس في: ﴿يَقْتَتِلَانِ﴾ ما يشير إلى البادئ بالقتال، و"يقتتلان" وإن كان من باب "الافتعال" لا "التفاعل" لكنه في هذا الحكم كباب "التفاعل" فهو كـ"يتقاتلان" إلا أن الفرق أن في "يقتتلان" مبالغةً وحرصًا واجتهادًا من كل منهما على قتل صاحبه[1]؛ الأَولَى أن يقول المصنف: "**وبِناؤُه للتَّشارُكِ**" بدل "**وبناؤُه لِلمُشارَكةِ**"؛ لأن المشاركة لا تتحقق إلا بعد الصدور من الفاعل، ولذا لا تضاف إلا إلى أحدهما نحو: "أَعجبَتْني مُشارَكةُ زَيدٍ عَمرًا"، بخلاف التشارك فإنه يضاف إليهما معًا.

ويأتي لمعانٍ أخرى:

١) **المطاوعة**: نحو: "والَيتُ الصِّيامَ، فتَوالى"، و"تابَعْتُه، فتَتابَعَ"، و"باعَدْتُه، فتَباعَدَ".

٢) **لإظهار ما ليس في الواقع "التظاهر"**: أي ليدل على أنَّ الفاعل أظهر وأَرَى أن أصل الفعل حاصلٌ له وهو مُنتَفٍ عنه، نحو: "تَغافَلَ، وتَمارَضَ، وتَجاهَلَ"[2] أي: أَرَى "الغَفلَةَ، والمَرَضَ، والجَهلَ"، وليست له في الواقع.

٣) **وقوع الحدث تدريجًا** نحو: "تَزايَد"، و"تَنامى"، و"تَكاثَر، و"تَهافَت"[3]، و"تَعاظَم"[4].

(١) انظر "النحاة والقياس" صلاح الدين الزعبلاوي (٣٩٠) في الرد على الرضي في مناقشته لهذا القول.

(٢) الفرق بين "تَفَعَّلَ"، و"تَفاعَلَ" نحو: "تَحَلَّم، وتَجاهَلَ"، أن الفاعل في "تَحَلَّمَ" يَطلُبُ أن يكون حليمًا ويَتَكَلَّفُه ويَجتَهِدُ لِتحصيله، والفاعل في "تَجاهَلَ" لا يطلب أن يكون جاهلًا بلْ يُظهِرُ ما ليس فيه.

(٣) تَساقَطَ قِطعةً قِطعةً.

(٤) وهذه الصيغة "تفاعَل" يجاء بها أيضًا للمبالغة في الفعل: كـ"تعالى اللهُ، وَتَبارَكَ"، فصيغة "التفاعل"=

قوله: (تَباعَدَ زيدٌ عَن عَمْرٍو) صوابه (تَباعدَ زيدٌ وعَمرٌو) كما في بعض النسخ، وهناك نسخةٌ فيها: (تَباعَدَ زيدٌ عَمْرًا)، وهذه أيضًا لا تصح؛ لأن "تَفاعَلَ" نقص مفعولًا عن "فاعَلَ"، و"فاعَلَ" متعد لواحد، فـ"تَفاعَلَ" لازِمٌ[١]، فالصواب أنه لا ينصب مفعولًا به، فنسخة: (تَباعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا) سهوٌ من الناسخ، والعبارة الصحيحة ـ كما قدمنا ـ هي النسخة التي فيها: (تَباعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) كما في بعض النسخ.

= أريد بها هنا المبالغة في العُلوِّ، أي: عَلا عَن مُشابَهةِ خَلقِه عُلوًّا عظيمًا لا تصل إليه العقول في ذاته وصفاته وأفعاله، و"تَبارَكَ": تزايد خيره جدًا واتسع على خلقه، فالصيغة استعملت في التَّلبُّسِ بمعنى الفعل تلبسًا مكينًا؛ لأن أصلها أن تدل على صدور فعل من فاعِلَينِ مثل: "تَقاتَلَ، وَتَمارَىٰ"، فاستُعمِلَتْ في مُجَرَّدِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ. وكذلك يقال في "تَدارَكَ" في قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [القلم: ٤٩]، و"التَّدارُكُ": "تَفاعُلٌ" مِن الدَّرَكِ ـ بِالتَّحريكِ ـ وهو ـ في الأصل ـ اللحاق، أي: أن يلحق بعض السائرين بعضًا، وهو يقتضي تسابقَهم، وهو مستعملٌ هنا في المبالغة في إدراك نعمة الله إياه، فعظَّم سبحانه إحسانه على يونس ـ عليه السلام ـ بالتذكير للفعل دون التأنيث بأن يقال: "تداركته"، وبصيغة "التفاعل" فقال: ﴿تَدَٰرَكَهُۥ﴾ أي: أدركه إدراكًا عظيمًا، وبهذا التحقيق ظهر ضعف قولهم: جاءت صيغة "تعالى، وَتَبارَكَ"، لأصل الفعل.

(١) ينقص "تفَاعَلَ" مفعولًا عن "فَاعَلَ": فإن كان لـ"فاعَلَ" مفعولٌ واحدٌ نحو: "ضارب زيدٌ عمرًا" كان "تفاعل" لازمًا، نحو: "تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو"، وإن كان له مفعولان نحو: "جاذب زيد عمرًا الثوبَ" كان لـ"تفاعَلَ" مفعولٌ واحدٌ، نحو "تجاذَبَ زيدٌ وعمرٌو الثوبَ"، وذلك لأن وضع "فاعَلَ" لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلِّق بغيره، مع أن الغير أيضًا فعَل ذلك باللازم، و"تفاعَلَ" وضعُه للنسبة إلى المشتركين في الفعل من غير قصد إلى التعلقِ بغيره وتعلقِ الغير به، وبهذا يعلم أيضًا أن هذا الباب يكون لازمًا ومتعديًا كما مُثِّل.

[النَّوعُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(النَّوعُ الثّالثُ: وهو ما زِيدَ فيه ثَلاثةُ أَحرُفٍ على الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ أَربَعةُ أَبوابٍ)[١].

الشَّرح

تقدم معنا أنَّ أبوابَ المزيدِ على الثلاثيِّ غيرِ المُلْحَقِ اثنا عشر بابًا، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الثلاثي المزيد فيه حرفٌ.

والنوع الثاني: الثلاثي المزيد فيه حرفان وقد تقدمت.

وبقي **النوع الثالث**، وهو الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، وهو أربعة أبواب.

(١) ويسمى السداسيَّ، وقوله: (ما زِيدَ) أي: فعلٌ زِيدَ، (فيه ثلاثة أحرف) أَي: في ماضيه المفرد المذكر الغائب ثلاثة أحرف، قوله: (أَربَعةُ أَبوابٍ): وهي: "الاسْتِفْعالُ، والافْعِيعالُ، والافْعِوَّالُ، والافْعِيلَالُ".

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ ـ يَسْتَفْعِلُ ـ اسْتِفْعَالًا.

مَوْزُونُه: اسْتَخْرَجَ ـ يَسْتَخْرِجُ ـ اسْتِخْراجًا.

وعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ والسِّيْنِ والتَّاءِ في أَوَّلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمالَ».

وَمِثَالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَسْتَغْفِرُ اللهَ»، أَيْ: أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنْهُ.

الشَّرح

قوله: (الباب الأوَّلُ) قدمه لوقوع الزوائد في أوله.

قوله: (مَوْزُونُه: اسْتَخْرَجَ ـ يَسْتَخْرِجُ ـ اسْتِخْراجًا) "اسْتَخْرَجَ" أصله: "خَرَج" فزيدت فيه الهمزة والسين والتاء في أوله فصار "استخرج"، ولا يخفىٰ أنَّ الألفَ والسِّينَ والتاءَ في هذا الباب كبقية أحرف الزيادة أحرفُ مبنًىٰ لا أحرفُ معنًىٰ، فالمعاني المنسوبة إليها من الطلب وغيره مفهومةٌ من مجموع حروف "اسْتَفْعَل" مع الهيئة، أي: من مجموع البناء، ونسبتها للألف والسين والتاء من قبيل النسبة إلىٰ السبب، فهذه الأحرف سبب لها، قال ناظِرُ الجيشِ في "شرح التَّسهيلِ": "والتحقيق

في هذا أَنَّ "اسْتَفْعَلَ" غيرُ "فَعَلَ"؛ لأنه بناءٌ مستقلٌ صِيْغَ الفِعْلُ عليه؛ ليفيد أحد المعاني المقصودة منه، وكذا "فاعَلَ" أَيضًا "[١]، فالوزن والصيغة كلها هي التي تدل على المعاني المرادة كالطلب.

واعلم أن أول متحرك في هذا الباب ـ وهو التاء في "استَخْرَجَ" مثلًا ـ مفتوحٌ في المبني للمعلوم فإذا بنيته للمفعول ـ أي للمجهول ـ ضممته، وأما همزة الوصل فجيء بها للابتداء بالساكن.

قوله: (اسْتِفْعالًا) بزيادة الألف قبل الأخير وكسر التاء؛ فرقًا بين المصدر والفعل، على القاعدة في مصادر الخماسي والسداسي القائلة: "**المصدر من الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل يكون على وزن ماضيه مع كسر ثالثه، وزيادة ألف قبل آخره**"[٢].

قوله: (اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ) أي: صار حجرًا وتحول الطين إلى الحجرية حقيقةً باشتداد صلابته، أو مجازًا بأن صار كالحجر في الصلابة، ومثله: "اسْتَنوَقَ الجَمَلُ": صار كالناقة في ذُلِّه، و"اسْتَتَيسَتِ العنزُ: أي صارت كالتيس.

---

(١) "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" (١٧٦٩/٤).

(٢) يزاد على هذا أنَّ الأجوف تحذف منه ألف "الاسْتِفْعالِ" كما تقدمت الإشارة إليه في "باب الإفْعالِ" ويُعَوَّضُ عنها تاءٌ في الآخرِ، كـ"اسْتَقامَ اسْتِقامةً" أصله: "اسْتِقْوامًا" حذفت ألف المصدر وعوض عنها التاء، ويجوز حذف التاء فيقال: "اسْتَقامَ استقامًا.

وبيان الإعلال في "اسْتِقامَةٍ" أن نقول: أصل "اسْتِقامَة"، "اسْتِقْوَام"، نقلت الفتحة من الواو إلى ما قبلها، فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفًا، فاجتمع ألفان أولاهما منقلبةٌ عن واو هي عين المصدر، وثانيهما زائدةٌ وهي ألف مصدر "الاسْتِفْعالِ"، فحذفت إحدى الألفين وعوض عنها التاء.

واختلف النحويون، أيُّ الألفينِ المحذوفةُ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف المصدر: "إفعالٍ، واستِفْعالٍ"؛ لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال حصل بها، وذهب الأَخْفَشُ والفَرّاءُ إلى أن المحذوفة عين الكلمة، والأول أظهر.

قوله: (وَقيلَ: لِطَلَبِ الفِعلِ والسُّؤالِ) أي: لطلب فاعله من مفعوله أصلَ الفعل.

وظاهر قوله: **(وقِيلَ)** أن مجيء هذا الباب للطلب ضعيفٌ، وليس كذلك، بل مجيئه للطلب هو الأكثر كما هو مذهب الجمهور، بل لا تخلو هذه الصيغة عن الطلب في كل معانيها التي ستذكر، كما عليه المحققون، فكان على المؤلف - رحمه الله - أن يقول: "وَبِناؤُهُ لِلطَّلَبِ غالِبًا كـ"اسْتَغفَرْتُ اللهَ" - أَيْ: طَلَبتُ المَغفِرةَ منه الله تعالى"[١].

والطلب والسؤال إما أن يكون:

أ) صريحًا حقيقةً، نحو: "استَغفَرتُه"، و"اسْتَكْتَبْتُه"، و"اسْتَخْرَجتُ زيدًا مِن الدّارِ"، فإنه لطلب المغفرة والكتابة والخروج حقيقةً[٢].

ب) أو تقديرًا، نحو: "اسْتَخْرَجْتُ الوتِدَ"[٣]، ولا يمكن أن يكون الطلب هنا

---

(١) فإن قيل: المقابلة في كلام المصنف غير واضحة؛ لأنه قال: "وَبِناؤُه للتَّعدِيةِ غالِبًا، وقد يكون لازمًا، وقيل: لطلب الفعل".
يجاب بأنه بعد كونه مشتركًا بين المتعدي واللازم، قيل: يكون لطلب الفعل، فكونه لطلب الفعل لا ينافي كونه للتعدية فلا تقابل.

(٢) من الطلب مع المبالغة في الفعل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، الاسْتِعْصامُ: بِناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، وهذا برهانٌ لا شيءَ أوضَحُ منه على أن يوسف - عليه السلام - بريءٌ مما أضاف إليه بعض من فسروا الهمَّ والبرهانَ بما لا يليق بهذا النبي الكريم، ونحوه: "استَمسَكَ، واستَوسَعَ الفَتْقُ، واسْتَفْحَلَ الخَطبُ"، ومن الطلب مع المبالغة في الفعل قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المدثر ٥٠] "قال البقاعي: ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ أَي: مُوجِدَةٌ للنِّفارِ بغاية الرغبة فيه حتى كأنها تطلبه من أنفسها؛ لأنه من شأنها وطبعها". "نظم الدرر" (٩/٢٥٣) فأبقى السين على بابها من الطلب، وقد فسره بذلك الزمخشري أيضًا في هذه الآية الكريمة.
ومثله: "اسْتَكْبَرَ": ففيها المبالغة والطلب معًا، أي: قوِيَ كِبْرُه وبالغ فيه وطلبه بالتشبع بغير استحقاق كأنه يطلب المزيد، وعدَّ نفسَه كبيرًا، فعُبِّر عن ذلك بصيغة "الاسْتِفْعالِ"؛ للإيذان بأن ما عنده محض طلب لأن يكون كبيرًا، وهو ليس كذلك.

(٣) "الوَتِدُ" بفتح التاء وكسرها: ما رُزَّ في الأَرض أَو الحائط من خشب.

حقيقيًا ؛ فإن الوتد لا يطلب منه الخروج ، كما في "اسْتَخرَجتُ زيدًا" إلا أنه بِمُزاولةِ إِخراجِه والاجتهادِ في تحريكه كأنه طُلِب منه أن يخرج ، فنزل السعي بذلك من تخليل واجتهاد لقصد إخراجه ونحوه منزلة طلبه ؛ فلذلك جعل الطلب تقديرًا ، وبهذا يُعْلَمُ الفرقُ بين "أَخْرَجْتُهُ" ، و"اسْتَخْرَجْتُهُ" ، فقولك: "أَخرَجتُه" لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف "اسْتَخْرَجْتُه" ، ومثله: "اسْتَخْرَجتُ الذَّهَبَ ، واسْتَنبَطْتُ الماءَ"[1] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ [يوسف: ٧٦] .

بقية معاني "اسْتَفْعَلَ":

تقدم معنيان لصيغة "اسْتَفْعَلَ" ، وهما: الصَّيرُورَة ، والطلب ، وبقي أربعة معانٍ أخرى:

١) **عَدُّ الشَّيءِ مُتَّصِفًا بصِفةٍ:** كـ"اسْتَسْمَنتُ فُلانًا" ؛ أي: عددته سمينًا ، و"استكرَمتُه": أي: عددته كريمًا ، وَ"استَعظَمتُه": عددته ذا عظمة ، و"استَحسَنتُ كَذا ، واستَصوَبتُه": اعتقدت حسنه وصوابه ، وكذلك: "استَصْعَبْتُه ، واسْتَقْبَحْتُه ، واسْتَقْصَرْتُه" .

٢) **وِجْدانِ الشيء متصفًا بالفعل:** كـ"اسْتَوْبَأْتُ الأَرضَ": وَجَدْتُها وَبِيئَةً ، وَ"اسْتَجَدْتُ الشَّيءَ": وجدته جيداً .

---

(١) ذكر ابن جني سر تقديم السين والتاء الدالة على الطلب على حروف الفعل في «الخصائص» ، حيث قال: "وذلك نحوُ: "اسْتَفْعَلَ" ، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وَفْقُ المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه ، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروفُ الأصلِ الحروفَ الزائدةَ التي وضعت للالتماس والمسألة" . "الخصائص" (٢/١٥٦) .

٣) المطاوعة: كـ"أَرَحْتُه فاستَراحَ"، و"أَقَمْتُه فاستَقامَ"، و"أَحكَمتُه فاستَحكَمَ"[(١)].

٤) قيل: بمعنى" فَعَلَ": نحو: "اسْتَقَرَّ" بمعنى "قَرَّ"، لكنَّ الحقَّ أن "استَقَرَّ" تدل على المبالغة في القرار، أي: وُجِدَ قَرارُه وُجودًا تامًّا.

يلاحظ مما سبق أن هذا الباب للتعدية غالبًا كـ" اسْتَخْرَجَ"، وقد يكون لازمًا كـ"اسْتَقَرَّ".

(١) ولا يخلو مع المطاوعة من مُبالغةٍ.

[البَابُ الثَّانِي]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ ـ يَفْعَوْعِلُ ـ افْعِيعَالًا.

مَوْزُونُه: اعْشَوْشَبَ ـ يَعْشَوْشِبُ ـ اعْشِيشَابًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه، والوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِه بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُه: لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأنَّه يُقَالُ: «عَشُبَ[١] الأَرْضُ»: إذا نَبَتَ عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ في الجُمْلَةِ[٢]، ويُقَالُ: «اعْشَوْشَبَ الْأَرْضُ»: إذا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (**البَابُ الثَّاني**) قدمه علىٰ "باب افْعَوَّلَ" لكون أحد الزوائد من جنس الأصول، وقدمه علىٰ "بابِ افْعَالَّ"؛ لأنَّ كلَّ الزوائدِ فيه قبل الآخر.

قوله: (**اعْشَوْشَبَ**) لَمْ يختلفوا هنا في كون الزائد هو الثاني؛ لوجود الفصل بينهما بالواو بخلاف: "فَعَّلَ"، و"تَفَعَّل" فإنهم اختلفوا فيهما كما سبق.

فإن قيل: الشِّينُ في "اعْشَوشَبَ" ليست من حروف الزيادة العشرة المجموعة في "سألتُمُونيها" أو "اليَومَ تَنساهُ" فكيف يحكم عليها بأنها زائدةٌ، وقد قالوا: إن الحروف التي تزاد في الأسماء والأفعال لا بد أن تكون منها؟

(١) جاء من الباب الرّابع والخامس: (عَشِبَ، يَعْشَبُ)، (عَشُبَ، يَعْشُبُ).

(٢) وفي نسخةٍ: «إذا ظهرَ نباتُ وَجهِ الأَرْضِ في الجُملَةِ».

أجيب: بأنه من المعلوم أن الزائد إذا كان من جنس الحروف الأصول للتضعيف أو الإلحاق لا يلزم أن يكون من حروف "سألتُمُونيها"، بخلاف الزائد لغير ذلك اطرادًا، فإنه يلزم أن يكون منها، فلذلك زيدت الشين في "اعْشَوْشَبَ"، و"اخْشَوْشَنَ"، وليست من حروف الزيادة؛ لأن الزيادة للتضعيف.

قوله: (اعْشِيْشَابًا) أصله: "اعشِوشابًا": بزيادة الألف قبل آخره، وتكرير العين، وكسر الشين، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها كما في "مِيزان" أصلها: "مِوْزان"؛ لأن الياء حرف علة ضعيفٌ، والكسرة تستدعي قلبه إلىٰ جنسها وهي الياء.

قوله: (علىٰ ستَّةِ أَحرُفٍ) ثلاثةٌ أصليةٌ وثلاثةٌ زائدةٌ؛ إذ أصله "عَشُبَ" فصار "اعْشَوْشَبَ".

قوله: (وَحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ عَين فِعلِه) أي: بأن يكون ذلك الحرف مماثلًا لعين فعله كالشين مع الشين مثلًا.

قوله: (وبِناؤُه لِمُبالَغةِ اللّازِمِ) وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازمًا، فبناء هذا الباب يكون لازمًا، ولم يرد منه متعديًا إلا "احلَولَيتُه" بمعنىٰ "اسْتَحْلَيتُه" علىٰ وجه المبالغة(١)، و"اعْرَورَيْتُ الفَرَسَ": ركبته عُريانًا جدًا، قيل: ولا ثالث لهما؛ فلندرة المتعدي لم يتعرض له المصنف.

قوله: (عَشُبَ الأَرْضُ) مِن العُشبِ بمعنىٰ النبات الرَّطبِ، أي: صارت ذاتَ نباتٍ رَطْبٍ، أي: عُشبٍ وكَلأً.

واعلم أنَّ هناك ثلاثة ألفاظ، هي: "حَشِيشٌ"، "وَعُشْبٌ"، "وَكَلأٌ"، فالعشب:

(١) ومنه "احْلَولىٰ الرَّجلُ جارِيَتَه": إذا استحلاها علىٰ وجه المبالغة.

مختصٌ بالرطب، والحشيش: مختص باليابس، والكَلأ: يشمل اليابس والرطب، وَذَكَّرَ الفِعْلَ "عَشُبَ"؛ لأن "الأَرضَ" مؤنثٌ مجازيٌ يجوز معه التذكير والتأنيث[١].

قوله: (في الجُمْلَةِ) أي: قليلًا، فإنَّ لفظةَ **(في الجُملةِ)** تستعمل في القلة، فيكون حاصل المعنى: صارتِ الأَرضُ ذاتَ نباتٍ قليلٍ.

قوله: **(إذا كَثُرَ نباتُ وَجهِ الأَرضِ)** أي: كثر عشبها، فعُلِم أن هذا الباب يفيد المبالغة في الزيادة في أصل الفعل، وكذلك "اخشَوشَنَ الشَّيءُ": اشتدت خشونته، وهي ضد اللين، و"اخْشَوشَنَ الرَّجلُ": تَعَوَّدَ لُبسَ الخَشِنِ أو عاش عيشًا قاسيًا، وكذلك يقال في: "اغرَورَقَتْ عَيناه بالدَّمعِ"[٢]، و"اغْدَودَنَ النَّبْتُ"[٣]، و"اخلَولَقَ أَن يَفعَلَ كذا"[٤].

---

(١) دليل تأنيث الأرض عود الضمير عليها مؤنثًا كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

(٢) امْتَلأتْ بالدَّمْعِ كأنَّها غَرِقَتْ فِيهِ.

(٣) اغْدَودَنَ: طال واخضَرَّ حتى ضَرَبَ إلى السواد من شدة رِيِّه وكان ناعمًا، و"اغْدَوْدَنَ الشَّعَرُ": طالَ وَتَمَّ، و"الغَدَنُ": النِّعْمَةُ واللِّينُ وسعة العيش، والاسترخاء والفتور.

(٤) "اخْلَولَقَ": من أفعال الرجاء من أخوات "كادَ"، أصله: "خَلُقَ"، تقول: "اخْلَولَقَ أَنْ يَفْعَلَ كَذا": إذا كان حقيقًا وجديرًا أَنْ يَفْعَلَ، فـ"اخْلَولَقَ" فيه مبالغةٌ في كونه جديرًا مع الرجاء.

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ ـ يَفْعَوِّلُ ـ افْعِوَّالًا.

مَوْزُونُه: اجْلَوَّذَ ـ يَجْلَوِّذُ ـ اجْلِوَّاذًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحرُفٍ، بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه، وَالوَاوَينِ بَينَ العَينِ واللَّامِ.

وَبِناؤُه: أيضًا لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأنَّه يُقالُ: «جَلَذَ الإبِلُ»: إذا سَارَ سَيرًا بِسُرعَةٍ في الجُملَةِ، ويُقَالُ: «اجْلَوَّذَ الإبِلُ»: إذا سَارَ سَيرًا بِزيادَةِ سُرْعَةٍ.

﴾ الشَّرح ﴿

قوله: (البَابُ الثَّالِثُ) قدمه لكون الزوائدِ كُلِّها قبل الآخر.

قوله: (اجْلَوَّذَ الإبِلُ) إذا أدامت السّير مع سرعةٍ ومَضاءٍ، وهو نوعٌ مِن سَيرِ الإبِلِ، قال سيبويه: "ولا يستعمل إلا مزيدًا"[(١)].

قوله: (اجْلِوّاذًا) إنما لم تنقلب الواو ياءً في المصدر كما انقلبت في "اعشِيشابا"؛ لأنها مشددةٌ، فلم تنقلب؛ لتقدم الإدغام على الإعلال، فَقَوِيَتِ الواوُ بالإدغام فحَصَّنها عن القلبِ، وقد جاء في معاجم اللغة أن مصدره ورد أيضًا على

---

(١) "الكتاب" سيبويه (٤/٧٦)، فظاهر كلام سيبويه أن "جلذ" لا يستعمل إلا مزيدًا كـ"اجْلَوَّذَ"، ولا يستعمل مجردًا، والمصنف قال: «لأنَّه يُقالُ: «جَلَذَ الإبِلُ»: إذا سارَ سَيْرًا بِسُرعَةٍ في الجملَةِ» فظاهره أنه مستعمل، لكن قد يقال لا مخالفة؛ لأن المصنف ذكر هذا تفهيمًا للطالب للفرق بين المجرد والمزيد بدون نظر إلىٰ استعمال العرب للمجرد أو عدم استعماله.

"اجْلِيوَاذًا" بقلب الواو الأولىٰ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها نظرًا لتقدم الإعلال علىٰ الإدغام، وهذه لغة قليلة.

قوله: (وَبِناؤُهُ أَيْضًا لِمُبالَغَةِ اللّازِمِ) أي: لإفادة المبالغة والكثرة في أصل الفعل اللازم؛ لأن ما يكون لمبالغة اللازم يكون لازمًا أصلًا وفرعًا، وقد يكون متعديًا؛ فيكون لمبالغة المتعدي نحو:

"اعْلَوَّطَ الرَّجُلُ بَعِيرَه": إذا تعلق بعنقه وعلاه، أو ركبه بلا خِطامٍ ولا لِجامٍ، فما ذكره صاحب المتن بقوله: «**وبِناؤُه أَيضًا لِمُبالَغةِ اللّازمِ**» أَغلَبِيٌّ، أو نقول: التعدي نادرٌ، والنادر كالمعدوم، ولذا لم يُبالِ به.

قوله: **(جَلَذَ الإِبِلُ إِذا سارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ)** أَوْجَبَ جَماعَةٌ مِن شُرّاحِ «البناءُ» التأنيث هنا كما تقدم، وقالوا: "الصواب "جَلَذَتْ"، و"سارَتْ" بالتأنيث؛ لكون الإبل من أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها لغير الآدميين، فالتأنيث لازمٌ لها، لكِنْ في المسألة خلافٌ فقد أجاز جماعةٌ من علماء النحو التذكير والتأنيث في اسم الجمع مطلقًا بدون تقييد بكونه للعاقل أو غير العاقل، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة.

[البَابُ الـرَّابعُ]

قالَ المُصَنِّـفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

البَابُ الرَّابعُ: افْعَالَّ ـ يَفْعَالُّ ـ افْعِيلَالًا.

مَوْزُونُه: احْمَارَّ ـ يَحْمارُّ ـ احْمِيرَارًا.

وَعلامَتُه: أَنْ يَكونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه، والأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِنَاؤُه: أَيْضًا لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ، لكِنَّ هذا البابَ أَبلَغُ مِنْ «بابِ الافْعِلَالِ»؛ لأَنَّه يُقَالُ: «حَمِرَ زَيْدٌ» إذا كَانَ له حُمْرَةٌ في الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: «احمَرَّ زَيدٌ»: إذَا كانَ له حُمْرَةٌ مُبالَغةً، وَيُقالُ: «احْمَارَّ زَيْدٌ»: إذا كانَ له حُمْرَةٌ زِيادَةَ مُبالَغةٍ.

الشَّرح

قوله: (**افْعالَّ، يَفْعالُّ**) أصله: "افعالَلَ، يفعالِلُ" فسكّنت اللّام الأولىٰ وأدغمت في الثّانية فصار: "افْعالَّ، يَفْعالُّ".

قوله: (افْعِيلالًا) قياس مصدر الخماسيِّ والسُّداسيِّ إذا كان مبدوءًا بهمزة وصل أن يكون علىٰ وزن الماضي مع زيادةِ ألفٍ قبل الآخر وكسرِ الثالثِ كـ"انطَلَقَ انطِلاقًا"، "واستَخْرَجَ استِخْراجًا"، فالفعل "افْعَالَّ" كسر ثالثه فقلبت الألف ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وزيدت ألفٌ بين اللامين ففك الإدغام، وإنما لم يدغم في المصدر؛ لكون الألف فاصلةً بين المتجانسين.

قوله: (احْمارَّ) أصله: "حَمِر" فزيدت في أوله همزةٌ، وزيد بين العين واللام

ألفٌ، وكُرِّرتِ اللامُ، والزائد هو الثاني.

قوله: (حُمْرَةٌ في الجُمْلَةِ) أي: حُمْرَةٌ قليلةٌ مُجْمَلةٌ.

قوله: (أَبلغُ مِن بابِ الافْعِلَالِ) لما تقرر أن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ، فـ"احْمارَّ" أبلغ من "احْمَرَّ"، وَ"احْمَرَّ" أَبْلَغُ مِن "حَمِرَ".

وكذلك تقول: "شَهِبَ الشَّيْءُ، شَهَبًا": صار ذا بياض غالب علىٰ السواد، وَلَوْ قَصَدْتَ المُبالَغَةَ، قُلْتَ: "اشْهَبَّ اشْهِبابًا"، وإذا قصدت زيادتها، قلت: "اشْهابَّ اشْهِيبابًا".

وذهب جماعةٌ إلىٰ أن الفرق بينهما أن "افْعَلَّ" كـ"احْمَرَّ" يقال فيما لم يخالطه لونٌ آخَرُ(١) ولَزِمَ لَونَه فلم يتغير من حال إلىٰ حال، و"افْعَالَّ" يقال لما خالطه لَوْنٌ آخَرُ أو كان اللونُ عَرَضَ لسببٍ يزول كأنْ كان يَحمارُّ مَرَّةً ويَصفارُّ أُخرىٰ، فهو

(١) جاء في "درة الغواص في أوهام الخواص": "يقولون من هذا النوع أيضاً: "قد اصْفرَّ لونه من المرض"، و"احمرَّ خدُّه من الخجل"، وعند المحققين أنه إنما يقال: "اصفرَّ، واحمرَّ" ونظائرهما في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر وثبت واستمر، فأما إذا كان اللون عرض لسبب يزول ومعنىٰ يحول فيقال فيه: "اصفارَّ، واحمارَّ"؛ ليفرق بين اللون الثابت والمتلون العارض، وعلىٰ هذا جاء في الحديث "فجعل يحمارَّ مرة ويصفارُّ أخرىٰ". "درة الغواص" الحريري (٨)، يقول علي هاني: ومثله في لسان العرب مادة "حمر" (٤/٢٠٨)، وناقش هذا القولَ شارحُ "درة الغواص" أحمد بن محمد الخفاجي المصري حيث قال: "قال ابن بري": هذا غير معروف عند أحد من البصريين ألا ترىٰ أن الخليل، وسيبويه، وجميع أصحابه يرون أن "احمرَّ" مقصور من "احمارَّ"، و"ادهمَّ" من "ادهامَّ"، وهما عندهم بمعنىٰ، وكذا "احمرَّ"، و"احمارَّ" لا فرق بينهما، وقد سوىٰ بينهما ابن عصفور، وقيل: "افعالَّ" أبلغ من "افعلَّ"، والفرق الذي ذكره من قال به صرح بأنه أكثري، ومن اللزوم في الألف ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ومن العُروض مع عدمهما نحو: "اصفرَّ وجهه خجلاً"". "شرح درة الغواص" (١٥١)، يقول علي هاني: معنىٰ الدُّهْمةِ: السواد، و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]: اسمُ فاعِلٍ منه: بمعنىٰ خَضْراوانِ تَضربانِ وَتَميلانِ إلىٰ السَّوادِ مِن شِدَّةِ الخُضرَةِ، يقالُ: "ادهامَّ الزَّرعُ": اشتدت خضرته من الرِّي حتىٰ مال إلىٰ السواد، وفيها مع ذلك المبالغة في اللون، ويزيد المد اللازم الكلمي المثقل في هذه القوة في اللون.

للألوان الطارئة غير الثابتة.

قوله: (إذا كانَ لَه حُمرَةٌ مُبالَغةً) أي: زائدةً على ما عبر عنه بـ"حمِر"، فهي حُمرَةٌ كَثيرَةٌ بِنَوعٍ كثرةٍ.

واعلم أن هذا الباب يجيء غالبًا **للألوانِ والعيوبِ الظاهرةِ** كـ"باب الافْعِلَال"، وإليك أمثلةَ ذلك:

١) **من الألوان:** "ابْياضَّ، يَبْياضُّ، ابْيِيْضاضًا"، و"اسْوادَّ، يَسْوادُّ، اسْوِيدادًا"، و"اصْفارَّ، يصْفارُّ، اصفِيرارًا"، و"ادْهَامَّ، يَدْهَامُّ، ادْهِيمامًا"، ومنه قوله تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤][١] وهي أبلغ من: "ابيَضَّ، واسوَدَّ، واصْفَرَّ، وادْهَمَّ" كما تقدم.

٢) **من العيوب الظاهرة:** احْوَالَّ[٢]، واعْوَارَّ[٣]، تقول: "اعْوَارَّ، يَعْوَارُّ، اعْوِيرَارًا"، و"احْوَالَّ، يحْوَالُّ، احْوِيلَالًا".

وبهذا نكون بحمد الله تعالى قد شرحنا جميع مزيد الثّلاثيّ الّذي ليس للإلحاق، وقد وضعنا جدولًا توضيحيًّا ملخّصًا لما درسناه زيادةً في تثبيت المعلومة:

---

(١) فإن قلت كيف التمييز في مثل هذه الكلمة وأمثالها بين اسم الفاعل واسم المفعول، مثل: "مُشْهابٍّ، وَمُخْتارٍ، ومُنْجابٍ" وغيرها؟
أجيب بأنَّ: الفرق بينهما لا يظهر في اللفظ بل الفرق تقديريٌّ، مثلًا "مُدْهامٌّ" إذا كان اسم فاعل فالتقدير: (مُدْهامِمٌ) بكسر الميم الأولى، وإذا كان اسم مفعول يكون "مُدْهامَم" بفتح الميم الأولى، وكذلك البواقي، و"مُدْهامَّتانِ" في الآية اسم فاعل.

(٢) يقال: حَوِلَتْ عيناه: إذا أصابهما الحَوَلُ، وهو اضطراب في البصر.

(٣) عوِر الرَّجُلُ: ذهب بصرُ إحدى عينيه.

مَزيدُ الثُّلاثيِّ غَيرُ المُلحَقِ بِشَيءٍ		
مَزِيدٌ بِحَرفٍ	مَزِيدٌ بِحَرفَينِ	مَزيدٌ بِثَلاثَةِ أَحرُفٍ
أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعالًا	انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعالًا	اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعالًا
فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيْلًا	افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعالًا	افْعَوعَلَ يَفْعَوعِلُ افْعِيعالًا
فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلَةً ، وفِعالًا ، وَفِيعالًا	افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا	افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا
	تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا	افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْلَالًا
	تَفاعَلَ يَتَفاعَلُ تَفاعُلًا	

[الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

وَواحِدٌ مِنْها لِلرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بابٌ واحِدٌ:

وَزْنُه: فَعْلَلَ ـ يُفَعْلِلُ ـ فَعْلَلَةً، وفِعْلَالًا.

مَوْزُونُه: دَحْرَجَ ـ يُدَحْرِجُ ـ دَحْرَجَةً، ودِحْرَاجًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ، بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيّةً.

وبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

مِثَالُ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: «دَحْرَجَ زَيدٌ الحَجَرَ».

وَمِثالُ اللَّازِمِ، نَحْوُ: «دَرْبَخَ زَيدٌ»[١].

❁ الشَّرح ❁

شرع المصنف بعد ذِكْرِ الثَّلاثيِّ المُجَرَّدِ والثلاثيِّ المزيدِ بذكر الرُّباعيِّ المجرَّدِ، وما تشعَّب منه، فذكر له بناء واحدًا، فقال:

(وَواحِدٌ منها) أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين.

قوله: (لِلرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ) هو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب علىٰ أربعة أحرف أصول، ويسمىٰ "بابَ الفَعْلَلَة"، وهو باب واحدٌ فقط بخلاف الثلاثيِّ المجرد فهو ستة أبواب كما تقدم.

(١) أيْ: طأطأ رأسَه، وحَنَىٰ ظهرَه.

قوله: (وهوَ باب واحِدٌ) وهنا ثلاثة أسئلة:

١) **السؤال الأوَّلُ:** لِمَ لَمْ يتصرفوا في الرباعي بفتح عينه وكسرها وضمها، فقالوا: "فَعْلَلَ"؟

أجيب بأنهم: لم يتصرفوا في الرباعي كما تصرفوا في الثلاثي المجرد بفتح عينه وكسرها وضمها فقالوا: "فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ" بل التزموا فيه تسكين العين؛ لخفة الثلاثي وثقل الرباعي؛ لذا كان بابًا واحدًا[١].

٢) **السؤال الثاني:** لِمَ سَكَّنُوا العين في "فَعْلَلَ"، وَلِمَ كان السّكون في العين دون غيرها؟

أجيب: بأنهم سَكَّنُوا العين لتعذر تحريكِ عينِه لتوالي أربعِ متحركاتٍ في كلمة واحدة، والعرب تكره توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة، وإنما خصت العين بالسكون لعدم إمكان غيرها:

أ ـ لأن إسكان الأول يمنع الابتداء بالكلمة؛ إذ لا يُبتَدأُ بالساكن، فحركوه بالفتح للخفة.

ب ـ وإسكان اللام الأولىٰ يلزم عليه التقاءُ الساكنين عند اتصاله بضميرِ الرفعِ المتحركِ حيث يسكن آخره، نحو: "دَحْرَجْتُ"، فحركوه بالفتح للخفة.

ج ـ وإسكان الآخر يمنع منه وجوب بناء الماضي علىٰ الفتح، فتعين تسكين العين.

٣) **السؤال الثالث:** لِمَ لَمْ يَرِدْ في الفعلِ المجردِ إلا الثلاثيُّ والرباعيُّ، ولَمْ

---

(١) ولِثِقَلِ الرُّباعيِّ التزموا فيه الفَتَحَات لخفتها لكنْ لمَّا لمْ يكنْ في كلامهم أَرْبعُ متحركاتٍ متواليةٍ في كلمة سَكَّنوا العين كما سيأتي.

يَرِدِ الثنائيُّ المجرَّدُ والخماسيُّ المجرَّدُ؟

أجيب بأنه ورد كذلك بشهادة التتبع والاستقراء؛ للمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي إلى الثقل؛ لأن الفعل ثقيلٌ؛ لدلالته على الحدث والزمان والفاعل، ولكثرة تصرف الفعل وهو يقتضي التخفيف.

وأما جعله ثنائيًا فهو يؤدي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغييرات، بخلاف الاسم فيما سبق فلم يمنع من الخماسي والثنائي.

فإن قيل: قد جاء الثنائي في الفعل في نحو: "صُنْ"، و"بعْ".

أجيب بأن المراد من قولهم "لا يكون ثنائيًا" أنه لا يكون بأصل الوضع ثنائيًا، وهذان الفعلان ونحوهما أصلها ثلاثي وهو: "صُوْنْ"، و"بِيْعْ" فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.

قوله: **(فَعْلَلَةً، وَفِعْلالًا)** ما كان على وزن "فَعْلَلَ" فمصدره:

أ) على "فَعْلَلَة" سواءٌ كان مضاعفًا[1] أم لا، كـ"وَسْوَسَ، وَسْوَسَةً"، و"دَحْرَجَ،

---

(١) المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الرباعي، والمضاعف الرباعي هو: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، نحو: "زَلْزَلَ"، و"عَسْعَسَ".
وقد اختلف العلماء في وزن الرباعي المضاعف كـ"زَلْزَلَ"، على أربعة أقوال:
١ ـ **الأول**: أنه ثنائيٌ؛ ووزنه "فَعْفَعَ" تكررت فاؤه وعينه فهو ثنائيٌ مُكرَّرٌ مركبٌ من حرفين، مُلْحَق بالرباعي المجرد "فَعْلَلَ"، ودليلهم أن "زلزل" تكرير "زل" بمعنى حرك، وكبكب تكرير "كب"، وكذلك "صرصر" تكرير "صر" بمعنى صَوَّت، و"دمدم" تكرير "دم" بمعنى أهلك، أو لَطَخ، والمَعْنَى أطبق عليهم العذاب وعمهم به، وبه قال الفراء وجماعة من النحويين، ونوقش هذا القول بأنه غلطٌ؛ لأن أقل الأصول ثلاثةٌ: فاءٌ وعَينٌ وَلامٌ، فقولهم يؤدي إلى إسقاط أحد أصوله الثلاثة؛ وهو اللام، وذلك لا يجوز.
٢ ـ الثّاني: أنه من مزيد الثلاثي؛ ووزنه "فَعْفَل" والثالث زائد، والقائلون بهذا القول يرون أنَّ الحرفَ الثالثَ في نحو: "زَلْزَلَ" و"صَرْصَرَ" تكرير للحرف الأول؛ كتكرير السين في "كَسَّرَ"، والدالِ=

دَحْرَجَةً".

ب) ويجيء على وزن "فِعْلالٍ" أيضًا إنْ كان مضاعفًا ؛ كـ"وَسْوَسَ ، وِسْواسًا".

ويؤخذ من هذا أن مجيء مصدر "دَحْرَجَ" على "دِحْرَاجٍ" ، ليس بقياسي ؛ لأنه ليس مضاعفًا ، وقد نص جماعة من العلماء أنه لم يسمع[1] ، قال الخضري: قوله:

= في "قَرْدَد" فيكون وزنه ـ حينئذٍ ـ "فَعْفَلَ" ، فأصل "زَلْزَل" "زلل" وأصل "صرصرَ" ، "صرر" "وأصل كبْكَبَ "كبب" ، وقالوا: ما يبقى في نحو "زَلْزَلَ ، وصَرْصَرَ" ـ بعد سقوط الثالث مناسبٌ للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة لشهادة الاشتقاق: فـ"زَلْزَلَ" من "زَلَّ" ، و"صَرْصَرَ" من "صَرَّ" ، و"دَمْدَمَ" من "دمَّ" ، فيكون الثالث زائدًا للإلحاق كما نص عليه الكفويُّ في "شرح البناء" (٢٥١) ، واختار هذا قُطْرُبٌ ، والزجاج ، ابن القطاع ، ونسب للخليل في أحد قوليه ، ورده ابن جني ، وابن عقيل ، والسيوطي بأن هذا الوزن مفقود وهو "فَعْفَل".

٣ ـ الثالث: أنه على "فعَّل" "فأصل "زَلْزَل" "زَلَّلَ" وأصل "صرصرَ" ، "صَرَّرَ" "وأصل كبْكَبَ "كبَّب" ، استُثْقِل للأمثال الثلاثة ؛ فأبدل من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول من الكلمة ، واختار هذا جماعة من الكوفيين والبصريين ونسب لسيبويه.

٤ ـ الرابع: أنه رباعيٌ ؛ ووزنه "فَعْلَلَ" ؛ وهو أوسع المذاهب انتشارًا واشتهارًا بين اللغويين ؛ وهو مذهب أكثر البصريين ، واللغويين. انظر "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" السيوطي (٨/٢) ، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر" ابن القَطَّاع (١١١) ، "تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم" عبد الرزاق بن فراج الصاعدي (١٠٨/١).

(١) في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

أ) **القول الأول**: وهو المشهور بين الصرفيين والنحويين أن "دحراجًا" ليس بمقيس ولم يسمع ، قال سيبويه: "وربما لم يأت فعلال ، نحو: دحرجته دحرجة ، ولم يسمع دحراج". "الكتاب" (٤٦١/٤) ، وقال ناظر الجيش: "وقد نص سيبويه على أن مصدر «فعلل» الذي لا ينكسر يجيء على مثال: "فعللة. . ، قالوا: ولكنه ـ يعني مثال فِعْلال ـ كثر في المضاعف كـ«الزّلزال» و«القلقال» ولم يسمع «دحراج»". "شرح التسهيل" (٣٧٩٩/٨). وقال ابن عقيل في شرح التسهيل: "ولم يسمع في دحرج دحراج" "المساعد شرح تسهيل الفوائد" (٣٧٩٩/٨) ، وقال الصبان على الأشموني: "قوله: "نحو: دَحْرَجَ دِحْرَاجًا" نقل في التصريح عن عبد الله بن علي الصَّيمَري في "التبصرة" (٧٧٣/٢) وعن غيره أن "دحراجًا" لم يسمع في "دحرج" ، و"فِعلال" غير مقيس ، وسمع سرهفت الصبي سرهافًا: إذا أحسنت غذاءه". "حاشية الصبان على الأشموني". (٤٦٦/٢). =

"دِحْرَاجًا" مجردُ مثالٍ، وليس مسموعًا، وقيل: إنه قياس مطلقاً"[١].

قوله: (بِأَن يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِه أَصلِيّةً) احتراز عن الرباعي الذي ليس كل حروفه أصلية، كالرباعي الذي زِيد فيه حرفٌ واحدٌ على الثلاثي المجرد مثل: "شَمَلَ" أصله: "شَمَل" فزيدت اللام في آخره للإلحاق[٢].

قوله: (دَحْرَجَ ـ يُدَحْرِجُ ـ دَحْرَجَةً، ودِحْراجًا) قال ابن مالك: "قد جرت عادة النحويين ألا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعلَ الأمرِ، ولا فعلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، مع أن مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه والمازني أنَّ فِعْلَ ما لم يسم فاعله أصلٌ أيضًا، فكان ينبغي على هذا إذا عُدَّتْ صِيَغُ الفعلِ المجردِ من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاثُ صيغٍ:

أ ـ صيغة للماضي المصوغ للفاعل كـ"دَحْرَجَ".

= ب) **القول الثاني:** قيل: إنه قياس مطلقًا، فعلى هذا يكون "دحراج" قد جاء على القياس، قال بحرق في "شرح لامية الأفعال" عند قول ابن مالك: "لِفَعْلَلَ ائتِ بفِعْلالٍ وفَعْلَلَةٍ" أي: وَأْتِ بوزن المصدر من فعلل، وهو الرباعي المجرد كـ"دحرج"، على "فِعلال" بكسر الفاء، أو" فَعْللة" بفتحها، كـ"دِحْرَاج، ودَحْرَجَة"، ومثله: "زلزل، زلزالًا، وزلزلة"، و"حوقل الرجل، حيقالًا، وحوقلة": إذا أسن وضعف عن الجماع، و"سرهفت الصبي سرهافًا، وسرهفة: إذا غذيته بالأطعمة الطيبة". "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال" بَحْرَق (١٩٢)، وانظر "شرح الألفية" لابن الناظم (٤٣٧)، وكذلك الأشموني.

ت) **القول الثالث:** قول عباس حسن صاحب "النحو الوافي" حيث وقف موقفًا وسطًا فحكم على أنه قليل فقال: "وقد يكون على "فِعلال" مع قلته، نحو: "دحرجت الكرة، دحرجة، ودحراجًا". (٣/٢٠١).

(١) "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية" (٢/٩٢).

(٢) يقال" شَمَلَ الرجلُ ـ بالفتح ـ وانْشَمَل، وشَمْلَل: أَسرع وشَمَّر، أَظهروا التضعيف إِشعاراً بإِلْحاقِه. "لسان العرب ابن منظور" (٤/٢٣٣٣).

ب ـ وصيغة له مصوغًا للمفعول كـ"دُحْرِجَ".

ج ـ وصيغة للأمر كـ"دَحْرِجْ".

إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سُنَّةٍ مُطَّرِدَةٍ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما، كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء الأصالة عنها"[(١)].

قوله: (دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ) أَيْ: حَرَّكَه فاندفع مسرعًا في حُدُورٍ من العُلوِّ إلى السُّفْلِ مع تَدوِيرٍ، ومثله في التعدي: "زَلْزَلَ"، و"بَعْثَرَ".

قوله: (دَربَخَ زيدٌ) طأطأَ رأسَه وبَسَطَ ظَهرَه وَحَناه، و"دربختِ الحمامة لذَكَرها": خضعت له وطاوعته للسِّفَادِ[(٢)]، ومثله في اللزوم: ﴿حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١] أي: ثبت واستقرّ[(٣)].

---

(١) "شرح الكافية الشافية" ابن مالك (٤/٢٠١٤).

(٢) السِّفَاد: الجماع في الحيوانات والدواجن.

(٣) اعلم أنّ هذا الباب يجيء لاختصار الحكاية نحو: "بَسْمَلَ": إذا قال: "بِسمِ الله الرّحمنِ الرَّحيم"، و"حَسْبَلَ": "إذا قال: "حَسبُنا اللهُ ونعم الوكيل"، و"سَبْحَلَ": إذا قال: "سبحان الله"، و"حَمْدَلَ": إذا قالَ: "الحمد لله"، و"جَعْفَلَ": إذا قال: "جَعَلَني اللهُ فِداءَكَ"، و"حوقَلَ": إذا قال: "لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلّا بِالله".

[المُلحَقُ بالرُّباعيّ المُجَرَّدِ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(وَسِتَّةٌ منها لِـ«مُلْحَقِ دَحْرَجَ»).

الشَّرح

لما فرغ من باب الرباعي المجرد شرع في بيان ما أُلحِق به.

وملحقُ "دَحْرَجَ" يكون بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد، ويقال لهذه الستة: "الفَوْعَلةُ، والفَيْعَلَةُ، والفَعْوَلَةُ، والفَعْيَلَةُ، والفَعْلَلَةُ، والفَعْلَيَةُ".

والأَوْلَى أن يَجْعَلَ المُصَنِّفُ الملْحَقَ بالرُّباعيِّ سَبْعَةً بزيادة "فَعْنَلَ" نحو: "قَلْنَسَ" يقال: "قَلْنَسَه": إذا أَلبَسَه القَلَنْسُوَةَ[١]، لكن المصنف اقتصر على أشهر الملحقات وترك غيرَها؛ لقلة استعمالها وغرابتها.

قوله: (لِمُلحَقِ الرُّباعِيِّ) أي: لِمَا هو ملحقٌ بالرباعي المجرد بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق.

و"**الإلحاقُ**": إدخال وزنٍ أَنْقَصَ في وزنٍ آخَرَ أَزْيَدَ منه، بزيادة حرف أو أكثر عليه؛ فيُجْعَلُ الحرفُ الزائدُ مقابلًا للحرف الأصلي في ما ألحق به؛ ليوافقَه في تصاريفه ويَجْعَلَه موازنًا له في عدد الحروف والحركات والسكنات ليعامل معاملة ذلك الوزن:

في: ١ ـ مصدره ٢ ـ وجميع تصرفاته.

(١) القَلَنْسُوَةُ: غطاءُ الرأسِ، وهو مختلفُ الأنواعِ والأشكالِ.

فـ"بَيْطَرَ" ـ مثلًا ـ مُلْحَقٌ بِـ"فَعْلَلَ" فهو موازنٌ له تمامًا في مصدره وجميع تصرفاته، فكما يقال: "فَعْلَلَ، يُفَعْلِلُ، فَعْلَلَةً، وفِعْلالًا" يقال: "بَيْطَرَ، يُبَيْطِرُ، بَيْطَرَةً، وبِيطارًا"، وكذلك يقال في: "جَهْوَرَ"، بخلاف نحو: "أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ، وَفاعَلَ"، فإنها ليست ملحقةً بـ"دَحْرَجَ" لسببين:

١. لأن مصادرها: "إفْعالٌ، وَتَفْعِيلٌ، ومُفاعَلَةٌ" على الترتيب، ومصدر "دَحْرَجَ": "فَعْلَلَةٌ" فليسَتْ موازِنةً له.

٢. الزيادات في "أَفْعَلَ، وَفاعَلَ، وَفَعَّلَ" تفيد معانيَ مطردةً بخلاف الإلحاق، كما سيأتي.

وتفصيل ذلك أن الإلحاق: أن تَزِيدَ في بناءٍ لِتُلحِقَه ببناء آخر أكثر منه حروفًا، وتعاملَه معاملةَ الملحقِ به من حيث التصريف، فتزيد على أحرف هذه الكلمة الملحقة حرفًا أو حرفين؛ لتوازن كلمةً أخرى ملحقةً بها؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى:

"في عدد الحروف، وحركاتها المعينة، والسكنات"، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها:

أ) "من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول" إن كان الملحق به فعلًا رباعيًا.

ب) "ومِنَ التَّصْغِيرِ، والتَّكْسِيرِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمعِ" إن كان الملحق به اسمًا رباعيًا.

وفي الإلحاق لا تكون الزيادة مطردة في إفادة معنًى.

وشرط الإلحاق في الأفعال: اتحادُ مصدرِ المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به، وموافقةُ

اللفظين أصلًا وزيادةً، كما سيأتي تفصيله.

أمورٌ يتميز بها الإلحاق:

١) **أولًا**: الإلحاق لا يكون بزيادة في أول الكلمة[١]، وإنما يكون بزيادة في وسطها: كزيادة الياء والواو في: "سَيْطَرَ، سَيْطَرَةً"، و"هَرْوَلَ، هَرْوَلَةً"، أو في آخرها: كزيادة الألف المنقلبة عن الياء في "سَلْقَىٰ، سَلْقَيَةً"، وكزيادة الباء في "جَلْبَبَ، جَلْبَبَةً".

٢) **ثانيًا**: ما يزاد للإلحاق، لا يكون مزيدًا لغرض معنوي تطرد زيادته لأجله[٢]، وإنما الزيادة في الإلحاق إما لأمر لفظيٍّ مجردٍ هو الإلحاقُ بوزنٍ آخرَ، أو لمعنًىٰ غيرِ مُطَّرِدٍ، كما سيأتي، فهو ليس كالزيادة في نحو: "أَكْرَمَ، وَقاتَلَ، واسْتَغْفَرَ"، مما زيادته لغير الإلحاق بل لمعنًىٰ اقتضىٰ هذه الزيادة: كـ"التَّعدِيةِ، والمُشارَكةِ، والطَّلَبِ"، فالزيادة فيها ظاهرةٌ مطردةٌ للمعاني المذكورة في أبوابها، فلا نحيلها علىٰ الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها علىٰ الغرض المعنوي.

---

(١) بخلاف الزيادة لغير الإلحاق فتكون في أول الكلمة، نحو: "أَفْعَلَ"، "افْعَلَّ".

(٢) قال السيد عبد الله "نقره كار": "وليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يكون لمعنًىٰ أصلًا علىٰ ما قيل؛ لأن معنىٰ "حَوقَلَ"، و"شَمْلَلَ" مخالفٌ لمعنىٰ "حَقَلَ"، وَ"شَمَلَ" وإنما المراد أن لا تكون تلك الزيادة مطردةً في إفادة معنًىٰ: كزيادة الهمزة في "أَكرَمَ"، وَتَكرِيرِ العَينِ في "كَرَّمَ"، وَزِيادَةِ الأَلِفِ في "فاعَلَ"، فإنه لا يقال لهذه الزيادات إنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها علىٰ وزن الرباعي؛ وذلك لظهورها في مَعانٍ أخرىٰ فلا يجوز حملها علىٰ الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها علىٰ الغرض المعنوي". "شرح الشافية" السيد عبد الله (٢٠٦)، وهذا كلامٌ رائعٌ يفيد أن الإلحاق لا لمجرد أمر لفظي كما درج عليه كثير من العلماء، لكن نازعه في تمثيله بتغير المعنىٰ في "شَمَلَ، وشَمْلَلَ" جماعة من العلماء؛ لأنه يقال: "شَمَلَ الرَّجلُ، وانْشَمَلَ، وشَمْلَلَ": أَسْرَعَ، جاء في لسان العرب: "شَمَلَ الرجلُ، وانْشَمَل، وشَمْلَل: أَسرع وشَمَّر، أَظهروا التضعيف إِشعاراً بِإِلْحاقِه. "لسان العرب ابن منظور" (٢٣٣٣/٤) فلم يتغير المعنىٰ، وسيأتي الكلام في "حَوْقَلَ".

فـ"أَكْرَمَ" مثلًا الزيادة فيها تفيد معاني مطردةً كالتعدية ـ مثلًا ـ ، فلا يقال لهذه الزيادة إنها للإلحاق وإن صار لفظ "أَكرَمَ" بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعي ، فلا يجوز حمل هذه الزيادة على الغرض اللفظي الذي هو الإلحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوي المطرد ، وكذلك الحال في زيادة "فَعَّلَ ، وَفاعَلَ" وغيرهما من الزيادة لغير الإِلحاقِ[(١)].

٣) ثالثًا: قد يتغير معنى الأصل الملحق به بزيادة الإلحاق ؛ كما في "حَوقَلَ" ، و"حَقَل" ، فإن معنى المزيد يخالف معنى الأصل ، فـ"حَقَلَ ، يحْقِلُ" ـ من باب "ضَرَبَ ، يضْرِبُ" ـ: زرَع ، وحقِلتِ الإبلُ تحقَل ـ: من باب "تعِب ، يتعَب" ـ: أُصِيبَت بالحَقْلَةِ ، وهي من أَدْواءِ الإبِلِ ، وأما "حَوقَلَ الشَّيخُ": فمعناه كَبِرَ وعجز عن الجِماع ، كذا قيل[(٢)].

٤) رابعًا: لا يجوز في الملحقات الإدغام في المتماثلين مطلقًا مع وجود مُوجِبِ الإدغام ، ولا الإعلال في غَيرِ الآخِرِ[(٣)] ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ أَن تُلحَقَ كلمَةٌ بِكلمَةٍ

---

(١) عندنا ثلاثة أدلة على كون: "أَفْعَلَ ، وفعَّلَ ، وفاعَلَ" ، نحو: "أَكْرَمَ ، وقَدَّمَ ، وقاتَلَ" ليسَتْ مُلْحَقَةً:
١ ـ أولًا: أنَّ الزياداتِ في هذه الكلماتِ اطَّرَدَت في إفادة معنًى.
٢ ـ ثانيًا: أنها لم توافق مصدر" دَحْرَجَ" ، وهو "دَحْرَجَةٌ" ، فمصدر: "أَكرَمَ": "إِكْرامٌ" ، ومصدر "قَدَّمَ": "تَقدِيمٌ" ، ومصدر "قاتَلَ ، قِتالٌ" وَكُلٌّ منها لا يوافق "دَحْرَجَة".
٣ ـ ثالِثًا: وجود الإدغام في بعض أمثلتها ، مثل: "وَادَّ" ، و"حَادَّ" ولو كانت ملحقةً لوجب فك الإدغام.

(٢) كل ما قالوا فيه: إنه تغير فيه المعنى عند الإلحاق يظهر عدم تغيره عند البحث الدقيق ، ففي مثال: "حَقَلَ ، وحَوْقَلَ" جاء في كتب اللغة: "حَوْقَلَ الرَّجُلُ حَوْقَلَةً": إذا مشى فأعيا وضعف. "تهذيب اللغة" الأزهري (٤٥٦/١) ، وهذا له علاقة وثيقة بـ"حَوقَلَ الشَّيخُ": إذا كَبِرَ وعجز عن الجِماع ، وقد بين هذه العلامة اطْفَيِّش حيث قال: "حوقل الرجل: صار شيخاً ، أي: كبيرَ السِّنِّ وضَعُفَ ، سواء ضعف عن الجماع أم لا ، ولكن الضعف عن الجماع من لوازم كبر السن. "شرح لامية الأفعال" (٢٤٦) ، فالإعياء والتعب جامع بين المعنيين ، ومن لوازمه الضعف عن الجماع ، وكذلك يقال في كل مثال ذكروه في الاختلاف بين المعنى في الإلحاق والمعنى الأصلي كما سيأتي بعض أمثلته.

(٣) قد يحصل إعلالٌ في غير الآخر ولا يؤثر على الوزن فيكون جائزًا نحو: "فِوعالٍ" تصيرُ "فِيْعَالًا" ،=

في الوزن، فلا بد من المحافظة على الوزن الملحَق به والإدغامُ والإعلالُ يُنافِيانِ ذلك؛ لأنَّه إذا حَصَلَ الإدْغامُ أو الإعلالُ في غَيرِ الآخِرِ فاتَ الغَرَضُ مِن الإلحاقِ وبَطَلَ الإلحاقُ؛ لذلك لا نُدغم ولا نُعِلُّ مع وجود مُوْجِبِهما:

أ) كما في "جَلْبَبَ" المُلحَقِ بـ"دَحْرَجَ"، وكما في "اقْعَنْسَسَ" المُلْحَقِ بـ"احْرَنْجَمَ" لَمْ يُدغَما لِئَلا يَبْطُلَ الإلْحاقُ.

ب) وكما في "جَهْوَر" الملحقِ بـ" دَحْرَجَ" لَمْ تُعَلَّ بِقَلْبِ الواوِ أَلِفًا لِئَلّا يَبطُلَ الإلْحاقُ.

وإنما جوزوا إعلال آخر المُلْحَقِ؛ لأنَّ الإعلالَ في الآخر لا يُفَوِّت الإلحاقَ؛ لأن الآخر يَصِيرُ ساكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون، والوقف على آخر الكلمة بإسكانه لا يَفُوْتُ به وزنُها:

مثل "سَلقَى" أَصْلُها: "سَلْقَيَ" أعلت الياء بالقلب ألفًا، وهذا الإعلال لم يُبْطِل الإلحاقَ؛ لأنه بقي الوزن ولم تَخْرُجِ الكلمةُ عنه.

والملحق في هذا يخالف الأصلي والمزيد فيه لغير الإلحاق، فهوَ يُدغَمُ ويُعَلُّ إن وجد مقتضي الإدغام والإعلال؛ لأن الزيادة فيه لمعنًى؛ فلم يراع الغرض اللفظي من المحافظة على الوزن نحو: "مَدَّ"(١)، و"قالَ"(٢)، و"اخْضَرَّ"(٣)، و"مرميٌّ"(٤).

٥) خامسًا: الإلحاق ليس له حروفٌ مخصوصةٌ؛ فالحروف التي تزاد للإلحاق

= فهنا الإعلال في الوسط وبقي الوزن بعده فهو جائزٌ.

(١) أصل "مدَّ": مدَدَ.

(٢) أصل "قال": "قَوَلَ" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

(٣) "اخضرَّ": أصلها: "اخضَرَر"، فأدغمت الراءان.

(٤) أصل "مَرْميٌّ": "مَرْمُويٌ" اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنةً، فقلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها، وأدغمت في الياء الثانية.

ليست خاصةً بحروف الزيادة "سألتُمُونِيها" بل تكون بجميع الحروف إلا الألف، كما هو الحال في التضعيف، نحو زيادة الباء في "جَلْبَبَ"، والدّالِ في "قَردَدَ".

٦) **سادسًا**: لا يلحق بالثلاثي؛ لأنه أقل الأصول.

٧) **سابعًا**: إن كان هناك حرفٌ زائدٌ في الأصل الملحَقِ به فلا بد من وجوده في الملحَقِ، وأما إن وجد في الملحق فلا يجب وجوده في الملحق به، فلا تلحق كلمةٌ بكلمةٍ مزيدٍ فيها إلا بأن يجيء في الملحقات ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه، فيشترط في الملحَقِ بكلمةٍ فيها حرفٌ زائدٌ أن يكون موازنًا للملحَق به.

ومَعنى "المُوازَنةِ": وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وكذلك الزائد فلا بد من مماثلته في المُلحَقِ للمُلْحَقِ به، فلا يكفي في الإلحاق مجرد التوافق في الحركات والسكنات، ولذلك: حُكِمَ على "اقْعَنْسَسَ"[١] ـ الذي أصله "قَعَسَ"، و"الألفُ والنونُ والسينُ الثانيةُ فيه زائدةٌ" ـ بأنه مُلحَقٌ بـ"احْرَنْجَمَ"[٢] ـ الذي أصله "حَرْجَمَ" و"الألف والنون زائدةٌ فيه".

ولم يحكم عليه بأنه ملحقٌ بِـ"اسْتَخْرَجَ" ـ الذي أصله "خَرَجَ"، و"الألف والسين والتاء زائدةٌ في أول الكلمة ـ مع أنه يوافقه في جميع تصرفاته؛ لأن "اسْتَخْرَجَ" تُخالِفُ "احْرَنْجَمَ" في مواضع الأصالة والزيادة وفي الحرف المزيد:

أما في الأصلية: فلأن الخاء في "اسْتَخْرَجَ" ـ وهي فاء الكلمة ـ وقعت موقع النون الزائدة في الأصل "احْرَنْجَمَ".

وأما في الزيادة؛ فلأن النون واقعةٌ في الأصل "احْرَنْجَم" بعد الفاء والعين،

---

(١) "اقْعَنْسَسَ"، "اقْعِنْساسًا": تأخر ورجع إلى الخلف مِنَ القَعَسِ، وهو خروج الصدر ودخول الظهر، وهو ضِدُّ الحَدَبِ.

(٢) "احْرَنْجَمَ القوم": اجتمعوا.

وليس في الفرع "اسْتَخْرَجَ" نونٌ في موضعها.

أَمّا "احْرَنْجَمَ" فالزائد فيه الألف والنون وقد وجد في "اقْعَنْسَسَ" الألف والنون فـ"اقْعَنْسَسَ" ملحقٌ به.

٨) ثامنًا: الفَرقُ بَينَ المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به: أن الملحق يجب أن تكون فيه زيادةٌ تلحقه بالأصل:

كالباء في "جَلبَبَ" دُونَ المُلْحَقِ به وهو "دَحْرَجَ" فلا يجب أن يكون فيه المزيد في الملحق، وكذلك "حَوْقَل" فيه زيادة الواو بين الفاء والعين دون الملحق به وهو"دَحْرَجَ"، فلا يجب وجود الزيادة في الإلحاق في الملحق به، وفي باب "اقْعَنْسَسَ" فيها تكرير السين الثانية للإلحاق دون الملحق به وهو "احْرَنْجَمَ".

بِخِلافِ "اقْعَنْسَسَ" يجب فيه وجود الألف والنون الموجودة في الملحق به، وعلى هذا القياس.

٩) تاسعًا: فائدة الإلحاق:

الذي دعا العرب للإلحاق دواع من أهمها:

أ) إفادة قوة المعنى، أو الضرورة الشعرية، أَوِ السَّجع:

أما إفادة قوة المعنى فمثالها:

"**كَوْثَر**" فهو ملحقٌ بـ"جَعْفَر" بزيادَةِ الواو، وهذه الزيادة أفادت قوة المعنى، فصيغته مفيدةٌ شدة ما اشتقت منه، فمعنى "كَوْثَر": الخَيرُ المُفرِطُ في الكَثرَةِ، وهو أحد التفسيرين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١][1].

(١) ﴿**الكَوثَرُ**﴾ في الآية: الخير المفرط الكثير: من شرف النبوة الجامعة لخيري الدارين، والرياسة العامة المُستَتبِعَةِ لسعادة الدنيا والآخرة، ويدخل فيه دخولًا أوليًا نهر الكَوثَرِ، فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ=

وكذلك "**جَدْوَلٌ**" الواو فيه زائدةٌ ملحقةٌ بـ"جَعْفَر" بزيادة الواو؛ لأنه النهر الصغير، وهم كثيرًا ما يَصِفُونَه بالتَّلَوِي وَيُشَبِّهُونَه بِالحَيَّةِ. والجَدْلُ لغةً: طيُّ الخَلْقِ وشِدَّةُ الفَتْلِ، فالزيادة أفادت قوة وكثرة التَّلَوِّي فيه.

وأما الزيادة لضرورة الشعر أو السَّجْعِ فسببها أن الشاعر قد يحتاج في شعره أو سجْعه لزيادة لأجل الوزن والسجع، فزيادة الإلحاق تسعفه في هذا، فبالإلحاق تزداد العربية غنًى وثراءً، وتتمكن من الوفاء بحاجة الشاعر والناثر إلىٰ كلمة معينة تقيم للشعر بنيانه أو تحفظ للسجع كيانه؛ فيجد كلٌّ منهما في الإلحاق ما يطلبه.

وفي قياسية ذلك رأيان للعلماء:

أ) فمن العلماء من قصر هذا علىٰ العرب الذين يستشهد بكلامهم، فقالوا: "ليس من حق أحد ـ سوىٰ العرب القدامىٰ ـ أن يزيد في بنية الكلمة الواردة شيئًا للإلحاق؛ فتلك الزيادة مقصورةٌ عليهم، وقد انتهىٰ زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم".

ب) ومن العلماء مَنْ أجاز القياس في بعض الحالات، حيث قال: "لنا أن نَقِيسَ في حالتين ونقتصِرَ علىٰ المسموع في غيرهما:

١ ـ **الحالة الأولىٰ**: إلحاق الثلاثي بالرباعي بتضعيف اللام علىٰ وزن "فَعْلَلَ"، فلنا أن نَشْتَقَّ من: "ضَرَبَ" فعلًا أو اسمًا فنقول: "ضَرْبَبَ زَيْدٌ عَمْرًا"، ونحنُ نريدُ: ضَرَبَ، أو نقولَ: "هذا ضَرْبَبٌ قَدْ أَقبَلَ".

ومن "عَلِمَ" نَقُولُ: "عَلْمَمَ" نحو: "علمَمَ زيدٌ عمرًا"، ومن "ظَرُفَ" نَقُولُ: ظَرْفَفَ[1] نحو: "ظَرْفَفَ زيدٌ".

= أنه فسر الكوثر بالخير الكثير، فقال له سعيد بن جبير: فإن ناسًا يقولون: هو نهرٌ في الجنة، فقال: هو من الخير الكثير.

(١) قال ابن يعيش في "شرح المفصل": "هذا القبيل من الإلحاق مُطَّرِدٌ ومَقِيسٌ حتىٰ لو اضطرَّ ساجعٌ=

٢ ـ الحالة الثانية: الصوغ علىٰ بناء "فَعَنلَىٰ"، فنَقُولُ مشتقِينَ من "ضَرَبَ": "رَجُلٌ ضَرَنْبَىٰ"[١]، ومن عَلِم: "عَلَنْمَىٰ" ومن ظرُف: "ظَرَنْفَىٰ" ونحوه.

فالزيادة للإلحاق في هاتين الحالتين قياسيةٌ بخلاف غيرهما.

وإليك جدولًا يوضح أوزانَ الرُّباعيِّ ومزِيدِه والمُلحَقِ بهما:

الرباعي				
المجرد	**المزيد**			
	بحرف	بحرفين		
فعْلَلَ "دَحْرَجَ"	تَفْعَلَلَ "تَدَحْرَجَ"	افْعَنْلَلَ "احْرَنْجَمَ"		افْعَلَلَّ "اقْشَعَرَّ"
الملحَق بالرباعي				
الملحَق بالرباعي المجرد "دَحْرَجَ"[٢]	**الملحَق بـ"تدحرج"**	**الملحَق بـ" احْرَنْجَمَ "**		
فَوْعَل "حَوْقَلَ"	تفوْعَل "تَجَوْرَبَ "	افْعَنْلل "اقْعَنْسَسَ"	افْعَنْلىٰ "اسْنَلقىٰ"	
فَيْعل "بَيْطَرَ"	تفَيْعَل "تَشَيْطَنَ"			
فَعْوَل "جَهْوَرَ"	تفَعْوَل "تَرَهْوَكَ"			
فَعْيَل "عَثْيَرَ"	×			
فَعْلَل "جَلْبَبَ"	تفَعْلَل "تجلبب"			
فَعْلَىٰ "سَلْقَىٰ"	تَفَعْلَىٰ "تسلقىٰ"			

= أَو شاعِرٌ إلىٰ مثل: "ضَرْبَبَ، وخَرْجَجَ" جاز له استعماله، وإن لم يسمعه عن العرب؛ لكثرة ما جاء عنهم من ذلك" (٤٥١/٣).

(١) لك أن تقول: "ضَرْبَبَ زيد عمرًا"، وهذا رَجُلٌ" ضَرْبَبٌ"، "وَضَرَنْبَىٰ".

(٢) يضاف لها: "فَعْنَلَ" كـ"قَلْنَسَ": إذا ألبسه القَلَنْسوة: وهي غطاء الرأس، وهو مختلف الأنواع والأشكال، تركه المصنف؛ لأن الكتاب مبني علىٰ الاختصار.

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا: فَوْعَلَ ـ يُفَوْعِلُ ـ فَوْعَلَةً، وفِيعالًا.

مَوْزُونُهُ: حَوْقَلَ ـ يُحَوْقِلُ ـ حَوْقَلَةً، وحِيقَالًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحرُفٍ، بِزِيادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: «حَوْقَلَ زَيْدٌ»(١).

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (**الباب الأول**) قدم هذا الباب لتقدمِ زائدِه وقوةِ الواوِ؛ فالواوُ أقوىٰ من الياء.

قوله: (**فِيعالًا**) أَصلُه: "فِوعالًا" قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار "فِيعَالًا"

قوله: (**حِيْقالًا**) أصلها: "حِوْقالًا" فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، يقال: "حَوْقَلَ الشَّيخُ": كَبِرَ وَضَعُفَ ومن لوازمه ضعفه عن الجماع كما تقدم، ومنه قول الراجز:

يـا قَـوْمِ قَـدْ حَـوْقَـلْـتُ أَوْ دَنَـوْتُ وَبَـعْـدَ حِـيقَـالِ الـرِّجَـالِ الـموتُ

وهو غير "حَوْقَلَ": إذا قال: "لَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِالله"؛ لأنه علىٰ وزن "فَعْلَلَ" غيرِ الملحقِ، وجميعُ حروفِهِ أصليةٌ.

(١) وفي بعض النسخ زيادة: «إذا عَجَزَ عن الجِماعِ».

فإن قلت: الإدغام والإعلال مبطلان للإلحاق ـ كما سبق ـ فلم جاز الإعلال هنا؟

أجيب بأن هذا ليس على الإطلاق في حق الإعلال بل كونه مبطلًا له إذا كان في الوَسَطِ مع عدم بقاء الوزن، أَمّا:

١ ـ إذا كان في الوسَطِ وبقي الوزن بعده. ٢ ـ أو كان في الآخر؛ فَلا يُبطِلُ الإِلحاقَ:

١ ـ **مثال الأول**: "فِيعَالٌ" أَصْلُها: "فِوْعَالٌ"، أُعِلَّتِ الواوُ فلم يَبطُلِ الوَزنُ بل بقي.

٢ ـ **ومثال الثاني**: "سَلْقَى" أُعِلَّتِ الياءُ بالقلبِ أَلفًا، والإِعلالُ في آخرِ الكلمة لا يُبطِلُ الإِلحاقَ. بخلاف الإدغام فإنه مبطلٌ مطلقًا؛ لانكسار الوزن به؛ ولذا لا يجوز الإدغام في "جَلْبَبَ" المُلحَقِ بـ"دَحْرَجَ"، كما تقدم.

[البَابُ الثَّاني]

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

البَابُ الثَّاني: فَيْعَلَ ـ يُفَيْعِلُ ـ فَيْعَلَةً، وفِيعَالًا.

مَوْزُونُه: بَيْطَرَ ـ يُبَيْطِرُ ـ بَيْطَرَةً، وبِيطارًا.

وَعلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وَبِنَاؤُه: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «بَيْطَرَ زَيْدٌ القلمَ» أَيْ: شَقَّهُ[1].

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (البَابُ الثَّاني) كان الباب الأول هو "فَوْعَلَ" فكان الظّاهرُ أَنْ يُجعَلَ البابُ الثّانِي "فَعْوَلَ"؛ لأن الأولَ زِيْدَتْ فيه الواوُ والثاني كذلك، كما فعَلَ صاحبُ كتاب «المَقصود»، لكن المصنف قَدَّمَ "فَيْعَلَ" على "فَعْوَل"، فجعل الباب الثاني "فَيْعَل"؛ لأنه نظر إلىٰ محل الزيادة لا إلىٰ الحرف المزيد؛ لكون الزيادة في كل من "فَوْعَلَ" و"فَيْعَلَ" بين الفاء والعين، ولأجل ذلك كان الباب الثالث: "فَعْوَلَ"، والباب الرابع: "فَعْيَلَ".

وَقَدَّمَ ما فيه الواوُ علىٰ ما فيه الياءُ في الأبواب الأربعة؛ لقوةِ الواوِ وسَبقِها الياءَ في حروف الهجاء.

قوله: (مَوْزُونُه بَيطَرَ) يقال: "بَيْطَرَ الدّابَّةَ": عالجَها، وأصل البَيطَرَةِ شَقُّ حافِرِ الدّابَّةِ لمعالجتها، و"البَيطارُ، والمُبَيطِرُ": معالِجُ الدّابَّةِ، وصَنْعَتُه البَيْطَرةُ، وأما قول

(١) في بعض النسخ: (نحو: بيطر زيدٌ الفرسَ إذا شقَّ رِجل الدابة). وما أَثْبَتُّه هو الأشهر في نسخ المتن.

المصنف: (بَيْطَرَ زَيدٌ القَلَمَ) أَيْ: شَقَّه؛ فهو جائزٌ ويدلُّ علىٰ جوازه قولُ ابنِ دريدٍ في جمهرة اللغة: "البَطْرُ: الشَّقُّ في جِلدٍ أَو غَيرِه"(١).

قوله: (وَبِناؤُه لِلتَّعدِيَةِ فقط) وقد ورد لازمًا نادرًا، نحو: "سَيْطَرَ"(٢).

---

(١) "جمهرة اللغة" ابن دريد (٢٣٤/١).

(٢) الفعل "سَيْطَرَ" الذي اسم فاعله "مُسَيْطِرٌ"، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] من هذا الباب، فـ"المُسَيْطِرُ"، "مُفَيْعِل" مِن السَّطْرِ، وهو: الاصطفافُ طُولًا بانضباط وَتَنظِيمٍ: في كتابة كَسَطرِ الكتاب، أو في إنسان، أو في شجر. و"المُسَيْطِر" لغةً: الذي يُنَظِّمُ السطور ويقوم علىٰ اصطفافها المُسَلَّطُ علىٰ الغير بالقهر؛ لِيُشْرِفَ عليهم وَيَتَعَهَّدَ أحوالهم وينظمَهم، ثم استعمل لكل من له سلطةٌ علىٰ شيء، بحيث يُجْبِرُ علىٰ عمل ما، فالمراد في الآية: لست بمتسلط مُجبِرٍ بِالقَهرِ لهم والإكراهِ علىٰ ما تريد من إيمانهم بحيث تُجبِرُهم علىٰ الإيمان والتذكر، وإنما الواجب عليك البلاغ، فاصبر علىٰ الإنذار والتبليغ والدعوة إلىٰ الحق.

فالياء في "سَيْطَرَ" للإلحاق بالرباعي، زِيدَتْ لتدل علىٰ الاستيلاء والقهر بقوة؛ فإن الياء تدل علىٰ النفوذ والتعمق، وكذلك "هَيْمَنَ" الذي منه اسم الفاعل "المُهَيْمِنُ"، وهو من أسماء الله تعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] أي: الشاهد علىٰ الخلق الحفيظ عليهم الناظر إليهم القائم بأمورهم إمساكًا وضبطًا وتدبيرًا وإحكامًا، وجاء "مُهَيْمِن" في وصف القرآن الكريم قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، والمعنىٰ أن القرآن هو الضابط الفيصل علىٰ ما ورد في الكتب السابقة. والأظهر أن هاءَ "المُهَيْمِن" أَصلِيَّةٌ وَليسَت مُنقلبةً عَنِ الهَمْزَةِ، وأَنَّ فِعْلَه بِوَزنِ "فَيْعَلَ" كـ"سَيْطَرَ"، ولكن لم يسمع له فعلٌ مجردٌ، فلم يسمع "هَمَنَ"، والياء للإلحاق دالةٌ علىٰ قوة الوصف.

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ ـ يُفَعْوِلُ ـ فَعْوَلَةً، وفِعْوَالًا.

مَوْزُونُه: جَهْوَرَ ـ يُجَهْوِرُ ـ جَهْوَرَةً، وجِهْوَارًا.

وَعلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَينِ واللَّامِ.

وَبِنَاؤُه أَيضًا: للتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ».

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (**جَهْوَرَ**) أصله: "جَهَرَ"، ومنه: "جَهَرَ بِالْقَوْلِ": إذا رفع به صوته، فصار "جَهْوَرَ" بزيادة الواو بين العين واللام، يقال: "جَهْوَرَ الحدِيثَ": أَظْهَرَه وأعلَنَه بِقُوَّةٍ.

ويجوز أن:

أ ـ يتعدىٰ بنفسه، كما مثل المصنف بقوله: «**جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ**».

ب ـ أو يتعدىٰ بحرف جر، فيقال: "جهور بالحديث"[(١)].

ومثله "رَهْوَكَ": استرخت مفاصله، وضعف في المشي، و"هَرْوَلَ": أسرع في المشي وهما لازمان.

قوله: (**جَهْوَرَ ـ يُجَهْوِرُ ـ جَهْوَرَةً، وجِهْوَارًا**) كما في "دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، دَحْرَجَةً، ودِحْرَاجًا".

---

(١) جاء في "المعجم الوسيط": "جَهْوَرَ الحديثَ، وبه: أَظهره". (٥٢٢٧).

[البَابُ الرَّابعُ]

قالَ المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ ـ يُفَعْيِلُ ـ فَعْيَلَةً ، وفِعْيَالًا .

مَوْزُونُه: عَثْيَرَ ـ يُعَثْيِرُ ـ عَثْيَرَةً ، وعِثْيارًا .

وَعلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ ، بِزِيادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ .

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ ، نَحْوُ: «عَثْيَرَ الرَّجلُ»: إذا زَلَّ قَدَمُه[١] .

الشَّرح

قوله: (عَثْيَرَ) في ثبوت هذا الوزن وهو "فَعْيَل" سواء كان اسمًا كـ"عَثْيَرٍ" أو فعلًا كـ"عَثْيَرَ" قولان:

١) **القول الأول**: أنه غير ثابت ، نص علىٰ ذلك ابنُ جِنِّيٍّ ، والخَليلُ ، والزَّمخشَريُّ ، وابنُ دُرَيْدٍ وغَيرُهم ؛ ولهذا لم يذكره صاحب الشّافِيَة ، ولا المراح ، وأهمله سيبويه كذلك ، قال ابنُ دُرَيْدٍ: "ليسَ في كَلامِ العَربِ "فَعْيَلٌ" بفتح الفاء وسكون العين ، وأما "ضَهْيَدٌ" بمعنىٰ الصُّلْبِ الشَّدِيدِ فمَصْنوعٌ ، وكل ما جاء علىٰ هذا الوزن فهو بكسرِ الفاءِ"[٢] ، وقالَ صاحِب «تاج العروس»: "وَقوله: فَمَصنُوعٌ هو الذي جزم به ابن جِنِّيٍّ فيه وفي "عَثْيَرٍ" ، و"ضَهْيَدٍ"[٣] .

٢) **القول الثاني**: قالوا: "عَثْيَر" واردٌ موجودٌ ، فقد ذكره صاحب «المقصود» ،

(١) وفي نسخة: (عَثْيَرَ الرَّجُلُ) .

(٢) "جمهرة اللغة" ابن دريد (٢/٥٠٤) .

(٣) "تاج العروس" الزبيدي (٢٢/٢٢٣) .

والعِصامُ، وصاحبُ «البناء» علىٰ صيغة الفعل "عَثْيَرَ"، وجعل أبو حَيّانَ في «ارتِشاف الضَّرَب»: "عثيرًا"، و"ضهيدًا "نادرين(١)، وأصحاب هذا القول قالوا: قد أثبته علماء كبار، والمثبِتُ مُقَدَّمٌ علىٰ النافي، فلا يَرِدُ قولُ من قال: (إنَّ "فَعْيَلًا" كـ"عَثْيَرٍ" اسمًا، و"عَثْيَرَ" فعلًا ـ غيرُ موجودٍ في كلامهم إلا "ضَهْيَدًا"، وهو مصنوعٌ غيرُ موجودٍ في كلام العرب، وإنما يوجد "عِثْيَرٌ" بكسر العين، وهو الغبار).

قوله: (نَحْوُ: «عَثْيَرَ زيدٌ»: إذا زَلَّ قَدَمُه) القدم مؤنث مجازي فيصح في "زلَّ" التأنيث والتذكير: زلَّتْ قدمُه، وزلَّ قدمُه.

ومعنىٰ المجرَّد "عَثَرَ": زلَّتْ قدمُه وكَبا ولم تستَقرَّ رِجْلُه، وهذا له علاقة بـ"العِثْيَرِ" بالكسر، و"العَثْيَرِ" بالفتح ـ عند من أثبته ـ ومعناهُ الغبار المثار المنتشر؛ لأن من زَلَّت قدمه وكبا أثار الغبار الذي ينتشر، قال صاحب "المعجم الاشتقاقي": "العِثيَر: العجاج الساطع [الغبار]، والعَثيَر ـ بالفتح كالعِثيَر، والمعنىٰ المحوري: إثارة الراسخِ بالأرض من تراب ونحوِه صَدْمًا بالقَدَم بلا قصد، كالعَجاجِ الثائرِ من الأرض بنحو ذلك، ومنه: "عَثَرَ الرَّجُلُ والفرسُ: كبا وزل في المشي، فالعاثر يصطدم دون قصد بشيء ناتئ في طريقه فيثيره: يقلعه أو يكاد"(٢).

---

(١) قال أبو حيان: "ندرَ "فَعْيلٌ" مثاله: ضَهيدٌ، وعَثيرٌ، وقال ابن جني: إنهما مصنوعان". "ارتشاف الضرب" (١٩٢).
يقول علي هاني: وأكثر الذين أثبتوا هذا الوزن إنّما أثبتوه في الأسماء الجوامد، قالوا: منه: «مَدْيَن» علىٰ القولِ بأصالة ميمه، و"ضَهْيَدٌ"، لكنَّ الذين أثبتوه: كصاحب "البناء"، و"المقصود"، و"جامع الدروس" أثبتوه علىٰ أنه فعل ماض فقالوا: عَثيَرَ زيدٌ: إذا زلَّ قدمه.

(٢) "المعجم الاشتقاقي" محمد حسن جبل (١٤٠٥/٣)، وقريب منه ما ذكره الغلاييني في العلاقة بين المعنىٰ الأصلي والمعنىٰ الجديد فقال: "وقد تُخرِجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلىٰ معنًىٰ آخرَ، مع بقاءِ رائحةٍ من المعنىٰ الأوَّل فمثلُ "عَثْيَر" معناهُ: "أثار العِثْيَرَ" بكسر العين، وهو التراب والغبار، والمجرَّد وهو "عَثَرَ" معناه زلَّ وكَبا ولم تستَقرّ رجله، فهناك علاقة بين إثارة الغبار وزلل القدم. "جامع الدروس العربية" مصطفىٰ الغلاييني (٢٢٣/١).

والفرق بين "عَثَر"، و"عَثْيَر" أنَّ في "عَثْيَرَ" مبالغةً في العثورِ والسُّقوطِ وإثارةِ الغُبارِ، كأن يسقط بقوة.

قوله: (وَبِناؤُه لِلَّازِمِ) وللتعديةِ بِنُدرَةٍ نحو: "شَرْيَفَ عَمْرٌو الزَّرْعَ": إِذا أَزالَ شِرْيافَه ـ وهو: وَرَقُه إِذا كَثُرَ وطال وَخُشِيَ فساده[1].

(١) شَرْيَفَ الزَّرْعُ: طال شِرْيافُه، والشِّرْيافُ: ورقُ الزرعِ العِراضُ.

[البَابُ الخَامِسُ]

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ ـ يُفَعْلِلُ ـ فَعْلَلَةً، وفِعْلالًا.

مَوْزُونُه: جَلْبَبَ ـ يُجَلْبِبُ ـ جَلْبَبَةً، وجِلْبابًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَربَعَةِ أَحرُفٍ، بِزِيادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِناؤُه: لِلتَّعدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: «جَلْبَبَ زَيدٌ»: إِذا لَبِسَ الجِلْبابَ[1].

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (جَلْبَبَ) قدمه على باب "سَلْقَىٰ"؛ لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول؛ لأن أصل "جَلبَبَ"، "جَلَبَ" فزيدت الباء الثانية[2].

---

(١) وَفي بَعْضِ النُّسَخِ: «جَلْبَبَ الرجلُ الرَّجُلَ»: إذا أَلْبَسَهُ الْجِلْبابَ، وهي النُّسخَةُ الصَّحِيحَة، وفي بعضِها: «جَلْبَبَ زيدٌ الْمالَ».

(٢) قال المصطفوي في "التحقيق" في مادة "جلب": "الأصل الواحد في كلمة الجَلْبِ هو: السَّوقُ من جانب إلىٰ جانبٍ آخَرَ، والإتيانُ بِشَيءٍ مِن محَلٍّ إلىٰ محَلٍّ آخَرَ، يقال: "جَلَبَ الشَّيءَ": ساقه، وأمّا الجِلباب: فهو مصدرٌ كـ"دِحْراجٍ"، وأصل "جَلْبَبَ" ثلاثيٌ ثم ألحق بتكرير اللام بالرباعي، وتكرير اللام يدل على دوام الجلب واستمراره إلىٰ أن يلازم من يَجلبُه، وهذا هو معنى الجلباب فالتعبير بالمصدر في "جِلْباب" في مقام إرادة الذات يدل على المبالغة في مفهومه، والزيادة تدل على زيادة معنى الجَلبِ، والزيادة في الآخر تدل على الاستمرار، ومفهوم الجلب يقتضي التمامية، فيدل على أن الجلب إنما يتحقق بعد تمامية الجالب من جهة اللوازم الأولية، فظهر بهذه القرائن أن الجلباب هو ما قيل: إنه ما يغطي الثياب ويستر البدن والثياب معًا: كالمُلاءَةِ يُشْتَمَلُ بِها والمِلْحَفةِ، فحقيقة الجلباب هي: ما يُجْلَبُ ويُلازِمُ وَيُغَطِّي الجالب". "التحقيق" المصطفوي (٢/١١٢) مادة (جلب)،=

والجلباب: يطلق على القميص وهو الثوب الواسع الذي يغطي البَدَنَ، ويطلق على ثوب واسع تشتمل به المرأة فوق القميص يستر جميع البدن مع الرأس كما في العراق الآن وكما كان قديمًا في كثير من البلاد كبلاد الشام، تلبسه المرأة فوق ثوبها وقميصها ورأسها، ويسمى أيضًا المُلاءَةَ، وهو الأصح في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، والمراد بقولنا: تجلبب زيدٌ: لبس ثوبًا واسعًا.

قوله: (بِزيادَةِ حَرْفٍ واحِدٍ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ في آخِرِه) هذا تصريحٌ بأن الزائد هو الباء الثانية وهو مذهب الجمهور، ومنهم: الفارسي، وابن الحاجب، وقال الخليل: "الزائد هو الأول"[1]، وإنما لم يدغم في "جَلْبَبَ، ويُجَلْبِبُ، وجَلْبَبَةً"؛ مع أن الإدغام فيه واجبٌ؛ لئلا يبطل الإلحاق بـ"دَحْرَجَ"؛ لأن الإدغام يبطل الإلحاق ويكسر الوزن الملحق مطلقًا حيث إن الواجب أن يسكن ما قبل الآخر ويدغم، فيقال في الأول: "جَلَبَّ"، وفي الثاني: "يُجَلِبُّ"، وفي الثالث "جَلَبَّة" وهو ممنوعٌ عِندَهم، وقد تقدم تفصيل هذا.

قوله: (وبِناؤُه لِلتَّعديَةِ فقط، نَحوُ: جَلْبَبَ زَيدٌ إذا لَبِسَ الجِلْباب):

= فليس المرادُ مجردَ الخمارِ أو الدرعِ ـ وهو الثَّوْب السّابغ المُسَمَّىٰ بِالقَمِيصِ ـ بل المراد المُلاءَةُ التي تغطي جميع البدن فوق الخمار وتغطي الدرع، وتستر أجساد النساء من رؤوسهن إلى أقدامهن فوق الثوب كما هو رأي جمهور المفسرين، قال الإمام النووي ﷺ: "الجلباب بكسر الجيم هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها، هذا هو الصحيح في معناه، وهو مراد الشافعي والمصنف والأصحاب". "تحرير ألفاظ التنبيه" النووي (٥٧).

(١) قد نص ابن جني في "الخصائص" (٦٣/٢) على أن الخلاف ثابت هنا كما قررناه، وبهذا يظهر ضعف قول إبراهيم الأحدب في إبداع الإبداء: "هذا تصريحٌ بأن الزائد هو الباء الثانية بلا خلاف، وتجويز سيبويه ـ ﷺ ـ أن يَكُونَ الأَوّلَ أَو الثّانيَ إنما هو في "فَعَّلَ" لا في نحو: "جَلْبَبَ". "إبداع الإبداء" (٥٣).

قوله: (لِلتَّعديَةِ فقط) قد جاء منه اللازم نحو: شَمْلَلَ زيدٌ، أي: شمَّر وأسرع.

قوله: (نَحوُ: جَلْبَبَ زَيدٌ إِذا لَبِسَ الجِلْباب) الصواب أن يقول: نحو: "جَلْبَبَهُ" أَيْ: أَلبَسَه الجِلْباب، والمراد به في هذا المثال القميص، وهذا هو المناسب لقوله: "للتَّعديةِ"، بخلاف "جَلبَبَ زَيْدٌ"، فيفهم منه أنه لازمٌ مع أنه متعد، وفي بعض النسخ: **(جَلْبَبَ الرَّجُلَ: إذا أَلبَسَه الجِلْبابَ)**، وهذه النسخة هي الأحسن من حيث المعنىٰ، وفي نسخة: **(جَلْبَبَ زَيْدٌ الْمالَ)**[1] والمعنىٰ علىٰ هذه النسخة: سَاقَ وجَرَّ زيدٌ المالَ إلىٰ نفسِه.

(١) الأصل في كلمة الجَلْبِ هو: السَّوقُ من جانب إلىٰ جانب آخر، والإتيان بشيء من مَحَلٍّ إلىٰ مَحَلٍّ آخَرَ، يقال: جَلَبَ الشَّيءَ: ساقه، وجَلَبَ الشَّيءَ: جاءَ به مِن بلدٍ إلىٰ بلدٍ لِلتِّجارَةِ جَلْبًا، والْجَلَبُ: الْمَجْلُوبُ، ومنه: "نهىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ عن تَلَقِّي الجَلَبِ". بفتح الجيم واللّام، أَيْ: ما يجلب من البوادي إلىٰ القرىٰ من الأطعمة وغيرها، لا تُتلَقّىٰ حتىٰ تَرِدَ الأسواق.

[البَابُ السَّادِسُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"البَابُ السَّادِسُ: فَعْلَىٰ ـ يُفَعْلِي ـ فَعْلَيَةً، وفِعْلاءً.

مَوْزُونُه: سَلْقَىٰ ـ يُسَلْقِي ـ سَلْقَيَةً، وسِلْقاءً.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلىٰ أَربعَةِ أَحرُفٍ بِزيادَةِ الياءِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ فَقَطْ.

نَحْوُ: «سَلْقَىٰ زيدٌ: إذا نامَ عَلىٰ قَفاه»[١].

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (سَلْقَىٰ) بقلب الياء ألفًا لأن زائده ياءٌ، وهنا لا بد من التفريق بين الألف في نحو: "رَمَىٰ"، و"سَلْقَىٰ"، فالألف في "رَمَىٰ" منقلبةٌ عن ياء من أصل الكلمة، وأما في نحو: "سَلْقَىٰ" فمنقلبةٌ عن ياء زائدة للإلحاق.

قوله: (يُسَلْقِي) أصلها: "يُسَلْقِيُ" سُكِّنَتِ الياءُ للثِّقَلِ، كما في "يَرْمِي"، و"يَمْشِي".

قوله: (سَلْقَيَةً) كـ"دَحْرَجَةً" تحركت الياء وانفتح ما قبلها لكن بقيت كما هي لئلا يبطل الإلحاق بالإعلال، هذا الذي عليه أكثر شراح البناء[٢] لكن الذي عليه

---

(١) هناك نسخة أصح من هذه وهي: نسخة عليِّ بنِ عثمان في "تَلْخِيص الأَساسِ"، وَالكَفَويِّ، وإبراهيمَ الأحدبِ في "إبداع الإبداء"، وهي: (وبناؤه للتعدية نحوُ: سَلْقَيتُ رَجُلًا: إذا أَلقيتَه علىٰ قَفاه). "شروح متن البناء" (٢٤٨) ـ دار شفا. وأمّا "سَلْقَىٰ زيدٌ"، أي: نامَ علىٰ قَفاهُ، فهو من المصنوعات، فالمستعمل "استَلقَىٰ، واسلَنقَىٰ"، ولا يقال: "سَلْقَىٰ زيدٌ".

(٢) خالفهم إبراهيم الأحدب في "إبداع الإبداء" (٥٤)، وكذلك أحمد الأندلسي في "مانح الغنا=

كثير من أئمة النحو والصرف قلب الياء ألفًا بأن يقال: "سَلْقاةً" كما نص عليه سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، وابن جني[٣]، وغيرهم.

قوله: (وَسِلْقاءً) أصله: "سِلقايًا" قلبت الياء همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، كما في "رِداءٍ" أصلها: "رِدَايٌ"، والقاعدة: "أن الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة قلبتا ألفًا"؛ فالتقىٰ ألفان، فأبدلت الثانية همزة، ولم تحذف إحدىٰ الألفين؛ لئلا يصير الممدود مقصورًا فيفوت الغرض.

وأُذكِّرُك أنَّهم إنَّما جَوَّزوا إعْلالَ آخِرِ الملحق كـ"سَلْقَىٰ"؛ لأن الإعلال في الآخر لا يُفَوِّت الإلحاق؛ لأن الآخر يصبح ساكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون، والوقف علىٰ آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها، بخلاف الإدغام فإنه يبطل الإلحاق.

قوله: (بزِيادَةِ الياءِ في آخِرِه) لكنّها تُقْلَبُ ألفًا، فهي في الأَصلِ ياءٌ لِلإِلحاقِ قُلِبَتْ أَلِفًا، وقيل: الزّائِدَةُ الأَلِفُ لا الياءُ وهو خلاف ما قالوا: "مِن أَنَّ الأَلَفَ لا تَكُونُ لِلإِلحاقِ"، وقد نفىٰ ابن مالك أن تكون ألف "سَلْقَىٰ" للإلحاق، وقال: إنها مبدلةٌ من الياء.

والحاصل أنه اختلف في ألف "سَلْقَىٰ":

١) فقيل: إنها ألفٌ للإلحاق.

= ومزيل العنا" (٢٥٤).

(١) قال سيبويه: "مثل ذلك فَعْلَيتُه نحْوُ: سَلْقَيتُه سَلقاةً". "كتاب سيبويه" (٤/٢٨٦).

(٢) قال ابن السراج: "سَلْقَيتُه أُسَلْقِيهِ سَلْقَاةً، كانَ الأصلُ سَلْقَيَة، مثلُ: دَحْرَجَة، فقلبتِ الياءُ لانفتاح ما قبلَها. "الأصول في النحو" (٣/٢٢٩).

(٣) قال ابن جني: "وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو: الحوقلة، والبيطرة، والجهورة، والسَلْقاة". "الخصائص" (٢/٣٠٣).

٢) وقيل: إنها ياءٌ للإلحاق قلبت ألفًا؛ لأن الألف لا تكون للإلحاق أصلًا، وأصلها في "سَلْقَىٰ": "سَلْقَيَ" بالياء تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فإذا وُصِلت بتاء الضمير سَلِمَتْ ورُدَّتْ ياءً على الأصل، فيقال: "سَلْقَيتُ"، ولو كانت الألف غير مبدلة من الياء لقيل: "سَلقاتُ"[١]؛ لأن هذا موضع سكون، والألف أمكن في السكون من غيرها، هذا هو رأي المحققين من البصريين، وهو الذي اختاره المصنف.

قوله: **(وَبِناؤُه لِلّازمِ فقط، نحوُ: سَلْقَىٰ زَيدٌ: أَيْ نامَ علىٰ قَفاه)** الأصح أنه للتعدية نحو: "سَلْقَيْتُ زَيداً": أَلقَيتُه علىٰ ظَهرِه[٢]، وأما مثال المصنف "سَلْقَىٰ زَيْدٌ: نامَ علىٰ قَفَاهُ "فَمَصنُوعٌ، والمستعمل في اللازم "اسْتَلْقَىٰ" أَوِ "اسْلَنْقَىٰ": إِذا نامَ علىٰ قفاه "ظهره"، ولا يقال: "سَلْقَىٰ زَيدٌ": بِمعنىٰ نامَ علىٰ قَفاه" ظَهْرِه"، وهذا ما رجحه المحققون وقالوا: لم يوجد من قال بلزومه، وهناك نسخة أخرىٰ جاء فيها مثال صحيح: كنسخةِ شرح «البِناء» للشيخ علي بن عثمان "تلخيص الأَساس"، وَنُسْخَةِ الشّيخ الكَفَويِّ، ونسخةِ الشيخ أحمد أغاجي في "أساس البناء"، وهو: **(وَبِناؤُه للتَّعْدِيةِ نحوُ: سَلْقَيتُ رَجُلًا)**[٣]، والمعنىٰ عليها: ألقيته علىٰ ظهره أو علىٰ قفاه، فعلىٰ هذه النسخ المثال مستقيمٌ لا اعتراض عليه.

---

(١) قال ابن جني في «المنصف»: "فإن قيل: ما الدليل علىٰ أن الياء الأصل دون الألف؟ قيل: ظهور الياء عند سكون لام الفعل، وذلك نحو: "سَلْقَيتُ" فَجَرَىٰ ذَلِكَ مَجرىٰ "رَمَيْتُ، وسَعَيْتُ".

(٢) وأصل: "سَلْقَىٰ": سَلَقَ، يُقالُ سَلَقْتُهُ: أي: طَعَنْتُه فألقَيْتُه علىٰ ظهره، فيكون "سَلْقَىٰ"، و"سَلَقَ" بمعنًىٰ لكن في "سَلْقَىٰ" مُبالَغةٌ أَكثَرُ. ويقال: سَلَقَهُ بِالكَلامِ: إذا آذاه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، قال الراغب: "السَّلَقُ: بَسْطُ العُضْوِ والحَمْلُ علىٰ الغير بِقَهْرٍ وَشِدَّةٍ إما باليد أو باللسان". "مفردات الراغب" (٤٨٤)، فمعنىٰ الآية: اجْتَرؤوا عليكم بِجُرْأَةٍ ووَقاحَةٍ وضربوكم وآذوكم وآلَموكُم بِألسنتهم الحَدِيديَّةِ السَّلِيطَةِ الذَربةِ بكلام شديد غليظ صعب يُؤَثِّرُ في النَّفسِ مع رفع الصوت، وأسمعوكم ما تكرهون بعد أن كانت ألسنتهم عند الخوف في غاية اللَّجْلَجَةِ لا تَقدِرُ علىٰ الحركة من قِلَّةِ الرِّيقِ وَيُبْسِ الشِّفاهِ، وهذا لطلب العَرَضِ الفانِي مِنَ الغَنِيمَةِ شُحًّا منهم عليها.

(٣) "شروح متن البناء" شرح محمد الكفوي (٢٤٨).

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"وَيُقالُ لِهذه السِّتَّة: المُلحَقُ بِالرُّباعيِّ، ومَعنىٰ الإِلحاقِ: اتِّحادُ المَصدَرينِ، أَي: المُلحَقِ والمُلحَقِ به".

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (وَيُقالُ لِهذه السِّتَّةِ: المُلحَقُ بِالرُّباعيِّ) يَعْنِي بابَ: "الفَوْعَلَةِ، والفَيْعَلَةِ، والفَعْوَلَةِ، والفَعْيَلَةِ، والفَعْلَلَةِ، والفَعْلَيَةِ" ـ يقال لها الملحق بالرباعي؛ لأنها علىٰ زنته، وفيه إشارة إلىٰ أنَّ هذه الأبواب تذكر بأسماء مصادرها.

قوله: (اتِّحادُ المَصْدَرَيْنِ، أَي: المُلحَقِ والمُلْحَقِ به) يشترط في الإلحاق اتحاد المُلحَقِ والمُلحَقِ به في المصدر، فمثلًا "جَلْبَبَ" ملحقٌ بـ"دَحْرَجَ" فيشترط اتحاد مصدره، وهو: "جَلْبَبَةٌ"، بمصدر المُلحَقِ به وهو "دَحْرَجَةٌ".

فنحن إنما حكمنا علىٰ بعض أوزانٍ من الثلاثي المزيدِ الموازنةِ للرباعي بأنها من ملحق الرباعي، وعلىٰ بعض آخر منها بأنه غير ملحق به؛ لأن من شرط الإلحاق اتحاد المصدرين؛ ففي الصورة التي حكمنا فيها بالإلحاق وجد هذا الشرط، وفي الصورة التي حكمنا فيها بعدم الإلحاق لم يوجد هذا الشرط، فلذلك حكمنا على "جَلْبَبَ" بالإلحاق بـ"دَحْرَجَ"؛ ولم نحكم على "قاتَلَ" بأنه ملحقٌ به؛ لأنه لا يوافق "دَحْرَجَ" بالمصدر، فمصدر "قاتَلَ": "قتالٌ، وَمُقاتَلَةٌ"، ومصدر "دَحْرَجَ": "دَحْرَجَةٌ"[(١)].

فإن قلت: إنهم قالوا: "أفعل، إفْعَالًا" نحو: "أخرج، إخْراجًا"، كما قالوا:

(١) الدليل علىٰ أن "أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ، وفاعَلَ" غير ملحقة بـ"فَعْلَلَ" كـ"دَحْرَجَ" امتناع مصادرها أن تأتي علىٰ مثال "الفَعْلَلَة"، ألا تراهم لا يقولون: "أَكْرَمَ أَكْرَمَةً"، ولا "قَطَّعَ قَطْطَعَةً"، ولا "ضارَبَ ضارَبَةً"، فَلَما امْتَنَعَ فِيها هذا ـ وهو العبرَةُ في صِحَّةِ الإِلحاقِ ـ عُلِمَ أنها ليست ملحقةً بباب "دَحْرَجَ".

"فعْلَل، فِعلالًا" نحو: "دَحْرَجَ، دِحْرَاجًا" فقد اتحدا في المصدر فلِمَ لم تقولوا: "أخرج" مثلًا ملحق بـ"دحرج"؟

هنا جوابان:

أ ـ الجواب الأول: أن الشرط في الإلحاق هو موافقة الملحَقِ والملحَقِ به في المصدرِ الشائعِ المطَّرِدِ في جميع الصور، والمصدر الشائع لـ"فَعَلَل"، هو "فَعْلَلَةٌ"[(١)] سواءٌ أكان مضاعفًا رباعيًا كـ"وَسْوَسَ، وَسْوَسةً"، أو غيرَ مضاعفٍ رباعي كـ"دَحْرَج، دَحْرَجةً"، دون الـ"فِعْلالِ"[(٢)] لعدم مجيئه قياسًا إلا في المضاعف الرباعي كـ"وَسوَس، وِسواسًا"، ولا يوجد لـ"أخرج" مصدر على زنة المصدر الشائع لـ"فَعَلَل"، وهو "فَعْلَلَةٌ"، ولذلك لم نحكم على "أَخْرَجَ" بِالإِلحاق بـ"دَحْرَجَ" مع اتحاد مصدريهما: "دَحْرَجَ، دِحْراجًا"، و"أَخْرَجَ، إِخْراجًا"؛ لأن الاعتبار في الموافقة للإلحاق هو الموافقة في المصدر الشائع المطرد في جميع الصور.

ب ـ الجواب الثاني: أن الشرط توافق المصادر كلها، فيشترط اتحاد مَصْدَرَي "أخرج" و"دحرج"، ولم تجيءِ الـ"فعْلَلَة" في مصدر "أَخْرَجَ" كما جاءت في مصدر "دَحْرَجَ"، فيوجد لـ"دَحْرَجَ" مصدران: "دَحْرَجَةٌ، ودِحْرَاجٌ"[(٣)]، ولا يوجد لـ"أخرج"

(١) مصدر "فَعْلَلَة" يصلح لكل باب "فَعْلَلَ" سواءٌ أكان مضعفًا نحو: "وَسْوَسَ، وَسْوسَةً"، أو غير مضعف مثل: "دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً"، بخلاف الـ"فِعْلالِ" فلا يكون إلا في المضاعف نحو: "وَسْوَسَ، وَسْوسَةً"، فلم يرد لـ"عَرْبَدَ" مثلًا مصدرٌ على "عِرْبادٍ"، ولا لـ"بَرْقَشَ" مصدرٌ على "بِرْقاش"، واختلف في "دحرج" هل له مصدر على "دحراج" كما تقدم. يقال: "عَرْبَدَ السَّكْرانُ": ساءَ خُلُقه، وآذىٰ الناسَ في سُكْرِه، و"بَرْقَشَ الرَّجلُ": وَلَّىٰ هارِبًا، و"بَرْقَشَ الرَّجلُ الشَّيءَ": إذا نَقشَه بِألوانٍ شَتَّىٰ.

(٢) يدل علىٰ صحة ذلك أن وزن الـ"فَعْلَلَة" لا زيادة فيه فهو أشبه بـ"فَعْلَلَ" من مثال الـ"فِعْلال" لوجود أحرف زائدة علىٰ "فَعْلَلَ" فيه، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع.

(٣) قد تقدم أن المصدر القياسي لـ"دَحْرَج" هو "دَحْرَجة"، وهناك خلاف في ثبوت مصدر "دِحْرَاج"، فإن لم نثبته انتفت المشابهة من أصلها.

إلا مصدرٌ واحِدٌ هو "إِخْرَاجٌ" فلم يتحد المصدرانِ.

والجواب الأول هو الأصح، ويضاف إلىٰ هذين الجوابين أيضًا أن حروف الإلحاق لا تزاد في الأول والزيادة في "أخرج، إخراجًا" في الأول، وأن الزيادة في "أخرج، إخراجًا" لغرض معنوي مطرد هو: "التعدية، والتصيير، والجعل" لا لغرض لفظي وهو: "الموزانة، والمساوة بوزن آخر".

[أبوابُ الفعلِ الرباعيّ المَزيدِ فيه]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِما زادَ على الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وهوَ على نوعَينِ).

﴾ الشَّرح ﴿

قوله: (وَثَلَاثَةٌ مِنْها) بعد أن انتهى من ذكر الرباعي المجرد "فَعْلَلَ" والمُلحَقِ به شرع في المَزِيدِ على الرُّباعيِّ وَمُلحَقاتِه، فقال: (ثَلاثَةٌ مِنْها) أي: ثلاثة أبواب من الخمسة والثلاثين بابًا.

قوله: (لِما زادَ على الرُّباعيِّ المُجَرَّدِ) وَيُسَمَّى "المَزِيدَ على الرباعيِّ".

والزيادة على الرباعي المجرد: إما أن تكون بحرف أو حرفين، ولا يزاد حرفٌ ثالثٌ؛ فليس في العربية فعلٌ سباعيٌّ، قال ابن مالك رحمه الله:

وَمُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدا وإِنْ يُزَدْ فيه فَما سِتًّا عَدا[1]

والسِّرُّ في عدم الزيادة على ستة أحرف أن التَّغْيِيرَ والتَّصَرُّفَ في الفعل أكثر من التغيير والتصرف في الاسم، فلم يحتمل من عدد الحروف ما احتمله الاسم لحصول الثقل، وأيضًا لو زيد على ستة لخرج عن الاعتدال وظن أنه كلمتان؛ فالثلاثي يَبلُغُ بالزيادة أربعة أحرف، نحو: "أَكْرَمَ"، وخمسة أحرف، نحو: "اجْتَمَعَ"، وستة أحرف، نحو: "اسْتَخْرَجَ".

والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة أحرف، نحو: "تَدَحْرَجَ"، وَسِتَّةَ أحرف، نحو:

(١) "عدا": جاوَزَ.

"احْرَنْجَم"، ولم يتجاوز كلٌّ من الثلاثيِّ والرباعيِّ مع الزيادة سِتَّةً إلا بحرف التنفيس: "السين، وسوف"، أو بـ"تاء التأنيث"، أو بـ"نون التأكيد" نحو: "سَيَسْتَخْرِجُ، اسْتَخْرَجْتْ، لا يَسْتَخْرِجَنَّ"، "سَيَحْرَنْجِمُ، احْرَنْجَمَتْ، لا يَحْرَنْجِمَنَّ".

قوله: (وهو على نوعين) أي: بحسَب الزيادة الواقعة فيه؛ لأن تلك الزيادة إما بحرف واحد، وإما بحرفين لا غير، قالَ الطَّهْطاويُّ في «نظم المَقصُودِ»:

.... زَيْـدُ[١] الربـاعيِّ علـى نـوعَينِ
ذِي سِـتَّةٍ نَحـوُ افْعَلَـلَّ افْعَـنْلَلا ثُـمَّ الخماسِـيْ وَزنُـه تَفَعْلَـلًا

وقبل الشرح نضع جدولًا يوضحهما مع ملحقاتهما:

الرباعي المزيد (٣)		الثلاثي الملحق بمزيد الرباعي (٧)	
المزيد بحرف واحد (١)	المزيد بـ"حرفين" (٢)	ملحق بـ"تَدَحْرَجَ" (٥)	ملحق بـ"احْرَنْجَمَ" (٢)
تَفَعْلَلَ "تَدَحْرَجَ" (١)	افْعَنْلَلَ "احْرَنْجَمَ"	تَفَوْعَلَ "تَجَوْرَبَ"	افْعَنْلَلَ "اقْعَنْسَسَ"
	افْعَلَلَّ "اقْشَعَرَّ"	تَفَيْعَل "تَشَيْطَنَ"	افْعَنْلَى "اسْلَنْقَى"
		تَفَعْوَلَ "تَرَهْوَكَ"	
		تفعيل × "لم يذكره المصنف"[٢]	
		تَفَعْلَلَ "تَجَلْبَبَ"	
		تَفَعْلَى "تَسَلْقَى"	

(١) "زَيْدُ": "بفتح وسكون، "على نوعين": أي: منحصر في قسمين: سداسي، وله بابان، وخماسي وله بابٌ واحدٌ.

(٢) ذكره غيره فقال: "تَفَعْيَلَ، يَتَفَعْيَل، تَفَعْيُلًا"، موزونه: "تَرَهْيأَ، يَتَرَهْيأُ، تَرَهْيُؤًا".
تَرَهْيَأَ": اضطَرَبَ وتحرَّكَ، وترهيأ في مِشيته: تكفأ وتمايل، ويقال: تَرَهْيَأَ في أمره: هَمَّ به ثم أمسَك=

[النَّوعُ الأَوَّلُ مِن مَزِيدِ الرُّبَاعيِّ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

النَّوعُ الأوَّلُ: وَهُوَ ما زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَىٰ الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ بَابٌ واحِدٌ:

وَزْنُه: تَفَعْلَلَ ـ يَتَفَعْلَلُ ـ تَفَعْلُلًا.

مَوْزُونُه: تَدَحْرَجَ ـ يَتَدَحْرَجُ ـ تَدَحْرُجًا.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمسَةِ أَحْرُفٍ، بِزيادَةِ التَّاءِ في أَوَّلِه.

وَبِنَاؤُه: لِلْمُطاوَعةِ.

نَحْوُ: «دَحْرَجْتُ الْحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذلِكَ الْحَجَرُ».

الشَّرح

قوله: (وهوَ بابٌ واحِدٌ) بدليل الاستقراء، فقد تتبع الصرفيون الألفاظ العربية فلم يجدوا للفعل الرباعي المزيد بحرف سوىٰ بابٍ واحدٍ، وهو "باب تَفَعْلَلَ".

قوله: (تَفَعْلُلًا) بضم اللام الأولىٰ في المصدر فرقًا بينه وبين ماضيه، وقد تقدم أن مصدر الخماسي والسداسي المبدوء بالتاء الزائدة يكون بضم ما قبل آخره فقط: كـ"تَقَدَّمَ، تَقَدُّمًا"، و"تَعَلَّمَ، تَعَلُّمًا"، و"تَدَحْرَجَ، تَدَحْرُجًا".

= وهو يريد أن يفعله، وعَيْنَاه تَرَهْيَآن: لا يَقَرُّ طَرْفَاهُما من الاضطراب، وترهيأتِ السّحابةُ: إذا تمخَّضَتْ وتهيأت للمطر، وجاء في الحديث: "فإذا سحابة تَرَهْيَأُ"، وعبارة الإمام عبد الرزاق في مصنفه: "عن ابن مسعود أن رجلًا بَيْنَا هو يسقي زرعًا إذ رأىٰ عَنانة تَرَهْيَأُ فيها صوت" برقم: (٤٩٠٥).

قوله: (وَبِناؤُه لِلمُطاوَعةِ، نحوُ: «دَحْرَجْتُ الْحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذلِكَ الحَجرُ) أَيْ: دَوَّرْتُه وحَرَّكتُه فانْدَفَعَ مُسْرِعًا مُتَتابِعًا في حُدورٍ، ومن هذا الباب: "سَرْبَلَه فَتَسَرْبَلَ" أي: أَلْبَسَه السِّرْبالَ(١) فَلَبِسَه، و"بَرْقَعْتُها فَتَبَرْقَعَت" أيْ: أَلبَستُها البُرقُعَ(٢) فَلَبِسَتْهُ، و"سَقْلَبْتُه فَتَسَقْلَبَ" أَيْ: طَرَحتُه وَصَرَعتُه فانْصَرَعَ، والعامَّةُ تَقولُ: "شَقْلَبتُه" بالشين المعجمة.

والتاء الزائدة في أوله للمطاوعة لا للإلحاق، ولا يكون هذا الباب إلا لازمًا.

---

(١) في «القاموس»: "السِّرْبالُ، بالكسر: القميص، أَو الدِّرْعُ، أَوْ كُلُّ ما لبس، وقد تسربل به، وسربلته". (١٠١٤).

يقول علي هاني: هناك فرقٌ بين اللباس، والثياب، والسِّرْبالِ:

فاللِّباسُ: هو الذي يخالط ويداخل الإنسان ويستر عورته، فمادّةُ "لبس" تدل على المخالطة والملابسة والمُداخَلةِ، وتستعمل في الستر للعورة فهو أمرٌ لا بد منه، قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وأما الثياب فهو: مأخوذٌ من مادة "ثوب" وهي تدل على العود والرجوع، فالثوب الملبوس من هذا؛ لأنه يلبَس ثم يخلع ثم يلبس ويُثابُ إليه مرةً بعد أخرى، وإذا تأملنا الآيات التي فيها الثوب نجدها استعملت فيما زاد عن ستر العورة، فهي إما:

* أن تستعمل للتجمل أمام الناس فوق ساتر العورة كقوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨]، ﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ﴾ [الكهف: ٣١].

* أو تستعمل لما يغطي البدن ويحيط به فوق اللباس كاللحاف كقوله تعالى: ﴿أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [هود: ٥].

وأما السَّرابيلُ فهي: "جمع "سِرْبالٍ" وتستعمل لإفادة الوقاية والحماية من الحر والبرد وإصابات السلاح فلا هو لباسٌ لستر العورة ولا هو ثيابٌ للتزين أو التغطي بل هو لما ذكر من الوقاية والحماية، فالسربال: هو القميص السابغ من أي جنس كان: سواءٌ من القطن، أو الكتَّان، أو الصوف أو غيرها؛ للوقاية من الحرِّ أو البرْدِ، أو للوقاية من البأس والشدة في الحرب كالدرع ونحوها، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ﴾ [النحل: ٨١]، وأما قوله تعالى في أهل النار: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٖ وَتَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠] فهو من باب التهكم بهم.

ينظر: بحث علي هاني "الفرق بين الثياب واللباس ـ منشور في "موقع ملتقى أهل التفسير".

(٢) بُرْقُعُ المرأةِ: ما تستر به وجهها.

[النَّـوعُ الثَّانِي مِن مَزِيدِ الرُّبَاعيّ]

قالَ المُصَنِّـفُ رحمه الله

(النَّوعُ الثَّاني: وَهُوَ ما زِيدَ فيه حَرْفانِ على الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بابانِ).

الشَّرح

قوله: (النَّوعُ الثَّاني) ويسمى "السداسيَّ المزيدَ على الرباعيِّ".

[البَابُ الأَوَّلُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ ـ يَفْعَنْلِلُ ـ افْعِنْلالًا.

مَوْزُونُه: احْرَنْجَمَ ـ يَحْرَنْجِمُ ـ احْرِنْجامًا.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكونَ ماضِيه علىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الهَمزِةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُولَىٰ.

وَبِناؤُه: لِلمُطاوَعةِ أَيضًا.

نَحْوُ: «حَرْجَمْتُ الْإبِلَ فاحْرَنْجَمَ ذلِكَ الإبِلُ»[١].

الشَّرح

قوله: (افْعَنْلَلَ) قَدَّمَ هذا البابَ علىٰ باب "افْعَلَلَّ"؛ لكون أحد الزائدين قبل الآخر.

قوله: (احْرَنْجَمَ ـ يَحْرَنْجِمُ ـ احْرِنْجامًا) مثله: "افْرنقَعَ ـ يَفْرَنْقِع ـ افْرِنْقَاعًا"[٢].

قوله: (احْرِنْجامًا) بزيادة همزة علىٰ الماضي وكسر ثالثه، وهكذا كل خماسي وسداسي إن كان مبدوءًا بهمزة وصل؛ فالمصدر منهما يكون علىٰ وزن ماضيه مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره؛ فرقًا بين الفعل الماضي والمصدر: كـ"انطَلَقَ انْطِلاقًا"، و"اسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجًا".

(١) أي: جمعتُها فاجتمعتْ.

(٢) "افْرَنْقَعَ": عَدَا عَدْوًا شَدِيدًا مولّيًا، افرنقع القوم: تنحَّوا وانصرفوا بسرعة.

قوله: (**بِزِيادَةِ الهَمْزةِ في أَوَّلِه**) هي همزة الوصل التي تثبت نطقًا في ابتداء الكلام وتسقط في درج الكلام ووصله، فـ"حَرْجَمَ" على وزن "فَعْلَلَ"، زِيدَتْ عليه الهمزة في أوله والنون بعد الراء التي هي عينه فصار "احْرَنْجَمَ".

قوله: (**وَبِناؤُه لِلمُطاوَعَةِ**) أي: للدلالة على التأثر وقَبُولِ الأثر كما سبق.

قوله: (**فاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإبِلُ**) أي: جَمَعْتُ الإبِلَ ورَدَدْتُها فاجْتَمَعَتِ الإبِلُ وارتَدَّ بَعضُها على بَعضٍ، والأَوْلَى هنا التأنيث بأن يقال: فاحْرَنْجَمَتِ الإبِلُ، أَو فاحْرَنْجَمَت تلكَ الإبِلُ؛ لأن الإبل اسم جمع لغير الآدميين، وأوجب جماعةٌ من العلماء هنا التأنيث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لازمٌ لها عندهم، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة.

[البَابُ الثَّانِي]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّاني: افْعَلَلَّ ـ يَفْعَلِلُّ ـ افْعِلَّالًا.

مَوزُونُه: اقْشَعَرَّ ـ يَقْشَعِرُّ ـ اقْشِعْرارًا.

وعَلامَتُه: أَن يَكونَ مَاضِيه علىٰ سِتَّةِ أَحرُفٍ بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه وحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنسِ لامِه الثّانيةِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِمُبالَغةِ اللّازِمِ؛ لأنَّه يُقالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ»: إِذَا انتَشرَ شَعرُ جِلْدِه في الجُمْلَةِ، ويُقالُ: «اقشَعَرَّ جِلدُ الرَّجُلِ»: إذا انتَشرَ شَعَرُ جِلدِه مُبالَغةً.

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (**افعِلَّالًا**) بكسرِ العين وإدغامِ اللام الأولىٰ في الثانية، وزيادةِ ألف فرقًا بين الماضي والمصدر، وهكذا مصدر كل خماسي وسداسي إن كان مبدوءًا بهمزة وصل يكون علىٰ وزن ماضيه مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره: كـ"انطَلَقَ انْطِلاقًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجًا".

ويسمىٰ هذا البابُ "بابَ الافْعِلَّال".

قوله: (**اقْشَعَرَّ**) أصله "اقْشَعْرَرَ" فنقلت حركة الراء الأولىٰ إلىٰ الساكن قبلها وأدغمت الراء في الراء.

قوله: (**وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِه الثّانيةِ في آخِرِه**) هذا نصٌّ في أن الزائد في "اقْشَعَرَّ" هي الراء الثانية؛ لأن الآخر محل التغيير، وهذا الذي اختاره المصنف هو قول الجمهور، وقال الخليل: "الأوّلُ هوَ الزّائِدُ".

قوله: (يَقْشَعِرُّ) أصله "يَقْشَعْرِرُ" نقلت الكسرة من الراء إلىٰ العين وأدغمت الراءان.

قوله: (وَبِناؤُه لِمُبالَغةِ اللّازِمِ) يعني: أن هذا البناء لإفادة المبالغة للازم، فيكون لازمًا، فـ"قَشْعَرَ" لازم، و"اقْشَعَرَّ" يفيد المبالغة في اللازم "قَشْعَرَ".

قوله: (لأنَّه يُقالُ: «قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ»: إذا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِه في الجُملَةِ) أي: انتشر انتشارًا كائنًا في الجملة، أي: قليلًا.

قوله: (ويُقالُ: "اقشَعَرَّ جِلدُ الرَّجُلِ": إذا انتَشرَ شَعَرُ جِلدِه مُبالَغةً) يقال: "اقْشَعَرَّ جِلْدُه": إذا تَقَبَّضَ تَقَبُّضًا شَدِيدًا وَتَجَمَّعَ وقَفَّ شَعْرُه[١] وانتَفَضَ جِسْمُه، لِعُروضِ خوف شديد أوبرد[٢]، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ﴾ [الزمر: ٢٣] و"قَشْعَرَ": قد ضُمَّتْ إليه الراء ليكون مزيدًا رباعيًا دالًا علىٰ زيادة المعنىٰ، واختير حرف التكرير "الراء" إشارَةً إلىٰ المبالغة فيه، والمراد تصوير خوفهم بذكر لوازمه، وهو اقْشِعْرارُ جُلُودِهم.

ومن هذا الباب "اشْمأزَّ" في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥]، ومنه "اطْمَأَنَّ"[٣] الذي مضارعه "تَطْمَئِنُّ" في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾ [الرَّعْدُ: ٢٨] أي: تَسكُنُ وتستقر.

(١) "قَفَّ شَعرُه": قام من الفزع.

(٢) كان علىٰ المصنف أن يذكر تقَبُّضَ الجلدِ وتجمعَه لكنه اقتصر علىٰ ذكر انتشار الشعر، وقد اعتذر محمود فوزي الحاج عن المصنف: بأن في كلامه مجازًا مرسلًا بعلاقة الحالية والمحلية؛ لأن الجلد محل للشعر وهو حال في الجلد. "فتح الغناء" محمود الحاج (٢٦٢).

(٣) الأصح أن "اطْمأنَّ، واشْمأزَّ" علىٰ وزن "افْعَلَلَّ" كما ذكرنا، وقيل: وزنها: "افْعأَلَّ، يفْعَئِلُّ، افْعِئْلالًا" موزونه: "اطْمأنَّ، يَطْمَئِنُّ، اطمِئنانًا"، يعني: أن أصله "طَمَنَ زَيْدٌ" فعلىٰ هذا القول فيه ثلاثة أحرف زائدة، وأُلْحِقَ بـ"اقْشَعَرَّ"، وعلامته أن يكون ماضيه علىٰ ستة أحرف بزيادة الهمزةِ=

[المُلحَقُ بالرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ بحرفٍ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

«وخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ "تَدَحْرَجَ"».

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (وَخَمْسَةٌ منها لِمُلحَقِ تَدَحْرَجَ[١]) أي: وخمسةٌ من الأبوابِ الخمسةِ والثلاثِينَ بابًا، وقد شرحنا منها على سبيل التفصيل ثمانية وعشرين بابًا، منها: ستة للثلاثي المجرد، واثنا عشر للثلاثي المزيد، وواحد للرباعي المجرد، وستة لملحق الرباعي المجرد، وثلاثة للرباعي المزيد، وسنشرع الآن في الكلام على ملحقات الرباعي المزيد وهي خمسة أبواب.

قوله: (لِمُلحَقِ تَدَحْرَجَ) سميت هذه الأبواب بـ"مُلحَقِ تَدَحْرَجَ" نسبة إلى مزيدها الرباعي بحرف واحد وهو: "تَفَعْلَلَ" كـ"تدحرج" الذي يرجع أصله إلى الرباعي المجرد وهو "فَعْلَلَ" كـ"دَحْرَجَ".

قيل: الأَولى للمصنف ترك هذه الخمسة؛ لأن أكثر الصرفيين لم يذكرها لملحق "تَدَحْرَجَ" لعدم الاعتداد بها؛ لقلة استعمالها، أو لأنَّ أكثرَها من ملحقات

= في أوله وحرفٍ آخرَ من جنس لام فعله في آخره؛ ليوافق زائدَي الأصل، وبزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الإلحاق، أحمد أغاجي رادًا على هذا القول: "ما المانع من أن يكون مثل "اطْمأنَّ، واشْمأزَّ" من باب "اقْشَعَرَّ"، وما الداعي إلى كونهما ملحقين به؛ لأن أصلهما: "طَمْأَنَ، وشَمْأَزَ". "شرح أساس البناء" (٢٩٠).

(١) من الواضح أن "تَدَحْرَجَ" رباعيٌ مزيدٌ فيه حرفٌ، وأما الملحقات بها، نحو: "تَجَلْبَبَ" فهي ثلاثيةٌ زيد فيها حرفان.

"دَحْرَجَ"[1] وإلحاقها بـ"تدحرج" اعتباريٌ؛ لأن التاء للمطاوعة والحرف الآخر للإلحاق إلا "جورب" فإنه رباعي مجرد كما سيأتي، فينبغي أن يتركها المصنف في هذا المختصر.

(١) قيل: حيث ذكرها كان عليه أن يذكر ما بقي من الملحقات بـ"تَدْحَرَجَ" استيفاء لها وهي: "تَفَعْنَلَ، يَتَفَعْنَلُ، تَفَعْنُلًا"، موزونه: "تَقَلْنَسَ، يَتَقَلْنَسُ، تَقَلْنُسًا"، و"تَمَفْعَلَ، يَتَمَفْعَلُ، تَمَفْعُلًا"، موزونه: "تَمَسكَنَ، يَتَمَسْكَنُ، تَمَسْكُنًا". و"تَفَعْيَلَ، يَتَفَعْيَلُ، تَفَعْيُلًا"، موزونه: "تَرَهْيأَ الرَّجلُ، يَتَرَهْيَأُ، تَرَهْيُؤًا": اضْطَرَبَ وتَحرَّكَ؛ وتَرَهْيَأَ في أمره: هَمَّ به ثم أمسَك؛ ليستوفي الملحقات، وأجيب عن المصنف بأنه ذكر الأبواب الدائِرةَ في اللغة لإفادة المبتدئ، فاقتصر على المشهور، وهذه الثلاثة غير مشهورة.

[البَابُ الأَوَّلُ]

البَابُ الأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ ـ يَتَفَعْلَلُ ـ تَفَعْلُلًا.

مَوْزُونُه: تَجَلْبَبَ ـ يَتَجَلْبَبُ ـ تَجَلْبُبًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيه عَلىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه وَحَرفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وبِنَاؤُه: «للمُطَاوَعَةِ»[(١)].

نَحْوُ: «جَلْبَبْتُه فتَجَلْبَبَ»[(٢)].

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا) قَدَّمَه علىٰ "تَفَوْعَلَ"؛ لكون الزائد فيه من جنس حروفه الأصول.

قوله: (بِزيادَةِ التّاءِ) قيل: زيادتها للمطاوعة فقط، وهو المشهور، وقيل: للمطاوعة وللإلحاق بـ"تفعلل"؛ ليحصل الموافقة بين الملحق والملحق به، وأما الباء الثانية فهي زائدة للإلحاق قطعًا كما تقدم، وأصله "جَلَبَ" ثم صار "تجَلْبَبَ"؛ ليوافق زائدَ الملحقِ به، فإن قاعدة الإلحاق أنه إن كان في الملحق به زائدٌ جيء بالحرف نفسه في الملحق في موضعه في الملحق به؛ ليكون موافقًا ومطابقًا له في تصرفاته.

وعلىٰ الأشهر من جعل التاءِ للمطاوعة والباءِ الثانية للإلحاق يعلم أن تحقق الإلحاق في "تَجَلْبَبَ" إنما هو بتكرار الباء، وأما التاء فإنما دخلت لمعنىٰ المطاوعة

(١) في نسخة (لِلَّازِمِ) ولا تنافي بين النسختين فهو للَّازم وللمطاوعةِ.

(٢) أي: أَلْبَسْتُه الجِلْبابَ فلَبِسَه، وفي بعض النسخ: «وبناؤُه للَّازِمِ، نَحْوُ: «تجَلْبَبَ زيدٌ»: إذا لَبِسَ الجِلْباب».

كما كانت كذلك في "تَدَحْرَجَ" ؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ، وكذلك يقال في: "تَجَوْرَبَ ، وتَشَيْطَنَ ، وتَرَهْوَكَ" فالإلحاق فيها بالواو والياء لا بالتاء كما ذكرنا.

ومن الواضح أن "تدحرج" ليس من هذا الباب بل من الرباعي المزيد بحرف واحد. وهذا الباب يشترط في أفعاله أن تكون ثلاثيةً زيد فيها حرفان وتكونَ اللامُ الأولىٰ والثانيةُ من جنس واحد كما هو الحال في "تجلبب".

قوله: (وَبِناؤُه للمطاوعة نَحْوُ: تَجَلْبَبَ زَيدٌ) أي: لمطاوعة "فَعْلَلَ" نحو: "جَلْبَبْتُه" ، أي: أَلْبَسْتُه الجِلْباب فَتَجَلْبَبَ ، والجلباب: الثوب الواسع ، وكذا يقال في كل ما يأتي في هذا الباب ، وفي نسخة: (لِلّازِمِ) ولا منافاة بين النسختين فهو للمطاوعة وللزوم في نحو: "جَلْبَبْتُه فتجَلْبَبَ" ، وللزوم فقط في نحو: "تجلببَ زيدٌ" أي: لبِسَ الجلبابَ بنفسه.

ولزوم "تَجَلْبَبَ" باعتبار لفظه ، وإن كان معناه وما فُسِّرَ به ـ وهو "لَبِسَ الجلبابَ" ـ متعديًا ، ولا ضرر في كون لفظ الفعل لازمًا وما فسر به متعديًا ؛ لوجود ذلك كثيرًا في لغة العرب ، كما لا يخفىٰ علىٰ المُتَتبِّعِ ، والمُعْتَدُّ به في اللزوم والتعدي هو اللفظ.

بيان ذلك أن "جَلْبَبْتُهُ" بمعنىٰ "أَلْبَسْتُهُ الجِلْباب" ، فهو من حيث المعنىٰ متعد لمفعولين لكن من حيث اللفظ هو متعد لواحد ، و"تَجَلْبَبَ" أي: "لبِسَ الجِلْبَابَ" من حيث المعنىٰ متعد لواحد ، ومن جهة اللفظ لازم ، ومثله في ذلك: "شَمْلَلْتُه فتَشَمْلَلَ"(١).

(١) "شَمْلَلَ": تأتي لازمة ومتعدية ، فاللازمة: شملل زيدٌ: أسرع ، وهي التي ذكرناها في باب "فَعْلَلَ" ، والمتعدية نحو: شَمْلَلتُ الرَّجُلَ: إذا ألبستَه شَمْلَة ، "شرح شافية ابن الحاجب" حسن الأستراباذي ، ركن الدين (١/٢٣٣). والشَّمْلَة: شُقَّة من الثياب ذاتُ خَمْل يُتَوَشَّح بها ويُتلفَّع ، وكِساء من صوف أو شعر يُتَغَطَّىٰ به ويُتَلَفَّف به ، يقال: "شَمَلتِ المرأةُ أطفالَها" ، وإذا أردت الإلحاق للمبالغة تقول: "شَمْلَلَتْهُم".

[البَابُ الثَّانِي]

البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ ـ يَتَفَوْعَلُ ـ تَفَوْعُلًا.

مَوْزُونُهُ: تَجَوْرَبَ ـ يَتَجَوْرَبُ ـ تَجَوْرُبًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والواوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَينِ.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ نَحْوُ: «تَجَوْرَبَ زَيدٌ»: إذا لَبِسَ الجَورَبَ[1].

❊ الشَّرح ❊

قوله: (تَفَوْعَلَ) يقال له: باب "التَّفَوْعُل"، وكذا الأبواب الآتية تسمىٰ بأسماء مصدرها، وتقديمه علىٰ "تفيعل" لكون الواوِ قَوِيَّةً، ولتقدمِها علىٰ الياء.

قوله: (تَجَوْرَبَ) ظاهر كلام المصنف أَنَّ "جَوْرَبَ" أصله "جَرِبَ"، وأن الواو زائدةٌ، وهو غير صحيح، بل "جَوْرَبَ" رباعيٌ مجردٌ فهو علىٰ وزن "فَعْلَلَ"، والواو فيه أصليةٌ، وهو مأخوذٌ من "الجَوْرَبِ"، و"جَوْرَبٌ" رباعيٌ مجردٌ، والواوُ أصليةٌ لا زائدةٌ وهو مُعَرَّبٌ، ومصدره: "جَوْرَبَةٌ" علىٰ وزن "دَحْرَجَة"، وجمعه علىٰ "جَوارِبَ"، ودعوىٰ أن أصله "جَرِبَ" فاسدٌ؛ إذ لا مناسبة بين الجَرَبِ الذي هو علةٌ معلومةٌ تحصل من هَيَجَانِ الدم الفاسد، وبين لباسِ القَدَم المتَّخَذِ من شَعَرٍ أو صُوفٍ ونحوِهما.

قال نسيم بَلعيد في "متعة الطَّرْفِ في شرح شذا العرف": "جَعْلُ المُؤَلِّفِ ـ يعني مُؤَلِّفَ «شذا العَرْف في فن الصرف» ـ "جَوْرَبَ" مثالًا لـ"فَوْعَلَ" صريحٌ في

(١) وفي نسخة: (وبناؤه للمطاوعة نحو: «جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ»).

أن واو "جَوْرَبَ" زائِدَةٌ، قال بعضُهم: "وهذا لا إشكال فيه إن كان الجَوْرَبُ عَربِيًّا"، لكن جاء في «تاج العروس»: "والجَوْرَبُ" كجعفر: "لِفافَةُ الرِّجْلِ" مُعَرَّبٌ، وهو بالفارسية "كَوْرَب"[١]، وأصله "كَوْرَبا"، معناه: قَبْرُ الرِّجلِ؛ لأن "كَوْر" معناها: قَبْرٌ، و"با" معناها: قَدَمٌ، ويجاب بأنه لما استعملته العرب على سنن لغتهم أعطته حكم نظيره من "جَوْهَرٍ" و"كَوْثَرٍ" ونحوهما مما زِيدَتْ فيه الواوُ فكأنه من "جرب"، فالعرب لما لاكَتْها بألسنتها وعرَّبتها وحولتها إلى ألفاظها ـ صارت عربيةً، قال نسيم بلعيد: والذي أراه في هذه المسألة أنه يصح أن يقال بزيادة الواو في "جَوْرَبٍ"، وبأصالتها فيكون من باب "فَوْعَلٍ" على القول بعربيته، ومن باب "فَعَلَلٍ" على القول بعجمته فهو عربيٌ باعتبار، وعجميٌ باعتبار، وهذا قول الجواليقي، وابن الجوزي، وآخرين "[٢].

ومن هذا الباب: "تَكَوْثَرَ، يَتَكَوْثَرُ، تَكَوثُرًا"[٣]، و"تَقَولَبَ، يَتقَولَبُ، تَقَولُبًا"[٤].

قوله: (تَجَوْرُبًا) قد تقدم أن المصدر من الخماسي والسداسي يكون على وزن ماضيه مع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءًا بتاء زائدة، كـ"تجَورَبَ، وتَقَدَّمَ، وتدَحْرَجَ" فمصادرها: "تَجورُبٌ، وَتَقَدُّمٌ، وَتَدَحْرُجٌ" للفرق بين المصدر وفعله.

قوله: (وَبِناؤُه للمُطاوَعةِ)[٥] نحو: جَوْرَبْتُه فتَجَورَبَ، ويستعمل للازم بدون

---

(١) قال في كتاب "أثر التوجيه الشرعي في الدلالة اللغوية لبعض المناهي اللفظية": ""كَوْرَب" في اللغة الفارسية، و"كَوْرَبا" في السُّرْيانِيَّةِ، ومعنى "كَوْرَبا": قَبْرُ الرِّجْلِ، أَوْ قَبْرُ القَدَمِ؛ لأن "كَوْر" مَعْناها: قَبْرٌ، و"با" معناها: قَدَمٌ.

(٢) "متعة الطَّرْف في شرح شذا العَرْف في فن الصرف" نسيم بلعيد (١٩١).

(٣) "تَكَوْثَرَ الشيءُ": كثُرَ كَثْرَةً بالغة، يقال: تكوثرتِ الأمطارُ ونحوُها: كثُرت كثرة بالغة، و"تكَوْثَر الغبارُ في المدينة".

(٤) "قَوْلَبَ": سَبَكَ في قَالَبٍ، وشَكّلَ، وصاغَ، يقال: قولب الشّيءَ: أفرغه في قالب كي يُضْفي عليه شكلاً وأبعادًا محدَّدة، وتقولب التِّمْثالُ: أُفْرِغ في قالب.

(٥) وفي نسخة: «وَبِناؤُه لِلّازِمِ نَحْوُ: تَجورَبَ زَيدٌ، أيْ: لِبسَ الجَورَبَ».

مطاوعة نحو: "تَجَوْرَبَ الرَّجُلُ": إِذا لَبِسَ الجَوْرَبَ، جاء في «تاج العروس»: "و تجوربَ: "لَبِسَ الجورب"،

و"جَوْرَبْتُه، فَتَجَوْرَبَ" أي: ألبسته إياه فَلَبِسَه"[١].

(١) "تاج العروس" الزَّبيدِي (٢/١٥٦).

[البَابُ الثَّالِثُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

البَابُ الثَّالثُ: تَفَيْعَلَ ـ يَتَفَيْعَلُ ـ تَفَيْعُلًا.

مَوْزُونُه: تَشَيْطَنَ ـ يَتَشَيْطَنُ ـ تَشَيْطُنًا.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحرُفٍ بِزيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والياءِ بَيْنَ الفاءِ والعَيْنِ.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ[1].

نَحْوُ: «تَشَيْطَنَ زَيْدٌ»: إِذا فَعَلَ فِعْلاً مَكْرُوهًا.

الشَّرح

قوله: (تَفَيْعَلَ) قدمه لكونه مناسبًا للبابِ الأَوَّلِ في محل الزيادة.

قوله: (تَشَيْطَنَ) أي: صار كالشيطان وأشبهه في كونه متمردًا عاتيًا متماديًا في الطغيان، أو فَعَلَ فِعْلَ الشيطانِ، وهو مأخوذٌ من "شَطَنَ، شُطُونًا": إِذا بَعُدَ، ومنه الشَّطَنُ: الحبل الطويل، فالشيطان هو المتمادي والممتد في الطغيان البعيد بعدًا كبيرًا عن الخير والصلاح. وزِيدَتْ في "تَشَيطَنَ" التاء والياء للإلحاق؛ لإعطاء قوة

(١) وفي نسخة: (وبناؤه للمطاوعة) وهي غير مناسبة للمعنىٰ، والأنسب للمعنىٰ هي النسخة التي أثبتناها: (وبناؤه للازم)؛ لأن معنىٰ المطاوعة غير ظاهر، وقال إبراهيم الأحدب: "لا يلزم من وجود الفِعلِ المُطاوِعِ ـ بكسر الواو ـ أن يكون له فِعلٌ مُطاوَعٌ ـ بفتح الواو ـ فقد يتكلمون بالمطاوع كما فِي: "تَشَيطَنَ" بدون مطاوعة". "إبداع الإبداء" إبراهيم الأحدب (٥٩)، يقول علي هاني: أنا لا أرىٰ أن" تَشَيطَنَ" للمطاوعة أَصلًا بل هي للازم وتعطي معنىٰ المبالغة.

في التمرد والعتو. ومثله: "تسَيطرَ عليه، يَتسَيْطر، تسَيطُرًا"(١)، و"تفَيهَقَ عليه أو فيه، يتفيهَقُ، تفَيهُقًا"(٢).

(١) "تسيطر عليه": سيطر؛ وتحكّم فيه، وتسلّط عليه.

(٢) "تَفَيْهَقَ في كلامه": توسع وتنطع، وفتح فاه بالكلام، وفي الحديث: "إن أحبكم إلي وأقربكم مني محاسنكم أخلاقًا، وإن أبغضكم إلي، وأبعدكم مني مساوئكم أخلاقًا، الثرثارون، المتشدقون، المتفيهقون" "رواه الإمام أحمد: برقم: (١٧٧٤٣)، وتفيهق في مِشيته: تبختَرَ، ويقال: هو يتفيهق علينا بمال غيره: يفخر ويتفخَّم، فهو متفيْهِق، قال ابن فارس: "الفاء، والهاء، والقاف" أصل صحيح يدل على سعة وامتلاء، من ذلك: الفَهْقُ: الامتلاء، يقال: أفهقتُ الكأس: إذا ملأتها، والمتفيهقون، واحدهم متفيهق، وهو الذي يفهق كلامَه ويملأ به فمَه. "مقاييس اللغة" (٤/٤٥٦).

[البَابُ الرَّابِعُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"البَابُ الرّابعُ: تَفَعْوَلَ ـ يَتَفَعْوَلُ ـ تَفَعْوُلًا.

مَوْزُونُه: تَرَهْوَكَ ـ يَتَرَهْوَكُ ـ تَرَهْوُكًا.

وعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيه علىٰ خَمسَةِ أَحْرُفٍ بِزيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه، والواوِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ[(١)].

وبِناؤُه: لِلّازِمِ[(٢)].

نَحْوُ: «تَرَهْوَكَ زَيدٌ»: إذا تَكَبَّرَ في المَشيِ.

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (تَفَعْوَلَ) قدمه علىٰ "تسَلْقَىٰ" لتقدم محل الزيادة، وأما "تَفَعْيَلَ" فلم يذكره، ومثاله: "تَرَهْيَأَ" كما تقدم.

قوله: (تَفَعْوَلَ، يَتَفَعْوَلُ، تَفَعْوُلًا) إنما لم يعل كإعلال "يَخافُ، ويَهابُ"[(٣)]

---

(١) قد تقدم في "تَجَلْبَبَ" أن تَحَقُّقَ الإلحاقِ في "تَجَلْبَبَ" إنما هو بتكرار الباء، وأما التاء فإنما دخلت لمعنىٰ المطاوعة كما كانت كذلك في "تَدَحْرَجَ"؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وفي "تَجَورَبَ، وَتَشَيطَنَ، وتَرَهْوكَ" الإلحاق حصل بالواو والياء لا بالتاء.

(٢) في بعض النسخ «وَبِناؤُهُ للمُطاوَعَةِ» فيكون مثل "تَشَيطَنَ" لا مُطاوعَ له، يقول علي هاني: الظاهر هنا أنه للازم وليس للمطاوعة؛ لأن معنىٰ "ترهوك": تَبَخْتَر وتموج في مِشيته.

(٣) أصل" يَخافُ، وَيَهابُ": "يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ"، فنقلوا الفتحة إلىٰ الخاء والهاء فصارا في التقدير: "يخَوْفُ، وَيَهَيْبُ" ثم قلبوا الواو والياء ألفين؛ لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ومثله: "يَنامُ"، أَصْلُهُ: "ينْوَم"؛ لأنه من باب"تَعِبَ، يَتْعَبُ"ثم دخله إعلال النقل وإعلال القلب، وكذلك:=

بالنقل والقلب؛ لأن الإعلال إذا كان في غير الآخر يبطل الإلحاق.

قوله: (تَرَهْوَكَ) أصله "رَهَكَ"(١) ثم صار "ترَهْوَكَ"، يقال: "مَرَّ فُلَانٌ يَتَرَهْوَكُ" أي: يَتَبَخْتَرُ ويمشي كأنه يَمُوجُ في مِشْيَتِهِ من استرخاء مَفاصِلِه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقال بعضهم:

مَعْنَىٰ تَرَهْوَكَ يا فَتَىٰ يَتَبَخْتَرُ ... فاحْذَرْ بِعِلْمِكَ يا فَتَىٰ تَتَكَبَّرُ

= "يَزالُ"، أصله: "يَزْيَل" لأنه من باب: "تَعِبَ، يَتْعَبُ" ثم دخله الإعلالان كسابقه.

(١) "رَهَكَ": "الراء، والهاء، والكاف" أصلٌ يدل علىٰ استرخاء، فـ"رَهَكَ الشَّيْءَ": دقَّه وكسره أو سحقه سَحْقًا شديدًا، و"رَهَكَ الدّابَّةَ": جَهَدَها في السَّيرِ حتىٰ صارت تسير باسترخاء.

[البَابُ الخَامِسُ]

البَابُ الخامِسُ: تَفَعْلَىٰ ـ يَتَفَعْلَىٰ ـ تَفَعْلِيًا.

مَوْزُونُه: تَسَلْقَىٰ ـ يَتَسَلْقَىٰ ـ تَسَلْقِيًا.

وَعَلامَتُه: أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيادَةِ التاءِ في أَوَّلِه وَاليَاءِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ[١] نَحْوُ: «تَسَلْقَىٰ زَيْدٌ»، أَي: نَامَ عَلَىٰ قَفَاه.

اعلَمْ أَنَّ حَقيقَةَ الإِلحَاقِ في هذِه المُلحَقاتِ إنَّما تَكُونُ بِزَيادَةِ غَيرِ التَّاءِ، مثَلاً الإِلْحَاقُ في «تَجَلْبَبَ» إنَّما هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، والتّاءُ إِنَّما دَخلَتْ لِمَعْنَىٰ المُطاوَعةِ كَما كانَتْ في تَدَحْرَجَ؛ لِأَنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ في أوَّلِ الكَلمَةِ، بَل في وَسطِها وآخِرِها، علىٰ ما صَرَّحَ به في «شَرْحِ المُفَصَّلِ»[٢].

الشَّرح

قوله: (تَفَعْلَىٰ) أصله: "تفعلَيَ" قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه إعلالٌ بالقلب، وهذا الإعلال لا يُبطِل الإِلحاقَ؛ لكونه في الآخر.

قوله: (تَسَلْقِيًا) تقدم أن مصدر الخماسي والسداسي إن كان مبدوءًا بتاء زائدة يكون علىٰ وزن الماضي مع ضم ما قبل آخره، كـ"تَقَدَّمَ، تَقَدُّمًا"، و"تَدَحْرَجَ،

---

(١) وفي نسخة: «وبناؤه للمطاوعة».

(٢) «المفصل في صنعة الإعراب» لجارِ اللّٰه أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيِّ (٥٣٨هـ)، وعليه شروح كثيرة، منها: شرح ابن الحاجب، وشرح ابن يعيش.

تَدَحْرُجًا"، لكن "تَسَلْقِيًا" جاءت بكسر اللام لتسلم الياء عن الإعلال؛ أعني: القلب إلىٰ الواو الذي هو أثقل من الياء[1]، وكذلك الحكم في كل ما كانت لامُه ياءً مثل: "توانىٰ، توانِيًا"، "تدانىٰ، تدانِيًا".

قوله: (**وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ علىٰ خَمسَةِ أَحرُفٍ بِزيادَةِ التّاءِ في أَوَّلِه والياءِ في آخِرِه**) فـ"تسلقىٰ" أصله: "سلَق" فزيدت التاء في أوله والياء في آخره ثم قلبت الياء ألفًا. ومثله "قلسيته فتقلسىٰ"[2].

قوله: (وَبِناؤُه للازم نَحْوُ: «تَسَلْقَىٰ زَيْدٌ» أَيْ: نامَ علىٰ قَفاه)[3] وفي نسخة (**وبناؤه للمطاوعة**)، ولا تنافي بينهما فللكلمة استعمالان:

أ) يقال: تسلقىٰ: بمعنىٰ استلقىٰ، واضطجع، وتمدد علىٰ ظهره، فهي بهذا المعنىٰ للازم فقط.

ب) ويقال: "سَلْقَيْتُه، فتَسَلْقَىٰ" فهو مطاوع "سَلْقَىٰ"، فعلىٰ هذا هي للمطاوعة وللازم، قال الصبان: "قوله: "تسلقىٰ تسلقيًا" أي: استلقىٰ علىٰ ظهره استلقاء، مطاوع سلقيته، وجاء في القاموس: سلقيته سِلقاء "بالكسر": ألقيته علىٰ ظهره"[4].

قوله: (حَقِيقَةُ الإِلحاقِ) لما بين أن ملحقات "تدحرج" بزيادة حرفين علىٰ الثلاثي المجرد فاحتاج المقام إلىٰ بيان أن حقيقة الإلحاق بأي حرف من الحرفين

---

(١) فيجب إبدال الضمة كسرةً إن كانت اللام ياءً نحو: "التَّوانِي، والتَّدانِي" أصلهما بضم ما قبل الياء؛ فقلبت الضمة كسرةً لتسلم الياء من قلبها واوًا؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ وجود ما لا نظير له في كلام العرب؛ وهو: وجودُ واوٍ مضموم ما قبلها، في آخر الاسمِ المعرب، وهذا لا يوجد إلّا في الأسماء الأعجمية كـ"طوكيو، وأُدْفُو"، وأُدْفُو، قرية قُرْبَ الإِسكَندَرِيَّةِ.

(٢) قَلْسَيْتُهُ وقَلْنَسْتُهُ فَتَقَلْسَىٰ. ومعنىٰ "تَقَلْنَسَ": أَلبَسْتُهُ القَلَنْسُوة فلبِسَها.

(٣) وفي نسخة: (لِلّازِمِ).

(٤) "حاشية الصبان علىٰ الأشموني" (٢/٤٦٦).

يتحقق ـ قال اهتمامًا بشأن المقام: "**اعلم: أن حقيقة «الإِلحاقِ» في هذه الملحقات إنما هو بزيادة غير التاء**".

قوله: **(حقيقة الإلحاق)** حقيقة الشيء وَماهِيَّتُهُ: ما به الشيء هو هو كالحيوان الناطق للإنسان، يعني أنَّ ما به يتحقق ويحصل الإلحاق الكائن في هذه الملحقات الخمسة.

قوله: (**إنما هو بزيادة غير التاء، مثلاً: الإلحاق في «تَجَلْبَبَ» إنّما هو بتَكْرارِ الباء، والتاءُ إنما دخلت لمعنىٰ المطاوعة، كما كانت في «تَدَحْرَجَ»**) غيرُ التاءِ هو: الواو في "تفوعل، وتفعول"، والياء في "تفيعل"، واللام في "تفعلل"، والياء في "تفعلىٰ"، وكلٌّ منها زيد للإلحاق.

وأما التاء فليست زيادتها للإلحاق بل للمطاوعة كما في "تدحرج" أو لمعنىٰ آخر كما تقدم، والعلة في عدم كونِ التاء للإلحاق أولًا ـ أنه اطرد زيادتها فيه لمعنىٰ المطاوعة، وهو غرض معنوي مطرد.

قوله: (**لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة، بل في وَسْطِها**[1] **وفي آخرها، علىٰ ما صرح به في «شَرْح المُفصَّلِ»**).

لَمّا وَرَدَ سُؤالٌ علىٰ الحصر المذكور بقوله: "**والتّاءُ إِنَّما دَخَلَتْ.. إلخ**" بأن

(١) ضبطها شُرَّاحُ البناء بالتسكين؛ وذلك للقاعدة التي بينها علماء اللغة ونقلها عباس حسن حيث قال: "وسط؛ بسكون السين في الغالب، أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضًا، وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح، والأفضل اتباع الغالب؛ ليقع التفاهم بغير تردد، وقد وضعوا علامة للتميز المعنوي بين الكلمتين؛ فقالوا: إن أمكن وضع كلمة: "بين" مكان: "وسط" واستقام المعنىٰ فهي ظرف؛ نحو: جلست وسْط القومِ، أي: بينهم، وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين؛ مراعاة للغالب، وإن لم تصلح كانت اسمًا، نحو: احمرَّ وسَطُ وَجْهِه، وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح، مراعاة للغالب". "النحو الوافي" عباس حسن (٢/٢٦٧).

يقال: لا نُسَلِّمُ أن التاء في "تَجَلبَبَ" للمُطاوَعةِ فقط ، لِمَ لا يجوز أن يكون لها دَخلٌ في الإلحاق ، أو تكون لمحض الإلحاق ـ دَفَعَه بقوله: **(لأنَّ الإِلحاقَ لا يَكونُ في أَوَّلِ الكلمةِ)** ، وبهذا يتبين أن من الفروق بين حرف المطاوعة والإِلحاقِ أنَّ حرفَ المطاوعة لا يُزادُ إلا في الأوائل بخلاف حرف الإلحاق فإنه يزاد في الوسط والأخير.

وقال جماعة من العلماء: الممنوعُ كونُ الحرفِ الأولِ للإلحاق فقط ، أما إذا كان للإلحاق ولمعنًى كالمطاوعة فيصح كما في "تجلبب" فالتاء للمطاوعةِ والإلحاقِ.

قوله: (في وَسْطِها وفي آخرها) يشمل ما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام:

مثال الزيادة للإلحاق في الوَسطِ: الياءُ من "تَشَيطَنَ" ، والواوُ من "تَرَهْوَكَ".

ومِثالُ الزِّيادَةِ في الآخِرِ لِلإِلحاقِ: الباءُ من "تَجَلْبَبَ" ، والياءُ من "تَسَلْقَى".

والعلة في عدم كون التاء للإلحاق أنه اطردت زيادتها فيه لمعنى المطاوعة وهو غرضٌ معنويٌّ ؛ فالتاء في الملحق به ، وهو "تَدَحْرَجَ" لِمطاوعة "دَحْرَج" وكذلك بقية الملحقات كما في «المُفَصَّلِ» وشروحه.

قوله: **(في شَرْحِ المُفَصَّلِ)** "المُفَصَّلُ في علم العَربيَّةِ" للزَّمَخشَرِيِّ[1] ، ونصَّ على ما تقدم ابنُ الحاجبِ في شرحه على "المُفَصَّلِ" ، المسمى "الإِيضاح شَرح

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخُوارزمي ، الزمخشري ، أديبٌ ، لغويٌّ ، نحويٌّ ، ولد بزَمَخشَر سنةَ (٤٦٧ هـ) ، وإليها نسب ، ورد بغدادَ غير مرة وأخذ الأدب عن كثير من علمائها ، ووصل إلى خُراسانَ وَجاوَرَ بمكةَ المُكَرَّمَةِ حتى قيل له: "جارُ الله" وتوفي بِخُوارِزم سنة (٥٣٨هـ) ، وله مصنفاتٌ كثيرةٌ ، أشهرها: المُفصَّل ، والأنموذج ، وأساسُ البَلاغَةِ ، والكَشّافُ ، والفائِقُ في غرِيبِ الحَديثِ.

المُفصَّلِ"، وكذلك نصَّ ابنُ يعيشَ[١] في شرحه علىٰ المُفصَّلِ[٢].

---

(١) عبارة ابن يعيش: "فأمّا قوله: في" تجلبب، وتجورب، وتشيطن، وترهوك" إنها ملحقات بـ"تدحرج"، فكلامٌ فيه تسامحٌ؛ لأنه يوهمُ أن التاءَ مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ حقيقة الإلحاق في "تجلبب" إنما هي بتكرير الباء ألحقت "جلبب" بـ"دحرج"، والتاء دخلت لمعنىٰ المطاوعة، كما كانت كذلك في "تدحرج"؛ لأنَّ الإلحاقَ لا يكون من أول الكلمة إنما يكون حشوًا أو آخرًا، وكذلك: "تجورب، وتشيطن، وترهوك"، الإلحاق بالواو والياء لا بالتاء علىٰ ما ذكرنا".
وللكفوي في شرحه علىٰ «البناء» رأي آخر حيث يقول: "قوله: "والتاء ههنا بمعنىٰ المطاوعة فلا تكون للإلحاق" فيه نظرٌ؛ لأن الإلحاق: جعْلُ مثالٍ أنقصَ علىٰ مثالٍ أزيد منه، كما صرَّحوا به، وذلك الجعلُ ههنا إنما يتأتّىٰ بزيادة التاء وغيرها معًا لا بغيرها فقط، فكيف يُحكَمُ بأنَّ الإلحاقَ بزيادةِ غير التاء، وبأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ في أوّلِ الكلمة؟! اللَّهم إلا أن يقال: المراد أن الزائد لمجرد الإلحاق لا يكون في الأول، وأن الزائد لمجرد الإلحاق ههنا غير التاء، وأما التاء فليست لمجرَّد الإلحاق، بل له وللمطاوعة أيضًا". "شرح الكفوي" (٢٨١)

(٢) ابن يَعِيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السَّرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ـ بصاد مهملة ونون ـ: من كبار العلماء بالعربية، مَوْصليُّ الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلىٰ بغدادَ ودمشقَ، وكان هدفُه من الرحيل لبغداد أن يدركَ أَبا البركات الأَنْبارِي؛ فَبَلغه خبرُ وَفاتِه بالموصل، وتصدَّرَ للإقراء بحلب إلىٰ أن تُوفِّيَ، كان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف محاضرًا ظريفًا، مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر وكان حسن الفهم، لطيف الكلام، طويل الروح علىٰ المبتدئ والمنتهي، ظريف الشمائل، من كتبه: "شرح المفصل"، و"شرح التصريف الملوكي" لابن جني، مات بحلب سحرًا سنة (٦٤٣ هـ).

[المُلْحَقُ بـ«احْرَنْجَمَ»]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(واثْنَانِ مِنْهَا لِـ«مُلحَقِ احْرَنْجَمَ»).

الشَّرح

قال في نَظْمِ الشَّافِيةِ:

ومُلْحَقٌ مُوازِنٌ لـــ"احْرَنْجَما" كـ"اقْعَنْسَسَ" "اسْلَنْقَى" لِضَعْفٍ أحْجَما

لما فرغ من ملحقات "تَدَحْرَجَ" شرع في ملحقات "احْرَنْجَمَ"، فذكر أنَّه أُلحِق به بابانِ:

الأول: "افْعَنْلَل" كـ"اقْعَنْسَسَ"، والثاني: افْعَنْلَى كـ"اسْلَنْقَى".

قوله: (واثنانِ لِمُلحَقِ احَرَنْجَمَ) قد تقدم أن "احْرَنْجَمَ" زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد، فيكون هذان البابان الآتيان أعني: بابَي: "افْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى" مُلْحَقَينِ بالرباعي المزيد فيه حرفان، وهما همزة الوصل في أوله، والنون بين العين واللام الأولى.

وكل من "افْعَنْلَلَ كـ" اقْعَنْسَسَ"، و"افْعَنْلَى" كـ" اسْلَنْقَى" ثلاثي زيد فيه ثلاثة أحرف.

فإنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يُجعَلْ هذا الباب أعنِي "افْعَنْلَلَ" مُلْحقًا بِـ"اسْتَفْعَلَ" أي: بالثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف مع أن كلًا منِ "افْعَنْلَل، واسْتَفْعَلَ" ثلاثيٌ مزيدٌ فيه، بل جُعِل ملحقًا بـ"احْرَنْجَمَ"، أَي: بالرباعي المزيد فيه حرفان مع أنه في جميع

تصاريفه علىٰ وزنه؟

أجيب عن ذلك بأنه قد تقدم أنه لا تُلحَقُ كَلِمَةٌ بِكَلِمَةٍ مَزِيدٍ فيها إلا بِأَنْ يَجِيءَ في المُلحَقاتِ ذلكَ الزّائِدُ بِعَينِه في مِثْلِ مَكانِه مِن الحُروفِ الأُصولِ والزَّوائِدِ في مَواقِعِها مِنَ المُلحَقِ به، فَيُشتَرَطُ في المُلْحَقِ بكلمةٍ فيها حرفٌ زائدٌ أن يكون موازنًا للملحق به، ومعنىٰ الموازنةِ وقوعُ الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان في الملحق به حرفٌ زائدٌ فلا بد من أن يماثله الملحَقُ فيه، وباب "افْعَنْلَلَ" كـ"اقْعَنْسَسَ" ليسَ كذلك بالنسبة إلىٰ باب "اسْتَفْعَل" كما هو ظاهرٌ، لا في الأصول ولا في الفروع؛ لأن جميع الزوائد في "استفعل" ـ أعني: الهمزة والسين والتاء ـ جاءت في الأول، ثم جاءت الأصول بعدها، بخلاف "افْعَنْلَلَ" فإنه مخالفٌ لـ"اسْتَفْعَل" في مواقع الأصول والزوائد[1]، وموافقٌ لباب "احْرَنْجَمَ" فهو يوافقه في الأصول والزوائد وفي مواقعها، فلذلك اعتبر ملحقًا بـ"احْرَنْجَمَ".

فإن قلت ما **الفرق بين "احْرَنْجَمَ" و"اقْعَنْسَسَ" مع أنَّ كليهما وزنه "افعنلل"؟**

أجيب بأن بينهما فرقين:

١) "اقْعَنْسَسَ" إحدىٰ لاميه زائِدَةٌ لِلإلحاقِ، وهي السين الثانية، بخلاف "احْرَنْجَمَ" فإنهما فيه أصليتان، ومثل هذا يقال في الفرق بين "دَحْرَجَ"، و"جَلْبَبَ".

٢) و"اقعنسس" ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف، و"احرنجم" رباعي مزيد فيه حرفان.

---

(١) فقد زيدتِ الهَمْزةُ في أول "اقْعَنْسَسَ" والنونُ في وسطه، والسينُ في آخره.

[البَابُ الأَوَّلُ]

البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ ـ يَفْعَنْلِلُ ـ افْعِنْلَالاً.

مَوزُونُه: اقْعَنْسَسَ ـ يَقْعَنْسِسُ ـ اقْعِنْسَاساً.

وَعَلَامَتُه: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لَامِ فِعْلِه في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِمُبالَغةِ اللَّازِمِ؛ لأنَّه يُقالُ: «قَعِسَ الرَّجُلُ»: إذَا خَرَجَ صَدْرُه، ودَخَلَ ظَهرُه في الجملةِ، ويُقال: «اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ»: إذَا خرج صَدرُه ودخل ظَهْرُه مُبالَغةً.

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (الباب الأوَّل) مِنْ ذَينِكَ البابَينِ "افْعَنْلَلَ"، وقد زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد، الهمزة والنون والسين الثانية.

قوله: (افْعَنْلَلَ) هذا باب "الافْعِنْلال"، وتقديمه على باب "الافْعِنْلاءِ" لكون إحدىٰ زوائده من جنس بعض حروفه الأصول، ولتقدم الزائد.

قوله: (اقْعَنْسَسَ) الأصل الذي تدور عليه مادة "قعس" كما قال ابن فارس: الثَباتُ والقُوَّةُ، وزيادة السين الثانية في "اقْعَنْسَسَ" للإلحاق والتوكيد، وتوضيحًا لذلك نقول:

١) يقال "قَعِسَ" ـ بكسر العين ـ بدون زيادة: بمعنىٰ خرج صدره ودخل ظَهرُه، مأخوذٌ من القَعَسِ "بِفَتْحِ القافِ والعَينِ": وهو خروج الصدر ودخول الظَّهرِ خِلْقةً ضِدّ الحَدَبِ، سئل الأصمعي عن معنىٰ "القَعَسِ" فَقَدَّمَ بَطنَه وأخَّرَ ظَهرَه تشبيهًا

بهيئة الأَقْعَسِ، وتفهيمًا للسائل أن الأَقْعَسَ ضِدُّ الأَحدَبِ، وتأتي بمعنىٰ تأخَّرَ، ورجع إلىٰ الخَلفِ ولم يمض لِمَا كُلِّفَ، وتأَبَّىٰ.

٢) ويقال: "اقْعَنْسَسَ" بزيادة الألف والنون والسين: إذا خَرَجَ صَدرُه وَدَخَلَ ظَهرُه مُبالَغَةً ـ كما قال المصنف[1]، وتَأتي بِمعنىٰ: تأخَّرَ وَرَجَعَ إلىٰ الخَلْفِ وأَبىٰ بقوة ومبالغة أن ينقاد، وهو المعنىٰ الذي ذكره أكثر اللغويين والصرفيين لـ"اقعنسس"، تقول: جَمَلٌ مُقْعَنْسِسٌ: يمتنع أن يُقادَ بشدة، وَكُلُّ مُمتَنِعٍ بشدة مُقْعَنْسِسٌ، فزيادة السين في "اقْعَنْسَسَ" عَلَىٰ "قَعِسَ" تفيد مع الإلحاقِ التوكيدَ في كلٍّ مِنَ المعنيين أعني: "خروجَ الصدرِ ودخولَ الظَّهْرِ"، و"التأخرَ والامتناعَ"، خلافًا لمن قال ليست الزيادة للتوكيد بل لأمر لفظي هو الإلحاق.

قوله: (بِزِيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللّامِ وَحَرفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لام فِعْلِه في آخِرِه).

قال جماعة من شراح "البناء" عن "اقْعَنْسَسَ": "زيادة الحرفين الأَوَّلَينِ لغير الإلحاق، والأخير لمجرد الإلحاق، فالهمزة للوصل، والنون للمطاوعة كما كانتا في "احْرَنْجَمَ" كذلك، والزائد هو الحرف الثاني، أي: السين الثانية في "اقْعَنْسَسَ" وهي للإلحاقِ، وهو من قبيل المطاوِع الذي ليس له مطاوَع، فاقعنسس الرجل: تأخر بلا مؤخر له كما تقول: "انكسر الإناء" بلا ملاحظة وجود الكاسر، فكان علىٰ المصنف أن يقول: "وبناؤه للمطاوعة"، يقول علي هاني: كذا قالوا، وأحسن مما قالوا قول الرضي: "أَما "اقْعَنْسَس، واحْرَنبىٰ" فقالوا: ليست الهمزة والنون فيهما للإلحاق بل إحدىٰ سِينَيِ "اقعنسس"، وألفُ [الألف الأخيرة] "احْرَنبىٰ"[2] للإلحاق فقط؛

(١) جاء في "المعجم الوسيط": "اقعنسس" خرج صدره ودخل ظهره خِلْقة، وتأخر ورجع إلىٰ خلف" (٢٧٩/٢).

(٢) أصل "احرنبىٰ": "حرِب" أي: أَضمر الشرَّ وتهيأَ للغضب، يقال: احرنبىٰ الكلبُ انتفش للقتال،=

وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضًا، ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام، هذا ما قالوا، وأنا لا أرىٰ منعًا من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد "اقْعَنْسَسَ" كُلُّها لِلإِلْحاقِ بِـ"احْرَنْجَمَ"[(١)]. وأيَّدَ عَبدُ الغَنيِّ الدَّقْرُ الرَّضِيَّ في كتابه "معجم القواعد العربية" حيث قال عن "اقْعَنْسَسَ": والإلحاق حصل فيه بالسين الثانية وبالهمزة والنون"[(٢)].

وَلَمْ تدغم سِينَا "اقْعَنْسَسَ"؛ لئلا يَبطُلَ الإِلحاقُ بـ" احْرَنْجَمَ".

قوله: (**لِمُبالَغةِ اللّازِمِ لأنه يقال: «قَعِسَ الرَّجُلُ» إذا خرج صَدرُه ودخل ظهره في الجُملَةِ. ويقال: «اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ» إذا خرج صَدرُه ودخلَ ظَهرُه مُبالَغَةً**): ويقال أيضًا: "قَعِسَ الرَّجلُ قَعَسًا": تأَخَّرَ وَرَجَعَ إلىٰ خَلْفٍ في الجُملَةِ ـ أي: قليلًا ـ، ويقال: "اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ": إذا كان كذلك مبالغةً.

= وكذلك الديكُ، والهِرَّةُ.

(١) "شرح شافية ابن الحاجب" الرضي (١/٥٤).

(٢) "معجم القواعد العربية" عَبدُ الغَنيِّ الدَّقْرُ (٢/١٦).

[البَابُ الثَّانِي]

قَوْلُ المُصَنِّفِ رحمه الله

البَابُ الثَّاني: افْعَنْلَىٰ ـ يَفْعَنْلِي ـ افْعِنْلاءً.

مَوْزُونُه: اسْلَنْقَىٰ ـ يَسْلَنْقِي ـ اسْلِنْقاءً.

وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ علىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزيادَةِ الهَمزَةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَينَ العَيْنِ واللَّامِ والياءِ في آخِرِه.

وَبِناؤُه: لِلَّازِمِ.

نَحْوُ: «اسْلَنْقَىٰ زَيْدٌ»: إِذا نامَ علىٰ قَفاهُ.

الشَّرح

قوله: (افْعَنْلَىٰ) الياء هنا لمجرد الإلحاق، أُعِلَّ هذا الوزن بقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبُ الياءِ ألفًا لا يبطل الإلحاق؛ لكونه في الآخر كما عرفت، وقيل: الزائد هو الألف ابتداءً دون أن يكون أصله ياءً قلبت ألفًا، والمؤلف رد هذا القول بقوله: (بِزيادَةِ الياءِ).

قوله: (يَفْعَنْلِي) استثقلت الضمة علىٰ الياء فأعلتْ بحذف الضمة كما في "يَرْمِي".

قوله: (افْعِنلاءً) أصله: "افعنلايًا": قُلِبَتِ الياءُ همزةً لتطرفها بعد ألف زائدة، ولم يبطل الإلحاق؛ لأن الإعلال في الأخير فهو موازن لـ"احرنجامًا"، ويسمىٰ هذا البابُ باسم مصدره فيقال: "بابُ الافْعِنْلَاءِ".

ومثل اسلنقى "احْرَنْبَى الدِّيكُ": نَفَشَ رِيشَه، وَتَهَيَّأَ للقتال، و"احْرَنْبى الرَّجُلُ والهِرُّ والكَلْبُ": تَهَيَّأَ لِلشَّرِّ.

قوله: (**وَعَلامَتُه: أَنْ يَكُونَ ماضِيه على سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزيادَةِ الهَمْزَةِ في أَوَّلِه والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللّام والياءِ في آخِرِه**) أصله "سَلَق" كما تقدم، زيدت عليه الهمزة والنون والياء المنقلبة ألفًا.

قوله: (**اسْلَنْقَى زَيدٌ**): اسْلَنْقَى له استعمالان:

١) الأول: **للإلحاق**: يقال: "اسْلَنْقَى زَيدٌ": إذا نام على ظهره، و"الاسْلِنْقاءُ"، وَ"الاستِلْقاءُ" متوافقان في المعنى، فعلى هذا، الأحسن أن نقول: كل الحروف للإلحاق كما تقدم عن الرضي.

٢) الثاني: **للمطاوعة**، يُقَالُ: "سَلْقَيتُه": إذا أَلْقَيْتَه على ظهره فـ"اسْلَنقَى"، فعلى هذا الهمزةُ للوصلِ والإلحاقِ، والنونُ للمطاوعة والإلحاق، والياءُ للإلحاق فقط[١].

قوله: (**وَبِناؤُه لِلَّازِمِ**) "افْعَنْلى" يكون لازمًا دائمًا، نحو: "اسْلَنْقَى، واحْرَنْبَى"[٢]، ولا يأتي متعديًا، وهذا الذي ذكره المصنف هو رأي سيبويه، وابن عصفور، وأبي بكر الزُّبَيدِي[٣]، وقال جماعة كثيرة من اللغويين يأتي لازمًا ومتعديًا،

(١) هذا أحسن من قول جماعة من الشراح الهمزة للوصل، والنون للمطاوعة، والياء لمجرد الإلحاق.

(٢) تقدم أن "احرنبى" أصله "حرِب": يقال "احْرَنْبَى": إذا أَضمر الشرَّ وتهيَأَ للقتال، يقال: احرنبى الكلبُ انتفش للقتال، وكذلك الديكُ، والهرَّةُ.

(٣) قال المرتضى الزَّبِيدِي"بفتح الزاي وكسر الباء" في "تاج العروس": "وقال الزُّبيدي [يعني أبا بكر الزُّبَيْدِي "بضم الزاي وفتح الباء وكسر الدال": البيت الذي ورد فيه تعدي "افعنلى" مصنوع وأثبته ابن دريد وغيره". (٨ /٤٦٧)، وقال ابن عصفور: "وأَمَّا "افعَنلَيتُ" فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدّيًا وغير متعدّ، فغيرُ المتعدّي نحو: "احرَنبَى الديكُ"، والمتعدّي نحو: "اغرَندَى، واسرَندَى"، قال الراجز:

قَد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَندِيني ... أَدفَعُهُ عَنِّي ويَسرَندِيني =

ومن أمثلة المتعدي: "اغْرَنْدَىٰ، واسْرَنْدَىٰ"، كما قال الراجز:

قَــد جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنــدِينِي أَدفَعُــه عَنِّــي، ويَســرَنْدِينِي

يقال: اغرنداه، واغرندىٰ عليه: علاه بالشتم والضرب والقهر.

ويقال: اسرنداه: علاه وغلبه، والسَّرَنْدَىٰ: الجريء من الرِّجال الذي لا يَهُولُه شَيْءٌ.

وقد أنكر الأولون هذا فقالوا: إن هذا البيتَ مصنوعٌ، وإنَّ هذا الوزن لا يكون للمتعدي؛ إذ لم يسمع متعديًا إلا في هذا الرجز، يقول علي هاني: الحق مع من أثبته، فالمثبت مقدم علىٰ النافي، لا سيما أن المثبت من كبار علماء اللغة: كأبي الفتح ابن جني، وأبي عبيدة[1]، وقد توسط ابن هشام بين القولين فجعل تعَدِّيَهِ شاذًا، وذكر البيت ولم يقل هو مصنوعٌ.

وبهذا بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه تم شرح أبواب التصريف الخمسة والثلاثين.

= وزعم سيبويه أنه لا يتعدَّىٰ، والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه؛ إذ لم يُسمَع متعدّيًا إلَّا في هذا الرجز، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع. قال أبو بكرالزُّبَيدِيُّ: أَحسِبُ البيتينِ مَصنُوعَينِ. "الممتع الكبير في التصريف" ابن عصفور (١٢٧).

(١) قال صاحب "بغية الآمال": "ليس كما قال الزُّبَيدي فقد ذكرهما غير واحد من أئمة اللغة: كابن دريد، وأبي عبيد، وكُراع [الأزدي]، وابن جني، وذكرهما أيضاً أبو علي القالي عن أبي عبيدة، واللِّحياني أيضاً". "شرح لامية الأفعال" للقطب اطَّفَيَّش (٢٤٢).

تدريبات:

١ ـ التدريب الأول: بيِّنْ مِنْ أيِّ الأبوابِ الأفعالُ الآتيةُ، مع بيانِ الأصليِّ والزائدِ، ووزنِها الصرفيِّ:

عَلِم، كَرُمَ، صَرَفَ، جَمَعَ، نَصَرَ، فَرِحَ، ضَرَبَ، طَمَأَنَ، فَتَحَ، غَفَرَ، أَعْلَمَ، كرَّمَ، دَحْرَجَ، صَارَعَ، قَبِلَ، نَشَرَ، حَرَصَ، ذَهَبَ، غَضِبَ، صَعُبَ، لَقِيَ، رَسَمَ، كَسَرَ، عَظُمَ، نَزَلَ، فَصُحَ، شَرِبَ، تَرْجَمَ، هَزَمَ، قالَ، صالَ، جالَ، صام، باءَ[1]، غَزا، دَعا، عَفا، سَما، مَدَّه، "شَدَّ، يَشُدُّ"، "بَثَّ، يبُثُّ"، باعَ، خابَ، رابَ، شابَ، رَمَىٰ، هَدَىٰ، جَرَىٰ، جَنَىٰ، ثَوَىٰ، "فَرَّ، يفِرُّ"، "دَبَّ، يَدِبُّ"، "صَحَّ جِسْمُهُ، يَصِحُّ"، جَعَلَ، "وَزَعَه، يَزَعُه"، "وَدَعَه، يَدَعُه"، "وَثَبَ، يَثِبُ"، "وَجَبَ يَجِبُ"، "وَقَبَ الظلام يَقِبُ[2]"، "وَلَجَ يَلِجُ"، "وَهَجَ الحرُّ، يَهِجُ"، "وأَدَ المَوْؤُدَةَ، يَئِدُها[3]"، "وَتَدَ[4] "الوَتِدَ، يَتِدُه"، "وَطَدَه، يَطِدُه"، "وَجَدَه، يَجِدُهُ"، "وَرَدَ الماءَ، يَرِدُه"، سَحَبَ، مَنَعَ، "شَغَلَ، يَشْغَلُ"، سَمَحَ، أَبَىٰ، مَشَىٰ، زَلْزَلَ، انْصَرَفَ، اسْتَغْفَرَ، حَرْجَمَ، تَدَحْرَجَ، وَسْوَسَ، احْرَنْجَمَ، تَزَلْزَلَ، انْحَطَمَ، أسْرَعَ، احْتَمَلَ، اجْتَمَعَ، أَخَذَ، تعاظَمَ، احْلَولَىٰ، استعان، يتسابق، تصالح، اطمأَنَّ، بايع، استولىٰ، فَرَّح، يُحْسِنُ، تقهقر، يستولي، ردَّ، استنجد، حَمِدَ، يُكْرِمُ، احْتَمَلَ، اهْتَدَىٰ، أَحْسَنَ، اسْتَعْلَمَ، اخْضَارَّ، سَهُلَ، انفطر، اقْشَعَرَّ، قُلْ، بِعْ، نَمْ، اقتنع، اعْلَوَّطَ، اعْشَوشَبَ، تواضعوا، اسْتَخَارَ، اجْلَوَّذَ، حاسَبَ، تَبَعْثَرَ، افْرَنْقَعَ، تَوَهَّمَ، رأَيتُ، اسْتَطَالَ، انْتَظَمَ، انْتَقَلَ، أجَازَ، تَقَلَّبَ، ارْبَدَّ وجْهُ زيدٍ[5]، تقاضىٰ، قَاسَمَ، حَرَّمَ،

---

(١) باءَ بالشيء وإليه ـ بَوْءًا، وبَوَاءً: رجع.

(٢) وقب: دَخَلَ.

(٣) دَفنها حيَّةً.

(٤) أثْبَتَهُ.

(٥) ارْبَدَّ وَجْهُ زيدٍ: تغيَّر لونُه.

انطَوَى، ابْتَعَدَ، اسْتَرْضَى، رضَّى، افْتَتَحَ، تَكَرَّمَ، احْدَودَبَ، ادْلَهَمَّ الظلامُ[1]، اشْمَأَزَّ، اسْتَورَدَ، تسَامَحَ، اقْتَصَدَ، "عفَّ، يعِفُّ"، صَاغ، "خَفَّ، يخِفّ"، قاد، عزَا، "حلَّ التلميذُ المسألةَ"، و"حلَّ للمريض الفِطْرُ في رمضان"، "هَوَى النَّجْمُ"، "هوِيَ الطفلُ أُمَّه"، تَنَافَسَ، اسْتَقَامَ، اسْتَفَادَ، سيْطَرَ، آتى المالَ، آثَرَ، آسفونا، آمَنَ، آوَى، أجَابَ، أحصى، أصَابَ، أعانَ، أماتَ، سَلْقَى، حَوْقَلَ، بَيْطَرَ، جَهْوَرَ، جَلْبَبَ، تَجَلْبَبَ، تَشَيْطَنَ، تَرَهْوَكَ، تَسَلْقَى، اقْعَنْسَسَ، اسْلَنْقَى، اجْتَهَدَ، جَاعَ، أعْطَى، أخْرَج، عَظَّمَ، انْقادَ، اخْضَرَّ، تَابَعَ.

٢ ـ **التدريب الثاني**: بَيِّنْ مِنْ أيِّ الأبوابِ الأَفْعَالُ الواردة في الآيات الكريمة:

١) ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢].

٢) ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥].

٣) ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

٤) ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠، ٩].

٥) ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧].

٦) ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٣].

٧) ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾ [النازعات: ٣٦].

٨) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

٩) ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

١٠) ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ

(١) ادْلَهَمَّ الظَّلَامُ: اشْتَدَّ.

وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

١١) ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

١٢) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

١٣) ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم﴾ [البقرة: ٢٦٤].

١٤) ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ [القصص: ٢٩].

١٥) ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر: ٢].

١٦) ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

١٧) ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

١٨) ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١].

١٩) ﴿وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥].

٢٠) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

٢١) ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٢) ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠].

٢٣) ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٢٤) ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

٢٥) ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: ٤].

٢٦) ﴿وَتَشْتَكِي إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].

٢٧) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨].

٢٨) ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١].

٢٩) ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

٣٠) ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦].

٣١) ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩].

٣٢) ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

٣٣) ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

٣٤) ﴿وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١].

٣٥) ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

٣٦) ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠].

٣٧) ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ٦٩].

٣٨) ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢].

٣٩) ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

٤٠) ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

إجابة التدريب الثاني[١]:

١) ﴿يَحْلِفُونَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثاني (حلَف، يحلِف). ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾: من الثلاثي المزيد بحرف من بابِ "أَفْعَلَ".

٢) ﴿يَخْتَصُّ﴾: من الثلاثي المزيد بحرفين، من باب "افْتَعَلَ". ﴿يَشَآءُ﴾ مضارع "شاء": ثلاثي مجرد من الباب الرابع "فعِل، يفعَل" أصلهما: "شَيِئ، يشْيَأُ"، "شَيِئ": بشين ثم ياء مكسورة ثم همزة، "يشْيَأُ": بشين ثم ياء مفتوحة ثم همزة. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

٣) ﴿كَرِهَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الرابع. ﴿ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين على وزن "انْفَعَلَ". ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فَعَّلَ".

٤) ﴿أَفْلَحَ﴾: ثلاثي مزيد بحرف على وزن "أَفْعَلَ". وكلٌّ مِنْ ﴿زَكَّىٰهَا﴾، و﴿دَسَّىٰهَا﴾: ثلاثي مزيد بحرف على وزن "فعَّل"[٢]. "خاب" مضارعه "يخيب" من الباب الثاني أصله: "خيَب، يخيِب".

٥) ﴿نُسَيِّرُ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فَعَّلَ".

٦) ﴿يُؤَيِّدُ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فَعَّل"، والهمزة في "أَيَّد" أصلية.

٧) ﴿بُرِّزَتِ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فَعَّلَ". ﴿يَرَىٰ﴾: أصله: "يرْأَيُ"، ثلاثي مجرد من الباب الثالث: "رأىٰ يَرْأَىٰ" كـ"رعىٰ، يرعىٰ"، إلا أن أكثر

---

(١) تركت إجابة التدريب الأول لسهولته، وأجبت الثاني لما فيه من بعض الصعوبة، واعلم أنك لا بد أن تَرُدَّ المضارع والأمر للماضي عند إجابتك؛ ليسهل عليك معرفة الباب.

(٢) أصل ﴿دَسَّىٰهَا﴾: دسَّسَهَا، فكَثُرَتْ الأمثال فأُبْدل من ثالِثها حرف علةٍ.

لغات العرب فيه تُخَفِّفُ الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها.

٨) ﴿تَبْيَضُّ﴾ و﴿تَسْوَدُّ﴾: كل منهما ثلاثي مزيد بحرفين، مِنْ بابِ "افْعَلَّ".

٩) ﴿بَشِّرِ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فعَّل". ﴿ءَامَنُواْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، أَصْلُه: "أَأْمَن" فانقلبت الهمزة الثانية ألفًا لاجتماع همزتين في كلمة واحدة، الأُولَىٰ منهما مفتوحة والثانية ساكنة. ﴿عَمِلُوا﴾: ثلاثي مجرد من الباب الرابع: (عمِلَ، يعمَل).

١٠) ﴿آتَى﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، ومدّة "آتىٰ" منقلبة عن حرفين: همزة متحرّكة وهمزة ساكنة، أصله: "أَأْتىٰ".

١١) ﴿نُسَارِعُ﴾ ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "فَاعَلَ".

١٢) ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ" وسيأتي الكلام علىٰ إعلالها عند الكلام علىٰ إعلال ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

١٣) ﴿تُبْطِلُوٓاْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، ماضيه "أبطل".

١٤) ﴿قَضَىٰٓ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثاني "قضىٰ، يقضِي". ﴿سَارَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثاني: "سَار، يسِير". ﴿ءَانَسَ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، أصله: "أَأْنس" فأعل أعلال "آتىٰ".

١٥) ﴿يُخْرِبُونَ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، مَاضيه "أَخْرَبَ".

١٦) ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ"فَعَّلَ". ﴿لَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، ماضيه "أدخل". ﴿تَجْرِي﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثاني.

١٧) ﴿قُلْ﴾ ثلاثي مجرد من الباب الأول: "قال، يَقُول"، أصلها: "قَوَلَ، يَقْوُل".

﴿يُشْعِرُكُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف، مِنْ بابِ "أَفْعَلَ" ماضيه "أشعَرَ". ﴿جَآءَتْ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثاني أصله: "جيَأ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

﴿يُؤْمِنُونَ﴾: أصلُ «يُؤْمِنون»: "يُؤَأْمِنُون" بهمزتين، الأولىٰ: همزةُ "أَفْعَل"، والثانيةُ: فاء الكلمةِ، حُذِفَت الأولىٰ لقاعدة تصريفية، وهي أن همزة "أفْعَل" تُحْذَف بعد حرفِ المضارعةِ واسمِ فاعله ومفعولِه نحو: "أُكْرِمُ، وتُكْرم، ويُكْرم، ونُكْرم، وأنتَ مُكْرِم، ومُكْرَم"، وإنما حُذِفَت لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان، وذلك إذا كان حرفُ المضارَعةِ همزةً نحو: "أَنا أُكْرِمُ"، أصله: "أُأَكْرِمُ" بهمزتين، الأولىٰ: للمضارَعةِ، والثانيةُ: هَمزَةُ "أَفْعل"، فحُذِفَت الثانيةُ لأنَّ بها حَصَل الثِّقَلُ، ولأن حرفَ المضارَعَةِ أولىٰ بالمحافظةِ عليه، ثم حُمِل باقي البابِ علىٰ ذلك طَرْدًا لِلْبابِ، ولا يجوز ثبوتُ همزةِ "أَفْعَلَ" في شيء من ذلك، إلا في ضرورة كقوله: فإنَّه أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَما.

وماضيه "آمَنَ"، فالمدّة مكونة من همزتين: الأولىٰ مفتوحة والثانية ساكنة، أي: "أَأْمن" علىٰ وزن "أَفْعَلَ"، أبدلت الهمزة ألفًا، ومثله يقال في: ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ السابقة.

١٨) ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾ ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ "فَعَّلَ". ﴿آمَنُوا﴾ تقدم الكلام عليه. ﴿يَمْحَقَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثالث: "مَحَقَ، يَمْحَقُ".

١٩) ﴿يُعْظِمْ﴾ ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ "أَفْعَلَ"، ماضيه "أَعْظَمَ".

٢٠) ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ثلاثي مجرد من الباب الأول: "أَمَرَ، يَأْمُرُ". ﴿تُؤَدُّوا﴾:

من بابِ "فَعَّلَ" والهمزة فيه أصلية.

٢١) ﴿أَشْهِدُوا﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ "أَفْعَلَ". ﴿تَبَايَعْتُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ "فَاعَلَ".

٢٢) ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ "فَاعَلَ".

٢٣) ﴿تُخَالِطُوهُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ باب "فَاعَلَ".

٢٤) ﴿نُجَٰزِيَ﴾، ثلاثي مزيد بحرف مِنْ باب "فَاعَلَ".

٢٥) ﴿يُظَٰهِرُواْ﴾ ثلاثي مزيد بحرف مِنْ باب "فَاعَلَ".

٢٦) ﴿تَشْتَكِي﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ".

٢٧) ﴿يُدَٰفِعُ﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ باب "فَاعَلَ". ﴿آمَنُوا﴾: تقدم الكلام عليها في التمرين السابع عشر.

٢٨) ﴿وَٰعَدْنَا﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ باب "فَاعَلَ".

٢٩) ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "انْفَعَلَ".

٣٠) ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ ثلاثي مزيد بحرفين من باب "تَفَاعَلَ".

٣١) ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ"فعَّل". ﴿يَنۢبَغِى﴾ ثلاثي مزيد بحرفين من باب "انْفَعَلَ".

٣٢) ﴿انْشَقَّ﴾ ثلاثي مزيد بحرفين من باب "انْفَعَلَ".

٣٣) ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: ثلاثي مزيد بحرف مِنْ بابِ"فعَّل".

٣٤) ﴿تَرْتَدُّواْ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ". ﴿فَتَنقَلِبُواْ﴾ ثلاثي

مزيد بحرفين من باب "انْفَعَلَ".

٣٥) ﴿تَجْتَنِبُوا۟﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ". ﴿تُنْهَوْنَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الثالث: "نهَىٰ، ينْهَىٰ". ﴿نُكَفِّرْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف من باب "فَعَّلَ". ﴿نُدْخِلْكُمْ﴾: ثلاثي مزيد بحرف من باب "أَفْعَلَ".

٣٦) ﴿يَأْتَمِرُونَ﴾ ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ". ﴿لِيَقْتُلُوكَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الأول: "قتَل، يقتُل".

٣٧) ﴿تَبْتَئِسْ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ". ﴿يَعْمَلُونَ﴾: ثلاثي مجرد من الباب الرابع "عمِل، يعمَل".

٣٨) ﴿ٱتَّبَعَ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ".

٣٩) ﴿اخْتَارَ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افتعل"، أصلها: "اختيَرَ" فقلبت الياء ألفًا.

٤٠) ﴿فَٱرْتَدَّ﴾: ثلاثي مزيد بحرفين من باب "افْتَعَلَ".

[الأَقْسَامُ الثَّانيَةُ]

* ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنحَصِرَ في هذهِ الأَبوابِ:

١ ـ إمّا: ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «كَرُمَ».

٢ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مُجرّدٌ غيرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ».

٣ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مُجرّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ».

٤ ـ وإمّا: رباعِيٌّ مُجرّدٌ غيرُ سالِمٍ نَحْوُ: «وَسْوَسَ»، وَ«زَلْزَلَ».

٥ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مَزيدٌ فيه سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ».

٦ ـ وإمّا: ثُلاثيٌّ مَزيدٌ فيه غَيرُ سَالِمٍ نَحْوُ: «أَوْعَدَ».

٧ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مَزيدٌ فيه سَالِمٌ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ».

٨ ـ وإمّا: رُباعيٌّ مَزيدٌ فيه غَيرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ».

وَيُقالُ لِهذهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمانيَةُ.

﴾ الشَّرح ﴿

قوله: (اعْلَمْ) معطوفٌ على (اعْلَمْ) الواقِع في أول الكتاب في قول المصنف: (اعْلَمْ أَنَّ أَبوابَ التَّصْرِيفِ خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بابًا) تنبيهًا على أن ما سيذكره مَطْمَحُ أَنْظارِ الصَّرْفِيِّينَ كأنه قال: بعد أن علمت ما ذكرناه لك من أبواب الفعل بأنواعه المتقدمة، اعْلَمْ أن الفعل المنحصر في هذه الأبواب: إما ثلاثيٌّ.. إلخ.

وَلمّا كانت عادةُ الصرفيين تَقْسِيمَ الفِعْلِ إلى أقسامه السبعة، ثُمَّ بَيانَ ما لكل

منها من الإعلال والإدغام وسائر الأحوال والأحكام أتىٰ به المصنف في هذا المقام، وأشار إلىٰ بعض الأحوال والأحكام في ضمن الأمثلة أو في صريح الكلام.

قوله: (**اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنحَصِرَ في هذه الأَبْوابِ إمَّا.. إلخ**) أي: اعْلَمْ أَنَّ الأبوابَ الخمسةَ والثلاثين منحصرةٌ في ثمانية أقسام.

قوله: (**أَنَّ الفِعْلَ**) لَمْ يَذكرِ الاسم مع أن تلك الأقسام تجري فيه أيضًا؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا الأسماء، فَتُعْرَفُ السَّلامَةُ وَعَدَمُها في الاسم بالمقايسة، ولم يذكر الحرف؛ لأن التغير لا يتطرق إلىٰ الحرف كما يتطرق إلىٰ الفعل والاسم؛ ولذا كانت الكلمات المبحوث عنها في الصرف اثنتين: الفِعْلَ المعربَ، والاسمَ المعربَ، وأما الكلماتُ في النحو فثلاثةٌ.

قوله: (**المُنْحَصِرَ في هذه الأَبْوابِ**) أي: الأبواب الخمسة والثلاثين.

١) قوله: (إمَّا ثُلاثيٌّ مُجرَّدٌ سالمٌ)

(**الثُّلاثيُّ**): هو ما كان علىٰ ثلاثة أحرف.

(**المُجَرَّدُ**): ما خلا من حرف زائد علىٰ أصوله[١].

(**سَالمٌ**): السالم هو: ما سلمت حروفه الأصلية ـ التي تُقَابَل بالفاء والعين واللام ـ مِنْ:

١ ـ أحرف العلة[٢]، ٢ ـ والهمز، ٣ ـ والتضعيف، كـ"كَتَبَ، وضَرَبَ،

(١) التي تُقَابَل بالفاء والعين واللام.

(٢) وهي الواو والياء والألف، سميت بذلك لأنه يلحقها تغيير كالعلة التي يتغير بها الجسم، وقيل: لأن العليل يتلفظ بها عند الأنين فيقول: "واي" أضيفت إلىٰ العلة لأدنىٰ ملابسة.
والهمزة عند الجمهور ليست من أحرف العلة، وعدَّها الفارسي ومكي من أحرف العلة، وقيل: حرف شبيه بحرف العلة، فتحصل فيها ثلاثة مذاهب، أصحها أنها شبيهة بحرف العلة.

وذَهَبَ، وَعَلِمَ، وكَرُمَ"، سمي سالمًا لسلامة أُصول حروفه مما ذكر.

فـ"كَتَبَ" وما بعده: "**ثلاثي**" لكونه على ثلاثة أحرف، و"**مجرد**": لكونه خاليًا عن الزيادة، و"**سالمٌ**" لكونه خاليًا من أحرفِ العلة، والهمزِ، والتضعيفِ، فجَمِيعُ حروفِه الأَصليَّةِ التي يعبر عنها بالفاء، والعين، واللام سَلِمَتْ عن الأحرف المذكورة.

وكذلك يدخل في السالم: "حَوقَلَ، وضارَبَ، ويَضرِبُ، واقعَنسَسَ، واسلَنقَى"؛ لأن الواو في "حَوْقَلَ"، والأَلِفَ في "ضارَبَ"، والياءَ في "يَضْرِبُ"، والأَلِفَ والنُّونَ والسينَ الثانيةَ في "اقْعَنْسَسَ"، والهمزةَ والنونَ والألفَ في "اسْلَنقَى" ـ كلُّها زائدةٌ وليست من أصول الكلمة؛ لأن الحروف الأصول "فعل" ليس فيها حرفُ علةٍ، ولا همزٌ، ولا تضعيفٌ، فمثلًا: "اسلنقى": حروفه الأصلية "سلق"، والهمزةُ والنونُ زائدةٌ، وليس في حروفه الأصول حرف علة، ولا همز، ولا تضعيف.

أما نحو "رَمَى": فغير سالم؛ لأنه حوى حرفَ علةٍ وهو الألف، وما حوى حرف علة في أي أصل من أصوله فهو معتل غير سالم.

ونحو "باعَ": غير سالم؛ لوجود حرف العلة في أصول الكلمة، وهو الألف، ومثله "بِعْ"، و"قُلْ".

٢) قوله: (**وإمّا ثُلاثِيٌّ مُجرَّدٌ غَيرُ سالِمٍ نحوُ: وَعَدَ**) "**وَعَدَ**" غير سالم؛ لأنه معتلٌ؛ لأن فيه حرف علة في أصوله، ويسمون ما كانت فاؤه حرف علة مثالًا، كـ"وَعَدَ". وكذلك "مَدَّ" غير سالم؛ لأنه مضعفٌ. و"أَخَذَ" غير سالم؛ لأنه مهموزٌ، وكلٌ منها ثلاثيٌ مجردٌ غير سالم.

٣) قوله: (**إمّا رُباعِيٌّ مُجرَّدٌ سالمٌ نحوُ: دَحْرَجَ**) "دَحْرَجَ" رباعيٌ مجردٌ، وهو سالمٌ: "**رباعي**": لكونه على أربعة أحرف أصول، و"**مجرد**": لكونه خاليًا عن الزيادة، و"**سالم**": لأنه لم يوجد فيه حرفُ علةٍ ولا همزٌ ولا تضعيفٌ.

٤) قوله: (وإمّا رُباعِيٌّ مُجَرَّدٌ غيرُ سالمٍ نحوُ: وَسوَسَ وزَلزَلَ):

أَما "وَسْوَسَ" فغير سالم لوجود حرف العلة في حروفه الأصلية ، ولكونه من المضاعف الرباعي ، وهو: ما كانت فاؤه ولامه الأولىٰ من جِنْسٍ ، وعينه ولامه الثانية من جِنْسٍ آخرَ ، كـ"زَلْزَلَ ، وَعَسْعَسَ[١] ، وكَبْكَبَ".

وأَمَّا "زَلْزَلَ" فغير سالم ؛ لأنه مضاعفٌ رُبَاعِيٌّ فقط ، وكل مضاعف غير سالم.

٥) قوله: (وإما ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فيه سالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ) **"أَكْرَمَ"**: ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرف وهو الهمزة ، فحروفه الأصلية ليس فيها حرفُ علةٍ ولا همزٌ ولا تضعيفٌ ، والهمزة التي في أوله لمَّا كانت زائدةً لم تُخْرِجِ الفعلَ عن كونه سالمًا ؛ لأن الزيادة لا تخرج الكلمة عن السلامة عندهم بعد أن كان أصله سالمًا ، وأصل "أَكْرَمَ": "كَرُمَ" وهو سالمٌ ، كما عرفت.

٦) قوله: (وإمّا ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فيه غَيْرُ سالمٍ ، نحوُ: أَوْعَدَ) سواءٌ صار بالزيادة رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا ، مثال الرباعي بالزيادة: "أَوعَدَ" فهو مزيدٌ فيه ؛ لأن الهمزة زائدةٌ ، وسبب كون "أَوْعَدَ" غيرَ سالمٍ أنَّ الواوَ من أحرف العلة وهو حرفٌ أصليٌ ، وأما الهمزة فلا تأثير لها هنا ؛ لأنها زائدةٌ. ومثال الخماسي بالزيادة: "اتَّعد" أصله: "اوْتَعَدَ" فهو ثلاثي مزيد فيه غير سالم. ومثال السداسي بالزيادة "استودع" أصله "ودع"[٢].

٧) قوله: (وإمّا رُباعِيٌّ مَزِيدٌ فيه سالِمٌ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ) عَدَّ **"تَدَحْرَجَ"** سالمًا ؛ لسلامة أصله وهو "دَحْرَجَ" من حروف العلة ، والهمز ، والتضعيف.

٨) قوله: (وإمّا رُباعِيٌّ مَزِيدٌ فيه غَيْرُ سالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ) **"تَوَسْوَسَ"** غير

---

(١) عَسْعَسَ اللَّيْلُ: إذا أقبل أو أدبر فهو من الأضداد.

(٢) اسْتَودَعَ الشَّخْصَ مالاً: أودعه إيّاه ، وتركه عنده وديعة ، أي: أمانة يستردُّها وقت ما شاء.

سالم لعدم السلامة في أصله وهو "وَسْوَسَ" ، وقد تقدم أنه معتلٌ ومضاعفٌ ، فمزيده أيضًا غير سالم.

وحاصل ما ذكر في هذا الباب:

أن كل واحد من الثلاثي والرباعي: إما مجرد أو مزيد فيه ؛ لأنه لا يخلو إما أن يُزاد فيه شيء ، أو لا ، فإن لم يزد فيه شيء من الحروف الزائدة فهو المجرد ، وإن زيد فيه فهو المزيد ، والزائد فيه إما حرفٌ ، أو حرفان ، أو ثلاثة في الثلاثي ليس غير ، وفي الرباعي حرف واحد أو حرفان ليس غير.

وكل واحد من الأقسام الأربعة لا يخلو: إما أن يكون سالمًا أو غيرَ سالم ؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون في كل واحد منها حرف من حروف العلة أو الهمز أو التضعيف أو لا ، فإن كان فهو غير سالم ، وإلا فهو سالم ، فإن ضربت الاثنين في الأربعة يبلغ حاصله ثمانية.

قوله: (**وَيُقالُ لِهذه الأَقْسامِ: الأَقْسامُ الثَّمانِيَة**) يعني تسمىٰ هذه الأقسام عند المعلمين والمتعلمين بـ"الأقسام الثمانية" ؛ لكون مسماها ثمانيةً ، كما تسمىٰ الأقسامُ الآتيةُ في الفصل الآتي بـ"الأقسام السبعة".

فعلم مما سبق: أن نظر الصرفيين[1] إلىٰ جميع أحرف الكلمة الأصول ولا نظر

(١) "السَّالم" عند النحويين غيره عند الصرفيين ، فعند النحويين "السَّالم" ما ليس آخرُه حرفَ علةٍ ، ويتَرَتَّب علىٰ ذلك أنَّ:

١) نحو: "نَصَرَ ، وكَرُمَ": سالم عند النحويين والصرفيين ، أما عند النحويين ؛ فلأنه ليس في آخره حرف علة ، وأما عند الصرفيين ؛ فلأن حروفه الأصول ليس فيها حرف علة ولا همز ولا تضعيف.

٢) نحو: "غَزا ، ورَمَىٰ": غير سالم عند النحويين والصرفيين ، أما عند النحويين ؛ فلأن آخره حرف علة ، وأما عند الصرفيين ؛ فلأن في أحرفه الأصول حرفَ علة.

٣) نحو: "باعَ": سالم عند النحويين ؛ لأن آخره ليس حرف علة ، ومعتلٌ غير سالم عند الصرفيين ؛=

عندهم للزائد، فلو وجد حرفُ علةٍ أو همزٌ أو تضعيفٌ في فاءِ الكلمة أو عينِها أو لامِها فهو غير سالم عندهم، ولو وجد حرف زائد في الكلمة فلا يُخْرِجُ الكلمةَ عندهم عن السلامة؛ لأن السالم عندهم ما سلمت أصوله المعتبرة، فيكون كلٌ من "قاتَلَ، وأكْرَمَ، وَفَرَّحَ" سالمًا؛ لأنَّ الألف والهمزة والتضعيف زائدة، ويكون كل من "قال، ورمىٰ، وقل، مَدَّ" غير سالم بسبب حرف العلة في الثلاثة الأولىٰ وللتضعيف في الأخير، وكلها أصلية.

تنبيهان:

١) **التنبيه الأول**: في ترادف الصحيح والسالم ومغايرتهما قولان:

١ ـ **القول الأول**: وهو رأي الجمهور ومنهم: المصنف وصاحب «المَراحِ»[(١)]:

= لأن أحد حروفه الأصول حرف علة.

٤) نحو: "اسْلَنْقَىٰ": سالم عند الصرفيين؛ لأن الأحرف الأصول "سلق" ليس فيها حرف علة ولا همزٌ ولا تضعيفٌ، وغير سالم عند النحويين؛ لأن آخره حرف علة، وما كان كذلك يكون معتلًا عندهم، سواءٌ أكان زائدًا أو أصليًا.

فعلم مما سبق:

١ ـ أن نظر النحويين لآخر الكلمة لأنه محل الإعراب، ولا نظر عندهم للزائد والأصلي، فالسالم عندهم ما ليس في آخره حرف علة، والمعتل عندهم هو: معتل الآخر سواءٌ أكان أصليًا أو مزيدًا، ولا نظر لهم لغير الآخر، فلو وجد حرفٌ من أحرفِ العلة في غير الآخر، فهذا عندهم سالم.

وأما الصرفيون فنظرهم إلىٰ جميع أحرف الكلمة الأصول فلو وجد حرفُ علةٍ، أو همزٌ، أو تضعيفٌ في فاء الكلمة أو عينها أو لامها فهو غير سالم عندهم، ولا نظر عندهم للزائد، فالزائد عندهم لا يخرج الكلمة عن السلامة.

فبين النحاة والصرفيين عموم وخصوص وجهي باعتبار السلامة؛ لاجتماعهما في مادة، وافتراق كل منهما عن الآخر في مادة أخرىٰ، وكذلك غير السالم.

٢ ـ عند الصرفيين لا يُخْرِجُ الحرفُ الزائدُ الكلمةَ عن الصحة والسلامة؛ لأن الصحيح السالم عندهم ما سلمت أصوله المعتبرة، فيكون كلٌ من: "قاتل، وأكرم، وفرَّح" صحيحًا سالمًا رغم زيادة الألف والهمزة والتضعيف.

(١) أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل.

أن الصحيح مرادفٌ للسالم وهو: ما سلم من أحرف العلة والهمز والتضعيف، وأما ما كان فيه حرفٌ من هذه الأحرف الثلاثة فهو غير صحيح وغير سالم، فليس من أقسام الصحيح ولا السالم ما كان فيه همزةٌ أو تضعيفٌ أو حرف علة[١]، وإليك جَدْوَلًا يوضح هذا المذهب:

سالم "صحيح"	غير سالم "غير صحيح"		
ما سلم من حرف علة وهمز وتضعيف	معتل	مهموز	مضعف
كرم	قال	أخذ	مدَّ

٢ ـ **القول الثاني**: اختاره جماعةٌ من العلماء الأقدمين، ومعظم المعاصرين[٢]، قالوا: نوافق القول الأول في تعريف السالم بأنه ما سلم من أحرف العلة والهمز والتضعيف، ونُخالِفُه في تعريف الصحيح، فنقول الصحيح أعم من السالم:

فـ"**الصَّحِيحُ**": ما سلمت حروفه الأصلية من أحرف العلة فقط، سواءٌ سلمت من الهمز والتضعيف أو لم تسلم نحو: "كَرُمَ، وأَخَذَ، ومَدَّ"، ويقابله المعتل وهو ما كان فيه حرفٌ من أحرف العلة.

فغير الصحيح هو المعتل، ثم ينقسم الصحيح: إلىٰ مضعف وسالم ومهموز[٣]،

---

(١) فالمهموز والمضعف ليسا داخلين في الصحيح عند الجمهور؛ لأن لهما أحكامًا مخصوصةً كالإبدال والحذف فلا يجوز عدهما من الصحيح، كما لا يجوز عد المعتلات من الصحيح؛ إذ لهما أحكامٌ خاصةٌ.

(٢) اختاره الزَّنْجاني، والسيوطي في الهمع، والصبان، وإبراهيم الأحدب في شرح البناء، وذكره ابن كمال باشا، وصاحب شرح الضياء علىٰ البناء، وبهذا يظهر عدم دقة قوله الأستاذ الفاضل نسيم بلعيد في "متعة الطرف": وأما تقسيمه الصحيح إلىٰ مضعف ومهموز وسالم تبعًا لصاحب "عنوان الظرف" ففيه نظر، ولم أجد أحدًا معتَبَرًا في هذا الفن تعرض لهذه القسمة لكن ذكرها بعض المعاصرين المتأخرين". "متعة الطرف في شرح شذا العرف في فن الصرف" نسيم بلعيد" (١٢٩) ـ بتصرف يسير.

(٣) فيكون بين السالمِ والصحيحِ عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فالسالم أخص مطلقًا، والصحيح أعم مطلقًا؛=

فبين الصحيحِ والسالمِ العمومُ والخصوصُ المطْلَقُ، فكلُّ سَالمٍ صَحِيحٌ، من غير عكس.

وإليكَ جَدْوَلًا يوضح المذهب الثاني:

المعتل	الصحيح		
	مهموز	مضعف	سالم
وعد، قال، وفىٰ	أخذ	مدّ	كرم

فنحو: "كَرُمَ": سالمٌ صحيحٌ، ونحو: "وَعَدَ، وقَال، ووَفَىٰ" غير سالم وغير صحيح، ونحو: "مدَّ، وأَخَذَ": صحيحٌ لكنه غير سالم، بخلاف القول الأول الذي اختاره المصنف؛ فهو يرىٰ أن الصحيح هو السالم بعينه، فنحو: "كَرُمَ" صَحِيْحٌ سالمٌ، ونحو: "مَدَّ، وأَخَذَ، ووَعَدَ، وقَال، ووَفَىٰ": غير صحيح، ولا سالم.

٢) التنبيه الثاني: اعلم أن العلماء يُقَدِّمُونَ عند بحث اتصالِ الضمائرِ بالأفعالِ السالمَ علىٰ المعتلِّ والمضاعفِ والمهموزِ؛ لسلامته من التغييرات الكثيرة التي تلحقها.

= إذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فإنه شُرِطَ فيه ذلك، فيكون كل سالم صحيحًا ولا عكس، وقد اختصر هذا العلامة الصبان بقوله: "والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالمٌ وإلا فلا، فكلُّ سالمٍ صحيحٌ ولا عكسَ". "حاشية الصبان علىٰ الأشموني" (١٤٧/١).

[الأَقْسَامُ السَّبْعَـةُ]

قَالَ المُـؤَلِّـفُ رحمه الله

ثُمّ اعْلَمْ أنَّ كُلَّ فِعلٍ:

١ ـ إِمَّا صَحِيْحٌ: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ في مُقابَلَةِ فائِه، وَعَينِه، وَلامِه حَرْفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ ـ وهيَ: الواوُ، والياءُ، والأَلِفُ ـ، والهَمزَةُ، والتَّضْعِيفُ، نَحْوُ: «نَصَرَ».

٢ ـ وإمَّا مِثالٌ: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ فائِه حَرفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ نَحْوُ: «وَعَدَ»، وَ«يَسَر».

٣ ـ وإمَّا أجوَفُ: وَهُوَ الَّذي يكونُ في مُقابَلَةِ عَيْنِه حَرْفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ نَحْوُ: «قالَ»، وَ«كالَ».

٤ ـ وإمَّا ناقِصٌ: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ لَامِه حَرفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ نَحْوُ: «غَزا»، وَ«رَمَىٰ».

٥ ـ وإمَّا لَفِيفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فيه حَرفانِ مِن حُروفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَىٰ قِسمَينِ:

ت) الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ عَيْنِه وَلَامِه حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «طَوَىٰ»، و«شَوَىٰ».

ث) والثّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: وَهُوَ الَّذي يَكونُ في مُقابَلَةِ فائِه ولَامِه حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «وَقَىٰ، يقِي».

٦ ـ وإمَّا مُضاعَفٌ: وَهُوَ الذي يكون عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ.

نَحْوُ: «مَدَّ» ، أصلُه «مَدَدَ» ، حُذِفَتْ حركةُ الدَّالِ الأُولَىٰ ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ في الدَّالِ الثَّانيةِ[١].

قبل شرح كلام المصنف ـ رحمه الله ـ أضع لك جدولًا يوضح الأقسام التي تكلم عليها:

<table dir="rtl">
<tr><th>صحيح "سالم"</th><th colspan="5">معتل</th><th>مهموز</th><th colspan="2">مُضاعَفٌ</th></tr>
<tr><td rowspan="4">وهو الذي ليس في مقابلة فائه، وعينه، ولامه حرف من أحرف العلة ولا الهمز ولا التضعيف كـ"نصر".</td><td colspan="5">وهو الذي يكون في مقابلةِ فائِه أو عينِه أو لامِه حرفٌ من أحرفِ العلة كـ" وعد، وقال، وغزا، وطوىٰ، ووقىٰ"</td><td rowspan="4">وهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً كـ"أخذ، وسأل، وبرأ".</td><td rowspan="4">ثلاثي
وهوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ كـ"مدّ".</td><td rowspan="4">رباعي
وهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس</td></tr>
<tr><td>مثال</td><td>أجوف</td><td>ناقص</td><td colspan="2">لفيف</td></tr>
<tr><td rowspan="2">وهو الذي يكون في مقابلة فائه حرف من أحرف</td><td rowspan="2">وهو الذي يكون في مقابلة عينه حرف من أحرف</td><td rowspan="2">وهو الذي يكون في مقابلة لامه حرف من أحرف</td><td colspan="2">وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة</td></tr>
<tr><td>اللفيف المقرون: وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من أحرف العلة كـ"طوىٰ".</td><td>اللفيف المفروق: وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من أحرف العلة كـ"وقىٰ".</td></tr>
</table>

۞ الشَّرْح ۞

قوله: **(ثُمّ اعلَم أَنَّ كُلَّ فِعل)** أي: اعلم أيها الطالب بعدما علمت ما سبق أن

(١) سيذكرُ المصَنِّفُ القِسْمَ السَّابعَ ـ وهو المهموزُ ـ بعد الإِدغام.

كل فعل[١] سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، ينقسم إلىٰ سبعة أقسام وهي:

١ ـ صحيحٌ "سالمٌ"، ٢ ـ مُعْتَلٌّ، ٣ ـ مَهْمُوزٌ، ٤ ـ مُضَاعَفٌ.

والمعتل ينقسم إلىٰ أربعة أقسام: أ ـ مثال، ب ـ أجوف، ج ـ ناقص، د ـ لفيف.

واللفيف قسمان: لفيف مقرون، ولفيف مفروق.

والمضاعف ينقسم إلىٰ قسمين: أ ـ مضاعف ثلاثي كـ"مدَّ"، ب ـ مضاعف رباعي كـ"زلزل". والمصنف قلل الأقسام، فجعل اللفيف في العد قسمًا واحدًا، وجعل المضاعف قسمًا واحدًا، فالأقسام سبعة: الصحيح "السالم"، والمهموز، والمضاعف، فهذه ثلاثة أقسام، وأربعة أقسام للمعتل، فالحاصل سبعة أقسام.

١ ـ القسم الأول من الأقسام السبعة: الصحيح.

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(إِمَّا صَحِيحٌ: وهوَ الَّذي ليسَ في مُقابَلَةِ فائِه، وعَينِه، وَلامِه حَرفٌ مِن حُروفِ العِلَّةِ ـ وهي: الواوُ، والياءُ، والأَلِفُ ـ والهَمْزَةُ، والتَّضعِيفُ، نحوُ: نَصَرَ).

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: (إِمَّا صَحِيحٌ) لم يقل "إِمَّا سَالمٌ" إشعارًا بأن الصحيح والسالم بمَعْنًىٰ واحدٍ بناءً علىٰ مختار المصنفِ والجمهورِ من أن الصحيح والسالم مترادفان وهو: "ما سلم من أحرف العلة والهمز والتضعيف"، أي: ما ليس في مقابلة الفاء، والعين، واللام حرف من أحرف العلة، وهي: الواو، والياء، والألف.

(١) من المعلوم أن الفعل هو: ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه وهو "الحدث"، واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

قوله: (**صَحِيحٌ، وهوَ الَّذِي لَيْسَ في مُقابَلَةِ فائِه، وعَينِه، وَلامِه حَرفٌ مِن حرُوفِ العِلَّةِ**)

نحو: "نَصَرَ، وذَهَبَ، وشَرِبَ، ودَحْرَجَ"، فأما إن كان حرفُ العلة من الحروف الزوائد لا الأصول فيكون صحيحًا، كما تقدم فنحو: "أَكْرَمَ، وقارَبَ، وحَوقَلَ، واقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَىٰ"، صحيح لتحقق ما ذكر حيث لا يوجد حرف من أحرف العلة، ولا تضعيف، ولا همز في أصولها.

وأحرف العلة هي: الألف والواو والياء، أي: أَحْرُفُ "واي" نحوُ: "وَعَدَ"، و"قامَ"، و"يَرْمِي"، سميت أحرفَ علةٍ لوقوع التغييرات فيها كثيرًا من الإعلال والحذف، كالعلة التي يتغير بها الجسم[١]، وحقيقة العلة: تغيير الشيء عن حاله.

الفرق بين العلة واللين والمد:

١) الواو والياء والألف تسمىٰ "**أحرف علة**" مطلقًا، سواء تحرَّكت[٢] "أو سكنت نحو: "وَعَدَ، وقام، ويَدْعُو، ويَرْمِي، ونَوْمٌ".

٢) وتسمىٰ "أحرف "**عِلَّةٍ، وَلِينٍ**" إذا سكنت، سواء أكانت حركة ما قبلها من جنسها نحو: "قَال، وقَام"، و"يَقُولُ، ويَدْعُو"، و"يَبِيعُ، ويَرْمِي" أم لا، نحو: "القَوْلُ"، و"البَيْعُ"، و"النَوْمٌ"، سميت "**أحرفَ علةٍ**"؛ لأنها معتلة متغيرة، وسميت "**أحرفَ لين**" لما فيها من اللين لاتساع مخرجها؛ لأنها تخرج في لين من غير خشونة علىٰ اللسان.

٣) وتسمىٰ "**أحرفَ عِلَّةٍ، وَمَدٍّ، وَلِينٍ**" إذا سكنت وكانت حركة ما قبلها

(١) وقيل: لأن العليل يتلفظ بها عند الأنين.

(٢) الألف لا تتحرك مطلقًا لكن أدخلت في القسمة تسهيلًا علىٰ الطالب، فالألف تكون دائمًا حرف علة ومد ولين، لا تنفك عن ذلك.

مجانسة لها نحو: "قامَ، يَدْعُو، يَرْمِي"، سميت "أحرفَ علةٍ، ولينٍ" لما سبق، و"أحرفَ مدٍّ" لقَبولها امتداد الصوت.

فحَرْفُ العِلَّةِ إِذا سكن يسمىٰ حَرْفَ لِينٍ، ثمّ إِذا جانسه حركةُ ما قبله فهو حرفُ مَدٍّ، فكلُّ حرفِ مَدٍّ حرفُ لينٍ ولا ينعكسُ.

فتحصل عندنا:

أ) أن الألف تكون دائمًا حرف علة ومد ولين؛ لأنها دائمًا ساكنة وقبلها الفتحة المجانسة لها.

ب) وأن الواو والياء يكونان حرفي علة فقط إذا تحركا نحو: "وَعَدَ، وَيَسَرَ"، وحرفي علة ولين إذا سكنا نحو "قَوْلٍ، وَبَيْعٍ"، وحرفي علة ولين ومد إذا سكنا وجانستهما حركة ما قبلهما نحو: "يَدْعُو، وَيَرْمِي".

فالعلة أعم من المد واللين لصدق أحرف العلة علىٰ المتحرك والساكن منهما، فكل حرف "لِينٍ، وَمَدٍّ" حرف "علة" ولا ينعكس.

واللين أعم من المد لعدم اشتراط أن تكون حركة ما قبله من جنسه، وأما المد فمشروط بهذا الشرط، فكل حرف "مدٍّ" حرف "لين" ولا ينعكس، وقد تبيَّن من هذا البيانِ أنَّ اصطلاحَ الصرفيين مخالف لاصطلاح القراء[١]".

بيان سبب اشتراط سلامة الصحيح السالم من أحرف العلة، والهمزة، والتضعيف:

اشترطنا في الصحيح السالم أن يكون سالمًا من أحرف العلة والهمز والتضعيف:

فأما اشتراط سلامته من أحرف العلة؛ فلكثرة تغيره بالإبدال والحذف والنقل

(١) اصطلاح القراء أن حرف اللين هو الساكن المفتوح ما قبله.

كـ"قالَ، وقُلْ، ويَقُول" أصلها: "قَوَلَ، وقُوْلْ، يَقْوُلُ" فقلبت الواو ألفًا في "قَوَلَ"، وحذفت الواو في "قُوْل"، ونقلت الضمة من الواو إلى القاف في: "يَقْوُلُ".

وأما اشتراط سلامته من الهمز والتضعيف؛ فلأن المهموز والمضاعف يلحقهما ما يلحق المعتل من الإبدال، والحذف، والنقل:

أ ـ مثال الإبدال في المهموز: "آمَنَ" أَصْلُها: "أَأْمَنَ"، و"إِيمانٌ" أَصلُها: "إِإْمانٌ"، و"أُومِنُ" أَصلُها: "أُؤْمِنُ"، و"ذِيبٌ"، أصلها "ذِئْبٌ"، **ومثال الإبدال في المضاعف:** "تَقَضَّىٰ البازِي"[(١)] أَصلها: "تَقَضَّضَ".

ب ـ مثال الحذف في الهمز: "لكنْ أَنا هو الله ربي" صارت: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨]، [(٢)]، **ومثال الحذف في المضاعف** حذفُ اللامِ مِنْ "ظَلْتُم" في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] أصلها: "ظَلِلْتُم" حذفتِ اللام الأولىٰ.

ت ـ مثال حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلىٰ ما قبلها: "فَسَلْ، وَسَلْ"، أَصْلُها: "فاسْأَلْ، واسْأَلَ"، و"الَرْض"، أصلها: "الْأَرْض" نقلت حركت الهمزة إلىٰ الساكن قبلها وهو اللام ثم حذفتِ الهمزةُ كما في رواية ورش[(٣)].

قوله: (حَرفٌ مِن حروفِ العِلَّةِ ـ وهي: الواوُ، والياءُ، والأَلِفُ ـ والهَمزَةُ،

---

(١) يُقالُ: "انْقَضَّ البازِي علىٰ الصيد"، وتَقَضَّضَ: إذا أسرع وهوىٰ من طيرانه مُنْكَدِرًا علىٰ الصيد ليسقط عليه، وربما قالوا: "تَقَضَّىٰ الْبازِيُّ يَتَقَضَّىٰ"، علىٰ الإبدال، وكان في الأصل تقضض، فلما اجتمعتْ ثلاثُ ضادات قلبت إحداهن ياء.

(٢) الأصل "لكنْ أنا" نقلت حركة همزة "أنا" إلىٰ نون "لكنْ" وحذفت الهمزة، فالتقىٰ مثلانِ فأدغما، وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا الموضع.

(٣) وَرْش: عثمان بن سعيد بن عديّ المصري: من كبار القراء، غلب عليه لقب "ورش" لشدة بياضه، أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر توفي (١١٠هـ).

والتَّضعِيفُ، نَحوُ: نَصَرَ).

(الهَمزَةُ، والتَّضعِيفُ): معطوفان بالرفع على قوله: **(حَرْفٌ مِن حُرُوْفِ العِلَّةِ)** لا على الواوِ وأُختَيها؛ لأن الهمزة ليست من أحرف العلة على ما ذهب إليه الجمهور؛ إذ الهمزة لا يجري فيها ما يجري في أحرف العلة في كثير من الأبواب، ولقبولها الحركات الثلاث بخلاف أحرف العلة؛ ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل وأخرجوه عن حده، وعَدَّها أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ، ومَكِّيُّ بنُ أبي طالِبٍ مِن أَحرفِ العِلَّةِ؛ لأنها قد تخفف؛ لكونها حرفًا شديدًا ثقيلًا: بالقلب كما في: "أَأْمَنَ" صارت "آمَنَ"، أو بالحذف كما في: "لكنْ أَنا" صارت: ﴿ لَكِنَّا ﴾، أو بالتسهيل بين بين كما في: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ يصح عند بعض القراء تسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والفتحة.

وقيل: الهمزة حرف شبيه بحرف العلة وهو الأصح، فتحصل أن في الهمزة ثلاثة مذاهب: أصحها أنها شبيهة بحرف العلة.

أقسام المعتل:

المعتل[1] ينقسم إلى: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف، وينقسم اللفيف إلى: مفروق، ومقرون، وقد ذكرها المصنف وإليك شرحَها.

(١) المعتَلّ: اسم فاعل من باب الافتعال أصله: "مُعْتَلِلٌ"، يقال: "اعتلَّ، يعتلُّ، اعتلالًا، فهو مُعْتَلٌّ".

٢ ـ القسم الثاني من الأقسام السبعة، وهو النوع الأول من أنواع المعتل: المثال.

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(وإمّا مِثالٌ: وهوَ الَّذي يَكُونُ في مُقابَلَةِ فائِه حرفٌ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ نحوُ: وَعَدَ، وَيَسَر).

الشَّرح

المثال: هو الماضي[١] الذي فاؤه حرف علة نحو: "وَعَدَ"، و"يَسَر"، ويقال له أيضًا "مُعْتَلُّ الفاءِ"، وقدمه على ما بعده لتقدم حرف العلة وهو فاء الكلمة على عين الكلمة ولامها.

ثم المثال: إما مثال واوي، وهو الأكثر في المثال كـ"وَعَدَ"[٢]، و"وَرِثَ"[٣]، وإما مثال يائي[٤] وهو قليل كـ"يَنَعَ"[٥]، و"يَفَعَ"[٦]، و"يَسَرَ"[٧].

---

(١) احْتَرَزَ بـ"الماضي" عن المضارع فليس نحو: "يجلس، ويكتب" من المثال؛ لأن الياء ليست من أصول الكلمة.

(٢) تقول: "وعَدَ، يَعِد، عِدْ، وَعْدًا وعِدَةً، فهو واعد، والمفعول مَوْعود"، يقال: "وعَد فلانًا الأمرَ/ وعَد فلانًا بالأمر".

(٣) تقول: "ورِثَ، يرِث، رِثْ، وِرْثًا وإِرْثًا ووِراثةً، فهو وارث ووريث، والمفعول مَوْروث".

(٤) أما الألف فهي ساكنة دائمًا فلا تقع في الأول؛ لذلك لم يوجد مثال بالألف، وعليك أن تدرك الفرق بين الألفِ وهمزةِ الوصلِ التي يؤتى بها للابتداء بالساكن.

(٥) تقول: "ينَعَ، ينَع، يَنْعًا ويُنوعًا، فهو يانِع"، يقال: يَنَعَ الثَّمَرُ: نضج، وطاب وحان قطافه.

(٦) تقول: "يفَعَ، يَيْفَع، يَفْعًا ويُفوعًا، فهو يافع"، يقال: يَفَعَ الغلامُ: تَرَعْرَعَ، وشَبَّ وناهَزَ البلوغَ.

(٧) تقول: "يَسَرَ": يقال: "يسَرَ، ييسِر فهوَ ياسِر"، والمفعول "ميسور" من باب "ضرب"، مأخوذ من اليُسْرِ وهو ضدُّ العُسْرِ: يقال: "يسَر الشَّيءُ": سهُل، وأَمْكَنَ، ويُقالُ: "يسَرتْ وِلادَتُها"، و"يسَر الإنسانُ، ويسَر الحَيوانُ والفرسُ": لانَ وانقادَ، ويقال أيضًا: "يَسَرَ، يَيْسِرُ": أَخذَ بهم ذاتَ اليَسار أي جهة اليسار.

وسمي هذا النوع مثالًا: لمماثلته للصحيح في تحمل الحركات وعدم التغيير والإعلال[١] في: "ماضيه، واسم الفاعل، واسم المفعول[٢] "سواء كان واويًا أو يائيًا، نحو: "وَعَدَ، واعِدٌ، مَوْعُودٌ"، و"وَرِثَ، وارث، مَوْرُوثٌ"، و"يَسَرَ، ياسِرٌ، ومَيْسُورٌ"[٣].

ويزيد المثال اليائي أنه تثبت ياؤه في كل حال نحو: "يَسَرَ، يَيْسِرُ، ايسِرْ، يَسْرًا، فهو ياسِرُ، وذاك مَيْسُورٌ"، و"يَفَعَ، يَيْفَعُ، ايفَعْ، يَفْعًا، ويُفوعًا، فهو يافِعٌ"، و"ينَعَ، يينَع، اينَعْ، يَنْعًا ويُنوعًا، فهوَ يانِع"[٤].

---

(١) المثال في اللغة: المماثلة والمشابهة.

(٢) قاله الصبان (١٤٧/١)، وقال جماعة من العلماء: "سمي مثالًا لمماثلة الواو والياء التي في أوله للحرف الصحيح في صحته وعدم إعلاله، بخلاف المعتل العين واللام".

(٣) ويعتل المثال بحذف الواو في المضارع نحو: "وَعَدَ، يَعِدُ"، "وَهَبَ، يَهَب" "وَرِثَ، يرِث" وإذا بني المثال للمجهول عادت الواو نحو: "يُوْعَدُ" وقد اجتمع حذفها وذكرها في قوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وَيُعَلُّ في الأمر نَحْو: "عِدْ، هَبْ، رِثْ"، ويُعَلُّ مصدرُه الذي علىٰ وزن "فِعْلَةٍ" بحذف الفاء نحو: "وَعَد، عِدَةً"، أصله: "وِعْدًا"، نقلت كسرة الواو إلىٰ العين، وحذفت وعوض عنها التاء.

(٤) يجيء المثال الواوي من أبواب الثلاثي إلا البابَ الأولَ "فعَل، يفعُل" فلم يأت منه إلا كلمةٌ علىٰ لغة بني عامر وهي "وجَد، يجُد" أصلها "يوجُد"، واللغة الفصيحة فيها "وجَد، يجِد"، جاء في المصباح المنير: "وَجَدَ مَطْلُوبَه، يَجِدُهُ بِالْكَسْرِ وُجُودًا، وَيَجُدُ بِالضَّمِّ لُغَةٌ عَامِرِيَّةٌ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي بَابِ الْمِثَالِ. (٣٣٣).

فمن الباب الثاني: "وعَد، يعِد"، ومن الباب الثالث: "وهَب، يهَب"، ومن الباب الرابع: "وجِل، يوجَل"، ومن الباب الخامس: "وضُؤَ، يوضُؤُ"، ومن الباب السادس: "ورِث، يرِث".

وأما المثال اليائي فأَمثلته في العربية قليلة جدًا، وقد جاءت من جميع الأبواب:

فمن الباب الأول: "يمَن، ييمُن" جاء في المصباح المنير: "يَمَنَهُ الله يَيْمُنُهُ يَمْنًا من باب قتل إذا جعله مباركًا" (٣٩٤/٣)، **ومن الباب الثاني:** "يسَرَ، ييسِر"، **ومن الباب الثالث:** "ينَع، ييْنَع"، **ومن الباب الرابع، والسادس:** "يبِس، ييبَس، ييبِس"، و"يئِس، ييأَس، ييئِس" جاءت من البابين، **ومن الباب الخامس:** "يمُنَ، ييمُن" يقال: يمُن علىٰ آله: كان مُباركًا عليهم، جاء في القاموس: "اليُمْنُ، بالضم البَرَكَةُ، كالمَيْمَنَةِ، يَمِنَ، كعَلِمَ وعُنِيَ وجَعَلَ وكَرُمَ، فهو مَيْمونٌ" (٣٥٥).

٣ ـ القسم الثالث من الأقسام السبعة، وهو النوع الثاني من أنواع المعتل: الأجوف

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(وإمّا أجْوَفُ: وهوَ الّذي يَكونُ في مُقابَلَةِ عَينِه حَرفٌ مِن حروفِ العِلَّةِ نحوُ: قالَ، وَكالَ).

﴿ الشَّرح ﴾

قوله: **(وإمَّا أَجْوَفُ)** هذا هو النوع الثاني من المعتل، قدم على الناقص الآتي لتقدم حرف العلة فيه الواقع عينًا كـ"قال" على حرف العلة الواقع لامًا في الناقص كـ"دعا".

"**الأجوف**": هو ما كانت عينه حرفَ علةٍ: كـ"قالَ، وكانَ، وَكالَ، وباعَ، وساحَ، وخافَ، وزالَ"[(١)]، مأخوذ من الجوف، وجوف كل شيء: داخله وباطنه الَّذي يَقبَلُ الشَّغْلَ والفراغ، يقال: "استخرج الماء من جَوْف الأرض": أي: أعماقِها. وَجَوفُ الإِنسانِ: بَطْنُهُ، وفي الحديث: "وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ"[(٢)].

سمي بالأجوف اصطلاحًا؛ لخلو ما هو بمنزلة الجوف له ـ وهو وسطه ـ من الحرف الصحيح، فكأنه ليس في وسطه حرف، أو لوقوع حرف العلة في جوفه، أي: وسطه.

---

(١) لا يأتي الأجوف إلا من ثلاثة أبواب، وهي التي يقال لها: "دعائم الأبواب" وهي: الباب الأول، والثاني، والرابع: فـ"قال، وكان" **من الباب الأول**. و"كال، وباع، وساح" **من الباب الثاني**. و"خاف وزال" **من الباب الرابع**. ثم الأجوف قسمان: واوي: كـ"قال، وكان، وخاف"، ويائي: كـ"باع، وساح، وزال".

(٢) رواه الإمام أحمد ونصه: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَابْتَغَىٰ لَهُمَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ، إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَىٰ مَنْ تَابَ). "مسند الإمام أحمد"، رقم الحديث: (١٢٢٢٨).

ويسمى الأجوفُ أيضًا "ذا الثلاثة"؛ لأنه عند إسناد ماضيه الثلاثي المجرد لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف: كـ"قالَ، قُلْتُ"، و"باعَ، بِعْتُ"، فالعلماء نزلوا تاء الضمير فيه لشدة الاتصال والامتزاج منزلة أحد حروفه، ويسمى "معتلَّ العين" أيضًا.

قوله: (نحوُ: قالَ، وَكالَ):

"**قالَ**": أَصلُها "قَوَلَ" مِن "القَوْلِ" قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

"**كالَ**": أَصْلُها "كَيَلَ" مِنَ "الكَيْلِ"، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

٤ ـ القسم الرابع من الأقسام السبعة، وهو النوع الثالث من أنواع المعتل: الناقص.

قالَ المُصنِّف رحمه الله

(وإمَّا نَاقِصٌ: وهوَ الَّذي يَكونُ في مُقابَلةِ لَامِه حَرفٌ مِن حروفِ العِلَّةِ نحوُ: غَزا وَرَمَى).

الشَّرح

قوله: (**وإمَّا نَاقِصٌ**) الناقص: ما كانت لامه حرف علة كـ"غَزا، ودَعا" من الواوي، و"رَمى، وقَضى، وسَعى، وخشِيَ"[1] من اليائي، ومنه "فاقض"، و"قضى" في قوله تعالى حاكيًا عن سحرة فرعون: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

(١) يجيء الناقص من خمسة أبواب: **من الباب الأول**، نحو: "غَزا يَغْزُو، ودعا يدعو"، **ومن الباب الثاني**، نحو: "رَمَى يَرْمِي، وقضى يقضي"، **ومن الباب الثالث**، نحو: "سَعَى، يَسْعَى"، **ومن الباب الرابع**، نحو: "خَشِيَ يَخْشَى، ورَضِيَ يرضى"، **ومن الباب الخامس**، نحو: "سَرُوَ، يَسْرُو" ولا يجيء من الباب السادس "فعِل، يفعِل". ومعنى "سرُو": صارَ سَرِيًّا، أي: ذا مُروءَةٍ وشرَفٍ وسَخاءٍ، فهوَ سَرِيٌّ.

سمي بذلك لنقصانه بحذف آخره لالتقاء الساكنين في بعض التصاريف كـ"غَزا، غَزَتْ" "رَمىٰ، رَمَتْ"(١)، وعند دخول الجازم علىٰ المضارع نحو: "لم يغزُ، لم يرمِ"، وفي فعل أمر الواحد نحو: "اغزُ، ارمِ".

ويسمىٰ "ذا الأربعة"؛ لأنه عند إسناد ماضيه لتاء الفاعل، أي: المتكلم يصير معها علىٰ أربعة أحرف، نُزِّل الضميرُ منزلةَ حرف منه، نحو: "غَزا، غَزَوتُ"، "رَمَىٰ، رَمَيتُ"(٢)، ويسمىٰ أيضًا "معتلَّ اللامِ".

وأصل "غَزا": "غَزَوَ" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

وأَصلُ "رَمَىٰ": "رَمَيَ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

٥ ـ القسم الخامس من الأقسام السبعة، وهو النوع الرابع من أنواع المعتل: اللَّفِيفُ.

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"وإمّا لَفِيفٌ: وَهوَ الَّذِي يَكُونُ فيه حَرْفانِ مِن حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهوَ علىٰ قِسْمَيْنِ: الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ: وَهوَ الَّذِي يَكُونُ في مُقابَلَةِ عَيْنِه وَلَامِه حَرْفانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: "طَوَىٰ"، و«شَوَىٰ» والثّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ: وَهوَ الَّذِي يَكُونُ في مُقابَلَةِ فائِه وَلَامِه حَرْفانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ نَحْوُ: "وَقَىٰ، يقِي".

(١) وقيل سمي بذلك لنقصان حركة آخره في المضارع الذي لم يجزم وفي بعض أفراد الماضي نحْوُ: "غزا، يغزو".

(٢) إن قلت هذه العلة موجودة في كل ما هو علىٰ ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات؟ أجيب بأنه في غير ذلك علىٰ الأصل بخلاف الناقص، فإن كونه علىٰ ثلاثة أحرف ههنا أولىٰ منه في الأجوف؛ لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير، فلما خالف ذلك وبقي علىٰ الأربعة سمي بذلك، وأيضًا تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به.

الشَّرح

قوله: (وإمَّا لَفِيفٌ... إلخ)[١] اللفيف من أقسام المعتل وهو: ما كان فيه حرفان من أحرف العلة أصليان، وهو قسمان: أ ـ لفيف مقرون نحو: "طَوَىٰ"[٢]، و"شَوَىٰ"[٣]، ب ـ لفيف مفروق نحو: "وَفَىٰ"[٤] و"وَقَىٰ"[٥].

أ) **اللَّفِيفُ المقرونُ**: هو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من أحرف العلة، بحيث يكونان مجتمعين[٦]: كـ"طَوَىٰ، يَطْوِي"، و"حَوَىٰ، ....

(١) وقد أبدع المصنف في ترتيبه: فقدم الصحيح على المعتل لصحته، ثم المثال على الأجوف لتقدم الفاء على العين، ثم الأجوف على الناقص لتقدم العين على اللام، ثم الناقص على اللفيف لتقدم الواحد على الاثنين، ثم اللفيف المقرون على اللفيف المفروق؛ لأن المقارنة خير من المفارقة.

(٢) تقول: "طَوَىٰ، يَطوِي، اطْوِ، طَيًّا، فهو طاوٍ، والمفعول مَطويّ"، أَصْلُ "طَوَىٰ": "طَوَيَ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل "يَطْوِي": "يَطْوِيُ" فحذفت الضمة للثقل، وأَصْلُ "طَيًّا": "طَوْيًا" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياءِ.

(٣) تقول: "شَوَىٰ، يَشوِي، اشْوِ، شَيًّا، فهو شاوٍ، والمفعول مَشْوِيّ"، يقال: شَوَىٰ اللَّحمَ وغيرَه: أنضجَه بالنّار مباشرة وجعلَه صالحًا للأكل.

(٤) تقول: "وفَىٰ، يَفي، "فِ، فِهْ"، وَفاءً، فهو وافٍ، والمفعول مَوْفيّ"، يقال: وفَىٰ الشَّخْصُ بالوَعْد: حافظ عليه وعمل به، وأتمّه وأنجزه، ضدّ غدر.

(٥) اللفيف المفروق كالمثال فاء، وكالناقص لامًا، فتثبت فاؤه في الماضي وتحذف في المضارع، ويلاحظ أنه تحذف فاؤه ولامه في الأمر، وأنه يبقىٰ على حرف واحد كـ"قِ"، ويلزمه هاء السكت عند الوقف كـ"قِهْ".

تقول: "وقَىٰ، يقِي، "قِ/قهْ"، وَقْيًا ووِقايةً، فهو واقٍ، والمفعول مَوقِيّ" يقال: وقَىٰ الشَّخصَ المكروهَ، ووقَىٰ الشَّخصَ من المكروه: صانه عنه وحماه.

(٦) سواء كانت العين واللام:

١ ـ **واوين في الأصل**، مثل: "قوي، يقوىٰ"، أصل "قوِي": "قوِوَ" قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار "قَوِيَ"، ثم قلبت ياؤه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل "يقوىٰ": "يقوَوُ" من باب "علِم، يعلَم"، فأبدلت الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة أو حملًا على ماضيه ثم قلبت ألفًا.

٢ ـ **أو يائين**، مثل: "حيِي، يحيا" أصل "يحيا": "يَحْيَيُ" تحركت الياء في المضارع وانفتح=

يَحْوِي"(١)، و"نَوَىٰ، يَنْوِي"(٢)، سمي بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضهما بلا فاصل(٣).

ب) **اللَّفيف المفروق**: ما يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من أحرف العلّة، بحيث يكونان مفترقين مفصولين بالحرف الصّحيح(٤)، نحو: "وَقَىٰ، يَقِي"، و"وَرَىٰ، يَرِي"(٥)، و"وَعَىٰ، يَعِي"(٦)، و"وَنَىٰ، يَنِي"(٧)، و"وَلِي، يَلِي"(٨)، سمي مفروقًا لافتراق حرفي العلة؛ لتوسط الحرف الصحيح بينهما، ويُسَمَّىٰ أيضًا مُعْتلَّ الفاءِ واللّامِ(٩).

= ما قبلها فقلبت ألفًا.

٣ ـ **أو واو وياء**، مثل: "لوىٰ، يلوي" أصل "لوَىٰ": "لَوَيَ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل "يلوي": يلويُ، حذفت الضمة للثقل.

(١) تقول: "حوَىٰ، يَحوِي، احْوِ، حَوايةً، فهو حاوٍ، والمفعول محوِيّ"، يقال: حوَىٰ علىٰ الشَّيءِ: استولىٰ عليه وملكَه وأحرزه.

(٢) تقول: "نوَىٰ، يَنوِي، انْوِ، نِيَّةً، فهو ناوٍ، والمفعول مَنْوِيّ"، يقال: نوَىٰ الأمرَ: قصده وعزم عليه.

(٣) لا يكون اللفيف المقرون إلا **من الباب الثاني** نحو: "طَوَىٰ، يطوي"، **ومن الباب الرابع** نحو: "قوِي، يقوَىٰ"، و"حيِيَ، يحيا".

(٤) يقال له: معتل الفاء واللام.

(٥) تقول: "ورَىٰ، يرِي، رِ/ رِهْ، وَرْيًا، فهو وارٍ"، يقال: "ورَىٰ الزَّنْدُ: خرَجت نارُه".

(٦) تقول: "وعَىٰ يعِي، عِ/ عِهْ، وَعْيًا، فهو واعٍ، والمفعول مَوْعِيّ"، يقال: وعَىٰ الشّخصُ الأمرَ: أدركه علىٰ حقيقته.

(٧) تقول: "ونَىٰ عن/ ونَىٰ في، ينِي، نِ/ نِهْ، وَنْيًا ووَنًى، فهو وانٍ، والمفعول مَونِيّ"، يقال: "وَنَىٰ في الأَمْرِ": ضَعُفَ وَفتَرَ، وَكَلَّ وأعْيا، ويقال: وَنَىٰ في العَمَلِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [طه: ٤٢].

(٨) تقول: "ولَىٰ، يلِي، لِ/ لِهْ، وَلْيًا، فهو والٍ، والمفعول مَوْلِيّ"، يقال: "ولَىٰ فلانًا: دنا منه وقرُب"، و"جلست ممّا يليه ـ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ".

(٩) لا يأتي اللفيف المفروق إلا من ثلاثة أبواب: الثاني، والرابع، والسادس، فيلاحظ أن كلًا من: "وَقَىٰ، وَعَىٰ، وَرَىٰ، وَنَىٰ" من الباب الثاني، وأن "وَلِي" من الباب السادس، وأما مثال الباب الرابع فهو "وجِي، يوجَىٰ"، يقال: "وَجِيَ، يَوْجَي، وَجًىٰ، فهو وَجٍ، ووَجِيٌّ"، ومَعْنَىٰ وجِي: رقَّت=

"اللفيف": فعيل بمعنى مفعول، ومنه اللُّفافة؛ سمي لفيفًا لالتفاف ـ أي: اجتماع ـ حرفي العلةِ فيه؛ يقال للمُجْتَمِعِين من قبائل شتى: لفيفٌ.

وتحقيق معنى "اللفيف" في اللغة أنَّه الجماعة العظيمة الكثيرة المجتمعة المختلطة من قبائلَ وأصنافٍ شَتَّى: سُودٍ، وبيض، وصُفْرٍ، وحُمْرٍ، منضمٍّ بعضهم إلى بعض، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ جِئۡنَا بِكُمۡ لَفِيفٗا﴾ [الإسراء: ١٠٤].

٦ ـ القسم السادس من الأقسام السبعة: المُضَعَّفُ.

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

(وإما مُضاعَفٌ: وهوَ الذي يكون عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ نحو: «مَدَّ»، أصلُه: «مَدَدَ»، حُذِفتْ حركةُ الدّالِ الأُولَى، ثُمّ أُدْغِمَتْ في الدّالِ الثانيةِ).

الشَـرح

قوله: (مُضاعَفٌ)(١): وهوَ الَّذِي يَكُونُ عَينُهُ وَلَامُهُ مِن جِنْسٍ واحِدٍ) هذا التعريف للمضعف هو تعريفٌ للمضعف الثلاثي.

والمضعفُ قسمان:

أ ـ مُضَعَّفٌ ثلاثيٌ: وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: "مَدَّ، وفَرَّ"، ويقال لهذا القسم: "الأَصَمُّ" لشدته بالإدغام، يقال: "حَجَرٌ أَصَمُّ" أي: صُلْبٌ شديد لا جوف له ولا فُرْجَةَ، و"صَخْرَةٌ صَماءُ": إذا كانت شديدةً.

= قدمُه أو حافرُه أو خُفُّه من كثرة المشي.

(١) "مضاعفٌ": اسم مفعول من باب المفاعلة، يقال: ضاعف الشيء: زاد عليه مثله أو أكثر؛ فسمي المضاعف بذلك؛ لتضاعف بعض حروفه.

ب ـ **مُضَعَّفٌ رباعيٌ**: وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولىٰ من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، نحو: "زَلْزَلَ، وعَسْعَسَ، ودَمْدَمَ"[١]، ويقال لهذا القسم: "المضاعفُ المطابِق"؛ لكثرة المطابقة فيه؛ لأن فاءه موافقة للامه الأولىٰ، وعينه موافقة للامه الثانية. ولا يتطرق الإدغام له لوجود الفاصل بين المتماثلين وهو مانع من الإدغام.

ويقال لهذين القسمين: المضاعف؛ لأن فيه ضِعْفًا، أي: تكرارًا، وهو اسم مفعول "ضاعَفَ الشَّيءَ" بمعنىٰ زاد عليه مثله أو أكثر.

والمضعف الثلاثي هومَحلُّ نظر الصرفيين؛ لتعلق الحذف والإدغام به بخلاف القسم الثاني، وهو المضعف الرباعي، فلا بحث ولا أحكام فيه.

قوله: (نحو: «مَدَّ») مثله: "فَرَّ"، و"امْتَدَّ"، و"اسْتَمَدَّ".

أصل "مدَّ": "مَدَدَ"، وأصل "فَرَّ": "فرَرَ"، فأُسكِنَ أوَلُ المِثلَين وأُدغِمَ في

---

(١) وكل مضاعف معناه متكرر نحو: "زَلْزَلَ، ودَكْدَكَ، وكَبْكَبَ الشيءَ"؛ لأنَّ الزلزلة حَركةٌ متكررةٌ، وكذلك الدكدكة، والكبكبة، يقال: كبكب الشيءَ: إذا كبه في مكان بعيد، فهوَ يُكَبُّ فيه كبًّا بعد كبٍّ، قال تعالىٰ: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٩٤]، ومثله: «رَضْرَضَه»: إذا كرَّرَ رضَّه مَرَّةً بعد مرَّةٍ، و«ذَرْذَرَه»: إذا ذرَّه شيئًا بعد شيءٍ، و«صَرْصَرَ البابُ»: إذا تكرر صريره، و«مَطْمَطَ الكلامَ»: إذا مطَّه شيئًا بعد شيءٍ، و«كَفْكَفَ الشَّيءَ»: إذا كرَّرَ كَفَّه، ومثله "وَسْوَسَ"، فالوَسوسة: جريانُ صوتٍ خَفي وخَطْرةٍ رديئةٍ تحدث في القلب والنفْسِ، وتُلْقَىٰ إليه في خفاءٍ وتكريرٍ؛ لأن المُوَسْوِس يُكَرِّرُ ما ينفثه في القلب ويؤكده في خفاء ليُقْبَلَ، فلما كانت الوَسْوَسة كلامًا يكرره الموسْوِس عند من يلقيه إليه، كرَّرُوا لفْظَها بإزاء تكرير معناها، فقالوا: "وَسْوَسَ" تكرير "وس"، فراعَوا تكرير اللفظ ليفهم منه تكرير مسماه، ففيه مبالغة وشدة وتكرير.

واختلف العلماء في وزن الرباعي المضاعف ـ كما تقدم تفصيله ـ كـ"زَلْزَلَ"، وجملة القول في مذاهبهم ما يلي: ١ ـ أنه ثنائيٌّ؛ ووزنه "فَعْفَع" فهوَ ثنائي مكرر مركَّبٌ من حرفين. ٢ ـ أنه من مزيد الثلاثي؛ ووزنه "فَعَّل" أو "فَعْفَل". ٣ ـ أنَّه رباعي؛ ووزنه "فَعْلَل"؛ وهو أوسع المذاهب انتشارًا بين اللُّغَوِيِّينَ؛ وهو المشهور؛ وهو مذهب البصريين.

الثاني، ولا بد من إسكان الأول ليمكن الإدغام، وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله: **(أصلُه: «مَدَدَ»، حُذِفتْ حركةُ الدّالِ الأُولَىٰ، ثُمّ أُدْغِمَتْ في الدّالِ الثانيةِ)**(١).

قدَّمَ المُضَعَّفَ علىٰ المَهمُوزِ لِزيادةِ قُربِه إلىٰ الصَّحِيحِ أكْثَرَ من المَهموزِ؛ لأنَّ التَّغييرَ في المُضَعَّفِ أقَلُّ؛ إذ إبدالُ أحدِ حرفَي التَّضعيفِ وحذفُه يكون في مواضعَ مَخْصُوصةٍ:

فمثالُ الإبدالِ: "تَقَضَّىٰ البازي" أَصْلُهُ: "تَقَضَّضَ"(٢) فأُبدِلَتِ الضّادُ ياءً ثم ألفًا.

ومِثالُ الحَذفِ "ظَلْتُ" أَصْلُه: "ظَلِلْتُ"، فحُذِفَتِ اللّامُ نحوُ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾،

---

(١) يأتي المضاعف الثلاثي من ثلاثة أبواب:
١ ـ من الباب الأول كـ"مدَّ، يمُدُّ" وعرفنا أنَّ "مدَّ" علىٰ وزن "فعَل" من خلال الإسناد للضمير تقول: "مدَدْتُ"، وعرفنا أن المضارع علىٰ "يفعُل" من خلال الضمة التي علىٰ الميم؛ لأن هذه الضمة في الحقيقة ضمة الدال الأولىٰ نقلت إليها، فأصله: "يَمْدُدُ"، وقس علىٰ هذا ما سيأتي.
٢ ـ من الباب الثاني: كـ"فرَّ، يفِرُّ" أصلهما: "فرَرَ، يفرِرُ".
٣ ـ من الباب الثالث: كـ"عضَّ، يعَضُّ"، أصلها: "عضَضَ، يعضَضُ". وهذه الأبواب هي التي يقال لها: "دعائم الأبواب".

(٢) يقال: "انْقَضَّ البازي علىٰ الصَّيْدِ وتَقَضَّضَ": إذا أسرع وهوىٰ من طيرانه مُنْكَدِرًا علىٰ الصيد لِيَسْقُطَ عليه، وربما قالوا: "تَقَضَّىٰ الْبازِي، يَتَقَضَّىٰ"، علىٰ الإبدال، وكان في الأصل "تَقَضَّضَ"، فلما اجتمعت ثلاث ضادات قُلِبَتْ إحداهن ياءً، ومثله: "تَمَطَّىٰ"، وأصلهُ: "تَمَطَّطَ"، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٣] وأصل ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾: يَتَمَطَّطُ، أي: يَتَمَدَّدُ لأن المُتَبَخْتِرَ يَمُدُّ خَطّاهُ وهي مِشْيَةُ المُعْجَبِ بنفسه، أي: يَتَبَخْتَرُ ويتباهىٰ في سَيره مع مد الخطىٰ، ومثله: "دَسّاها" في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠] والأصل: "دَسَّسَها" بمعنىٰ أَخْمَلَها وأخْفاها إِخْفاءً عَظِيمًا عن رفعتها وحظها الوافر، وأفسدها وَقَذَّرَها وحقّرها بخبائث الاعتقاد ومساوئ الأعمال، و"التَّدْسِيةُ": النقص والإخفاء عكس التزكية التي هي: الإنماء والإعلاء، وفيه مبالغاتٌ: أ ـ "دَسَّسَ" مبالغةُ "دَسَّ" بمعنىٰ أَخْفَىٰ، ب ـ إبدال سين "دَسَّسَ" إلىٰ الألف فيه تصويرٌ لقبح فعله وفظاعته ما ليس في "دسَّسَها".

وأمّا المهموزُ فتَغَيُّرُ الهمزةِ فيه كثيرٌ(١).

٧ ـ **القِسْمُ السّابعُ من الأقسام السبعة: المهموز.**

المَهْمُوزُ: هُوَ ما كانَ أَحَدُ أَحْرُفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً نَحْوُ: "أَخَذَ، وسأَلَ، وقَرأَ".

وقد أخَّرَ المُصَنِّفُ هذا الباب بعدَ باب الإِدغامِ لِمَا سَيأتِي.

وقد عبر المَيدَانيُّ عن التقسيم السابق بتعبير جميل فقال:

"الكلمة لا تخلو من أن يوجد في تركيب حروفها:

١ ـ حرفُ علةٍ، ٢ ـ أو مُلْحَقُ حَرْفِ عِلَّةٍ، ٣ ـ أو لا يكون فيهما شيء منهما:

فإن كان الثالث فهو الصحيح كـ"نصر".

وإن كان الأول، فلا يخلو:

أ ـ إما أن يكون ذلك على سبيل **الانفراد**.

ب ـ أو على سبيل **الاجتماع**.

أ ـ فالأول على ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون في مقابلة ١ ـ الفاء، ٢ ـ أو العين، ٣ ـ أو اللام:

١ ـ الأول: المثال كـ"وعد"، ٢ ـ والثاني: الأجوف كـ"قال"، ٣ ـ والثالث: الناقص كـ"رمى".

ب ـ وإن كان على سبيل **الاجتماع** فهو اللفيف، هذا إذا كان في تركيب

(١) يسمى الفعل "مضاعفًا مثالًا" إن كانت فاؤه حرف علة مع وجود التضعيف فيه نحو: "وَدَّ"، "يُوادُّونَ"، ويسمى "مضاعفًا لفيفًا مقرونًا "في نحو: "حَيي، وَعْيِي".

حروفها حرف علة.

وإن كان الثاني [أي: إن كان فيه ملحقُ حرفِ علَّةٍ]: فلا يخلو:

أ ـ إما: أن يكون ذلك على سبيل **الانفراد**.

ب ـ أو على سبيل **الاجتماع**.

أ ـ فإن كان **الأول**: فهو المهموز كـ"أخذ".

ب ـ وإن كان **الثاني** فهو المضاعف كـ"مدَّ، وزلزل"(١).

تدريبَات:

١) **التدريب الأول**: بيِّن في الكلماتِ الآتيةِ الصحيحَ السالمَ، والمهموزَ، والمضعَّفَ، والمعتلَّ، ثم إن كان معتلًا بَيِّنْ هل هو مثالٌ، أو أجوفُ، أو ناقصٌ، أو لفيفٌ مقرونٌ أو مفروقٌ، وإن كان مضعَّفًا بَيِّنْ هل هو مضعَّفٌ ثلاثيٌّ أو رباعي:

١ ـ أَخَذَ. ٢ ـ سَأَلَ. ٣ ـ قَرَأَ. ٤ ـ كَتَبَ. ٥ ـ ذَهَبَ. ٦ ـ عَلِمَ. ٧ ـ زَلْزَلَ. ٨ ـ دَمْدَمَ. ٩ ـ عَظَّمَ.

١٠ ـ ادْهَامَّ. ١١ ـ اعْشَوشَبَ. ١٢ ـ مَدَّ. ١٣ ـ وَعَدَ. ١٤ ـ وَرِثَ. ١٥ ـ قَالَ. ١٦ ـ بَاعَ. ١٧ ـ رَضِيَ. ١٨ ـ رَمَىٰ. ١٩ ـ طَوَىٰ. ٢٠ ـ وَفَىٰ. ٢١ ـ وَصَلَ. ٢٢ ـ صَالَ. ٢٣ ـ رَامَ. ٢٤ ـ خَافَ. ٢٥ ـ خَشِيتُ. ٢٦ ـ قَضَيتُ. ٢٧ ـ اسْتَدْعَيتُ. ٢٨ ـ وجِلَ. ٢٩ ـ وجعَ. ٣٠ ـ وَرَدَ. ٣١ ـ وَقَىٰ. ٣٢ ـ عَوَىٰ. ٣٣ ـ لَوَىٰ. ٣٤ ـ يَأْكُلُ. ٣٥ ـ لم تَلْعَبُوا. ٣٦ ـ يَمْحُو. ٣٧ ـ وَشَىٰ. ٣٨ ـ لن تهملي. ٣٩ ـ يَسْقي. ٤٠ ـ وَزَنَ. ٤١ ـ سَامَحَ. ٤٢ ـ وَهَىٰ. ٤٣ ـ يَطْغَىٰ. ٤٤ ـ لم

(١) "نُزْهَةُ الطَّرْفِ في عِلْمِ الصَّرْف" الميداني (١٢) بتصرف يسير.

تسمعا. ٤٥ ـ ذَوَىٰ. ٤٦ ـ وَنَىٰ. ٤٧ ـ رامَ. ٤٨ ـ أَكْرَمَ. ٤٩ ـ قسَّم. ٥٠ ـ يقصّ.

الإجَابَة:

١ ـ "أخذ": مهموز الفاء، غير سالم ولا صحيح عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٢ ـ "سأل": مهموز العين، غير سالم ولا صحيح عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٣ ـ "قرأ": مهموز اللام، غير سالم ولا صحيح عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ كلٌّ مِنْ: "كَتَبَ"، و"ذَهَبَ"، و"عَلِمَ": صحيح سالم علىٰ المذهبين.

٧ ـ ٨ ـ كلٌّ مِنْ: "زَلْزَلَ"، و"دَمْدَمَ": مضعف رباعي، غير صحيح ولا سالم عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٩ ـ "عَظَّمَ": علىٰ وزن "فعَّل" فإحدىٰ الظاءين زائدة، فهو صحيح سالم علىٰ المذهبين.

١٠ ـ ١١ ـ "ادْهَامَّ"، و"اعشوشب": صحيح سالم علىٰ المذهبين؛ لأن الألفين والميم في "ادهامَّ" زائدة، والألف والواو والشين في "اعشوشب" زائدة.

١٢ ـ "مدَّ": مضعف ثلاثي، غير صحيح ولا سالم عند المصنف، وصحيح غير سالم علىٰ المذهب الآخر.

١٣ ـ ١٤ ـ "وَعَدَ"، و"وَرِثَ": مُعْتلٌّ مثال غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

١٥ ـ ١٦ ـ كلٌّ مِنْ: "قَالَ"، و"بَاعَ": مُعْتلٌّ أجوف، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

١٧ ـ ١٨ ـ كلٌّ مِنْ: "رَضِيَ"، و"رَمَىٰ": مُعْتلٌّ ناقص، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

١٩ ـ "طَوَىٰ": معتل لفيف مقرون، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٢٠ ـ "وَفَىٰ": معتل لفيف مفروق، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٢١ ـ "وَصَلَ": معتل مثال، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ كلٌّ مِنْ: "صَالَ"، و"رَامَ"، و"خَافَ": معتل أجوف، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ كلٌّ مِنْ: "خَشِيتُ"، و"قَضَيتُ"، و"اسْتَدْعَيتُ": معتل ناقص، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ـ كلٌّ مِنْ: "وجِلَ"، و"وجِعَ"، و"وَرَدَ": معتل مثال، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٣١ ـ "وَقَىٰ": معتل لفيف مفروق، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٣٢ ـ ٣٣ ـ "عَوَىٰ"، و"لَوَىٰ": معتل لفيف مقرون، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٣٤ ـ "يَأْكُلُ: "مهموز الفاء، غير صحيح ولا سالم عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٣٥ ـ "لم تَلْعَبُوا": صحيح سالم عند المذهبين.

٣٦ ـ "يمحو": معتل ناقص، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٣٧ ـ "وَشَى": معتل لفيف مفروق، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٣٨ ـ "لن تهملي": صحيح سالم عند المذهبين، ماضيه "أهمل" والهمزة زائدة.

٣٩ ـ "يَسْقي": معتل ناقص، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٠ ـ "وزَنَ": معتل مثال، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤١ ـ "سَامَحَ": صحيح سالم عند المذهبين، والألف زائدة.

٤٢ ـ "وَهَى": معتل لفيف مفروق، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٣ ـ يَطْغَى: معتل ناقص، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٤ ـ "لم تسمعا": صحيح سالم عند المذهبين.

٤٥ ـ "ذَوَى": معتل لفيف مقرون، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٦ ـ وَنَى: معتل لفيف مفروق، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٧ ـ رامَ: معتل أجوف، غير صحيح ولا سالم عند المذهبين.

٤٨ ـ ٤٩ ـ كل من "أكرم"، و"قَسَّم": صحيح سالم عند المذهبين؛ لأن الهمزة في "أكرم" زائدة، والسين في "قسَّم" زائدة.

٥٠ ـ يقصّ: مضعف ثلاثي، غير صحيح ولا سالم عند المصنف، وصحيح غير سالم عند المذهب الآخر.

٢) التدريب الثاني: عَيِّنْ في العباراتِ الآتيةِ أنواعَ الأفعالِ الصحيحةِ والمعتلةِ على قياس التدريب السابق.

لِي كتاب هو أنيسي في وَحْشَتي ، إِنْ دعوتُهُ دنا ، وإن سألته شَفَىٰ وكَفَىٰ ، لا يضِنُّ إذا ضنَّ الزمان ، ولا يجفو إذا جفا الخُلَّان ، يردُّ المخطئَ إذا نأىٰ عن الصواب ، ويهدي الحَيرَانَ إذا حاد عن السَّدَادِ ، إن وعد أنجز ، وإنْ عاهد وَفىٰ ، حَوَىٰ أخبار الماضين ، وَرَوَىٰ أحاديث الأَوَّلِينَ .

[الإِدْغَـامُ]

والإِدْغَامُ: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتجانِسَيْنِ في الآخَرِ.

وَهُوَ عَلَىٰ ثَلاثةِ أَنْواعٍ:

٤) النَّوعُ الأَوَّلُ: واجِبٌ، وهوَ أَنْ:

٥) يَكُونَ الحَرْفانِ المُتَجانِسانِ مُتَحَرِّكَينِ.

٦) أَو يَكُونَ الحَرفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا والحَرْفُ الثّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ، مدًّا».

٧) النَّوعُ الثَّاني: جَائِزٌ: وهوَ أَن يَكونَ الحَرفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتجانِسَين مُتَحَرِّكًا، والحَرْفُ الثّانِي ساكِنًا بِسُكُونٍ عارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكاتِ الدّالِ الثّانيةِ، أَصلُه: «لَمْ يَمْدُدْ» فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولىٰ إلىٰ الميمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدّالُ الثّانِيَةُ: ١ ـ إِمَّا بِالفَتحِ، ٢ ـ أَوْ بِالضَّمِّ، ٣ ـ أَوْ بِالكَسرِ؛ لِكَونِ سُكُونِها عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الدَّالُ الأُولَىٰ فيها، فَصارَ «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغامِ، وَيَجُوزُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ.

٨) النَّوعُ الثّالِثُ: مُمْتَنِعٌ: وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الحرفُ الأَوَّلُ مِن المُتجانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، والثّاني ساكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ» إلىٰ «مَدَدْنَ».

﴿ الشَّرح ﴾

ذكر المصنف "بابَ الإدغام" قبل أن يكمل القسمة بذكر "المهموز"؛ لأنه لما ذكر المضعف كان المقام مظِنّةَ سُؤالٍ ناشِئٍ من ذكر الإدغام بأن يقال: ما معنىٰ الإدغام الذي حصل في المضعف؟ وما أحكامه؟ فذكر هذا الباب إجابة عن هذين السؤالين.

قوله: (الإِدغامُ) الإدغام[١] لغةً: الإدخال والإخفاء، تقول: أَدْغَمْتُ اللِّجامَ في فَمِ الفَرَسِ: إذا أَدْخَلْتَه فيه.

واصطلاحًا: إدخال أحد المتماثلين، أوالمتجانسين، أوالمتقاربين في الآخر ـ بعد حذف أو نقل حركته إن كان متحركًا[٢] ـ بحيث يُنْطَقُ بهما دَفْعَةً واحدةً[٣].

فالإدغام يكون في المتماثلين، والمتجانسين، والمتقاربين[٤] لكنِ اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ على بيان المتماثلين؛ لأنه الذي يناسب إدغام المضعف، وأراد المصنف بالمتجانسين هنا المتماثلين كما هو تعبير كثير من الصرفيين، فإذا وجدت في عباراتهم "إدغام المتجانسين" فاعلم أنهم يريدون به المتماثلين، والصرفيون يعتنون أيضًا بإدغام المتجانسين ـ في اصطلاح القراء ـ والمتقاربين لكن يطلقون عليهما لفظ المتقاربين، فتجدهم يقولون:

"باب إدغام المتماثلين والمتقاربين" ويدخلون المتجانسين ـ في اصطلاح

(١) عبارَة الْكُوفِيّين: "الْإِدْغَام" بالتخفيف من باب "الإفعال"، وعبارَة سِيبَوَيْهِ والبصريين: "الْإِدِّغَام" بالتشديد من باب "الافتعال" أصلها: "ادتغام" أبدلت التاء دالًا وأدغمت في الدال.

(٢) إذا كان المدغم متحركًا، فإمّا أن يكون ما قبله متحركًا أو ساكنًا، فإن كان ما قبله متحركًا بقي على حركته وسُكِّنَ ذلك الحرفُ المدغمُ وأدغم فيما بعده، وإن كان ساكنًا نُقِلتْ إليه حركةُ المدغم وأدغم، نحو: "يرُدُّ"، و"يفِرُّ"، الأَصْل: "يَرْدُدُ، ويَفرِرُ"، نقلت الضمة والكسرة إلى الحرف السّاكن حذرًا من اجتماع ساكني ذلك الحرفِ والحرفِ المدغم، فإنّه سكن لأجل الإدغام.

(٣) يسمى الحرفُ الأولُ "مُدْغَمًا" على وزن اسم المفعول لإدغام الأول فيه، والحرف الثاني "مُدغَمًا فيه" لإدغام الأول فيه.

(٤) نعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجًا وصفة: كالباءين، واللّامين، مثل: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وبالمتجانسين ـ كما هو اصطلاح القراء ـ: ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفةً: كـ"التاء" و"الطاء"، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وبالمتقاربين: ما تقاربا مخرجًا كـ"القاف" و"الكاف" في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغامَ إلا إدغامُ المتماثلين في مثله، ألا ترى أن المتقارب والمتجانس يقلب من جنس الحرف الأخير فَيَؤُولُ إلى أنه إدغامُ متماثلين.

القراء ـ في المتقاربين ، بخلاف القراء الذين يقسمون الإدغام إلىٰ ثلاثة أقسام ، فيقولون: إدغام المتماثلين ، والمتقاربين ، والمتجانسين[١].

والغرض من الإدغام هو الخفة ، أي: التخفيف ؛ لأن التلفظ بالمثلين ثقيلٌ لما فيه مِنَ العَودِ إلىٰ حرفٍ بعد النُطْقِ به ، وهو يشبه القيد الذي يمسك الشخص عن مواصلة السَّير حيث يمنعه القَيْدُ عَن التَّوَسُّعِ في الخطىٰ ، فيصير كأنه يعيد قدمه إلىٰ موضعها بعد نقلها منه ، أو كأنه يضع قدمه ، ثم يرفعها ثم يضعها في موضعٍ واحدٍ ، وكلاهما مما يُسْتَكْرَهُ ويَشُقُّ علىٰ النفس ، فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دَفْعَةً واحِدةً ، وهذا يسهل التلفظ بهما ويَحْصُلُ به خِفَّةٌ.

قوله: (عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَنْواعٍ)

اعلم أن الإدغام ثلاثة أنواعٍ: واجبٌ ، وجائزٌ ، وممتنعٌ ، وذلك تابعٌ لطبيعة حركات الحرفين المتماثلين كما سيأتي ، وقدَّم النوعَ الواجب لشرفه.

وقبل شرح الأنواع الثلاثة أضع لك جدولًا يُسَهِّلُ علَيك تَصَوُّرَها:

---

(١) قال الخضري في حاشيته علىٰ ابن عقيل: "والإدغام يكون في: المتماثلين ، وفي المتقاربين ، وفي كلمة ، وفي كلمتين ، وهو باب متَّسِعٌ ، ومرَّ أنَّه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة ، واقتصر الناظم علىٰ إدغام المثلين في كلمة ؛ لأنه اللّائق بالتصريف ، وأما اللّائق بالقُرّاء فهوَ أعمُّ". (٢٦٩/٣).

الإدغام			
الواجب		**الجائز**	**الممتنع**
إذا اجتمع حَرْفَانِ متماثلانِ الأولُ منهما ساكنٌ، سواء في كلمة أو في كلمتين. مثال الكلمة: المصدر "مَدٌّ" أصله: "مَدْدٌ" فالأول ساكن أدغم في الثاني. ومثال الكلمتين: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠] ونحو: ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكَ﴾ [الكهف: ٧٢].	إذا اجتمع حرفانِ متماثلانِ متحركَانِ في كلمةٍ واحدةٍ لا في كلمتين **مثل**: "مَدَّ" أصلها: "مَدَدَ" سُكِّن الحرفُ الأولُ بحذف حركته ثم أدغم، **ومثل**: "يمُدُّ" أصلها: "يمْدُدُ" سكن بالنقل ثم أدغم بخلاف نحو: جعلَ لَكم فلا يجب الإدغام بل يجوز.	إذا اجتمع حرفَانِ متماثلانِ متحركٌ أولهما وساكنٌ ثانيهما بسكون الجزم أو البناء، وذلك في حالتين: ١ ـ إذا دخل عليه جازم نحو: "لم يمدُدْ، ولم يَمُدّ" بالتثليث. والفك لغة الحجاز، والإدغام لغة تميم. ٢ ـ في حالة شبه الجزم، أي: سكون الأمر، نحو: "امْدُدْ، ومُدَّ" بالتثليث. [العلة في الجواز عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه، وحُمِل عليه شبهه]. فإن كان من باب "يفعُل" بضم العين كـ"يمُدّ" ففيه أربعة أوجه: فك الإدغام، والإدغام بالحركات الثلاث. الكسر لالتقاء الساكنين، والضم للإتباع، والفتح للخفة. وإن كان غيرَ مضمومِ العينِ فيجوز فيه ثلاثة أوجه: فك الإدغام، والإدغام مع الكسر والفتح نحو: "لم يفِرَّ، ولم يعَضَّ".	إذا اتصل بآخرِ الحرفينِ المتماثلينِ ضميرُ رفعٍ متحركٌ، **مثل**: "مَدَدْتُ، مَدَدْنا، مَدَدْنَ"؛ لأن الضمير يؤدي إلى تسكين آخر الفعل فيفقد شرط الإدغام وهو تحريك المثل الثاني، فيجب الفك ويمتنع الإدغام؛ لتعذر الإدغام بسكون ثاني المثلين.

١) النَّوْعُ الأَوَّلُ: الإِدْغامُ الواجِبُ

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"النَّوعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ، وَهُوَ أَنْ: يَكُونَ الحَرْفانِ المُتَجانِسانِ مُتَحَرِّكَينِ، أَو يَكُونَ الحَرفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا والحَرْفُ الثّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: «مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا».

الشَّرح

قوله: (وهوَ أَنْ يَكونَ الحَرفانِ المُتجانِسانِ[1] مُتَحَرِّكَيْنِ).

الإدغامُ الواجبُ يكونُ في حالتين:

أ) الحالةُ الأُولى: أن يكون الحرفان المُتماثلان مُتحركين في كلمة واحدة مثلُ: "مَدَّ" أصلُها: "مَدَدَ"، أما إذا كانا في كلمتين، نحوُ: "ضَرَبَ بَكْرٌ" فلا يجبُ بل يجوز؛ لأن الثقل الحاصل من التقاء المتماثلين في كلمتين ليس كالثقل الحاصل من التقائهما في كلمة واحدة.

ب) الحالةُ الثانيةُ: أن يكون الحرفُ الأولُ ساكنًا والثاني متحركًا سواء كانا في كلمة مثلُ: "مَدًّا" أصلُها: "مدْدًا" أو كلمتين: كالباءين في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وكاللامين في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ [الكهف: ٧٢].

❊ شُرُوطُ الإدغام الواجب في كلمة:

يُشترطُ للإدغام الواجب أربعةُ شروطٍ:

١ ـ **أولُها: أن يكون الحرف الأول ساكنًا والثاني متحركًا** سواء كانا في كلمة مثل "مدًّا" مصدرًا، أو كلمتين كالباءين في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]،

---

(١) مُرادُهُ بالمُتجانسين المُتماثلان.

أو **يكون الحرفان متحركين** بشرط أن يكونا في كلمة نحوُ: "مَدَّ"، و"شَدَّ" بخلاف نحو: "ضَرَبَ بَكْرٌ"، "وَجَعَلَ لَكُمْ" فلا يجبُ الإدغامُ، بل يجُوز؛ لأن الثقل الحاصل من التقاء المتماثلين في كلمتين ليس كالثقل الحاصل من التقائهما في كلمة واحدة.

٢ ـ **ثانيها**: ألا يسكن الحرف الثاني لاتصاله بضمير رفع مُتحرك[١]، فإن سكن لاتصاله بضمير رفع متحرك فيجبُ الفكُ نحْوُ: "مَدَدْتُ".

٣ ـ **ثالثُها**: ألا يَدْخُلَ عليه جازمٌ أو شبهُهُ "وهو البناءُ"، فإن دخلا عليه فيجُوزُ الإدغامُ ولا يجبُ، نحوُ: "لَمْ يَمْدُدْ"، و"امْدُدْ".

٤ ـ **رابعُها**: ألا يكُون ما هُما فيه مُلحقًا بغيره، فإن كان ملحقًا مِثْلُ: "جَلْبَبَ"، فلا يجُوزُ الإدغامُ كي لا يبطُلَ الإلحاقُ؛ لأن الكلمة تصير بعد الإدغام "جَلَبَّ" فتفوت موازنتها بـ"دَحْرَجَ".

قوله: (**نَحْوُ: مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا**)[٢] هذه الأمثلةُ كُلُها يجبُ فيها الإدغامُ.

---

(١) ضمائر الرفع المتحركة هي: التاء، ونون النسوة، وضمير الجمع "نا" مثل: "مَدَدْتُ، مَدَدْنَ، مَدَدْنا".

(٢) فأصلها: "مَدَدَ، يَمْدُدُ، مدْدًا"، وقد تكلم بعض الأفاضل المعاصرين في شرح "مَدَّ، يمُدُّ، مَدًّا"، فقال: «الأصح في عبارة المصنف هو: "نَحْوُ: مدٌّ، يمدُّ" وليس" مَدَّ، يَمُدُّ، مدًّا" فالمِثالُ الأَوَّلُ هو: "مَدٌّ" مَصْدَرٌ علىٰ وَزْنِ "فَعْلٌ" بسكون أول الحرفين المتجانسين، وتحريك الحرف الثاني منهما، وأَصْلُهُ: "مَدْدٌ"، وليس فعلًا ماضيًا كما يتوهمه بعضهم؛ لأن الماضيَ يكون متحرك الحرفين فتكون "مَدَدَ" أَصْلًا لـ"مدَّ"، والمثال الثاني "يَمُدُّ" للمتجانسين المتحركين؛ لأن أصله "يَمْدُدُ"»، كذا قال لكن الأصح أن النسخة "مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا"، وهو الذي رجحه كثير من شراح البناء قال صاحب "تلخيص الأساس": "مَدَّ، يَمُدُّ" مثالان للصورة الأولىٰ أي: للمتحركين، أصلهما: "مَدَدَ"، "يَمْدُدُ" كـ"يَنْصُرُ"، وقد تقدم أنهما إذا كانا في كلمتين لا يجب الإدغام نحو" ضَرَبَ بكرٌ"، وأما الصورة الثانية وهي إذا كان الأول ساكنًا والثاني متحركًا فنحو: "مَدًّا" أَصْلُهُ: "مَدْدًا "كـ"قَتْلًا" فالدال الأولىٰ ساكنة والثانية متحركة فأدغمت". "تلخيص الأساس" (٣٤٦) فعلىٰ هذا التمثل بـ"مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا"=

"**مَدَّ**": مثال للمُتحركين، أصلُهُ: "مَدَدَ" من باب "نَصَرَ"، فكما تقُولُ: "نَصَرَ، يَنْصُرُ نَصْرًا"، تقُولُ: "مَدَّ، يَمُدُّ، مَدًّا"، فأصلُها: "مَدَدَ، يَمْدُدُ، مَدْدًا".

"**يَمُدُّ**": هذا مثال للمُتحركين؛ لأن أصله قبل الإدغام: "يَمْدُدُ" فنُقلت حركةُ الدال الأُولىٰ إلىٰ الميم الساكنة، فأدغم الحرفان وُجُوبًا(١).

"**مَدًّا**": هذا مثال لسكون الأول وتحريك الثاني، فالدال الأولىٰ ساكنة، والثانية متحركة فأدغمت فيها، وهو مصدر الفعل "مَدَّ" أَصْلُهُ: "مَدْدًا" علىٰ وزن "فعْلًا"، كـ"نَصْرًا"، التي في قولنا: "نَصَرَ، يَنْصُرُ، نَصْرًا": فالعين في "نَصْرًا" ساكنة وكذلك في "مَدًّا" وهي الدال الأولىٰ، ومثله في وجوب الإدغام في الماضي والمضارع والمصدر: "عدَّ، يعُدُّ، عدًّا"، و"ردَّ، يرُدُّ، ردًّا"، و"ندَّ، ينِدُّ، ندًّا"(٢)، والماضي والمضارع مثال للمتحركين، والمصدر فيها مثال لإدغام الساكن في المتحرك؛ لأن وزنه في كلها "فعْلٌ"، أصلها: "عدْدٌ"، و"ردْدٌ"، و"ندْدٌ".

تنبيه: يجب الإدغام في الفعل سواء كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا إذا اتصل به ألف أو واو أو ياء، مجردًا كان أو مزيدًا، مبنيًا للمعلوم أو المجهول؛ لتحقق شروط وجوب الإدغام السابقة:

مثال اتصال الألف: "مَدَّا" في الماضي المبني للمعلوم، و"مُدَّا" في الماضي المبني للمجهول والأمر.

= صحيح لا كلام فيه، وتكون الصورتان الأوليان لإدغام المتحركين، والصورة الثانية ـ وهي المصدر ـ مثال لإدغام الساكن في المتحرك.

(١) الضابط أن الإدغام يجب في كل فعل اجتمع فيه متماثلان ولم يقع بينهما فاصل.

(٢) تقول: "نَدَّ، نَدَدْتُ، يَنِدّ، انْدِدْ/ نِدَّ، نَدًّا ونُدودًا، فهو نادّ"، يقال: ندَّ البعيرُ: نفَر وذهب علىٰ وجهه شاردًا، وندَّتْ من القطيع شاةٌ، وندَّتِ الكلمةُ: شذَّت عن القاعِدة.

ومثال اتصال الواو: "مَدُّو" في المبني للمعلوم، و"مُدُّو" للمبني للمجهول والأمر.

ومثال اتصال الياء: "مُدِّي" في الأمر.

٢) النوع الثاني: الإدغام الجائز:

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ الله

"النَّوعُ الثَّاني: جَائِزٌ: وَهُوَ أَن يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتجانِسَينِ مُتَحَرِّكًا، والحَرْفُ الثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانيةِ، أَصْلُه «لَمْ يَمْدُدْ» فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولىٰ إِلىٰ المِيمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، إمَّا: ١ ـ بِالفَتحِ، ٢ ـ أَوْ بِالضَّمِّ، ٣ ـ أَوْ بِالكَسرِ؛ لِكَونِ سُكُونِها عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَىٰ فِيها، فَصَارَ «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغامِ، وَيَجُوزُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ".

قوله: (**والحَرْفُ الثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ**) أي: غير أصلي، بأن كان السكون بسبب جازمٍ أو شبهِه ـ وهو البناء في فعل الأمر ـ بخلاف السكون بسبب ضمير الرفع المتحرك، فإن الإدغام معه ممتنع كما سيأتي.

ففي نحو: "يَمُدُّ" إذا دخل عليه جازم يسكن آخره سكونًا عارضًا لأجل الجازم، فيقال: "لَمْ يَمْدُدْ": بفك الإدغام، ويجوز أن تُدغَم الدالان إدغامًا جائزًا فيقال: "لَمْ يَمُدّ".

وكذلك يقال في شبه الجزم ـ وهو البناء ـ في نحو فعل الأمر: "مُدَّ"؛ لأن فعل الأمر تابع للمضارع فأصله: "امْدُدْ"، فهو فعل أمر مبني علىٰ السكون، وهو سكون عارض لأجل البناء، فيجوز الإدغام فيقال: "مُدَّ"، ويجوز الفك فيقال: "امْدُدْ".

والسبب في جواز الوجهين أن السكون عارض، ومعلوم أن شرط الإدغام

تحرك الحرف الثاني(١)، فهل نعْتَدُّ بهذا السكون العارض ـ من الجَزْمِ أو حركةِ بناءِ الأمرِ ـ فَنَجْعَلَه كالأصلي فلا نُدْغِمَ؛ لأن شرط الإدغام تحرك الثاني وهو ساكن هنا، وهذه لغة الحجازيين، أَمْ لا نَعْتَدُّ بهذا السكون لعروضه فكأنه عدم فندغِمُ؛ لأن شرط الإدغام تحرك الثاني وهو هنا متحرك، وهذه لغة بني تميم، وقد وردت اللغتان في القرآن الكريم ملاحظًا فيهما أسرار بلاغية دقيقة سيأتي توضيح بعضها.

قوله: (لَمْ يَمُدَّ) مثله:

أ) "لَمْ يَعَضَّ، وَلَمْ يَفِرَّ" أصلها: "لَمْ يَمْدُدْ، وَلَمْ يَعْضَضْ، ولَمْ يَفْرِرْ".

ب) وكذلك "ولْيَمُدَّ، ولْيعَضَّ، ولْيَفِرَّ"، أصلها: "ولْيمْدُدْ، ولْيَعْضَضْ، ولْيَفْرِرْ".

ت) وكذلكَ "مُدَّ، وَعَضَّ، وفِرَّ"، وَ"امْدُدْ، واعْضَضْ، وافْرِرْ".

قوله: (**فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدّالِ الأُولَىٰ**) أي: حركة أول المتجانسين ليمكن الإدغام.

تنبيهان:

١) **التنبيه الأول**: جواز الإدغام والإظهار إنما يكون إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا نحو: "لم يَمُدَّ"، و"مُدَّ" أو اسمًا ظاهرًا نحو: "لم يمُدَّ زيدٌ"، و"مُدَّ يا زيدُ" أي: "إذا دخل الجازم في فعل الواحد سواء كان غائبًا أو مخاطبًا أو متكلمًا، أو فعلَ الواحدةِ الغائبةِ، ومثلُه الأمرُ"، أما إن اتصل بالمدغم فيه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، وجب الإدغام، لزوالِ سكون ثاني المثلين وتَوَفُّرِ شَرْطِ الإدغامِ وهو تحرك الثاني، مثلُ: "لم يَمُدَّا، ومُدَّا"، و"لم

(١) إنما اشترط في الإدغام تحرك الحرف الثاني؛ لأنه مبنىٰ الحرفِ الأولِ، والحرفُ الساكنُ كالميت المعدوم لا يُظهر نفسَه، فكيف يُظِهرُ غيرَه، وإنما سكن الأول ليتصل بالثاني؛ إذ لو حُرِّك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة.

يَمُدُّوا، ومُدُّوا"، و"لم تَمدِّي، ومُدِّي"، و"لم يَمُدَّنَّ، ومُدَّنَّ"، و"لم يَمُدَّنْ، ومُدَّنْ".

٢) التنبيه الثاني: قد تقدم أن من حالات الإدغام الجائز أن يكُون الحرفان المُتماثلان مُتحركين في كلمتين مثلُ: "ضَرَبَ بَكْرٌ"، ومنه الهاء في ﴿فيه﴾، و﴿هدىٰ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، واللام في ﴿قيل﴾ و﴿لهم﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقد أدغمها بعض القراء السبعة، ويسمىٰ الإدغامَ الكبيرَ، وهناك صور أخرىٰ للإدغام الجائز نأخذها في المطولات بإذن الله.

قوله: (**نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ» بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانيةِ، أَصْلُه «لَمْ يَمْدُدْ» فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولىٰ إِلىٰ المِيمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، إِمَّا: ١ ـ بِالفَتحِ، ٢ ـ أَوْ بِالضَّمِّ، ٣ ـ أَوْ بِالكَسرِ؛ لِكَونِ سُكُونِها عَارِضًا**).

يجوز تحريكُ آخرِ مضارعِ وأَمرِ المضعفِ المجزومِ بالحركات الثلاث:

١) إما بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، ٢ ـ أو بالضم تبعًا لعين المضارع، ٣ ـ أو بالكسر؛ لكونه أصلًا في تحريك الساكن، وهذا في مضموم العين كـ"مَدَّ، يَمُدُّ".

أما في مفتوحها أومكسورها: كـ"فَرَّ، يفِرُّ"، و"عَضَّ، يَعَضُّ" فلا يجوز إلا الفتح والكسر، فتحصَّل أنه:

١ ـ يجوز تحريك دال "يَمُدُّ" بالحركات الثلاث: "لم يَمُدَّ، لم يَمُدُّ، لم يَمُدِّ" فالتحريك بالفتح لخفتها، وبالكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم للإتباع، أي: إتباع الدال الأخيرة لحركة الميم التي هي عين الكلمة، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في كل مضموم العين في المضارع كـ"لم يَمُدّ"، والأمر كـ"مُدّ يا زيدُ"(١).

---

(١) هذا إذا لم يكن بعده شيء، أما: =

وقد روي فعل الأمر "ذُمّ" في بيت جرير بالحركات الثلاث: [من الكامل]

ذُمَّ الْمَنَــازِلَ بَعْــدَ مَنْزِلَــةِ اللِّــوَىٰ ... وَالْعَــيْشَ بَعْــدَ أُولَئِــكَ الأَيَّــامِ(١)

٢ ـ ويجوز تحريكُ لامِ "يَعَضُّ، ويَفِرُّ"(٢) عند دخول الجازم، و"عَضَّ، وفِرَّ" في المضارع والأمر بالفتح والكسر دون الضم فيقال: "لَمْ يَعَضَّ، ولَمْ يعَضِّ"، و"لَمْ يَفِرَّ، ولَمْ يَفِرِّ" في المضارع، و"عَضَّ، وعَضِّ"، و"فِرَّ، وفِرِّ" في الأمر، فالتحريك بالفتح لخفتها، وبالكسر لالتقاء الساكنين، ولا يجوز الضم؛ لأنه لا يوجد ضم يُتْبَعُ، فعدم الإتباع لأن" يَفِرُّ، وَفِرَّ "من الباب الثاني: "فَعَلَ، يفعِل" فتكون عين مضارعه مكسورة، فلا يتأتىٰ ضم الراء للإتباع.

وكذلكَ "عَضَّ" من الباب الثالث: "فَعَلَ، يَفْعَلُ" فعين مضارعه مفتوحة فلا يتأتىٰ الإتباع، وهذان الوجهان متعينان في المفتوح والمكسور العين في المضارع

= ١ ـ إذا **كان بعده ياء** مثل: "مُدِّي"، فالكسر لازم، وكذا إذا كان بعده حرف ساكن فالكسر لازم في اللغة الأشهر، تقول: "مُدِّ القَوْمَ"، و"رُدِّ القَوْمَ" بالكسر؛ لأنها حركت لالتقاء الساكنين، وهناك لغة قليلة تفتحها، ولغة أقل تضمها.

٢ ـ إذا **كان بعده ألف** فالفتح لازم، نحو: "مُدّا"، وكذا إذا كان بعده هاء المؤنث في الأشهر فيقال: "مُدَّها"، و"رُدَّها"، وَ"لَمْ يَرُدَّها" بالفتح، وأجاز جماعة التثليث معها.

٣ ـ إذا كان واو فالضم لازم، نحو: "مُدُّوا"، وكذا إذا جاء بعده هاء المذكر المفرد الغائب وجب في الأشهر ضمه: كـ"مُدُّه"، و"رُدُّه"، وَ"لَمَّ يَرُدُّهُ"؛ لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكأن الدال قد وليها الواو، وهناك لغة قليلة تجيز الكسر، فتقول: "رُدِّهُ"، و"مُدِّهُ"، و"غَطِّهُ".

(١) المعنىٰ: لا تمدح منزلة بعد منزلة اللوىٰ وهي اسم منطقة، ولا عيشًا بعد عيش تلك الأيام التي قضيت في ذلك المكان، أي: لا منازل ترضيه ولا عيش يحلو له إلا منزلة اللوىٰ مع أهلها.

(٢) أصل "يعَضُّ": يعْضَضُ، وأصل "يفِرُّ": يفْرِرُ، فعند دخول الجازم صارت: "لم يعْضَضْ"، و"لم يفرِرْ"، فنقلت الفتحة في الضاد الأولىٰ في "يعضَضْ"، والكسرة في الراء الأولىٰ في "يفرِرْ" للساكن؛ طلبًا للإدغام؛ لأن شرط الإدغام تسكين الأول، فالتقىٰ ساكنان، فصارت: "لم يعَضْضْ"، و"لم يفِرْرْ"، فيجوز تحريك الثاني للالتقاء الساكنين إما: بالفتح للخفة، أو بالكسر علىٰ الأصل في التقاء الساكنين.

والأمر، أي: "يَفْعَلُ، ويفعِل"، كـ"يعَضَّ، وَيفِرَّ".

قوله: (وَيَجُوزُ لَمْ يَمْدُدْ بِالفَكِّ) أي: بفك الإدغام وفصله، وهذه لغة أهل الحجاز قالوا:

يجب الفَكُّ لسببين:

أ) لأنَّ شرط الإدغام تحرك الثاني، وهنا الحرف الأخير ساكن معتد بسكونه كأنه سكون أصلي، فلم يدغم فيه الحرف الأول لعدم شرطه وهو تحرك الثاني.

ب) لأنَّ عدم الإدغام أخف.

وقد جاء فك الإدغام في القرآن الكريم في عشرين موضعًا في رواية حفص على لغة الحجاز، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ[1] [ص: ٣٩].

(١) فك الإدغام وارد على لغة الحجاز، والإدغام وارد على لغة تميم، وهذا لا يمنع من وجود سر بلاغي في الإيراد على إحدى اللغتين، وإليك بيانَ ذلك:

١) **أولًا: سر الفك**: فك الإدغام إما أن يكون في الإثبات، وإما أن يكون في النفي أو في النهي:

أ) **فإن كان في الإثبات ففك الإدغام يدل على المبالغة في الفعل والتمكن والظهور:**

١. كـ"يضلل" في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] بالفك تدل على الضلال الراسخ الثابت، فيخرُجُ الضلال العارض، والمعنى: ومن يضلل اللهُ تعالى إضلالًا راسخًا حتى يصير كأنه مجبول عليه فهو واضحٌ في قلبه ثابت فما له من هاد.

٢. وكفك الإدغام في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٩]، يدل على عظمة المنِّ وظهور أمره.

٣. وكفك الإدغام في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨] يدل على قوة الشَدِّ، أي: اشدد شداً قويًا ظاهراً لكل أحد، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "اطبع عليها وامنعها من الإيمان".=

. . . .

= **ب) وأما إن كان الفك في النفي أو النهي فهو يدل على تأكيد النفي أو النهي**، وإليك بعضَ الآيات مع بيان سرها:

١. قال تعالى حاكيًا عن سيدنا يعقوب ﵇: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥] ففك الإدغام فيه تأكيد النهي عن القص للرؤيا.

٢. وفي قوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [غافر: ٤] فك الإدغام فيه تأكيد للنهي عن الاغترار بتقلبهم.

٣. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ﴾ [مريم: ٢٠] الفك أكد عدم مس بشر لها بنكاحٍ أصلاً: لا حلالٍ، ولا غيرِه، لا بشبهةٍ ولا غيرِها.

٢) ثانيًا: سر الإدغام:

الإدغام يدل على أنَّ مَنْ فَعَلَ الفعلَ ولو على أدنى الوجوه يترتب عليه كذا، أو يدل على ضعفٍ في الفعل الواقع وإخفائه، وقد جاء في أربعة مواضع في القرآن الكريم منها:

١. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖ﴾ [المائدة: ٥٤] فمعنى قوله تعالى: ﴿مَن يَرۡتَدَّ﴾ من يرتدَّ ولو أقلَّ ارتداد، ولو على وجه خفي.

٢. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤] الإدغام دل على ضَعْفِ المشاقة وإخفائها وإبطانها، وكانت في سياق لا يقتضي زيادة التأكيد في سورة الحشر؛ لأنها في مقام غلبة المؤمنين على اليهود.

يضاف إلى ذلك سبب آخر لفك الإدغام وهو سبب لفظي، هو أنه أدغم لعدم ذكر الرسول ـ ﷺ ـ في سورة الحشر، أي: لأنه ذكر الله تعالى وحده ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ فناسبه أن لا يفك.

والسر في عدم إعادة ذكر الرسول ـ ﷺ ـ التفخيم له ـ ﷺ ـ بإفهام أن مشاقته مشاقة لله تعالى من غير مثنوية أصلاً، وهذا فيه رد على اليهود والمنافقين الذين لا يعترفون للرسول ـ ﷺ ـ بالرسالة كما سيأتي تفصيله.

مقارنة بين مواضع ورد فيهما الإدغام وفكه:

أ- أولاً: يرتدِدْ، ويرتدَّ: قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ=

. . . .

= فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

أجمع القراء على الفك في سورة البقرة؛ للإشارة إلى قوة الارتداد؛ لبيان أن حبوط الأعمال مشروط بالكفر ظاهرًا باللسان وباطنًا بالقلب، فهوَ مُلَوِّحٌ بالعفو عن نطق اللسان مع طمأنينة القلب، وقرئ في سورة المائدة بوجهين: بالإدغام: ﴿يَرْتَدَّ﴾، وبالفك ﴿يَرْتَدِدْ﴾، أما قراءة الإدغام فلِقُوةِ التهديد؛ لأن السياق في ردع المنافقين عن نفاقهم وتحذير المسلمين من مثل فعلهم، والمعنى عليه: من يرتدَّ منكم ولو على أدنى الوجوه، ولو على وجه خفي، وأما قراءة الفك فيقال فيها ما قيل في سورة البقرة.

أ- ثانيا: **يشاقِقْ، ويشاقّ**: جاء في القرآن الكريم: ﴿يُشَاقِقِ﴾ على لغة الحجاز، و﴿يُشَآقِّ﴾ على لغة تميم في: قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣]، وقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤]، والسر أنه حيث فك الإدغام دل على إظهار المشاقة والمجاهرة بها في السياق الذي يقتضي قوة التهديد: كسياق سورة النساء والأنفال، وأما الإدغام فدل على ضعف المشاقةِ وإخفائِها وإبطانِها في السياق الذي لا يقتضي زيادة التأكيد كسياق سورة الحشر، وإليك توضيحَ ذلك:

١. الفك في سورة النساء: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾، دال على قوةِ المشاقةِ وإظهارِها والمجاهرةِ بها؛ لأن سارق الدرعين الذي كان سببًا لنزول الآية قد جاهر في آخر قصته، ولأن السياق فيه قوة التحذير للمنافقين الذين قويت شوكتهم ـ من مخالفة أمر الرسول وموالاة الكافرين.

وكذلك الفك في سورة الأنفال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ دال على قوة المشاقة وإظهارها والمجاهرة بها؛ لأنها في الكلام على ألدِّ أعداءِ الدعوة المجاهرين في تلك الفترة وهم قريش، والسياق شديد لا لين فيه؛ فهو يتحدث عن غزوة بدر التي هي يوم الفرقان في فترة كانت هناك قوة لأمْرِ قريش أَمَرِّ المجاهرين.

وأما الإدغام في سورة الحشر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤] فدال على ضَعْفِ وإخفاءِ المشاقة وإبطانها؛ لأنهم ما أظهروا معاداةً، وإنَّما كان ما فعلوا مكرًا ومساترةً، بخلاف آية الأنفال كما مضى، وورد الإدغام في سورة الحشر في السياق=

وجاء الإدغام في أربعة أفعال على لغة تميم، وهناك موضعان محتملان للرفع والجزم، فمن أمثلة ما جاء على لغتهم: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٤].

= الذي لا يقتضي زيادة التأكيد، فهو يتحدث عن اليهود الذين ضعفت شوكتهم في تلك الفترة، ولم يُعِدْ ذكرَ الرسول ـ ﷺ ـ تفخيماً له بإفهام أن مشاقته مشاقة لله من غير مثنوية أصلاً، وإشارة إلى أنهم بالغوا في إخفاء مشاقتهم فلم يطلع عليها غير الله تعالى. هذا خلاصة السر في الإدغام وفكه، وأكثره ملخص من كلام العلامة البقاعي في "نظم الدرر في تناسب الآي والسور"، والدكتور فاضل السامرائي.

النوع الثالث: امتناع الإدغام

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

"النَّوعُ الثّالِثُ: مُمْتَنِعٌ: وهوَ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، والثّانِي ساكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ» إلىٰ «مَدَدْنَ»".

هذا هو النوع الثالث من الأنواع، وهو الذي يمتنع فيه الإدغام، وذلك لاتصاله بضمير رفع متحرك وهو: التاء بتصاريفها، ونون النسوة، وضمير الجمع "نا".

ووجب فك الإدغام هنا؛ لأن شرط الإدغام تحرُّك الثاني، وهنا الحرف الأخير ساكن سكونًا لازمًا فيمتنع معه الإدغام.

قوله: (**مَدَدْتُ إِلَىٰ مَدَدْنَ**) يعني: "مَدَدْتُ، مَدَدْنا، مَدَدْتَ، مَدَدْتِ، مَدَدْتُما، مَدَدْتُمْ، مَدَدْتُنَّ، مَدَدْنَ"، وكذلكَ "يَمْدُدْنَ، تَمْدُدْنَ"، و"لم يمْدُدْنَ، لمْ تمدُدْن، لا تمْدُدْنَ"، "امْدُدْنَ"[١].

(١) لاتضاح الأمر قارن هذه الأمثلةَ التي يجب فكها مع بقيةِ تصاريف الكلمة؛ ليظهر لك: متىٰ يجب الفك، ومتىٰ يجب الإدغام، ومتىٰ يجوز:
١ ـ "مَدَّ، مَدّا، مَدُّوا"، "مَدَّتْ، مَدَّتا، مَدَدْنَ"، "مَدَدْتَ، مَدَدْتُما، مَدَدْتُمْ"، "مَدَدْتِ، مَدَدْتُما، مَدَدْتُنَّ"، "مدَدْتُ مدَدْنا".
٢ ـ "يَمُدُّ، يَمُدّانِ، يَمُدُّونَ"، "تَمُدُّ، تَمُدّانِ، يَمْدُدْنَ"، "تَمُدُّ، تَمُدَّانِ، تَمُدُّونَ" "تَمُدِّينَ، تَمُدّانِ، تَمْدُدْنَ"، "أَمُدُّ، نَمُدُّ".
٣ ـ «" لم يَمُدَّ، لمْ يَمْدُدْ"، لم يَمُدّا، لم يمدُّوا»، «"لم تَمُدَّ، لم تمدُدْ"، لم تَمُدّا، لم يَمْدُدْنَ»، «"لم تَمُدَّ، لم تَمْدُدْ"، لم تَمُدّا، لم تَمُدُّوا»، «لم تَمُدي، لم تَمُدّا، لم تَمْدُدْنَ»، «"لمْ أَمُدَّ، لمْ أَمْدُدْ"، لمْ نَمُدَّ، لمْ نَمْدُدْ».
٤ ـ «"مُدّ، امدُدْ"، مُدّا، مدُّوا»، «مُدِّي، مُدّا، امْدُدْنَ».
وهكذا قياس: "عضَّ، وفَرَّ".
نلاحظ أن الماضيَ عند اتصاله بضمير رفع متحرك يفك وجوبًا، وكذلك المضارع يلازم الإدغام ما لم يتصل بضمير رفع متحرك، فإن اتصل به وجب الإظهار، وإن كان مجزومًا ولم يتصل بواو=

أما تصاريف الفعل الأخرىٰ التي فيها ضمير الفاعل مستترٌ، أو بارزٌ ساكنٌ، فيجب إدغام الحرفين المتجانسين فيها، وهي: "مَدَّ، مَدَّتْ، مَدّا، مَدَّتا، مَدُّوا".

فإن قلت: ما الفرق بين: "مَدَدْتُ، مَدَدْنا"، و"لَمْ يَمُدَّ" مع أن سكون الحرف الثاني في النوعين عارض، فلِمَ وجب الفك في النوع الأول، وجاز الوجهان في النوع الثاني؟

أجيب: بأن سكون الفعل الماضي حصل بالداخل، وهو ضمير الفاعل الذي هو كالجزء من الفعل، مثل: "مَدَدْتُ، مَدَدْنا"، ولو لم يسكن لزم توالي أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصاله به فيقال مثلًا: "مَدَدَتُ" وهذا لا يصح عند العرب، فكان السكون أصليًا ملازمًا حتىٰ لا تتوالىٰ فيه أربع حركات، فامتنع معه الإدغام.

ولما كان السكون في "لَمْ يَمُدَّ" عارضًا نظرًا لعروضه بدخول الجازم الذي هو بمنزلة العامل الخارجي؛ لأن الجازم ليس بلازم كلزوم الفاعل لفعله، جاز فيه الوجهان.

واعلم أن المضاعف يجيء من دعائم الأبواب: من الباب الأول: كـ"مَنَّ، يَمُنُّ"، ومن الباب الثاني: كـ"فَرَّ، يَفِرُّ"، ومن الباب الرابع: كـ"عَضَّ، يَعَضُّ"[(١)].

= الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المؤنثة المخاطبة جاز فيه الإدغام والإظهار. وفعل الأمر يلازم الإدغام إذا اتصل بضمير ساكن. ويجب الإظهار فيه إذا اتصل بضمير رفع متحرك. ويجوز الوجهان إذا أسند إلىٰ ضمير مستتر.

(١) ولا يجيء" المضاعف "من الباب الخامس: "فعُل يفعُل" إلا نادرًا لا يقاس عليه نحو: "حَبَّ، يحُبُّ" تقول في تصريفه: "حبَّ، حَبُبْتُ، يَحُبّ، احْبُبْ/حُبَّ، حُبًّا، فهو حبيب، يقال: حبَّ الشَّيءُ أو الشَّخصُ: اتَّصف بما يستجلب الودَّ، وصار محبوبًا تقول: "لقد حَبُبْتَ بعد عفوك عن خَصْمِك". وقد جاء "حب" من الباب الثاني: "فعَل، يفعِل"، تقول في تصريفه من الباب الثاني: "حبَّ،=

وقد نظم ابن مالك حالتي وجوب الفك وجوازه بقوله: [من الرجز]

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ: حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه، وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْه الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

تنْبِيه: للإدغام الممتنع حالات كثيرة ذكر المصنف حالة واحدة منها، وقد ذكرنا فيما تقدم حالةً أخرى، وهي إذا كان المثلان في كلمةٍ مُلحقةٍ بغيرها، مثلُ: "جَلْبَبَ" الملحقةِ

بـ"دحرج" فلا يجُوزُ الإدغامُ كي لا يبطُلَ الإلحاقُ.

= حَبَبْتُ، يَحِبّ، احْبِبْ/حِبَّ، حُبًّا، فهو حَابّ، والمفعول مَحْبوب، وحَبِيب، حبَّ الشَّيءَ أو الشَّخصَ: ودّه ومال إليه، يقال: "حَبَبْتُكَ لصدقك" ـ ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وجاء "حبّ" من الباب الرابع: "فعِل، يفعَل"، تقول في تصريفه من الباب الرابع: "حَبَّ، حبِبْتُ، يَحَبّ، احْبَبْ/حَبّ، حُبًّا، فهو حابّ، والمفعول مَحْبوب إليه، حبيب: تقول: حبَّ الشَّيءُ أو الشَّخصُ: اتَّصف بما يستجلب الود، وصار محبوبًا، يقال: "لقد حَبِبْتَ بعد عفوك عن خصمك".

[القِسْمُ السَّابِعُ: المَهْمُوزُ]

قالَ المُصَنِّفُ رحمه الله

٧ ـ "وإمّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذي يَكُونُ أَحَدُ حُروفِه الأَصلِيّةِ هَمزَةً، نَحوُ: «أَخَذَ»، و«سَأَلَ»، و«قَرَأَ».

أ ـ فَإِنْ كانَتِ الهَمزَةُ في مُقابَلةِ فائِه يُسَمَّىٰ: «**مَهْمُوزَ الفاءِ**».

ب ـ وإِنْ كَانَتْ في مُقابَلةِ عَيْنِه يُسَمّىٰ: «**مَهْمُوزَ العَيْنِ**».

ج ـ وإِنْ كَانَتْ في مُقابَلَةِ لَامِه يُسَمَّىٰ: «**مَهْمُوزَ اللّامِ**».

ويُقالُ لِهذِه الأَقْسَامِ: «الأَقسامُ السَّبعَةُ»، يَجْمَعُها هذا البَيتُ: [من الوافر]

صَحِيحُسْتُ مِثالُسْتُ مُضاعَفْ لَفِيفٌ نَاقِصٌ مَهْمُوزٌ اجْوَفْ[1]"

---

(١) قوله: "مهموز اجوف" بنقل فتحة همزة أجوف إلىٰ ما قبلها، وحذف الهمزة، فيلفظ بنون مفتوحة هكذا: "مهموزَنَ جوف" ليستقيم وزن البيت كما قال إبراهيم الأحدب في "إبداع البناء" (١٢٨)، أو نحذف التنوين ونبقي الهمزة: "مهموزُ أجوف" ويستقيم عليه البيت أيضًا.
قوله: "صَحِيحُسْتُ مِثالسْتُ": البيت من البحر الوافر كما رجحه علي بن عثمان، وقيل: هو من الهزج المسدس الأجزاء.
قوله: "صَحَيْحُسْتُ" قصد به الفعل الصحيح، وقوله: "مَثَالُسْتُ" قصد به المثال، أصلها: "صَحِيحٌ اسْتُ"، "مِثالٌ اسْتُ" حذفت همزتها لسكون ما قبلها، وَ"اسْتُ" لربط النسبة بين المبتدأ والخبر في الفارسية، والعرب يستغنون عنه بالإعراب؛ فإن العرب يقولون: "زيدٌ قائمٌ" ولا يحتاجون في إفادة أن الكلمة خبر إلىٰ شيء آخر، والمتكلم بالفارسية يقول: "زيد قائمست"، قال الشيخ علي بن عثمان في "تلخيص الأساس": "اعلم أن "اسْت" علامة كون الكلمة خبرًا، وإذا كان آخر الكلمة مفتوحًا يجب إثبات ألف "اسْتُ" في الخط، ولا يلزم في التلفظ مثل: "داننده است"، وإذا كان آخرها ساكنًا يجب حذف ألف "اسْتُ" في الخط والتلفظ مثل: "قربتست" كَذا في "المَفاتِيحُ=

﴿ الشَّرح ﴾

المهموز تمام الأقسام السبعة السابقة، وقد توسط باب الإدغام بينها لحاجة المضاعف له كما تقدم.

قوله: (مَهْمُوزٌ) قد تقدم أن المهموز ليس من الصحيح على ما يدل عليه كلام المصنف هنا؛ لأن الهمزة قد تخفف:

أ) بالحذف مثل حذف همزة "أَنا" في قوله تعالى حاكيًا عن الرجل المؤمن: "لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي"(١).

ب) بقَلْبِ الهمزةِ ألفًا، أو واوًا، أو ياءً نحو: "آمنتُ، أُومنُ، إيمانًا"(٢).

ت) بالتَّسْهِيل بَيْنَ بَيْنَ: وهو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي من جنس حركتها: فالمضمومة تسهل بين الهمز والواو، مثل: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، والمَكْسُورَةُ بين الهمز والياء، مثل: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، والمَفْتُوحَةُ تُسَهَّلُ بين الهمز والألف، مثل: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، بخلاف الحرف الصحيح

= الدُّرِّية"، وهُنا مِن قَبِيلِ الأخِيرِ؛ وَلِذا حُذِفَتِ الأَلِف خَطًّا وَلَفْظًا... فَعُلِمَ مِن هذا البَيانِ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ السَّبْعَةِ خَبَرُ مبتدأٍ مَحْذُوفٍ، أَي: الأَوَّلُ صحيحست، والثّاني مثالست إِلَى آخِرِه، والأنسب بتركيب البيت أن يقدر المبتدأ بالفارسية: يكى صحيحست، دوم مثالست، سيوم أجوف... إلخ، ولم يراع في البيت الترتيب السابق الذي ذكر في المتن رعايةً لنظم البيت أو لعدم وجوب الترتيب والله أعلم. "تلخيص الأساس" علي بن عثمان الرومي ـ مطبوع مع مجموعة شروح البناء (٣٦٢).
ويغني عنه البيت العربي: [من الطويل]

صَحِيحٌ مِثالٌ ناقِصٌ ثُمَّ أَجْوَفُ ... لَفِيفٌ وَمَهْمُوزٌ يَلِيها المُضاعَفُ
كَمِثْلِ فَهِمْنَا ما قَرَأْنا وعَدْتَنا ... وفازَ وفَى غَزًّا وحَجَّ فَيَشْرُفُ

(١) والأصل "لكنْ أنا" فنقلت حركة همزة "أنا "إلى نون" لكن "وحذفت الهمزة، فالتقى مثلان فأدغما.
(٢) الأصل: "أَأْمنتُ، أُؤْمن، إِئْمانًا" على حسب القاعدة: "إذا توالى في أول الكلمة همزتان ثانيتهما ساكنة، قلبت حرف مد مجانسًا لحركة الأول".

فإنه لا يخفف أصلًا.

وإنما تخفف الهمزة؛ لأنها حرف شديد ومخرجها في أقصىٰ الحلقِ وأبعدِه؛ فَيُستَثقَلُ النُّطْقُ بِها.

قوله: (نَحْوُ: «أَخَذَ»، و«سَأَلَ»، و«قَرَأَ». **أ ـ فإنْ كانَتِ الْهَمْزَةُ في مُقابَلةِ فائِه يُسَمَّىٰ: «مَهْمُوزَ الفَاءِ». ب ـ وإنْ كانَتْ في مُقابَلةِ عَيْنِه يُسَمَّىٰ: «مَهْمُوزَ الْعَيْنِ». ج ـ وإنْ كانَتْ في مُقابَلَةِ لَامِه يُسَمَّىٰ: «مَهْمُوزَ اللّامِ».**

١) يجيء مهموز الفاء من خمسة أبواب:

من **الباب الأول:** كـ"أخذ، يأخُذ"، ومن **الباب الثاني:** كـ"أسَر، يأسِر"، و"أدَب، يأدِب"[١]: صنع مَأْدُبةً، ومن **الباب الثالث:** كـ"أهَب، يأهَب"، ومن **الباب الرابع:** كـ"أمِن، يأمَن"، ومن **الباب الخامس:** كـ"أصُل، يأصُل"[٢]، و"أدُب، يأدُب": حسُنت أخلاقُه[٣]، ولا يجيء من الباب السادس.

٢) يجيء مهموز العين من أربعة أبواب:

من **الباب الثالث:** كـ"رأَس، يرْأَسُ"[٤]، و"سَأَل، يَسْأَل"، ومن **الباب الرابع:** كـ"يئِس، ييأَس"، و"بئِس، يبْأَس"، و"سئِم، يسْأَم"، ومن **الباب الخامس:**

(١) تقول: "أدَبَ، يَأدِب، أَدْبًا، فهو آدِب، والمفعول: مأدوب "للمتعدِّي"، تقول: أدَبَ الرَّجلُ: صنع مَأْدُبةً، وأدَبَ القومَ: دعاهم إلىٰ طعامه.

(٢) تقول: "أصُلَ، يَأصُل، أَصالةً، فهو أَصيل"، تقول: أصُل النَّسبُ: شرُف، وكان أصيلاً، وأصُل الرَّجُلُ: كان من أصل شريف.

(٣) تقول: "أدُبَ، يَأدُب، أَدَبًا، فهو أَديب"، تقول: أدُبَ الرَّجلُ: حسُنت أخلاقُه وعاداتُه.

(٤) تقول: "رأَسَ/رأَسَ علىٰ: يَرأَس، رَأْسًا، ورِئاسةً، ورِياسةً، ورَآسةً، فهو رئيس، والمفعول مَرْءوس"، تقول: رأَس الشَّخصُ القومَ، ورأَس الشَّخصُ علىٰ القوم: تزعَّمهم، وصار سيِّدَهم لشرف قدره وعلوّ منزلته.

كـ"لؤُم، يلؤُم"، ومن **الباب السادس**: كـ"يئِس: ييئِس"، و"بئِس: يبئِس"[(١)]، وأما مجيئه من الباب الثاني فنادر مثل: "نأَم، يَنْئِم"[(٢)]، ولا يأتي من الباب الأول.

٣) يجيء مهموز اللام في الأشهر من أربعة أبواب:

من الباب الثاني: كـ"هنَأَه الطعامُ، يهنِئُه"[(٣)]، ومن الباب الثالث: كـ"قرَأَ، يقرَأُ"، ومن الباب الرابع: كـ" صدِئَ، يصدَأُ"، و"خطِئَ، يخطَأُ"، ومن الباب الخامس: كـ"بطُؤَ، يبطُؤُ"، و"جرُؤَ، يجرُؤُ"، و"دَنُؤَ، يَدْنُؤُ"، ولم يأت مهموز اللام من الباب السادس، ولا الأول إلا كلمة واحدة وهي: "بَرَأَ، يَبْرُؤُ"[(٤)].

قوله: **(وَيُقَالُ لِهذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ)** وهي: الصحيح، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، والمضعف، والمهموز.

---

(١) جاءت "بئس، ويئس" من بابين: من الرابع، والسادس.

(٢) النئيم: صوت فيه ضعف كالأنين، وصوت الضّفادع نئيمٌ، وصَوْتُ الأَسَدِ إذا كان دون الزئير، والنَّئِيمُ: صَوْتُ القَوْسِ، تقول: نأَم الرّجل ينئِم، وينأَم "من الباب الثاني والثالث": كَـ"ضَرَبَ، ومَنَعَ" نئيمًا.

(٣) تقول: "هنَأَ، يهنَأ، ويَهْنِئ، هَنْئًا، فهو هانئ، والمفعول مَهْنوء" تقول: هنَأ فلانًا ولدُهُ: سرَّه، هنأ فلانًا الطَّعامُ: ساغ ولذَّ له.

ويأتي من الباب الخامس: "هنُؤَ، يَهنُؤ، هَناءةً، فهو هَنِيء" تقول: "هنُؤ العملُ ونحوُه": تيسَّر من غير مشقَّة ولا عناء، و"هنُؤ الطَّعامُ": ساغ وطاب ولذَّ ومَرِئ، وصار هَنيئًا، وطعام هَنِيءٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

(٤) جاء في تاج العروس: "**بَرأَ المَرِيضُ**" مُثَلَّثاً، والفتحُ أَفصحُ، قاله ابنُ القطَّاع في الأَفعال، وتبعه المُزَنِيُّ، وعليه مَشىٰ المُصنِّف، وهي لُغة أَهلِ الحِجاز. والكَسْرُ لُغة بني تَميمٍ، قاله اليزيديُّ واللحيانيُّ في نوادِرِهما"، **يَبْرَأُ**" بالفتح أَيضاً علىٰ القياس. و"**بَرَأَ**" كنَصَر "**يَبْرُؤُ**" كـ"ينْصُر"، كذا هو مَضبوطٌ في الأُصول الصحيحةِ، نقلَه غيرُ واحد من الأَئمة، قال الزجَّاج: وقد ردُّوا ذلك، قال: ولم يجيءْ فيما لامُه همزة "فَعَلْتُ، أَفْعُل"، وقد استقصىٰ العلماءُ باللغةِ هذا فلم يجدوا إلا في هذا الحَرْفِ. "تاج العروس" (١/١٤٥).

وهذه التقسيمات أعني التقسيم: للصحيح، والمُعْتَلِّ، والمِثالِ، والأَجْوَفِ، والمهموزِ، والمُضَعَّفِ.. الَخ تجري في الأسماء أيضًا:

فـ"يُمْنٌ": مِثالٌ يائِيٌّ، و"قَوْلٌ": أَجْوَفُ واوِيٌّ، و"سَيْفٌ": أَجْوَفُ يائِيٌّ، و"دَلْوٌ": ناقِصٌ واوِيٌّ، و"ظَبْيٌ": ناقِصٌ يائِيٌّ، و"وَحْيٌ": لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ، و"جَوٌّ"و "حَيٌّ": لَفِيفٌ مَقْرُونٌ بِاعْتِبارٍ، وَمُضاعَفٌ ثُلاثِيٌّ باعتبار، فهوَ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ومُضَعَّفٌ(١).

وَ"أَمْرٌ، وبِئْرٌ، ونَبَأٌ": مَهْمُوزٌ، و"جَدٌّ": مُضاعَفٌ ثُلاثِيٌّ، و"بُلْبُلٌ" مُضاعَفٌ رُباعِيٌّ.

تدريب:

أجْرِ الإدغام فيما يمكنك إدغامه من الكلمات الآتية مع بيان هل هو واجب أو جائز أم ممتنع:

١ ـ هبَبَتِ الرِّيحُ. ٢ ـ يشدُدُ حزامَهُ. ٣ ـ عَدُّوا. ٤ ـ سَدَدْنا. ٥ ـ لم يحلُلْ. ٦ ـ يحْلُلُ. ٧ ـ سُرِرْتُ بلقائك. ٨ ـ يشتدُّ. ٩ ـ عدَدْتُمْ. ١٠ ـ يعُدُّ. ١١ ـ عضِضَ على إصبعه من الندامة يعْضَضُ. ١٢ ـ لا تهُبَّ ثم تسكن. ١٣ ـ يمدُدُ. ١٤ ـ فلْيمدُدْ. ١٥ـ فَيظْللنَ. ١٦ـ ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]. ١٧ـ أَتْمَمْتُ. ١٨ـ ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾ [الإسراء: ٦٤]. ١٩ ـ ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]. ٢٠ ـ ﴿أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ [التحريم: ٨]. ٢١ ـ فليستعفف. ٢٢ ـ ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]. ٢٣ ـ ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: ٧١]. ٢٤ ـ ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾ [ص: ٢٠]. ٢٥ ـ ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٥٨]. ٢٦ ـ ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [النمل: ٩٠].

(١) يسمى الفعل مضاعفًا مهموزًا إن كان في أصوله همزة مع تضعيف نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

٢٧ ـ ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]. ٢٨ ـ زَلَلْتُمْ. ٢٩ ـ يفررُ.
٣٠ ـ أَأَقْرَرْتُمْ. ٣١ ـ أَكْنَنْتُمْ.

وبهذا تم الكتاب بتوفيق الله تعالىٰ الرحمنِ الرحيمِ وفضلِه ومَنِّه، رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنا إنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ العَليمُ، اللَّهم اجعل هذا العملَ وجَميعَ أَعَمالِنا خالِصَةً لوَجْهِكَ الكَريمِ مَرْضِيَّةً مُتَقَبَّلةً عندك، اللَّهُمَّ اكْتُبْ هذا العمل عملًا جارِيًا إلىٰ يومِ القِيامَةِ إنَّكَ نِعْمَ المُجِيبُ سُبْحانَكَ، واجعله نورًا لنا ولوالِدِينا ولمشايِخِنا في حياتنا وفي قبورنا، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥]، كان الفراغ من تحريره ظُهْرَ يَوْمِ الخَميسِ الخامِسِ من شَوّالِ سنةِ ثَمانٍ وَثَلاثِينَ وأَرْبَعِمائَةٍ وأَلْفٍ مِنَ الهِجرةِ (١٤٣٨هـ) المُوافِق للتاسع والعشرين من حزِيرانَ

سنةِ سبعَ عَشْرةَ وألفين ميلادية (٢٠١٧ م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفهرس التفصيلي

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة